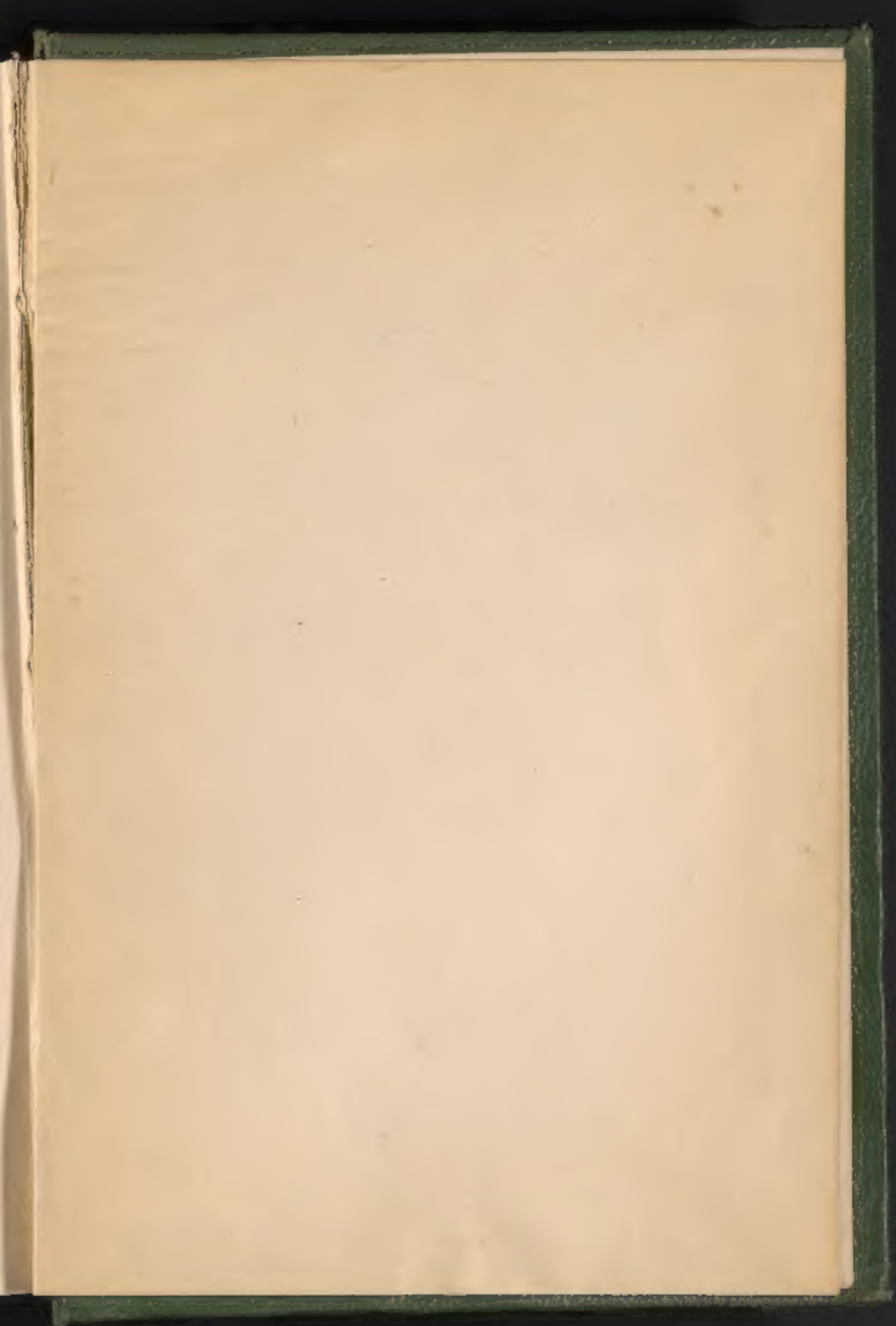


AMERICAN LIBRARY IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01576 2010



P.T. 100

TC-



الإعلام والاهتمام

بجمع

فتاوى شيخ الإسلام

أبي يحيى زكريا بن محمد الأندلسي

المتوفى سنة (٩٢٦) هجرية

وقف على طبعها وصدرها بترجمة المؤلف

أحمد عبيد

تأليف

المكتبة العربية في دمشق
لأصحابها عبيد أخوان

طبعة القوي دمشق

٢٠٠٠/١٣٥٥/٥/١

BP
144
A718
1936
C-2

109

كلمة الناشر

الحمد لله بحسب من سأله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير نبي أرسله ، وعلى آله وأصحابه البررة الكملة .

أما بعد فقد استرنا العزيمة مستعينين بالله تعالى على المضي في نشر الكتب الإسلامية المفيدة ، وإذاعة النادر من المخطوطات الفريدة ، بعد أن اجتمع لدينا بتيسيره تعالى طائفة طيبة منها في علوم مختلفة ، فشرعنا اليوم في طبع هذا الكتاب واخترناه لأمرين : أحدهما أنه لم يطبع من الفتاوى في مذهب الإمام الشافعي إلا كتب يسيرة ، والمطبوع منها في حكم المندوم لنفاذ طبعاته أو ندورها . والآخر هو أن نسخة هذا الكتاب قد تكون هي النسخة الوحيدة ، فإننا قد ملكناها منذ سنين تشدنا في أنثائها نسخة أخرى منه للمقابلة والمعارضة في مصر والشام وغيرهما فلم نصيها .

ولما عيينا بالحصول على نسخة ثانية ، حرصنا على أن نرجع سيف التصحيح إلى دواوين المذهب المعتبرة ، كما عيينا بقراءة الأصل على العالم الصالح الشيخ أحمد الجوري إمام مسجد بني أمية الشافعي ، نفع الله تعالى به وأتباعه ، إنه أكرم مسؤول وهو ولي الإجابة .

وصف النسخة المخطوطة :

عدد صفحاتها ٢٧٦ في كل صفحة منها ٢٣ سطراً طول الصفحة بالسنتيمتر ١٩ وعرضها ١٥ وطول المكتوب منها ١٦ وعرضه ١٠ وهي نسخة تغلب عليها الصحة . وفي هوامشها ما يدل على قراءتها وتصحيحها إذ فيها بعض زيادات وعناوين لبعض المطالب . ويظهر من المقدمة وغيرها أن جامعها هو ابن مؤلفها . قال ناسخها : وكان الفراغ منه في أول عشر من شهر ربيع الآخر من شهر سنة تسع مائة ستة وثمانين على يد العبد الفقير إلى الله تعالى خليل بن عمر من أولاد خالف غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين .

ترجمة المؤلف (*)

اسم ولقبه :

هو زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الحزرجي الشيبكي ثم القاهري الأزهري الشافعي .

مولده ومنشؤه :

ولد رضي الله عنه سنة ثلاث وقيل : أربع وعشرين وثمانمائة ، وأرخ السخاوي والمنذوي ولادته سنة ست وعشرين والأول أرجح لأنه هو الموافق لما ذكر من أنه عاش مائة وثلاث سنين وكان مولده بسبيكة (وهي بلدة من شرق مصر بين بلبيس والعباسة) ونشأ بها ثم تحول إلى القاهرة في سنة إحدى وأربعين وثمانمائة فأقام بها يسيراً ثم عاد إلى بلده ثم رجع إلى القاهرة فمظن بالجامع الأزهر ودأب الاشتغال ووجد فيه .

حكى المترجم عن نفسه فقال : جئت من البلاد وأنا شاب فلم أعكف على الاشتغال بشيء من أمور الدنيا ولم أعلق قلبي بأحد من الخلق ، وكنت أجوع في الجامع كثيراً فأخرج في الليل إلى قشر البطيخ الذي كان بجانب الميضة وغيرها فأغسله وآكله وأقنع به عن الخبز ، فأقت على ذلك سنين ، ثم إن الله تعالى قبض لي شخصاً كان يشتغل في الطواحين في غريبة القمح ، فصار يتفقدني ويشتري لي ما أحتاج إليه من الأكل والشرب والكسوة والكتب ويقول : يا زكريا لا تخف عني من أحوالك شيئاً ، ومعهما تطلب جنتك به ، فلم يزل معي كذلك سنين عديدة ، فلما كان ليلة من الليالي أخذ بيدي والناس نائمون وقال لي : قم معي ، فقممت ، فأوقفني على سلم الوفاة الطويل بالجامع وقال لي : اصعد

(*) جمعت هذه الترجمة ورتبتها من الطبقات الكبرى للشعراني والضوء

اللامع للسخاوي ، والنور السافر للعبدروس ، والكواكب السائرة للنجم الغزي ، وشذرات الذهب لابن العماد الدمشقي ، وطبقات الأتلياء للمنذوي نقلاً عن العرومي .

هذا ، فصعدت فقال لي : اصعد ، فصعدت إلى آخره ثم قال : انزل ، فنزلت فقال لي : يا زكريا إنك تعيش حتى يموت جميع أقرانك ويرتفع شأنك وتوتل مشيخة الإسلام (يعني قضا ، القضاة) مدة طويلة ، وترتفع على كل من في مصر من العلماء ، وتصير طالبك شيوخ الإسلام في حياتك حين يكف بصرك ، فقلت : ولا بد لي من المعى ؟ قال : ولا بد لك ، ثم انقطع عني فلم أره من ذلك الوقت .

طلب العلم :

لقد حفظ ببلده القرآن وعمدة الأحكام وبعض مختصر التبريزي في الفقه وأكمل حفظه في القاهرة بعد قدمته الأولى ، ثم حفظ المنهاج القرعي والألفية النحوية والشاطبية والرائية وبعض المنهاج الأصلي ونحو النصف من ألقبة الحديث ، ومن التسهيل إلى (كاد) ، ثم اشتغل بعد رجوعه من بلده في سائر العلوم المتداولة فقرأ القرآن للأئمة العشرة وأخذ الحديث والسيرة والفقه والطريق والعربية وغيرها عن جماعة من جملة العلماء ، فبرع في العلوم الشرعية وآلاتها حديثاً وتفسيراً وفقهاً وأصولاً وعربيةً وأدباً ومعقولاً ومنقولاً ، وأجازته خلائق يزبدون على مائة وخمسين نفساً ذكرهم في ثبته ، وأذن له غير واحد من شيوخه في الإفتاء والإفراء ، وتصدى للتدريس في حياة بعض شيوخه وقصد بالفتاوي وزاحم كثيراً من شيوخه فيها . وانتفع به الفضلاء طبقة بعد طبقة ، فلم ينفك عن التعلم والتعليم مع الطريقة الجميلة والتواضع وحسن العشرة والأدب والعفة والانجراح عن أبناء الدنيا مع التقلل وشرف النفس ومزيد العقل وسعة الباطن والاحتفال والمداواة .

شيوخه :

أما شيوخه فأكثر من أن نسمع لذكرهم هذه الترجمة ولكننا نذكر أشهرهم مرتبة أسمائهم على حروف المعجم فمنهم :

برهان الدين أبو اسحاق إبراهيم بن صدقة المقدسي الصالحي الحنبلي (ولد

وشهاب الدين أحمد بن رجب الشهير بابن المجدي الشافعي (٧٦٧ - ٨٥٠)
والحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد الشهير بابن حجر
المسقلاني الشافعي (٧٧٣ - ٨٥٢) .

ولقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد الشُّعْنِي الحنفي (٨٠١ - ٨٧٢)
وزين الدين أبو النعمان رضوان بن محمد بن يوسف العنقي الشافعي (٧٦٩ - ٨٥٢)
وعلم الدين صالح بن سراج الدين عمر الباقي الشافعي قاضي القضاة (٧٩١ - ٨٦٨)
وزين الدين أبو الحسن طاهر بن محمد بن علي التَّوَيَّري المالكي (بعد ٧٩٠ - ٨٥٦)
وزين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي التميمي الخليلي الشافعي ويعرف
بشقيز (٧٩٣ - ٨٧٦)

وزين الدين أبو ذر عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الزركشي المصري الخليلي
المسند (٧٥٠ - ٨٤٥)

ومحيي الدين أبو عبد الله محمد بن سليمان بن سعيد الحنفي المعروف بالكافيجي
لقب بذلك لكثرة اشتغاله بكتاب الكافية في النحو (٧٨٨ - ٨٧٩)
وكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد المعروف بابن المهام الحنفي
(٧٩٠ - ٨٦١)

وشمس الدين محمد بن علي بن محمد بن يعقوب القاياني الشافعي قاضي القضاة
(٧٨٥ تقريباً - ٨٥٠)

وشمس الدين محمد بن عمر الواسطي الشافعي المعروف بالغمري (٧٨٦ - ٨٤٩)
ولقي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن فهد الأصفهاني ثم المكي الشافعي (٧٨٧ - ٨٧١)
وأمين الدين أبو اليمن محمد بن محمد بن علي التَّوَيَّري المكي الشافعي (٨٥٣ - ٠٠٠)
وشرف الدين موسى بن أحمد بن موسى السبكي الشافعي (٧٦٢ تقريباً - ٨٤٠)
وشرف الدين أبو زكريا يحيى بن محمد بن محمد المناوي الشافعي قاضي القضاة
جدَّ الشيخ عبد الرؤوف المناوي (٧٩٨ - ٨٧١)

وغير هؤلاء ممن لا نستطيع حصرهم .

تلاميذه والافزون عنه :

كان رحمه الله تعالى ماهراً في كل علم من علوم الشرع والأدب ، لذلك أقبل عليه صغار الطلبة ، وتكاثر عليه المشايخ الكمل ، وقصد بالرحلة إليه من الحجاز والشام ، ووسع الناس واستعملهم بكثرة اطلاعه وتحصيل الكتب الواسعة ولقط نكت المتأخرين وغفلة غالب الناس عما أخذه . ودرس تلاميذه في حياته وأفتوا ، وتولوا المناصب الرفيعة فقررت عينه بهم في محافل العلم ومجالس الأحكام ، ولم يبق بمصر إلا طابته وطلبة طلبته . فمن أعيان من أخذ عنه :

- شهاب الدين أحمد الملقب بعميرة البرلسي (٩٥٧ - ١٠٠٠)
- وشهاب الدين أحمد الرملي الأنصاري (٩٥٧ - ١٠٠٠)
- وشهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الميمني (٩٧٣ - ٩٠٩)
- وشهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الحمصي الأنصاري (٩٣٤ - ٨٥١)
- وعبد الوهاب بن أحمد الشعرائي (٩٧٣ - ١٠٠٠)
- وزين الدين عمر بن أحمد بن الشماخ الحلبي المسند (٩٣٦ - ٨٨٠)
- وبدر الدين محمد العلافي الحنفي المصري (٩٤٢ - ١٠٠٠)
- ومحمد بن أحمد الرملي الملقب بالشافعي الصغير (٩١٧ - ١٠٠٤)
- وشمس الدين محمد بن أحمد الشربيني الخطيب (٩٧٧ - ١٠٠٠)
- والسيد كمال الدين محمد بن حمزة الدمشقي (٩٣٣ - ٨٥٠)
- وبهاء الدين محمد بن عبد الله المصري الشافعي (٨٨٨ - ٩٩٢ تقريباً)
- ورضي الدين أبو الفضل محمد بن محمد بن أحمد القزوي (٨٦٢ - ٩٣٥)
- وولده بدر الدين أبو البركات محمد القزوي (٩٠٤ - ٩٨٤)
- وشمس الدين محمد بن محمد بن أبي اللطف الحصكفي (٩٧١ - ١٠٠٠)
- وجمال الدين يوسف بن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري .
- وغيرهم كثير .

مظفر و منتهى :

قال العلاني : ... من حروف مكررة بخطه في جميع أموره ...
 يجب قيل : ... من حروف و تداريس ... الأمل ... من دحوه
 في منتهى القضاة كل ... الالة آلاف درهم و جمع من الأموال والكتب
 النفيسة عالم شقيق مثله ... من ملازمة العلاء ... و ... مع
 مقارنة ... من ... و ... لا ... لا ... له
 و ... من ... من ... من ... من ...
 و ... من ... من ... من ... من ...
 فيعه و حقايقه ... و زاد في ... و حسن الطلاقة و ...
 كبره ... و ... لا ... لا ... لا ...
 ... و ... لا ... لا ... لا ...
 ... من ... من ... من ... من ...
 قصاة ... و ... و ... و ... و ...
 ... من ... من ... من ... من ...
 حقه على ... و ... و ... و ...

قال ... من ... : ... من ... من ...
 ... من ... من ... من ... من ...
 ... من ... من ... من ... من ...
 ... من ... من ... من ... من ...
 ... من ... من ... من ... من ...
 ... من ... من ... من ... من ...
 ... من ... من ... من ... من ...

قال أيضا : ... من ... من ... من ...
 ... من ... من ... من ... من ...
 ... من ... من ... من ... من ...
 ... من ... من ... من ... من ...

مصفى من دونه و هو صغير ، غير مكتر به و واسحة ، صفا لا دونه ، غير
مصفى بعده ، سم من العورص و عورص .

وكن مع ، كن منه من الاجتهاد في حد منه لا و شعلا و اوت .
وتصف و مع ، كال منه من مائة فصد . ومعت الأمد و كثره يقال
الديا لاسكد عر من طنه ، و عور منه ، مائة ماضيا ، يصي ساه من
فيه مع كثر منه و عور ، مائة ، أكبر ، و بدل : لا أوتد في الكس ،
حق في حل منه كن يتي من قنف و عور من مائة لاسكال أن
نقف عور من الكس ، رص ، فتي من في رص فصد . عور من شها
كس ، و اوتد أن عور و عور عور منه .

و كن إذا طال عنه أحد في كلال ، من له من مد صعب منه
! مان . و كن إذا أصبح قردى من مدته كمة في الكتب ادي بقرة و يحبه
يستعمل الذكر سوت حتى لا : الله الله . لا يد من رص حتى يد .
و كن فتي لا كل لا يرب على رص ، رص ، و كس ، و كس ، و كس ،
مع كل يوم و كن لا ، كل من من حتر احته و وقف سعيد . و يتي
و فتي ، كان من عور ، صاحبه و عور ، و عور ، و عور ، و عور ، و عور ،
و كن عور المدوة لا يد عور لا و يستجاب .

و كن ، و عور توحده و عور واحد ، و عور - فتي و قال ، وله أورد و اعتقاد
و نواضع و عور تدري ، و عور في عور - و عور من حد
قال اشعري : و قد حده عشرين سنة فمارته فتي في عور ، و لا يستعمل
و لا يعي لا يلا و لا يمار ، و كس ، و عور ، و عور ، و عور ، و عور ،
الصاحين عور من .

باب العوراء عليه :

قال الشيخ شهاب الدين أحمد بن حنبل في معجمه مشايخه : و قد سمعت
زكريا لأنه أحد من وقع عليه عور من أحد ، و الأئمة لو ارب ،
و أعني من عور رويت و دريت من عور الحكيم المسدس ، فهو عور عور .

- ١٥ - نكت مروياته ومجيزته
- ٦ - حاشية على التلويح اصغت في هدا
- ٧ - حاشية على جميع الخوامع
- ٨ - حاشية على شرح لأمية لان المصنف (قال في الكه اك
لسائرة : كتب منها سيرا)
- ٩ - حاشية على شرح نهضة لأبي درعد
- ١٠ - حاشية على شرح خردية لان المصنف
- ١١ - حاشية على سائر المدي
- ١٢ - حاشية على شرح اوصول في علم الأصول
- ١٣ - خلاصة الفوائد على شرح نهضة لوردية اوهد شرح صغيرا
- ١٤ - دقائق حكمه في شرح مقدمه خردية اصنع في مصر
- ١٥ - ديوان حطب (طبع في مصر)
- ١٦ - ردة رقيقة في شرح ردة مدعة
- ١٧ - شرح صحيح مسير ا قال في كيف الطور رارة شعري
وفال : عاب مسودته لمطري
- ١٨ - شرح طوامع لا اري اوصول بين مباحثاوي
- ١٩ - شرح مختصر أدب قصا للعري
- ٢٠ - شرح مختصر مري
- ٢١ - عاية اوصول في شرح الأصول له اصنع في مصر
- ٢٢ - عاية الوصول إلى علم المعقول ا قصود من الهائم في فرائض
- ٢٣ - مرر اسهية في شرح نهضة وردية اصنع في مصر
- ٢٤ - الفتاوى (وهو هدا)
- ٢٥ - فتح الباقي شرح عية اعراقي في مصطلح الحديث اصنع الاو منه في فاس
- ٢٦ - فتح حبيب مباح حتى اهدر مريين حاشية على البيضاوي
- ٢٧ - فتح رب العربة شرح لقصد خردية اصنع في مصر

- ٣٨ - فتح الرحمن كشف ما ينسب في القرآن (طبع في مصر)
 ٣٩ - فتح الرحمن شرح رسالة ولي (سلال) طبع في مصر
 ٤٠ - فتح الرحمن على مئة نقطة محلاان بزرگشي (طبع في مصر)
 ٤١ - فتح حلال شرح الإعلال لأحكام
 ٤٢ - فتح مدح في شرح الفقه في اللغة والمفاتيح
 ٤٣ - شرح من ساد شرح أنقى لأهل في علم البيان والديوان والمعاني
 ا صنع في مصر
 ٤٤ - فتح اوقاف شرح لأهل د ب مصر
 ٤٥ - فتح د ب شرح مبع حلال طبع في مصر
 ٤٦ - مبع حلال في مع أ و ب دوات لإسبابة
 ٤٧ - مطعة على مختصر ن ح ح في الأصول
 ٤٨ - مبع حلال في (د ب د ب) طبع في مصر
 ٤٩ - لأهل مختصر جمع ح ح مع أ نظر عامة لوصول (٢١)
 ٥٠ - مختصر الأدب في
 ٥١ - مختصر من المباح
 ٥٢ - مختصر من في مبع و (د ب د ب) طبع في مصر
 ٥٣ - مطامع شرح مبع ح ح في مصر
 ٥٤ - مقدمة في المبع ح ح
 ٥٥ - مقصد منجس د ب في أوقاف والأشياء (طبع في مصر)
 ٥٦ - منجس منجس مبع (طبع في مصر)
 ٥٧ - مبع ح ح في شرح - أ ب د ب (طبع في الأشياء)
 ٥٨ - مبع حلال (طبع في مصر)
 ٥٩ - مبع حلال في شرح لوصول لوصول من ح ح
 ٦٠ - نهاية حلال في تحرير الكفاية أ ب د ب في المباح

شعره :

وكان للفتوح طعم متوسط منه فوه من سلا .

إلهي ديوبي قد تعصم خطره . ومن على غير السامع من كثر
إلهي أنا العهد أسئ وبس ن . سواء ولا عني دي ولا عمل
إلهي أقنني عرتي وحضرتي . لأنني به لا ي في ساء العمل
إلهي ديوبي مثل سعة أنكر . لكم في حب سوي كالس
ولولا رحا في أر عتد . وأنت كربة مصوب على زل
إلهي بحق الماشي محمد . أحري من سوي في وحق
وباللطيف واللهو الحين . ورحم تأمن منه حانة لأحد

وقال في قاصد كاسي ساج . أحكمه سوي مرضة .

الاسم سوي السمي . وحق ألمج واضح .

ب كيت تكثر عد . ماظر سوي واضح .

مثال من خط يده :

الكتب على اياه والصلوات على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
وقد علم هذه المستند المدح والموافق التي لم تسج على
سواله ورده مع الفرح والسرور بعد من سجد له بالبركة
المسلمين . ثم قال : وحق ودين والادب والادب واللمح
فمن المراء بالحق . ثم قال : ثم قال : ثم قال : ثم قال :
فما سألني . ثم قال : ثم قال : ثم قال : ثم قال :
حتى ما سألني . ثم قال : ثم قال : ثم قال : ثم قال :

هذا تفريق كتبه بترجمة خطه على نسخة المخطوطة دار الكتب بمصر .
(رقم ١٦٩٤ تصدق) من كتاب يروي عذب في شرح أسد . من تأليف
الخطيب لوزيري .

وفاته ونسبه ودفنه :

تقد حرمه بخري بوفاته بده لأرهما . ت دي قعدة سنة ٩٢٦ عن مائة وثلاث سن فال . وعسل في سبعة بده الخمس . كفي وحمل ضحوة البهار يصي عليه بحمه لأرهم في محض من قصة الإسلام وأمهات والفضلاء وخلائق لا محصور ، واحتمل بدهم كفو . حيه أمهم عنان . صلاة عليه ، وأرخوا أن بدهم . أن . عراق . ورد قصد لأمر أن سطبة بصر يقول : إن من الأمور صعب لا يستطيع كسب في هـ . وأمر أن تركها سيج على من الحكومة الأمر يعني عليه في سبيل الأمهات بدهم . فحمله بدهم عليه . من من الأمور : زعمه بقراءة بدهم عند . بوح كح بدهم . في بدهم وحده بدهم . باقي رضي الله عنه . ذلك في شهر ي حجة سنة ١٠٠٠ من سنة ١٠٠٠ . وكانت حمارته مسهورة . وأب أكبر حاتم بدهم . في ككه كس : حرم منه من الأمور . وبدهم . أمه البقة . بدهم . لأمر . واحص واده .

وضي سنة سنة . جميع الأدي بدمشق بدهم . حجة بدهم . رابع . أن حرم حمارتي لأخرة سنة ١٠٠٠ . بدهم . من طوب : . أخرت صلاة بدهم . من . بدهم . (رحم الله تعالى .

رثاؤه :

مال في سر السامر : ومن حسن . رأي بدهم بدهم :
قصي زكراً بدهم فتعجب عليه عيول البين يوم رحمة
تغير أن بدهم راح بدهم . وبما البدر يبقى بعد فقد إمامه
سقى لله قبراً صفة من بدهم . عليه مدى الأيام سح عمامه

الحمد لله

دمشق . منتصف ربيع الآخر ١٣٥٥

(*) المراد بدهم أمهات ما كانت من وقعة بين العسكر العثماني وبين كافر دمشق حار بوري بدهم كسي بدهم . عراق التي انتهت باستنصائه هو ومن معه (أطر : تذرك الذهب ج ٨ ص ٥٠٠ .

الحمد لله

الحمد لله جامعاً من يوم لا ريب فيه ، ومن بعد ذلك من يأتي
إليه ويرتفعه ، وقوم مع حقوس خجده لإحسانه وكرامته ، موصوف
صفات تنزيهه ، معروف ، معروف من يصعبه ويعضيه ، حمده حمداً يليق
بحلاله ، ويكفي من من سلب من حمد وفضله ، وأمجده تمجداً
تقصر العقول عن إدراك كماله ، وانه نعيم ممد ، عن ذلك وهم
وحباله ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ولا نظير ولا مثل
ولا شبيه ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله المصطفى بوجه ، المعوت
رحمة المخلق مهدهم من خيرة وآتية ، المعوت صفت بكر في ماضيه
وآتية ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه ومتبعيه ، صلاة وسلام
عظيمة منها وترضيه .

أما بعد فهذه مسائل شتى من حذر همام ، قدوة على الأعلام .
شيخ مشايخ الإسلام ، ذو غموس عديدة ، وفتوى نفيدة ، صدر
مدرسين ، حجة ماضيين ، فية مجتهدين ، دين ملة ، دين ، في وأمر
يحيى ركريا بن الشيخ صاحب محمد بن الشيخ صاحب أحمد بن شيخ صاحب
زكريا فسبح الله في مسنده ، وحدثني وعن مسلمين من ركنه ، فاجب
عنه فرددت أن أجمع سمل في هذا مديون مبارك ، عد أن كانت
مفرقة لا يدرى أين هي ، ليحصل بدم لا علة من أردت ينصر ستم

منها على الكشف منه ، و ستحرت لله تعالى في ذلك فاسترح صدري
 نه ، والله حمد و ثناء على رسله ، و رتبته في محبته الذي يحسن ذكرها فيه .
 وعلى الله الكريم عتمدي ، و إليه تفويض و ستادي .
 و سميته بالإعلام و الاهتمام ، بجمع فتاوى شيخ الإسلام
 و الله أسأل أن يجمع له و يجعله حاضراً و حياً كريماً ، و هو حسي
 و غير كل ، و لا حول و لا قوة الا بالله العلي العظيم .



كتاب احكام الطهارة

باب اعلام المباح

* سئل * رضي الله عنه عن الفرق بين حكم استعمال الماء الذي توصأ به خنفي من غير نية وبين عدم صحة قتل الشافعي الخنفي الذي مس فرجه عتراً مية مقتدي .

* فأجاب * بعد الله بحمده وركائه بأن الفرق بينهما أنه يعتذر في وسائل ما لا يعتذر في مقاصد ، وأن راحة معتبرة في لاقتداء دون الطهارة ، وأن حكم الاستعمال قد يوجد من غير نية معتبرة ، كما في إزالة النجاسة وعسل مخبونة والمنفعة بخلاف لاقتداء [و] لا بد فيه من نية معتبرة ، ونية الإيماء في ذكر غير معتبرة في صل المؤمن والله أعلم .

* سئل * رضي الله عنه عن بين غسل معاً في ماء قليل ، وذكر كل منهما أنه نوى الغسل وأنه شك في نية في سابقة على نية الآخر أو صدرت منه مع نية الآخر فهل يرتفع حدلهما أم لا ؟

* فأجاب * بأن الأوجه ارتفاع حددهما ، لأن لأصل نقاء طهورة الماء في حق كل منهما إلى حين ، لكنه ليس لأحدهما أن يقتدي بالآخر لشكه في طهارة الآخر ، فاشبه ما جتهد في إنائين أحدهما منجس ، والله أعلم .

* سئل * عن محل نية الاعتزاف هل هو بعد ثمة العسل الأولى من وحه من الغسلات الثلاث أو بعد اثلاث ؟

فأجاب * بن عصفه قال ان محمداً بعد المرة الأولى ، وقال
عصفه : ان محمداً بعد كل ثلاث ، وكلام شيع عيسى بن
عند سلام يبل إليه وهو لا يوجد ، والله أعلم
* سئل * عن إدرج في * قليل ما لا عس له سعة عمداً
هل يعنى به أولاً ؟

فأجاب * بن عصفه * ما لا عس له سعة إن طرح في الماء القليل وهو
حي ، يصير وإن مات فيه بعد ، وإن طرح ميتاً ، صير ، والله أعلم .
* سئل * عن قول لابي * نووي رضى الله عنه قال :
لأنحرب حربة في مدعة في بن حوفي ، هل لمرة ، قاله
رويني حربة ، تحت أرق شعرة في عاصم ، وغيره ، وروى كان
لأول وكيف بعد أكثر من ، من حربي في شهر ، معتد وقد
تقرر أنه لا يوجد إلا في البحر وسيل ، وإن كان أتى في المراد
وهل عرف . ر كسي ما قوله : « حق في ذلك أن تمسح فلتين ونحوه
مدر ، ثم أخذ قدر غمق ، وقصره في ذلك المدر من طوله والحاصل
في عرضه ثم صر إن لمع حصه ثلث مساحة تكون جريته فلتين
وإلا فلا » ماخذ أو هو من ربه ؟

فأجاب * أنه بس مردن نقه ، نووي ما قاله لرويني ،
للمرارة ما يرتفع ويحفص من الماء عند تموجه ، وهذا مشاهد في
عرض شهر ، وحرية تارة تكون قذير وأكثر ، وتارة تكون دونهم

كما هو مشاهد وصرح به لأصحابه . و هو قد يكون فيه جريبات وقد لا يكون فيه جريبات . وكلامه ان كتي لمذكور ليس في تعريف حرية بل في تعريف كون حرية أو نحوه قلبي أو قلي . وما أحده تقديره قلتين بالأشياء مع . ستجرحه النكار . والله أسير .

سئل * عن تفسير لأصحاب سهر الأعظم . يمكن مساعد [فيه] عن المساعدة قلتين . ان أريد . ان مساعدة حب وقعت ان أمكن مساعد عن جميع حواسب مساعدة قلتين فهو عصب فيندوت نحل وقوى . مساعدة . فيمكن ان يقع في خبر نحل نحب لا يمكن مساعد عن ذلك حاسب قلتين فلا يكون عصب . وم وقعت في سهر كبر في وسطه ولا يكون هد سهر . شتر آ من لأول من جزءا من ألف . لكن وقعت نحب يمكن مساعد عن جميع حواسب مساعدة قلتين يكون عصب . وهد عيب . وان أريد مدان سهر نحب و فرصة المساعدة في وسطه لا يمكن مساعد عنها قلتين من كل حاسب مع ان المعط لا يعتمد فيه إشكال . وهو أسير قدم . ومن مقتضى سهر مدي بن حقيقه قلتين فقط . فسوق مارة واضاهر ان سهر مدي بن حقيقه . يريد عن قلتين يمكن ان يكون عصب . وعي . ذكر لا يمكن ان يكون عصب إلا إذا زد . بن حقيقه على أربع قلال ثم زد وجه جمع ؟ * فاحب * ان لم يدبث ان يكون نحب و فرصة المساعدة توسط سهر لا يمكن مساعد فيه عن حواسب قلتين من كل حاسب . ولا

يشكل عليه قول المذكور إذ هو من جملة أفراد قوله : المعتد مالا
يمكن فيه ذلك ، والله أعلم

* سئل * عن قول لأصحاب : يصير ماء مستعملاً بفعل
كان يمين خبيث أو نفس استعملت لحمه ، هل المسلم قيد فيجوز
الكفر ، وجري على أحد فلا يخرج .

* فاجب * بأنه قيد لأن لاكتفاء في صحة فعل بذلك في حق
المسلم أنه هو لتخفيف عليه وبضرورة ، وذلك متفق في حق الكافر
قدرته على إزالة المانع من الصحة بالإسلام ، والله أعلم .

باب اتمام الاضطرار والتقليد

* سئل * عن مسألة يجب فيها نحو بين مختلفين ، وهي أن رجلاً
تحمس يومه فأنصده فسقاً وصره فظهره فغاب عنه به ثم جاء به
وأخبره بأنه صبره ، فهل يقبل قوله وتصح الصلاة فيه أولاً ؟

والجواب الأول أنه لا يقبل قوله لأمرين : أحدهما أن الأئمة
قولهم بعدم قبول قول عاصف في عترة لإيائهم ، وقياسه عدم قبول
قوله في طهارة توب ، وبذلك لا أدري في المتوسط نقل عن بعض
لأنه من غير محقق له أنه لا يقبل قول عاصف في تعجيل الميت ، وهو
كالصريح في عدم قبول قوله في تطهير توب انتهى

والجواب الثاني أنه يقبل قوله لأمرين : أحدهما أن السوي
نقل في روضة عن روضة عن متولي من غير مخالفة له أنه يقبل قول الفاسق

في دكاة حيون وسدله بأنه من أهله ، وقوله كذلك جماعة من المتأخرين
 كان رافعة وهو كاصريح في قبول قوله هـ ، وذايها أن تشفعي
 رضي الله عنه قل : لو مررت بختارون ميت في صحراء بهم أقيام هـ ،
 فإن تركوه تموت ، ثم إن كان ميتا وليس عليه أثر غسل ولا تكمين
 ولا حنوط وجب عليهم غسله وتكمينه وصلاة عليه ودفنه ، وإلا
 دفنوه ، فهد كتنى بوجور أثر ذلك في سقوط فرض الصلاة على
 ميت مع أن تقديم إرادة سجدة التي على قبل ميت ودبره شرط لصحة
 غسل على ر جح كما نقله النووي في شرح من عني لأصحاب قبول
 قول المسوق في تطهير الثوب مع وجور أثر غسل عليه أولى تنهى
 في أصوب المعتمد عليه في هذه المسألة من هذين جوين ؟

* وجب * قل لأقرب أنه إن أخطر أن الثوب طهره يقبل
 قوله ، وإن أخطر أنه طهره كما في سؤل قل قوله لأنه إخبار عن فعل
 منه كقوله : بليت في هـ ، أو أنا متطهر أو محدث وكسالة
 المتولي المدكور ، وهذا مستثنى من أصل عدم قبول قول المسوق ، وم
 ستنى منه إخره ، لا بد في دحون لدر وحمل فدينه ، وفيه يقبل
 قوله فيها كما نقله النووي في شرح الهدب عن لأصحاب قل : ولا
 أعيد فيه خلاف ، وما نقله لأذرعى يحمل على ما إذا أخطر أن الميت غسل ،
 فلو أخطر بأنه غسله قل قوله ، والله أعلم .

* مثل * من ميتة شابهت بمذكية بله ، فهل لأحد أخذ

بعضه لا يحتهد ولا؟ وقد قلنا، لأول من يحد يتهى؟

* وحب * من له أحد عصر لا يحتهد، وختم انووي في
مجموعه عليه أنه يتهى إن سبق واحد، كما حلف لا يأكل ثمرة
عصا وحتلت شمر كثير، وكل جميع إلا ثمرة، يحت، وقال
رويني أنه يتهى إن سبق قدر، وكل لا خلاطه، بدأ لم يجمع
حور، قال، وهذا وصح من لأول، والله أعلم

* سئل * من حل شبهت عليه روحته بأجنبيت فهل يحرم
عليه من صوم ولا؟

* وحب * من صوم في مجموعته، إنه يحرم عليه أن يطأ
من مصة لأن طأ لا يحل إلا بالقد، ولأن لأصل في لأبصار
حرمة ومعدته، ولا يحتهد خلاف لا حياط، والله أعلم.

* سئل * عن من قال أحدهم إن يحتهد لمطلق هو المحتهد أي
دون مذهب، مستند من كذب وإساءة وغيرهم كالثقفي ومالك
وفي حبيبه وأحمد، ويحتهد بتقيد هو، أي يحتهد في قول من أقول من
قدمه من أصحاب مذهب، وقول آخر من كل من قال قلت أنا فهو
مطلق، وهو كل من أصحاب حوره، وفيه مصيب؟ وما يدي بها
إليه من صلاح؟

* فأجاب * أن لأول مصيب في بعض كلامه، والثاني مخطئ
في كنه، وأنت لأن مطلق هو مستقل بالأدلة بلا تقليد ولا تقيد بمذهب

وحد ، وعينه هو المنتسب إلى أئمة مذهب متنوعة وله أحول أربعة .
لأول أن لا يكون مقلداً لإمامه في المذهب ولا في دليل التصوف
صفة مستقل ، وإنما ينسب إليه لسوكة طريقه في الاحتداد .

الثاني أن يتقيد بمذهب إمامه ويقتل بتقرير صوفه بالدليل ، غير
أنه لا يتجاوز أصول إمامه ، وهذه صفة أصحاب الوجوه .

الثالث أن لا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه لتصوره عنهم في حفظ
مذهب أو لارتياض في الاستنباط ومعرفة الأصول ونحوه من
دوتهم ، مع كونه فقيهاً ، فليس ، حاصلاً مذهب إمامه ، غير ذلك ،
فإن بتقريره ، يصور ويجرز ، ويرتب ويرجع ، وهذه صفة كثير
من متأخريه إلى أواخر المائة الرابعة .

الرابع أن يقوم بحفظ مذهب وتقليده وفهمه في أصحاب
ومشكلات ، ولكنه عنده ضعف في تقرير أدائه وتحرير نفسه ، وهذا
هو الذي يحا إليه ابن الصلاح وسيدته ، وكلامه يحتمل أكثر من ذلك
لكن المقام لا يحتمله ، وقد عرف من ذلك أن معتبه بتقيد أئمة من
أصحاب الوجوه .

* سئل عن شخص مقلد للإمام الشافعي رضي الله عنه أصابته
بجاسة كابية في بده أو نية أول أشهر فمصاب على مقتضى تقليده سبع
إحداهن بتراب ، ثم أصابته في بده أو نية آخر شهر وعشر عليه عسدهم
كذلك ، فهل يجوز به تقليد من يرى عدم وجوب هذا فعل ولا لأن

ما ترمه وعمل به صلاة أو شهر يجمعه من صلاة بعير هذا العمل آخر
 شهر، ويد تلمذ الأول قد معنى قول الأسوي في آخر شرحه لمنهاج
 يسوي «إليه إذا قلد محتجداً في مسألة قدس له تقليد غيره فيها اتفاقاً
 ويجوز ذلك في حكم آخر على غيره» فلو أزم مذهب معين كالصنف
 شافعية وخفية في: «جوع إلى غيره من المذهب ثلاثة أقوال: الشافعية
 يجوز جوع في مذهب غيره ولا يجوز في غيره» هل معناه مقتضى التقليد
 في قدم قول غيره أولاً، أو في حجج من لأقوال الثلاثة وكذلك
 حلال بحسب قول في تخرج جميع جوع مع: «وإن قيل معنى بقول محتجداً في
 حديث قدس له: جوعاً إلى غيره في مذهبها لأنه قد أزم ذلك أقول
 بالعمل به» إلى أن قال: «ولأصح حوزة أي: جوع إلى غيره في
 حكم آخر» إلى أن قال: «ولأصح أنه يجب على أي وعينه من
 بيع رتبة لا حيزه أزم مذهب معين» ثم قال: «وفي حروجه عنه
 قول من لا يجوز في بعض مسائل وجوز في بعض توسطاً بين قولين
 وجوز في غير ما عمل به أخذاً من تقدم في عمل غير الملتزم فإنه إذا
 جاز له جوع قول من خالف كالأمدى اتفاقاً فملتزم أولى بذلك
 وقد حكى فيه حوزة فيفيد قاده تقي» وإن تلمذ الثاني قد معنى
 قول دميري لا يشترط أن يكون بمذهب مذهب مدون وإد دوت
 مذهب ولا يصح أنه يجوز بمقلد أن يسفل من مذهب إلى آخر كما
 قلده في مسألة هذا أيام وهذا أيام.

* فأحب * بأنه يجوز له التقليد في مسئول عنه ، لأنه حادثة
أخرى ، والممنوع منه إنما هو التقليد في تلك حادثة بعينها بعد العمل ،
كما صرح به جمع ، وإن كان كلام حلال لمحي قد نشعر بخلافه ، وذلك
كان أفتاه مفتي بأن زوجته وقع عليها طلاق معلق بشي ، فقلده وعمل
بمقتضاه كأن تروج أختها ثم أفتاه آخر بعدم وقوع طلاقها ، فليس له
الرجوع عن ذلك بأن يردّها ويطلق تروج أختها ، ولا يصح محذور من
الأقوال الثلاثة التي حكها الأسنوي وغيره في المتقدم مذهب الثمات
لكن يجوز فيه مقيد بعمل به أخذاً مما مرّ حتى إذا التزم مذهباً وعمل
به في حادثة لا يجوز له الرجوع عنه في تلك حادثة ، ويهد يقيد كلام
الدميري وغيره مما ذكر مسألة كذا في غيره ، وقد قو ، وقد محذوراً
في مسألة وأخرى في أخرى فإني يقتضيه فعل لأولين يجوز كـ
الأصوليون ممنوع منه بمصلحة ، والله أعلم .

باب أحكام الآتية

* سئل * عن الإياء العاج إذا وقع فيه السك أو نحوه وعسل
سبع مرات إحداهن بتراب فهل يكفي ذلك في تطهيره ؟
* فأحب * بأن يطهر أن العاج يطهر ما ذكر عن الحادثة
المعلطة ، والله أعلم .

* سئل * عن فحور ، معجون بالسكر حزين ، هل يطهر غسله ظاهراً
وباطناً ، أو يطهر ظاهراً فقط ؟

* واجب * أنه لا يطير بأصل ولا غيره ظاهره ولا باطنه نقاء
نابى بحاسة والله أعلم

باب أحكام الحديث

* مثل * من مس ورج من ثوبه أو من ثوبه بقي على حده هل
ينقض وضوءه أو لا ؟

* واجب * أن يتعدى ينقض به في مخرج نحوه قبل الإجابة
وإلا فلا كذا ذكر ، لأن حكمه موصوف بالاسم كما أنه موصوف بالنسب والله أعلم .
* مثل * من مس ورج من ثوبه أو من ثوبه بقي على حده هل
ينقض وضوءه أو لا ؟

* واجب * أنه يجوز له أن يمسح بحكاه أو بغيره
المسح ، من الاستدليل في لأوبس من ثوبه أو من ثوبه بقي على حده هل
ينقض وضوءه أو لا ؟

* مثل * من تمسك بكتف غيره هل هو حرام أو لا ؟ وهل
يحرّمه وهل يرد كنفه عليه من رداء ؟

* واجب * أنه حرام تمسك بكتف غيره من رداء إلا إذا حيف
مرفقه ولا يجره ، ووضوئه من رداء من رداء من رداء من رداء
كذلك ، والله أعلم .

* مثل * من قوب الخفاف يجوز حمل ثوبه ، كنفه عليه قرآن
غير مدرسه ، وكله كنفه عليه شيء من القرآن ، ومن حذر

المكتوب عليه قرآن . هل ذلك قد يصطبه أو لا صلاح على عمومه ؟
وهل ما قيد به من سرقة في حور . هل من ذلك الآية والآيتين معتمداً أولاً ؟
* فاجب * . إن ظاهر كلامه لا كذا من حور . حمل الآية وما
كتب عليه قرآن غير دراسة وما عطف على ذلك في أسوأ من غير
تقييد لشيء ، وهو ظاهر . في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كتب
كتباً إلى هرقل وفيه يا أهل الكتاب تعبدوا من كل شيء سوا
ربكم وبسكم الآية . وما يضر حمله . بحفظه على صفة . ولأن
هذه الأشياء لم تكتب لدراسة فلا تحرى عليها أحكام قرآن ، وهذه
بحور حمل تفسير القرآن . إذ كان أكثر من القرآن ، وهو ذكره من
سرقة فلاس معتمداً وإن كان ظاهراً . أي في بعض حرثات كن
لأحوط ما قلته ، والله أعلم

* سئل * عن قية لمصحف هل هو مستحب أو لا ؟

* فاجب * . أنه ليس له كبرياء ، بفصلاً ، . وهذا هو المختار
حلال من قبل : إياه بدعة ، والله أعلم

* سئل * عن لا يسدي لا يخرج له أصلي وفتح له مخرج تحت
معدة وفتح بآخر منه ووصوهما بحري عليه جميع أحكام لأصلي ؟
وهل فوق المعدة كذا أو لا ؟

* فاجب * . أن مفتاح في هذه حالة كالأصلي في نقص ووصوه
لا يخرج منه سوا ، كان تحت المعدة أو لا ، ولا بحري فيه سائر أحكام

لأصلي خروجه عن مطقة الشهوة وخروج الاستحجار عن القياس فلا يتعدى
لأصلي، والله أعلم .

* سئل * عن خروج حص ولد هل يفيض وضوء كما قاله من
مهمل أولاً ؟

* فأجاب * بأنه يفيض ولا وجه لعدم انقباضه قلت :
وجهه أنه مني معقد ومني لا يفيض ، قلت : لمي لذي لا يفيض مني
لا يلبس عليه فقط ، وولد معقد من مني للمرأة ومني لرجل على أنه
سقطت خروجه جميع والله أعلم .

(باب أعظم الاستحجار)

* سئل * ممن استحجر بحجر ثم نوضاً أو غسل موضعاً من بدنه
ثم ركن الذكر وهو في الصلاة موضعاً مبتلاً من بدنه فهل تبطل صلاته
وبدنه الاستحجار ، وغسل يدي منه موضع الاستحجار ولا ؟

* فأجاب * بأنه تبطل صلاته ويلزمه الاستحجار ، وغسل لموضع لذي
منه محل الاستحجار لأن العفو في ذلك حص محل الاستحجار ، والله أعلم .
* سئل * عما إذا كان رجل وضوءه يسقط ، أو ستنحي محمد هل
يحرم عليه الوطء أم لا ؟

* فأجاب * بأن الظاهر أنه يحرم عليه وطء والحالة هذه لما فيه
من التصحح بالنجاسة وهو حرم ، والله أعلم .

* سئل * عن شخص قضى حاجته فلم يجد ما يستنجي به إلا جلد

كتب أو خنزير أو فرسها فهل يحزبه لاستحابة أو لا؟ وإذ قلته
 هل فهل يصلي على حسب حاة ويعيد عدلت أو لا؟
 ﴿فأجاب﴾: لا لا يحزبه لاستحابة تذكر، بل يصلي على حسب
 حاة ويعيد، والله أعلم.

باب أعظام الوضوء

﴿سئل﴾ عن شخص نوصاً من إنا وسبع مع وبوى لا عترف
 مع غسل وجهه مرة لأولى فهل تكون هذه انية مافة نية وضوء،
 حتى تحتج إلى نية: به أو لا؟ وإذ: يمكن مافة فهل يستعمل الماء
 للاستصحاب حكماً أو لا؟

﴿فأجاب﴾: بأنه يست مافة: به وضوء، ولا تحتج إلى نية
 جديدة لأن يده الآن كآلة وبوى: عترف: به يغسل به يده خارج
 لإنا، فتكفيه انية مستصحة حكماً، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن هذه الشقوق التي تشقق في رجل من فعضه
 يتضرر بذلك فيحيض فيلتحم جلد عصبه على بعض فهل يصح وضوءه
 وصلاته أو لا؟

﴿فأجاب﴾: بأنه يصح وضوءه وصلاته إن يحم عن المستور،
 وإلا فلا، وبحاله قبل الالتحم، أما عده فيصحن مطلقاً، فإن حفظه لله:
 ووقع لي في فتوى ما يخالف ذلك وحدره، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن نوصاً مرة مرة، أو مرتين مرتين، ويقصد عدلت

بين حوزتين لا يعمده ، فهل يكون فصل من تثليث أولاً ؟ وهل يلزمه
تعزير وترد شهادته أولاً ؟ وما مفهوم من قول الشيخ ولي الدين العراقي
رحمه الله في شرحه جمع حوز مع في كتاب الله في مسألة «حكي النووي
عن علم في وصوئه صلى الله عليه وسلم مرة مرة ومرتين مرتين أنه أفضل
في حقه من تثليث اثنين» وماذا يلزم من في أفصلية ذلك في حقه ؟

* فاجب * بأن تثليث أفضل من لا يتيان بدون الثلاث في حقه
وبأن قصد بيان العامة ، لكنه إذا أتى به لقصد البيان لم يسكره ، بخلاف
ما إذا أتى به لأمات ، ولا يلزم لآتي به عزير ، ولا ترد به شهادته إلا
إن دواء على ترك رواج إذا تثليث من أسس لمؤكدة كالرواتب ،
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم «من تعدل توصي ثلاثاً لا تهاكداً أووصوا»
ومن رد على هذا أن نقص فقد أساء وظلم أي أساء وظلم في كل
من ردة ونقص ، وأما العراقي فيريد كراهية الترحيح المذكور لفظ في
حقه ، إن ذكر لفظ في حق أي صلى الله عليه وسلم ، وبذلك علم أنه لا شيء
على من نفي أفصلية ذلك في حقه ، وإن كان أفضل في حقه دوننا لأنه
مشرع بالأحكام ، ومشرع بالفعل أبلغ في مثل ذلك ، والله أعلم .
* سئل * هل يشرع إسلام على المشتعل بالوضوء وليس له
إردأ أولاً ؟

* فاجب * بأن نصهر أنه يشرع إسلام عليه ويجب عليه الرد ،
والله أعلم .

باب اطعام المسع على الخبز

سئل * عن شخص سبه حبة و غسل إلا حراً ، آمن سير الر حلين
وليس خفيه هذه الظهيرة فهل يجوز له مسح عليهما ولا ؟
* وأجاب * بأنه لا يجوز له مسح على خفيه لأنه عن غير صبرة
وإن طهرت لرجلا ، والله أعلم .

باب اطعام الفل

سئل * عن شخص سبل يذوق فقط عن حبة ، ثم أحدث
حدثاً أصغر فهل يسوع له غسل يديه من حدث لأصغر قبل غسل
وحيه أو يجب عليه تقديم وجهه مراراً ، ما يجب أن يرد غسل يديه وحالة
هذه في محل النية ؟

* وأجاب * بأنه يسوع له غسل يديه من حدث لأصغر قبل
غسل وجهه عن حبة ولا يجب ترتيب ، ومحل نية عند غسل يديه .
سئل * عن يقرأ قرآن وهو حب ويفور ، أن لا أقصد
القرآن ، هل يجوز له ذلك أم لا ؟

* فأجاب * بأنه لا يجوز بحسب قرآن ككه وإن قصد به
غيره ، لأن فيه ما لا يوجد مثله من غيره ، والله أعلم .

سئل * عن الطبوع ' ' وأصحت وعيا ه مائة من إيصال الماء
إلى المنتشرة أو الشعر ، هل تكون مائة من صحة غسل و ، صوء أولاً ؟

(١) الطبوع كقصور : نوبة من حبس حر .

وإد قلتم بأب مدعة وتضرر من إرأته فهل له أن ينيم أولاً ؟
 * وجاب * بأب مدعة من صحة ديث ، وإن تضرر بوزائها تنيم
 والله أعلم

* سئل * عن اعسل عن لحسة قبل البول هل يحزى أولاً ؟
 * وجاب * بأنه يحزى لكه خلاف السنة ، والله أعلم .
 * سئل * عن جنب مدحى بكفه ونوى رفع حدث لا أكبر
 وهو يعسل . ض كفه . يرتفض وضوء نفسه . ثم غسل جميع بدنه بعد
 ذلك بية رفع حدث لا أكبر فقط ، فهل يرتفع حدثه لأصغر عن جميع
 أعضاء . وضوء غير كف التي رتفعت جنبته وهي ملاقية لما ينقض
 وضوءه ؟ ولا ؟ وإد كان كدث فهل يكفيه غسل كف التي استنجى
 به فقط بية رفع حدث لأصغر وبتم وضوءه بذلك أولاً ؟

* وجاب * بأنه يرتفع حدثه عن جميع بدنه غير الكف المذكورة
 ويكفيه مسح بية رفع حدث لأصغر ، نعم إن عطس في الماء كان
 حكمه حكم حدث حدث لأصغر نوى غلبه رفع حدث الأكبر ،
 ويكفيه غسل كف إن كان غصباً بلسة إليها ، والله أعلم .

* سئل * عن وضوء المسنون له هل يشترط استصحابه إلى
 غسل حتى لو وضوء ثم حدث بحتج في تحصيل ستة غسل إلى وضوء
 أولاً ؟ وهل مثله غسل الجمعة وعيد إدر غسل لها ثم أحنب ، وهل هو
 ستة لكل غسل فرض ونفل ، أو خص بالفرض ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يشترط في تحصيل استة سنصح ب الوضوء إلى
 غسل ، فإن توضأ بغسل بعده أو في استة كان محصلاً لاستة ، وإلا
 اغتسل للجمعة أو نحوها ثم أحس لايس غسل لذلك ، بل يجب
 لغسل للجمعة فقط ، ولايس وضوء للغسل السنوي ، بل هو مختص
 بالوجوب كما قيد به بحمل و غيره ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن قول أسكي في شرح قلوب المهرج في هذا
 فرحاً : قللا أو دير آ من مرأة وخنتي ، هل لأمر في خنتي كذلك
 أو لا ؟ فإن لا يدخل في فرجه لا يوجب غسل .

﴿فأجاب﴾ بأنه يحمل كلامه على حتى نين تصححه لما علم من
 حكمه في محل آخر ، وتنتمى كلامه ويحذر ودور رجل وصي ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن قول من . فعة في مصل في إتباع خائص لمسك
 هل هو قبل الغسل أو بعده ، وهاتذا خلاف ظاهر في وقت استعمال لمسك
 وما قدم مقدمه ، فعلى ما في كتاب يكون بعد كمال غسل ، وعلى الآخر
 يكون قبل الجماع . قوله لموردي ، وقيل في كونه خلاف ذلك ، ما سلب
 مخالفة نقله في هذين النكتين ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا مخالفة بين المقلين . سبب أنه في مطلب تركب
 مجاز الخذف في معنى ، وعلى الآخر يكون قبل حل الجماع ووجه كونه
 قبل الغسل على قول بأن الحكمة في ذلك سرعة العبوق بالجماع حرارة

(١) عبارة المهراج : وحالة دخول حشفة أو قدرها مراح .

مسك أو نحوه ، وحرارة آثر لده مقتضيتين لذلك ، والله أعلم .

باب اعظام النجاسة

سئل عن شيء بالنعل لمتنجسة لأسفل في لمسح هل يجوز أو لا ؟

جواب : أنه لا يجوز ذلك ، والله أعلم .

سئل عن تحس ذكره نجسة مغلطة ، ثم جامع زوجته

وعسل ذكره بعد ذلك سعة ، وعسل ما أمكنها من فرجهم سعة بتراب

في إحدى مسلات ، ثم جامعها ، هل يلزمه تسبيح ذكره كلها

جامعاً إن لم يكن غسل جميعه . مسه له كره في المرة الأولى سعة أو لا ؟

جواب : أنه لا يلزمه لمجامع تسبيح ذكره فيه ذكر بل ولا

مساهة سبب ذلك ، لأن ما في الناحية لا يحكم عليه بالنجاسة ، ولهذا لو

كان جمرك وتفوط لا يجب عليه تسبيح الذكر ، ولو حاضت امرأة ثم

جامعها برجل بعد مساجتها . يجب عليه غسل الذكر لسبب أنه مس

بجزي تحس ، والله أعلم .

سئل عن شيء هل هو نجس أو طاهر ؟

جواب : أنه طاهر ، لكنه إذا تحس تعدر تحريمه لأنه يقطع

نصفه محتتم كل وقت وبعد ملاقة الماء موضع النجاسة فيه ، والله أعلم .

سئل عن حجر إذا بقي فيها بين طاهرة ثم نزع قبل التخلل

تم نقاب خلا ، هل يصير طاهرة أو نجسة ؟

جواب : أنها تصير طاهرة كما هو مقتضى كلام لأصحاب

سئل * عن شيخ لم يدر أنه من طبقت لأرض أو مما
ستعال من جدسة، هل يحكم بغيرته أو لا، وهل إذا تحقق أنه ستعال
من كبرياء التي أكثره جدسة يكون لأصل فيه الطهارة أو لا؟

جواب * أنه حكم بغيره سبحانه لم يدر لا تعلم استعاله من
الجدسة، وأما الذي علمت استعاله مما أكثره جدسة فيحكم على مجموعته
وأكثره بالجدسة دون بقية حتى لو حمل كاه أو أكثره شخص في
صلاته اختلف، بخلاف ما إذا حمل أقل من أكثره للشك في امتزاج
الحسن بغيره، والله أعلم.

سئل * عن ثوب شعة ونحوها من لب نذر نجسة، فهل ينجس
بأوقده منه أو لا؟

جواب * أن ما علم أنه لا ينجس إذا حلا عن دخول الجدسة
ولو لم يخل منه كاه كان مباحاً، والله أعلم.

سئل * عن شخص أجنب ومن عضو من أعضائه نجسة مغلظة
حكيمه، فغسل ركبته بوضوء واحدة بنية رفع الجنابة، فهل ترتفع نجاسته
بهذه وضوءه ونجس من غسلات سبع أو لا؟

جواب * أن وضوءه المذكورة لا ترفع نجاسته، لبقاء النجاسة
متحدة، كما نحسب واحدة من سبع، والله أعلم.

سئل * عن بيضة إذا كسرت فوجد فيها فرج تكامل حلقه
ولم يصب فيه الروح، هل هو طاهر يحل أكله أو لا؟

* فأجاب * بأنه طاهر بكل أكله مضعفة مذكاة، والله أعلم .
 * سئل * عن بئس ملايو كل شيء كره هل هو طاهر بكل
 أكله أولا ؟

* فأجاب * بأن السوي قد بكل أكله . وقال مكيني هو محال
 لنص لأم والهيبة وشمة وأجر على منع أكله ، قال : وليس في
 كتب المذهب يحلله ، والله أعلم

* سئل * عن خشبة مسكرة هل يحرم رزقه وحصده ونحوه
 إذا كان يقصد توبه المحرم أو مصدا ؟

* فأجاب * بأن مثل ذلك إذا قصد توبه محرم ثم ، وإلا فلا ،
 والله أعلم .

* سئل * عن سطر عاؤون لذي يضعه أسس في دويبه برسم
 ما ، لذي يجعل فيه (١) أو من اصطف لذي عدد . يتن . ومن نحو أني
 عند بيبي لحم وعيرهم ، هل هي طاهرة بكل استعمال . ونجسة ولا بكل
 استعمالها في الأشياء لينة ؟

* فأجاب * بأن ذلك طاهر بكل استعماله لأنه من جهة ما خلقه الله
 لمنفعة عبده . وينفصل من حيوان نجس ولا حيوان نجس بوجهه والله أعلم .
 * سئل * عما لو نجس مائع مفقود اصفدت ثم صب في الماء
 الكثير ، أيعرض ذلك المتنجس مخالفا أشد حتى لو وقعت قصرة بول

في عشر من رطلًا من . مع منقود نصف تم صب في الماء الكثير ،
 تعرض ديت . ، محالًا فعبه فيجك بحسته ، و تعرض تلك القطرة
 محالًا ، فلو قلتم : لا أول أكل . ، ينحس مصره من أمول ، فإيه
 إن كان قليلًا يصير بلوسه قلتين مصره أ . وكيف يجك . به لو صب
 في قلتين ينحسه ؟

و أحب . أنه إذا كان منم المذكور ماء و مفروض اقصرة ،
 وإلا مفروض . ، لأنه صر كحس اعين دليل أنه لا يمكن
 تصاريه . و ديت يدفع لراك . ، والله أعلم

فإن سئل عن منم حس عشر رطل طعمه . هل يجك بأنه صر
 كحس اعين . و راجعه مع مقوم . كالقول الذي في رثقة ، فإيه
 قسه ! فهي في شرح . راجعه . فلو صر امرأة مصر على لاجه
 مصر من نجيب لا رطل . راجعه . أنجك طرحة كحس اعين أو
 راجعه و حور لا كان

و أحب . أن لا روجه أنه كحس اعين وقد قس به في
 شرح صبر . حرا . به . أنه في قول من غير تعرض منه إلى
 مصر . و كونه كحس اعين في مقوم . ، ففي مقالة أسئلة ديت
 بحسته مع مقوم مصر . و كذا قوله آخر حكى لاجه كحس اعين ،
 إذا حس اعين لا يصرحه مقوم . بل يتفق به إذا كان معتزما كابر بل
 وإن . يجزأك . ، والله أعلم

سئل * عما لو تحس وحده متاعاً بالجملة الكلية وعنده طرف لا يمكن أن يأخذ ما به إلا بالاعتراف وشتره بيده وأخره به على الوجه أن يحكم سبعة أيدياً مرهف مع ما على لكل التحس فيجب غسل يده سبع مرات أو ست مرات إحداهن بالقرب أو يقل ما يجري عند جريان لا يحس ولا ينحس كما قال المتولي إن الله قوة عند لورود ولا يحس علاقتها بل يبقى مصيراً ؟

فأجاب * بأنه يحكم سبعة يدياً بالجملة في راحة يده فيجب غسل سبعة وسئل لو حذت إحداهن بالرب وكلام المتولي محله في الجملة المورود عليه ما في محله ولا يخفى أنه إذا عذف من ما المذكور يده بعد الأولى تحس ما وليحذر عن ذلك والله أعلم .

سئل * عن حذرة تطيب هل هي حرم أو لا ؟

فأجاب * أنه إن نبت أن مسكة أو محدرة كالخششة حرمت ولا فلا والله أعلم .

باب اعطام النجس

سئل * عن المسافر إذا كان معه خبز الخ ليعطش حيوان غير محرم كترك صلاة ولم يتدبر في تحصيل هل يجب عليه استعماله ويده به أو لا ؟ له فقط إذا كان معه من عذوقه هل يستقي به أم لا ؟

فأجاب * أن حيوان غير محرم كئذ كورين يجب على من ماء استعماله ويجزى مصرفه إلى سقيه ، وبسطة هو وتبعه أنه لا إعادة

إن تيمم مع تقاء الماء، وإن كان بعد السجدة تلممه لإياديه، لكنه
 آثم لسقي، وله أن يسقيه المجرى، ويؤكل ويبدع هو لا، والله أعلم.
 * سئل * عن وجد ماء لا يكفيه في السفر واستعمله في بعض
 أعضائه، هل يلزمه أن يتيمم لكل عضو يقي تيمماً كما لو كانت الجراحة
 في بعض أعضائه، أو يكفيه لقية لأعضائه تيمم واحد؟ وإد قلم به
 يتيمم تيمماً واحداً، عرق بين هذه وبين مسألة جراحة؟

* وأجاب * أنه يتيمم تيمماً واحداً لقية أعضائه، ولا فرق بينها
 وبين مسألة جراحة إن كانت في عضو واحد وعمت معدا لوجه، وإلا
 ولفرق بينهما أن تربب في مسألة سقوط من بقية لأعضاء سقوط
 ساق، بخلافه في مسألة جراحة، والعصو واحد لا يتجزأ ترتيباً
 وسدده، والله أعلم.

* سئل * عن إذا تحردت الحاجة عن حدث وحضر وقت صلاة
 فتييمم ما صلى وحضرت صلاة أخرى فهل يجوز له أن يصلي الصلاة
 الثانية بمث التيمم وكذا صلوات متعددة ولا بد لكل فريضة من تيمم؟
 * وأجاب * أنه لا يجوز، يتيمم عن الحاجة وإن تحردت عن الحدث
 أن يصلي فريضة تيمم، لا بد لكل فرض من تيمم، والله أعلم؟
 * سئل * عن تيمم لعل في بعض أعضاء الوضوء، إذ بوى
 ساحة صلاة عند غسل وجهه هل يصح تيممه بعد ذلك من غير أنه
 لشمول ألية لأولى جميع أعضاء الوضوء، أو لا؟

﴿ واجب ﴾ بأن يصهر في هذه السجدة ثم لا تكفي عن سبعة التيمم لأن سبعة تكون عند نقل فلا يكفي عنها . يكون عند غسل لوجهه ، وإن كان التيمم هاتمة موضوع ، خصوصاً إن أراد أن يصلي به فرصاً لا بد فيه من سبعة فرص صلاة كل أربع تيممات ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن من في المسجد فحتم وخوف من خروج منه من نفسه وماله ، هل له أن يتيمم لمسك وقرآنة القرآن أو لا ؟
﴿ واجب ﴾ بأن له بل عليه ذلك ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قول الشيخ شرب الدين بن أحمد فيمن لم يسي من صلوات من يومه « إن لأحوط في حقه أن يصلي خمس ثلاث مرات ثلاث تيممات ثم يتيمم تسعاً يصلي كل تيمم أربعاً بيس فيها أتى بدأ ٣ » فهل لأمر كذا أم لا ؟

﴿ واجب ﴾ بأن لأمر من كذا ، بل لأحوط أنه يتيمم من تيممات بعد السجدة ، ويصلي كل تيمم خمس ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص أجب وحف من استعمال ماء محذوراً ، فهل له أن يتيمم ويصلي ويقرأ القرآن خارج الصلاة ويحمل مصحف ويمكث في المسجد أو لا ؟

﴿ واجب ﴾ بأن له بل عليه أن يتيمم ذلك ويستنجح به مذكورات ، بل ما أحدث بعده حازه أن يقرأ القرآن كما لو غسّل ثم أحدث ، لأن تيممه قم مقدم غسله ، والله أعلم .

سئل * عن مسافر تيم في موضع يعز فيه وحوود الماء ، والكن
 لا يصل حتى وصل إلى موضع يغلب فيه وحووده ، لا يضر أم يصل تيممه
 من ثوبه ماء أو حوود ، أن أحدهما جرحه قبل وصوله إليه بعده ماء ، ودخل
 في صلاة وتيممه صحيح فصلاها فيه ، وتيمم في موضع يغلب فيه وحوود
 الماء ، وصل حتى انتهى إلى موضع يعز وحووده فصلاها فيه ، فهل المذر
 في كونهما يسقط فرض التيمم في هاتين الحالتين على موضع التيمم
 وموضع فعل صلاة ، وترتب على ذلك رواية لماء في ثوبه ، وقد اختلف
 موضع تيمم فتيمم في موضع يغلب فيه وحووده وصل في موضع يعز فيه
 وحووده وراه في أنتم لا تسفل صلاته ولا قضاء ، أيضاً ، أو المذر على عزة
 وحووده في موضع مع فله منه تمصاً ، في كل من الحالتين المتقدمتين
 وتسفل صلاته برواية ماء في أنتم فيهما ، وكيف حال ؟

فأجاب * أن المذر في ذلك على موضع فعل الصلاة أحدًا من
 حكمهما ، فطال تيمم تعيبت الحكم لإقامة فيه وعلم المسافر التيمم في
 صلاته وحوود الماء ، ثم أقام فيه ، وقوله تيمم في موضع يسقط فرضه بالتيمم
 ونحو ذلك حري على من فعل صلاة في محل التيمم ، والله أعلم .

سئل * عن معذور على أنه ستر فغسل الصحيح وتيمم والستر
 برشحه ، فهل يسقط مسح على الستر لاختلاط الماء بالده وتنجيس
 ميمحه ولا ؟

فأجاب * أنه لا يسقط عنه المسح بن يزيد على الستر

ساتراً آخر بحيث يقطع به الترشيع ثم مسح ، والله أعلم .
 * سئل * عن مسفر وخدماء لا يكفيه إذا توضأ به ثلاثاً وإذا
 توضأ به مرة كفه ، فهل يجب عليه أن يتوضأ به مرة ويترك التثنية ولا
 يجتهد إلى التيمم كمن عليه مائة درهم ومعه مثله هل له أن يتصدق به معه
 قل أن يوفي ما عليه أو لا ؟

* فأجاب * بأنه لا يجب عليه أن يتوضأ به مرة مرة إن كان بمحل
 يسقط فرضه بالتيمم ، لكنه لأفضل ، نعم قياس ما قلناه من أن ففة فيمن
 أحدث وهو لا يس خف وقد دخل وقت وخدماء يكفيه أو مسح
 على خف [ولا يكفيه] أو غسل رجله من أنه يجب عليه مسح لقدرته
 على الطهارة الكاملة وجوب ذلك هنا ، وأما من عليه دين فلا يحرم عليه
 التصديق قبل وفائه إلا بدله يرضى وفاءه من جهة أخرى طاهرة ، وكان
 أدأؤه وجباً على الفور ، والله أعلم .

باب اعظام الحيض

* سئل * عن امرأة إذا تقصع عنها حيض ولم تغسل هل يجوز
 لها تعطي جميع العبادات وهي طاهرة أو لا يجوز لها إلا تعطي الصوم
 ويجوز طلاقها فقط ؟

* فأجاب * بأنه لا يجوز لها محرم عليها سلب حيض ، إلا الصوم
 والطلاق ، لأن المنع من الصوم للحيض ومن الطلاق لتطويل العدة وقد
 زال بالانقطاع ، وبقاء الفسل لا يمنع ذلك كالحائض ، والله أعلم .

سئل **عن** إمامنا **ع** قطع عن المرأة الحيض ولم تحدماء ولا تقرأ
هل لها أن تصلي فرض واسع أو افرض فقط؟ وهل يجوز لها قراءة القرآن
ومكث المسح أو لا؟ وهل إذا صلت تقرأ فاتحة فقط أو
في غيرها؟ وهل يجوز وطؤها أو لا؟ وإذا قلتم ههنا الفرق
بينه وبين صلاة؟

جواب **عن** إمامنا **ع** تحدماء ولا تقرأ تصلي الفرض دون التفل
لعمد الفرض لأنها تسمى بتركه بخلاف تفل، ولا يجوز لها قراءة القرآن
ولا مكث المسح، لكن يجوز لها بل يجب أن تقرأ فاتحة فقط في
الصلاة، ضرورة، ولا يجوز وطؤها لقوله تعالى (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ
فَإِنْ تَطَهَّرْنَ وَتَوَضَّأْنَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ) بخلاف الصلاة لأنها
وحدة بخلاف وطء، ولأن الصلاة حق لله تعالى فسومح فيها بخلاف
وطء فشوحح فيه، والله أعلم

سئل **عن** قول لأصحاب في مسألة استعاضة الحائض بقدر
دور وندته وقدر حيض «إرقلت: حيضي خمسة من ثلاثين وكتبت
يوم ثلاث عشر طهراً خمسة من أول لدور تحتل حيض والطهر
دون الانقطاع، وما عدها تحتل جميع إلى آخراتي عشر، ثم اثنت
عشر وأربع عشر وخمسة عشر طهراً يمين، ومن أول السادس عشر
إلى آخر عشرين تحتل حيض والطهر دون الانقطاع، ومنه إلى آخر
الشهر تحتل الجميع» تنهى ما وجه حكمها لطهر لاربعة عشر وخمسة عشر؟

وم لا يجوز أن يكون اثنتي عشر آخرًا طهرًا ملحقًا مع ما بقي من
لدور السابق ، ولربيع عشر والخمس عشر إلى آخر اثمن عشر
حيض ، وما معنى معرفتها بتدأء الدور ؟

﴿فأجب﴾ بأن كلامهم محمول على أنها أرادت بقولها حيض
خمس من ثلاثين أنها خمسة من أحد نصفين تصحيحًا لكلامهم ويمتنع
الجوز المذكور ، ومعنى معرفتها بتدأء الدور أن تعرف أول أدلة مدة
إصلاح حيضها (؟) كأول أشهر متلاً ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن امرأة أبطلت عليها حيض عن وقت العدة ، فأدحت
في رحمها عوداً مستعدلاً ، فدخلها سريعاً ، ثم ستم ينقطع تارة ويعود
تارة أخرى وبين عودته ونقصه عن يوم وليلة ، وهكذا إلى أن عبر
خمس عشر يوماً ، وحوز ذلك مدة أشهر ، فهل يعمل في حقها بالاحتياط ؟
وكيف الحال بالضر إلى العبدت وعشيت الروح ؟ وهل تكون هذه
من أقسام المستحضة أو لا ؟

﴿فأجب﴾ بأن يعمل في حقها ما يعمل فيه لو خرج الدم منها
بلا سلب ، فإذ جاوز دمها منقطعاً خمسة عشر يوماً فهي مستحضة ،
ولا استحضة لا تمنع الصوم ولا الصلاة ولا وطء الروح في غير مردتها
اشترعي في حيض ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن الحائض هل يحرم عليها قضاء الصلاة بعد ظهورها
أو يكره ؟

﴿ فحجب ﴾ أن لا أوحه أنه لا يحرم عليها وخبر (ك) ومرو
 بنقض الصوم ولا زمر (ن) صلة (لا ينفذ ذلك) والله أعلم .
 ﴿ سئل ﴾ عن امرأة إذا رأت دم بعد ولادة بيمه ، فهل وقت
 نفس من وقت رؤيته كما رجحه في التحقيق وفي آخره نفس من
 شرح المهد ، أو من وقت ولادة كما صححه في روضة وفي أول
 النفس من شرح المهد ؟

﴿ فحجب ﴾ أن يعتمد ابتداء مدته من ولادة ، وأن النفس
 من رؤية ، فزمن البدء ، لأنه من فيه وإن كان محسوباً من استين أو
 لا عين ، وبذلك تبارك ما بين المذكورين على ذلك ، والله أعلم .

كتاب احكام الصلاة

﴿سئل﴾ عن شخص عليه صلوات كثيرة ولسي وقتها وعددها وعينها وهو يريد برآءة دمه من رات ، فكيف خيلة في برآءة دمه من ذلك وكيف صلاتها ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يأخذ بالأكثر على لأصح حثباً وينوي المصلاة التي يريد قصاًه بأن يعيها مع اعراض ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص وته فرائض مديسين حسب مبلغ الوقت فقضى الفرائض الخمس مرة بعد أخرى حتى انتهى إلى العدد ، فهل يكفيه ذلك أو لابد أن يعين في نية كل صلاة أنها فريضة اليوم الغلامي من السنة العمالية ؟

﴿فأجاب﴾ بأن من وته فرائض حسب وقضاها كعادته ذلك ولا يشترط تعيين السنة ولا اليوم ، والله أعلم .

باب اعظام الازان

﴿سئل﴾ عم يقول بعض المؤدين بعد فراغه من أداء الفجر اللهم يادئم المعروف ، يا كثير خير يا من هو بالمعروف موصوف ، ياد المعروف لدي لا ينقطع أبداً ، آتت من لمدك رحمة وهي قل من أمرنا رشدأ ، فهل لأحد منعه من ذلك أولاً وهل إذا قل إنه حرام ياتم ويلزم الحاكم منعه من ذلك أولاً ؟ وهل على مؤذن إثم في رفع صوته مدد كراً أولاً ؟

﴿ واجب ﴾ بأنه ليس لأحد منعه من ذلك بنفسه ولا بغيره ،
وقد قيل بأنه حره آثم . وعني أحكمكم معه من ذلك ، ولا إثم على المؤذن
إن رفع به صوته بل هو مأخوذ مثب . والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عما أحدثه المؤذنون من السلام عقب الأذان وقبل
الأذان في يوم الجمعة وفي صبح وتركه في أذان المغرب وفي الأذان
في بين يدي خطيب يوم الجمعة ، هل لذلك أصل في سنة أولاً ؟
﴿ وجاب ﴾ بأنه قد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (إذا
سمعت المؤذن فتقربوا مني ما يقول ثم صلوا علي) وقس كنت المؤذن
على السمع في الصلاة ، وصريحه بأنه يكره إفرادها عن السلام عليه
صلى الله عليه وسلم ، فصارت هيئة مشهورة ، فلا أصل ثابت والهيئة
بدسة حسنة . وإدب جعلوها في يوم الجمعة وفي أذان الصبح وفي الأذان
لأمرين : أم الأول فلائ وقت الجمعة يقع فيه مع الصلاة خطبتان ،
فلو أتى مع ذلك في وقت لأدى إلى تأخير زائد لمصلاة التي
هي المقصودة مع خطر فوس . وإن أتى فلائ وقت الصبح يدخل
على سبب وفيه حسب وإن ثم قدموه لتهيؤ لإدراك فضيلة
أول الوقت ، وهذا حصص تقديم الأذان بالتأخير ، وإنما تركوها بعد
الأذان الثاني في الجمعة وأذن المغرب لأمرين : أم في أذان الجمعة فلما
قدمته في أذان الأول ولا كنه . إلا بين بها أولاً ، وأما في أذان
المغرب فلتصيق وقتها على القول بخديده من أنها تنقضي بعد الغروب بمضي

قدر زمن وضوء وستر غورة وأدب وإقامة وخمس ركعت على ما هو مقدر في محله ، ولصب ريادة مسدرة فيه لخروج من خلاف على القول القديم ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قول مؤدب أو لمصلي سلام عليك أي شيء يلفظ بآء النداء هل يضر أم لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن الأحسن لأولى أن يقول مؤدب أو لمصلي سلام عليك أي شيء فقل قلبه بآء النداء ، يضر ، والله أعلم .

باب إعلام استقبال القبلة

﴿ سئل ﴾ عن شخص هل يجوز له أن يقف غيره في القبلة ويصلي إليه أولاً ؟ وهل إذا قلده وصلى لزمه الإعادة وإن لم يتبين له خطأ أو لا تلزمه إلا إذا تبين له خطأ ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن له أن يقف بجته في القبلة إذا كان أعشى أو لم يكن قادراً على التعلم ، وإذا قلده لا تلزمه الإعادة إلا إذا تبين له خطأ ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عما إذا صلى الشخص إلى جهة بالاجتهاد ، ثم تبين له الخطأ ، هل يجب إعادة صلاة أولاً ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه إذا صلى الشخص بالاجتهاد ثم تبين له الخطأ عتبه لزمه الإعادة ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عما إذا قلده الشخص غيره مجتهداً ، هل يكون تبعاً له حتى إنه لو أعاد الاجتهاد تبعه أولاً ؟

﴿ فاجب ﴾ بأن تقلد تبع للمجتهد ، فيرد أعداد المجتهد الاجتهاد
تبعه مقلده ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن إئدة لاجتهد حيث وجبت عليه ، هل هي في الفرص
و سئل أو في مرض فقط ؟

﴿ وجب ﴾ أن إئدة لاجتهد وحة لفرص فقط ، والله أعلم .

باب اعظام صفة الصلاة

﴿ سئل ﴾ عن شخص صلى صبح بعد طلوع اشمس ، فهل يقرأ
سنة أو جهرآ ؟ وار قلتم يقرأ سر ، معنى قول الإمام النووي في
رويه « قلت : صلاة الصبح وإن كانت نهارية فهي في قضاء جهرية »
﴿ فاجب ﴾ أن سنة أن يقرأ فيها سرآ ، والمراد من كلام
رويه أن صبح وإن كانت صلاة نهارية فهي كالصلاة الجهرية
في قصات ، حتى يجر لا خلاف إن قصها ليلاً أو في وقت الصبح ،
وحتى يسراً من صبح إن قصها بعد طلوع اشمس ، وأوضح من
كلام رويته قوله في شرح مذهب : « صلاة الصبح وإن كانت نهارية
هي في نفسها في جهر حكم بيلية » والله أعلم

﴿ سئل ﴾ عما وقع في بعض شروح لمهناج بعد قوله : « ولو أبدل
صراً صلاً يصح في الأصح » من أن مقتضى إطلاقهم الحزم بالبطلان
في الإتيان . من مهلة عوض عن نفحة من يد مع قول ابن العماد :
ونوفر من (الذين أنعمت عليهم) مهلة صحت القدوة لأنه

الحزن لا يغير المعنى ، ولا يغير بين قول خلاف ذلك ، ولا يأتي فيه لوجه
 فيس أبدل ضداً طاءً ، فإن ذلك يغير المعنى . ثم اعتمد منه ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأن المعتمد بطلان الصلاة بدت كما فتضه كلام
 الأئمة ، وليس أبدل حرف بآخر حساً كما لا يخفى . ولا الصحة مسبوقة
 بمجرد إفادة المعنى ، وإلا لصحت بكلمة مردقة لأخرى ، ولا لزوم بطلان
 على أنا لا نسلم أن الإتيان بالهبة لا يغير المعنى ، وأما من بعده المعنى فذلك
 لا لباس لهبة بالمعجمة ، بل كلام لأئمة ظاهر في أن اليد بالهبة لا معنى
 له أصلاً ، فهو أولى بالسطلان من الخالين الذي له معنى . والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عما إذا قرأ المصلي في اعتكافه الحمد لله ، هل بدل حاءاً
 هل تصح صلاته أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأن الأوجه عدم الصحة خلافاً ، فإنه قد نصي حسين
 لتغير معنى الكلمة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن مسح لوجه باليد في الصلاة وخارجها . هل هو
 مستحب أو حرم أو مكروه أو يباح ؟

﴿فأجاب﴾ بأن ذلك ليس بحرم ولا مكروه بل هو مباح ،
 لكن لأولى تركه في الصلاة ، وأما خارجها ولصحيح أنه غير مستحب
 أيضاً . ذكره النووي في مجموعته لكن حرمه مستحباً في تحفته ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن صيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم التي شهدت
 لأحاديث بأفضليتها ، هي ؟

﴿وَأُحِبُّ أَنْ أَصَلِّيَ صَلَاةَ مُحَمَّدٍ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ
كَمَا دُكِرَ . . كَرُونَ . . وَكَيْ . . مِنْهُ أَمْ قُلُونَ ، كَمَا قُلَ لِي فَعِي ،
وَقُلْ سُبُّهُ . صَوَّبَ حَزْمُ أَنْ أَصَلِّيَ مَا يَقُولُ سَقَبَ الْمَشْهَدُ .
وَهُدْ هُوَ مُخْتَارٌ ، وَتَدَأْسُ .

﴿سُئِلَ عَنْ لَاهِرٍ فِي تَقْرَأَ فِي صَلَاةٍ هَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ أَوْ لَا ؟
﴿وَأُحِبُّ أَنْ لَاهِرٍ لَدِي لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ مَكْرُوهٌ عِنْدَ
تَعَمُّدٍ ، وَتَدَأْسُ .

﴿سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ مَاتَ بِالصُّبْحِ الْقَمُوتِ الْمَشْهُورِ وَقَمُوتِ عَمْرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَبَلَ . تَمَلَّ صَلَاتُهُ أَوْ لَا ؟
﴿وَأُحِبُّ أَنْ صَلَاةَ لَا تَصِلُ . مَا لَمْ يَكُنْ هُوَ مُسْتَحِبًّا لِلْمُفْرَدِ
وَالْإِمَامِ بِرُفْعِهِ . وَتَدَأْسُ .

﴿سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ صَلَّى صَلَاةً . وَهُوَ يَتْرُكُ لِعَتْدَالٍ فِيهَا ، فَبَلَ
هَذِهِ الصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ أَوْ لَا ؟

﴿وَأُحِبُّ أَنْ هَذِهِ صَلَاةٌ سَبَّحَ صَحِيحَةً عَلَى الْأُصْحَحِ كَمَا
دُكِرَ . . وَيُفِي حَقَّقَهُ وَأَنْ قَتَصَ كَلَامَهُ فِي الرَّوْضَةِ صَحِيحٌ وَتَدَأْسُ .
﴿سُئِلَ عَنْ شَخْصٍ صَدَّقَهُ صَلَاةً فَأَرَادَ أَنْ يَنْصِبَ فَقَالَ نَوَيْتُ أَصْلِي
هَذِهِ الصَّلَاةَ . تَرَبَّ عَلَى مَنِّي دَعَوِي ، فَبَلَ هَذِهِ الصَّلَاةُ صَحِيحَةٌ
بِهَذِهِ أَلَمْ لَا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه تصح الصلاة والحالة هذه ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قنت في الصلاة فقد في آخر القنوت . هل يصل على سيدنا محمد ، فهل قوله سيدنا يصير أولاً ، وإذ قلناه سيد فهل نسب في الحديث لا تسيدوني في صلاتكم ؟ أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن ذكر سيدنا لا يصير وحيداً لا تسيدوني في صلاتكم ، لم يثبت . لكن الأولى تركه لأنه لا يرد في الأخير الصحيحة . والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص صلى فرضاً ، وما كان في المشهد الأخير ظل منه في نافلة وكل التشهد وسلم كدلت ، ثم بعد السلام تذكر الفرض ، فهل يحزبه تلك الصلاة عن الفرض كما قال الشيخ بدر الدين برر كشي في القواعد في مسألة تشبه وهو ما وقع في ناعية إلى ثلاثة ثم ط أن سلم وأن لم يأت به لأن كل ثم تذكر أنه يحزبه ، قياساً على ما صححه أو قطعوه فيه إذ تشهد تشهد الأخير ضاً أنه لأول ثم تذكر أنه يحزبه ، وسبقه فعلائي إلى ذلك فقل في المسألة لمقيسة : الظاهر الصحة ، ثم قال : واختار خلافه من ط حدث ثم توضح حديث ثم يقر حديث ، انتهى . أو لا يحزبه ط

القول المجهول في كتب الحديث عن صاحبها أنه : لا يقر عن سيد ، لا تسودوني في الصلاة فكذلك مؤيد . ي ، ويعود مع غيره في حديثه فيقولون : لا تسودوني سبياً وإنما المنطق : أو لا .

لاحتمال وقوعه: إن الفعل لا يقوم مقدم المرض إلا في جلسة لاستراحة
 وتشهد، أو يفرق بين هذين ما قلوه بأن ما قلوه فيما هو نفل
 حقيقة ومسألة وما شهد وجب في نافلة فليس هو من باب قيم
 فعل مقدم المرض، أو يتدح في ذلك بأن ما وقع ظناً نفليته لم
 تشمله نية الأولى لأنه من نافلة منفصلة من عادته، أخذاً من ضابط
 ذكره الإمام النووي في شرح بوسيط للصور التي يتأدى بها الفرض
 بنية نفل، وهو أن يكون قد سقت نية تشمل الفرض والنفل جميعاً
 ثم يأتي شيء من تلك العادة يسوي بينهما نفل ويصدق بقية الفرض.
 وفرد في باب تحريمه، فقد نقل النووي عن بعض الأصحاب
 وقرره أنه لو كان في صلاة قصر أنه في أخرى فتمم عليه صحت صلاته،
 وهو ظاهر ما كان منه في خلاف الكلام غيره في مسألة أخرى
 يقتضي خلاف ذلك، ويصدق حكمه وصو، لا احتياط بأن النية فيه
 ميتة متأتية عن نية، بخلاف في وصو، لا احتياط، ويقوم النفل في ذلك
 مقام حياض مريض، ومثله المستغني من حصر ذلك في جلسة
 لاستراحة وتشهد، مع أنه يبعدوا فيها صيغة الحصر، وبقدير
 تعديهما فيهما فإنه حرروا في ذلك على الغالب، وإلا فغيرهما مما في
 معاشهم متبع، ومعنى قوله «إن ذلك في نفل تشمله نية الصلاة» أن
 يكون نفل دحلاً كما مر في معنى مطلق الصلاة حقيقة بخلاف
 سجدة التلاوة وسجدة في السهو، والله أعلم.

* سئل * عن رفع اليدين في تقبوت أترفعون في أثناء أو لا ؟
وهل فيه تصريح للقوم أو لا ؟

* فأجاب * بأن الأوجه استمرار رفع اليدين في أثناء وفي
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده كما يستمر رفع السجدة من
حين رفعها من التشهد إلى ثمنه ، وإن لم أر في ذلك تصريحاً لكن طاهر
كلامهم ، والله أعلم .

* سئل * في تصريح لأصحاب فيس عليه واثنتان متفقتان
كصهرين من يومين مثلاً ثم نوى قصاً ، هم بأنه لا يجب تعيين وقت
في النية من كونه لفائدة الأولى أو الثانية أو عكسه ، وكل إن وقع
مه تعيين لذلك محسن ، وقد رأي رتبة الطهر إنه يجب تعيين قبلية من
العدية وعكسه في النية كما هو مصرح به في شرح المذهب ، وطاهر
لإطلاق أنه لا فرق في ذلك بين تأخر قبلية عن الطهر أو تقدمه ، وقلو
أيضاً في صلاة العيد إنه يجب في النية أن يعين كون العيد فطر
أو أضحى ، وسنشكل بعضهم التعيين في مسئلتَي العيد ورتبة الطهر
فيما إذا فعلاً في وقتها ، فما الفرق بينهما في وقتها بين هاتين المسألتين وبين
مسألة اثنتين متفقتين لمذكورة أولاً ، وعلى إطلاق لأصحاب في
مسألة اثنتين هل النية حزمة أو لا ؟ وإد قلة أهم حزمة مثبت بين
فعل اثنتين ثم دلت بحسب المفعولة عن أيهما ، هل إد قلة الأولى منها غير
عذر وقلد يجب قصوه على الفور كما هو المعتمد يجب التعيين في نيتها أو لا ؟

وَحَبَّ كُنْهُ لَافْرَقَ بَيْنَ مَثْنَيْنِ وَغَيْرِهِمْ فِي أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ
تَعْيِينَ مَقْتٍ سِوَا آدَمَ عَدَرَ أَمَّا لَا وَإِذَا شَرِطَ إِضَافَةَ الْعِيدِ وَرَتَبَةَ
أَخْصَرِ إِنْ مَدَّ كَرِجَ حَصَلُ تَعْيِينِ فِيهِ شَرْطُ كُلِّ صَلَاةٍ سِوَا الْمَثَلِ
مُصَافٍ ، وَنَا حَتْبَحَ فِي الْفَرْصِ إِلَى تَمْيِيدِهِ عَنِ الْمَثَلِ شَرِطَ بَيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ ،
وَسِيَّةٍ فِي مَثْنَيْنِ حَرَمَةٍ ، وَإِذَا مَاتَ مِنْهُنَّ حَسَبُ الْأَوَّلَى فِيهِ يُطَهَّرُ ،
وَيُجْتَمَلُ أَنْ تَنْتَهِي بِحَسَبِ مَقَامِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

سُئِلَ عَنْ مَنْ سَأَلَ عَنْ صَلَاةٍ هَلْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا ثَلَاثُونَ رَكْعَةً
أَمْ ثَلَاثُونَ رَكْعَةً ؟ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ هَلْ إِذَا صَلَّاهَا تَلْتِي عَشْرَةَ
رَكْعَةً سَبْعِينَ هَذِهِ صَلَاةُ تَوْبَةٍ أَمْ لَا ؟ وَإِذَا أَخْرَجَ
شَخْصٌ مَعَهُ مِنْ صَلَاةٍ ثَمَانًا وَكَانَ مَوْثِقًا لِشَخْصٍ هَلْ لَهُ أَنْ يَدْخُلَ
بَعْدَهُ فِي لَاقِدَاءٍ مَعَهُ زَيْيًا عَلَى سَبِيلِ الْعَمَلِ أَمْ لَا ؟ وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ
فَهَلْ يَحْصُلُ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمْعَةِ وَحَالَةً هَذِهِ أَمْ لَا ؟

وَحَبَّ كُنْهُ أَنْ تُفَصِّلَ الصَّحِيحُ أَنَّ لَهُ بَدِي صَحِيحٌ فِي حَدِيثٍ ،
وَمَعَ ذَلِكَ إِنْ صَلَّاهَا تَلْتِي عَشْرَةَ أَلْبَسَ عَلَيْهِمْ دُونَ ثَلَاثِينَ ، لِأَنَّ
لَا صَلَاحَ فِي الْعِدَاتِ الْمُتَوَقِّفِ وَلَمْ تَصَحَّ تَزْيِيدُهُ عَلَى الثَّمَانِ ، عَلَى أَنَّ لِرَّوَايَ
كَهْ . قَالَ أَكْثَرُهَا ثَلَاثُونَ عَشْرَةً وَكَانَ دَكَّ فُضِّلَ ، لَكِنْ الْأَصَحُّ
لِأَوَّلِ ، وَإِذَا أَخْرَجَ يَفْتَدِي عَنْهُ مِنْ صَلَاةٍ جَمْعَةٍ بِإِعْدَارِ فَتَتَهُ
فَضِيلَةُ الْجَمْعَةِ ، وَلَهُ أَنْ يَفْتَدِيَ بِالْإِمَامِ زَيْيًا وَيَحْصُلُ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمْعَةِ
مَنْ حَيْثُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

﴿سئل﴾ عن من مضى عليه سنون وهو يصلي الظهر مثلاً قبل وقته، هل يلزمه قضاؤها تلك المدة أو لا يلزمه إلا واحدة كما نقل عن السرزقي بنحوه على عدم شرطية قضاء لأن صلاة كل يوم تكون قضاء لما قبله^١ وإذا قلتم به فكيف يجتمع مع قول الأصحاب إن من أحرم بمريضة قبل وقتها فدين خلافه أي سفلت نقلاً؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يلزمه قضاء واحدة وهي صلاة اليوم الأخير لما ذكر في السؤال، وصورة مدكره لأصحاب أن ينويها مقيداً بيوم فتقلب نقلاً لعدم، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن حديث أم سلمة رضي الله عنها وهو مرود المزمل من أنه صلى الله عليه وسلم كان يتجمع قراءته فيقول: الحمد لله رب العالمين ثم يقف وقل هذا حديث عريب ورواه أبو دود عنه قلت كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين أرحم الراحمين ثلاثاً ثم ألتزم بقصص قراءته آية آية، فهل كان يفعل ذلك إلى عهد الأئمة أم لا؟ ويقصص إلى آخره؟ وإذا كان تقصصه في صفة تقطيعه في بقيه؟ وهل كان يقصص كل قرأته حيناً أو عند الصلاة، وهل كان يقف على [كل] آية يقرأها في غير الجماعة؟

﴿ووجب﴾ ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقف من آخر لآي، وأما ههنا دلت في صلاة نافلة، وتوقف في الجماعة

١ في هامش لاص: أي إذا هو صهر كل يوم مخصوصه.

على بسملة تامة ، وعلى عاملين صالح ، وعلى حليم كاف ، وعلى مالك يوم
الدين تامة ، وعلى نعد حشر ، وعلى دمعين تام ، وعلى المستقيم جائز ،
وكذلك أعمت عليهم ، ولوقف على ولا يصلين تام ، والله أعلم .

باب اعطاء شروط المداوة

سئل * عن إطلاق العنان لعفو عن الحصة التي لا يدر كها
الطرف وطين الشورع المتين بحسته المتعدر لاحتراز عنه ، هل هو
على إطلاقه ويشمن المعلقة كحصة المك أو مقيداً لفظها كما قيد به
مصنفه دم يعفو عنه .

فأجاب * أنه يقيد بذلك أحد كما علمت ، لكن قياسه على
مقيد مصنفه دم ظاهر ، والله أعلم .

سئل * عن ضربه دم معفو عنه فصبق ومسحه ، هل يعفى عنه
أو لابد من غسله ؟

فأجاب * بأنه إن نشر الدم بالبصاق لم يعف عنه وإلا عفى عنه ،
والله أعلم .

سئل * ممن إد دهن موضع القصد أو الحجمة بشي من
الأدهن أو بلب الحديد التي يفعل بها ذلك بريق ، فهل يعفى عما
أصاب موضع القصد أو الحجمة أو لا ؟

فأجاب * بأن لا أوجه أن يعفى عن الدم الذي أصابه الدهن أو
زريق مذكور عند الحاجة إليه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عما إذا سال لدم من العضو بعد أن أحرم بالصلاة وأصاب بدنه أو توبه وكثر ، فهل تبطل الصلاة أولا ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأن صلاته تبطل ، ففي الروضة كأصلها « لو خرج من جرحه دم مدفق ولم يلوث بشرته لم تبطل صلاته » فأفهم أنها تبطل بالتلويت أي الكثير كما علم من كلام المتولي المقول عنه ذلك ، ولا يفي هذا تصحيح النووي المعفو عن الكثير في محل القصد ، لأن ذلك شبه القصد الذي تعم به البلوى ، بخلاف افتتاح الجرح بعد ربطه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عما إذا : ن على توب لإدم أو بدنه نجسة طاهرة ، وهل يلزم المأموم إعادة الصلاة أولا ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأن المأموم يلزمه لإعادة كما صرح به رؤوياني وغيره وقتضه كلام المنهاج وغيره ، وقال في شرح المهذب : إنه أقوى ، وحمل عليه في تصحيحه كلام التنبيه خلافا لما صححه في التحقيق ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عما إذا مسح المتوضئ بعض رأسه وكل بالمسح على إمامة فأصاب يده لمبتلة دم الرعيث ، فهل يستمر المعفو عنه أولا ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه يعفى عنه إذ عمت به البلوى ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن المعفو عن محل الاستجمار ، هل هو رخصة في خضر واسفر ولو سفر معصية أولا ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه كذلك لأن السفر ليس سببا لرخصة ، والله أعلم .

* سئل * عن واحد في نومه صبيحة ما يعلم هو حي أو ميت
وصى فيه ، هل يجب عليه إعادة الصلاة أولا ؟

* وجاب * بأنه لا يجب عليه إعادته لأن الأصل بقائه حيا ، والله أعلم .

* سئل * عن لو نائم هل هو حرم وتجب إراته بالعلاج إن
مكثت بعيد الليل أو نحوه أولا ؟ وإذا قلته هو حرام وتجب إزالته
إن مكثت غير ما ذكر ، هل يصح غسله وصلاته أولا ؟

* وجاب * بأن ونائم حرم ، لأن موضعه يصير نجسا ويجب
إراته بالعلاج إن مكثت بعيد شين أو فوات منفعة ، وإلا فلا ، وحيث
مكثت غير ذلك يصح عليه ولا صلاته بوجوبها نجاسة ، والله أعلم .

* سئل * فيمن حس [شئ] في الصلاة بين أثنائه فعله بلسانه
سجدة وحركته بساكنات حركات متوالت هل تبطل صلاته أولا ؟
* وجاب * بأن ظاهره أنه إن حركه مع تحويله عن المحل
لأن مراتب صلاته ، والله أعلم .

* سئل * عن وقف مقامي بسنة نويت الاعتكاف ، هل تبطل
صلاته أولا ؟

* وجاب * بأن ظاهره بطلان الصلاة إذا تعد ذلك بخلاف
نذر لا فتنه في اللفظ خلافية ، والله أعلم .

* سئل * عن بلعنه في ركوعه هبة غير تعد فيحصل من ذلك
عمل كثير غير حثير ، هل تبطل صلاته أولا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن صلاته تصح إن كثرت منه طية ، وإلا فلا تصح لندرة ذلك ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن السعال الكثير في الصلاة إذا بان منه حرفان فهل تبطل الصلاة أولا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن لأصح في روضة وأصله أنه يبطل الصلاة ، وقال لا إمام السبكي : أصوب أنه لا يبطل بتعذر لاحترازه ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عمر دخل الحرم وعليه فريضة ضاق وقتها فدرهت خشية فوته ، وصلها فيه ، فهل الكراهة مستمرة أولا ؟

﴿سئل﴾ بأن اظهرت تلزمه مسددة ، إذ ضاق وقتها فوّن لكراهة متفتية ، وإن توقف لأدري في وجوب مسددة ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن دم امرئ عيث وما أحق به من لعنوه ، هل قلبه وكتفه في الخوف سواء ، أو يعفى عن قلبه فقط ؟ وقوله : «إن القليل يعلم بالمعروف» هل يعتد بعرف غالب الناس أولا ؟

﴿فأجاب﴾ يعفى عن قلبه وكثيره ، واعتد بعرف غالب الناس مع أنه إنه يحتاج لمعرفة العرف إذا فرق بين القليل والكثير ، أما فيما ذكر فلا ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عمر يقرئ لأطفال في المسجد إذا كان الغالب فيهم تحييه ، هل يمنع من ذلك أولا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يمنع من ذلك واحدة هذه خوف تلويثهم لمسجد

فيحرم تمكيبه ، وإن لم يكن أغلب فمبه تنجسه فيكره تمكيبه
منه ، والله أعلم .

❖ سئل عن قول : فعي في شرح الصغير وهو ملخص الكبير
على كلام اهزي في مسألة الحسة التي أصبت أسفل الحف : « ولم
يفرقوا في حكمة القولين بين القليل والكثير من طين اشوارع
لمستبق بحسبه وسائر الحسرات لعله في الطرق كالزوث وغيره ،
وبشه أن يقال : القولان مخصوصان بالكثير من هذه الحسرات ، وأما
القليل منها فعلى عنه في حف من غير غسل ولا ذلك ، كما في اتوب
واسد [وبل أولى] لأن لاحتري في حف أشق ، وعلى هذا فلا يبعد
أن يعد التوب في جميع أسفل الحف وطرفه قليلاً ، بخلاف ما أصاب
متله توب واسد ، وأن يعفى في حال لوطوبة كما في التوب واسد ،
بخلاف ما يدور عند على القديم فإن المعفو عن الكثير يختص بالأثر
في عدد حدث في الحف » [إلى أن قل] : « فعلى هذا الاحتمال
قليل على حف من هذه الحسرات معفو عنه بلا خلاف ، وأثر
كثير بعد الحف ولم يثبت أيضاً معفو عنه على القديم » انتهى . فقول
إفعي فيسمي أن يعد التوب في جميع أسفل الحف وأطرافه قليلاً

(١١) هذه المارة لأن مستحق حذفها كله من كلام رابعي رأيناها
في نسخة المحفوظة في در كتاب طاهرية ، هي التي رجحنا إليها في تصحيح
هذه المسألة .

مشكل جداً ، لأن محل الخلاف بين القديم والجديد إنه هو في نجاسة أسفل الخف وأطرفه ، وإدراك أن الموت في جميعه قليل ثم كثير الذي يعنى عن أثره بعد ذلك واجهف على القديم ولا يعنى عنه على الجديد ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأن علة قول الرافعي فيمنع أن يعد الموت في جميع أسفل الخف وأطرافه قليلاً زيادة مشقة لاحترازه ، فعد ذلك قليلاً وإن كان كثيراً عرقاً ، ولدي بعد كثيراً زاد على ذلك كما يحتمله كلام العزالي وإن خلف طاهر قول : ففي أولاً في النجاسة التي أصبت أسفل خف ، كما خففه في نسويته لأطراف بالأسفل ، هذا تقدير كلامه لكنه مخرج كلام لأصعب عن محله ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن دم ابرعيت هل يشترط في العفو عنه أن يكون بدن جافاً وأن لا تصل إليه رطوبة من ماء بوضوء أو غيره وأن لا يشرب بلل أو عرق ، أو يعنى عنه مطلقاً لعسر لاحترازه فقد اضطرب فيه كلام اقوم ، وما المفتى به ؟ وهل اطلعت على نقل في وليم ' المذهب وقع على رؤوس كيزن في شرب الماء ، وماء اقليل يمر على يمين يداب ويضعون أفوههم على تلك نجاسة .

﴿ فاجاب ﴾ بأن اغتوى على اعمو عن ذلك مصنف كالعفو عن ميتة سبب واقع في الماء ، وهذا هو ظاهر كلامهم وتعليقهم بعسر لاحتراز

(١) الويه : حرث الدباب .

وإن كان لا حذر رتبه في غير محل الرطوبة أعسر ، وكذا الحكم في
ويجب سبب وقوع على رؤوس كلب ، وإن لم أر فيه نقلاً بخصوصه
نكي كلامهم يقتضيه ، والله أعلم .

سئل عن تسويد امرأة شعرها ودهن وتطريف أصابعها
للمرء ونحوه يؤذن زوجها وسيدته ، هل يجوز أولاً ؟ وهل فيه نقل أولاً ؟
وهل غش على جور أخذ شعر من الحبة وحولي أطراف الخجين
للمرءة يؤذن زوجها كإوصل أو على خلافه ؟

جواب : بأنه يجوز ما ذكرنا من روج أو أسيد كما اقتضاه
كلام بروضة كأصله في منه وصلاة ، وصرح به من المقرري في
مختصره ، ويجوز له أخذ شعره لمذكور يؤذن لزوج كالوصل
له ، والله أعلم .

سئل عن تعمل امرأة حصب في جميع بدنها هل يجوز أولاً ؟
وإذا طهرت من حيض وشي بهذه صفة وعندتم ذلك حائلاً لكونه
حراماً دوناً ولا يمكنه إرضاءه واحتج لروح إلى لوط ، فهل يجوز له
وصوفه أولاً ؟

جواب : بأنه لا يجوز ، والمراد أن تحضب جميع بدنها أو بعضها إن
كان في حصب محسة وإلا جاز يؤذن لزوج ، وإذا غسلت من الحيض
وشي بهذه الصفة صح عدمه ولا يضر نقلاً ، لأن ، ويجوز للزوج حينئذ
لوط ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عمر صلى قعداً وسجد على متصل به لا يتحرك بحر كته
إلا إذا صلى قائماً، هل يحزبه سجود عليه أولاً؟
﴿فأجاب﴾ بأنه يحزبه ذلك لأنه لا يتحرك بحر كته في صلاته التي
هو فيها، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عما لو قرأ الإمام فقل لا مود عقب قرآنه: صدق الله
العظيم هل تبطل صلاته قياساً على ما قالوه في قوله: قل الله العظيم يجمع
أن كلاً منهما صالح للحكاية، وانفرد أن هذا القائل لا ينوب عنه قوله
ذكر أولاً؟ وهل هذا القول من أنواع الذكر أولاً؟ وهل يشترط في
ذكر قصده كالقراءة، وإذا لم تنص هل تكبره كما قالوا في إياك نعبد
ياك نستعين أولاً؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا تنطل صلاته بذلك لأنه في الحقيقة ساء على الله
تعالى، وكما لا تبطل بقوله عقب قراءة أممه: ألسن الله بحكمكم
حكمين إلى وأنا على ذلك من الشاهدين، بخلاف قوله قل الله كما
لأنه محض إخبار، والموصوع لغة وعرف للذكر أو أنى على الله لا يشترط
في عدم السلطان به قصده وإن اشترط فيه ذلك لتحصيل الثواب، بخلاف
صحة القرآن الذي يوجد في غيره يشترط فيه ذلك ليعبر عن كونه غير
قرآن، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن جماعة في قرية يكثر فيها المعوص ويدوم نحو شهرين
بشمه، ولا يتأني دفع ذلك إلا بستر الوجه أو تحريك اليد بحركات

كثيرة موبة، فهل تصح الصلاة مع التحريك إذا فقد الساتر أو عسر
قياساً على ما قلناه في حرب أو حارب عند التحرك القتال أو لا ؟
* فأجاب * بأن صلاة تصح مع ما ذكره من ضرورة حيث لا يتأتى
دفعه عرقاً عن تحريكه كوراء والله أعلم .

باب أعظم سحوة السهو

* مثل * عن شخص قنطري أخر فوحده يقف، ثم لما فرغ من
قبول ركعة وسجد سجدتين وسجد وتشهد وسجد للسهو وسلم وقامه
بالموعدة في جميع ذلك فهل يدومه أن يأتي بعد سلام إمامه بركة وبركتين ؟
* فأجاب * بأنه إذا لم يدرك عقب تحريمه زماناً يقرأ فيه شيئاً من
الحقة أو أدرك ذلك واستعمل قراءتها لزمه ركعة واحدة وإن احتمل
زيادة أربع . وإلا فمدر كعتل لتركه اقترافاً في محله ، بل إن علم
بأنه لا يجوز له . كبرع عبقراً أنه تصح صلاته ، هذا كله إذا لم يعلم زيادة
ركوع . من سجد وتابع لإمامه في تحريم لم تصح صلاته ، والله أعلم .
* مثل * عن شخص قنطري أخر فعلم الإمام ما يقتضي سجود
السهو فسجد له وسجد . ثم علم عن سجود الإمام بالسهو ثم تشهد وقد سلم
الإمام موباً يسجد . ثم علم . فهل يجب عليه سجوده بالسهو أو لا ؟ وإذا لم يسجد
فهل تصل صلاته أو لا ؟ وروى عنه الإمام إلا بعد سلامهما جميعاً فهل
حب عليه ذلك أو لا ؟ يسجد بطل صلاته ؟ وإذا طال الفصل بعد
سلامه قبل أن يتذكر وتعد عليه السجود هل يستأنف الصلاة أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه يجب على المأموم سجود سهو وإن سلم جميعاً ، فإن لم يسجد بطلت صلاته لتركه واجباً مستقراً ، فإن وثقت سجود لطول الفصل ست نف صلاة ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عم إذا ترك سجدة من الركعة الأولى وقف إلى الثانية وانتظره المأمومون ؟ فأولى متى ينتصرونه ؟ وهل لأفضل منه لا انتظار أو المفارقة ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن لم ينتظره إلى أن يسجد سجدة ثانية من ركعة الثانية ويتبعونه فيها وما بعدها . ولا انتظار أفضل ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قول النووي في مساجح " وسهوه حال قدوته بحمله " . هل المحمول سهو أو مقتضاه سهو وهو السجود ؟ فإن قلتم الأول وكيف وهو عرص قائم تحت المقلدي ؟ وإن قلتم الثاني وهو لسجود فهل هو مسنون في حق المقلدي أو لا ؟ فإن قلتم أنه غير مسنون . وكيف يتوجه حمله ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه ليس المحمول سهو بل مقتضاه وهو السجود ، لأن الذي يحمله الإمام إنما هو المحلوب من المأموم لا مقتضاه " والسجود يس للمأموم لكن يتحمله عنه إمامه فيسمع من فعله ، كما يقول في فائحة إذا سبق بها يلزمه قرأتها ثم يتحمل عنه إمامه ، وفي كلام المساجح بحر وتفسيره ومقتضى سهوه حال قدوته بحمله إمامه ، والله أعلم .

سئل * عماد صلي الشخص عن لآل في الشهد لأول ، هل
يسن له سجود سهو أو لا ؟

فأجاب * أنه يسجد سهو كما قصده كلام أئمة . والله أعلم .

سئل * عن إمامه في صلاة الجمعة وسجد سهو فسجد معه
من حنفه من رآه ، وثم من يره فلم يسجد لطله أن الملح لما كبر
لسجود سهو أنه اسلام ومضى تطل صلاته أو لا ؟

فأجاب * أن الفصل إن يعلى أعاد اسلام وصحت صلاته ،
وإلا ربه إعادها ظهراً ، والله أعلم .

سئل * عن زيد وعمرو تدرء في أن سجود السهو يفتح إلى نية
ويجوز له التلطف . أو لا ؟ فقال زيد بحسب نيته لتمييزه وإن لم ينو بطلت
صلاته لأنه عزم في زيادة في صلاة إذ خلا عن النية ، والصلاة
تصير من المطلق ويجوز ذلك ، ويتلفظ سهو ولا تطل صلاته ، وقال عمرو :
لا يفتح إلى نية ، ونية الصلاة أولاً شاملة له كسجود التلاوة لأن
مقتضيه في فعل الصلاة وفي قوله ، كما أن مقتضى سجود التلاوة من
قوله ، وكل منهما من ، ولأنه ناشئ عن كل منهما تكبيرة أحرم
ولا سلام تخصها وأصله تعاقب الصلاة وحبر السلام فيحس أن شمله
بها ، بخلاف سجود تلاوة ، به ليس كذلك ، ومع ذلك شملته نيتها
ولا يفتح إلى نية ويجوز ذلك ، ولا تلفظ سهو فإن تلفظ بها بطلت صلاته .
فأجاب * أن المعتمد أن سجود السهو والتلاوة يفتح إلى نية

وأنه إن فعله بدونها بطلت صلاته إن كان متعمداً ، أما بالتحريم ، وقول
 الأنوار « يسجد للتلاوة بلا نية » يعني بلا تحريم لقربة سبق ، ونية الصلاة
 ليست شاملة لذلك ، وتعليلا عمرو ممنوعان ، وإما متنع عليه تكبيرة
 لإحرامه ، والسلام لكونه في صلاة وهم يسيبها بخلاف النية ، وأما
 التلطف بالنية في ذلك وفي نية مفارقة فقد يقرب بحوزة ، لأن النية يجب
 فيها ، عزيم بالقلب ويندب التلطف بها ، لكن لأوجه خلافه ، لأن
 الصلاة تبطل بالكلام ، وهذا منه ، ولا ضرورة إليه ، والله أعلم .

باب اعظام سجود النذور

❖ سئل ❖ عما لو سجد شخص ما تلاوة ثم أعاد قراءة فهل يستحب
 له التعوذ أو لا ؟
 ❖ فأجاب ❖ بأنه لا يستحب له التعوذ ، لأن الغسل بسجود تلاوة
 كالأفصل ، لأنه من مصاحبه ، والله أعلم .

باب اعظام سجود الشكر

❖ سئل ❖ عما إذا تحدد شخص نعمة أو ندفعت منه نعمة وتصدق
 أو صلى أو فعل غير ذلك شكراً لله تعالى ، هل يكفي عن سجود الشكر
 وليس له سجود الشكر مع فعل ذلك ؟
 ❖ فأجاب ❖ بأن الذي فهمه المصوي من كلام المصوي لذكر لسمية
 التصديق أو الصلاة شكراً أنه ليس فعل ذلك مع السجود ، والذي فهمه
 الحوزي تلميذا المصوي من كلامه أنه يقوم مقدمه ، أو لأول أوجه ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن من يظفر سجود شكر للعاصي ، هل هو فيما
إد لا يخف منه مفسدة أو مضرة ؟

﴿ وجب ﴾ أنه ليس أن يظفر السجود للعاصي ، إلا إذا خاف
منه ضرراً ويحتمل ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن من يخف السجود للمبتلى ، هل فيما إذا كان
معدوراً أو مطلقاً ؟

﴿ وجب ﴾ أن يحل له إذا كان معدوراً ، فإن لم يكن معدوراً
مكتطوعاً سرقه فيظهره ، إلا إن خيف منه ضرر ، أو علمت توبته ،
فليس إحداهما ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عما يظفر شخص السجود للمبتلى وأخفاه للعاصي ،
هل يكون آية ستة سجود أو لا ؟

﴿ وجب ﴾ أنه يظفر بحيث تأت منه إحدى أو عدة ركعات
تدبر سجود ، كما يجب عليه لمحضته ستة أخرى ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن من سجود . وفيه عاصي والمبتلى هل يسن له رؤيتهما
كل مرة أو رؤيتهما مرة واحدة ؟

﴿ وجب ﴾ أنه ليس بسجود . رؤيتهما ، كما رأيتما تحدد السبب ،
والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن من يظفر السجود للمبتلى ، هل يسن له رؤيته
أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه يدخل فيه فيسن السجود زوئته ، والله أعلم .
 ﴿ سئل ﴾ عماذا يقول الشخص في سجود اشكر ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأن الظاهر أنه يقول فيه مايقول في سجود الصلاة ،
 والله أعلم .

باب اعظام صلاة الطوع

﴿ سئل ﴾ عن وقت صلاة الضحى ، هل تدخل بأول طلوع الشمس
 كما هو في روضة ، أو يرتفع الشمس قيد رمح كما قال بعضهم ؛
 ﴿ فأجاب ﴾ بأن المعتمد في روضة ، فإنه الموافق لخبر روضة لا ميم
 أحمد بإسناد صحيح ، والله أعلم .
 ﴿ سئل ﴾ عن اقنوت في وتر في جميع السنة ، هل هو ستة أو
 مكرره ؟ وإد قلمه إنه ليس ستة ، فوجه اختيار مووي له في تحفيقه
 وقول لميري اعنوى عن سنده ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأن اقنوت في جميع السنة ليس بسنة ولا مكرره ،
 ووجه اختيار مووي لسنته حديث الحسن بن علي : قال : علمني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في وتر ، اللهم هديني ومن
 هديت إلى آخره ، وقول لميري اعنوى به ، إنه قوله هو نقلا عن أبي
 حاتم القزويني ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن صلاة الغائب وصلاة النبي صلى في ليلة نصف
 شعبان ، هل هم بدعتان فيجتنان منكرتان على وعلمها ، كما نص عليه

شيخ محي الدين نووي أو ست كذلك ، وإد قلم بالأول هذا
يستحقه من أكر على أنه قتل دلت أو نقله ؟

✽ وأحب ✽ من حكمه كما قال نووي ، وعليه فالسكر على القتل
به محض يستحق تاديب ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن صلاة نوتر ، هل يصح أربع ركعات أو ثلثاً
سابعة وحدة أو لا ؟ وإد قلم بالأول فهل يصح بتشهدين في
الأخيرين أو لا يصح إلا بتشهد واحد في الأخيرة ؟

✽ وأحب ✽ من تعيين السليم من كل ركعتين على قول الفصل
لأن الصلاة في الأفضلية على وصل ، واعتمد صحة أربع ونحوها مما
ذكر سابعة وحدة ، كما يصح ذلك في سه ظهر ونحوها ، لكن
لا يحصل . ثم فيها إلا بصل صلاة وتر ركعة أو ثلاث ، وإد
وصل ولا من تشهد في الأخيرين ، والله أعلم .

باب اعظام صورة الجرافة

✽ سئل ✽ عن موضع مشتمل على أربعة أروقة وصحن ، ولرواق
اقبل مسجد فقط ، فحجز به وبين بقية الأروقة شبك فيه أبواب
تفتح وتغلق ، وفي بعض الصلوات يقف الإمام الباب الأوسط من
أبواب الشباك ، بحيث يصح دخل مسجد ، ويقف المأمومون خلفه
خارج الشباك ، وربما يكون في حنف فرحة سبع لواقف أو أكثر ،
لكن مع تقوى معتبر في عصا ، فهل يصح قنأه من انفراد عن

الصف مع خروجه عن المحذرة ، ويعد هذا اتصالاً أو لا ؟ وهل ما وقع
في عدة بعض الكتب أن لا يؤم و يؤم أو كان في بناء بين ليس بينهما
حائل كالشباك أو باب مردود مع وقوف مصل بباب بناء لا يؤم ،
وتصل الصفوف بيناً ، يؤم ، إما من أحد الخطين أو خلفه ، بحيث
لا يكون بين المصلي ومن بجانبه أو خلفه أكثر من ثلاث مائة درع ،
إلى أن قل : أو في مسجد أو غيره ، وكذلك نص في هذه المسألة أو
لا ؟ وما المراد في الاتصال في عبارة صاحب الأنوار في هذه المسألة ،
حيث قال : ولو اتصل الصف بمواقف في محذرة أو خرجوا عنها جز ؟
* فوجب * أنه يصح قنأ من فرد عن الصف فيما ذكر ، ويعد
هذا اتصالاً عرفياً عن طريقة معظم العراقيين تعني التفرع ، معتبر في
مفسر ، وإن لم يعد اتصالاً عن طريقة القس لا اعتبرها في القيمة
واليسرة اتصال بالكعب بعضها بعض ولو مع فرجة لا تسع وقفاً ،
والكلام المذكور في بعض كتب نص في هذه المسألة ، والمراد
بالاتصال في عدة لروضة والأنوار الاتصال العرفي الشامل للاتصلين ،
عني الاتصال الصحيح للصلاة على أي طريق أريد ، كما أن مراد به
نص في عدة بعض كتب المذكورة ، فلا يثوبه وحوار فرجة تسع
وقفاً وحداً أو أكثر ، والله أعلم .

* سئل * عن مسجد سميت بمصورتته وبقي نصيب من ينفذ أحدهم
إلى الآخر ، فهل يصح قنأ ، شخص في أحدهم بمن في الآخر أو لا ؟

❖ وحب ❖ بأنه يصح لاقتداء فيها ذكر لا أنه يعد مسجداً واحداً
قل مسجداً وبعدد ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن مساجد متلاصقة وهي متنافذة فسد ما بينهما ، فهل
يصح قنأ أحدهن فيها ؟

❖ وحب ❖ بأن لاقتداء لا يصح فيه ذكر ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص قنأ بآخر وبه وبين إمامه رجل بينهما
ثلاث مائة ريع ، فهل تصل صلاة متوسط منهما أولاً ؟ وإذا قلتم بصحتها
وكان حل في قضاء ، مسجداً وقلة السب رجل مقتدي بإمام مسجداً
وقنأ بآخر . حل به مذهب . رجل تصل صلاة مدي قلة السب أولاً ؟

❖ وحب ❖ بأن الصلاة تصح في صورتين متوسط ومن بقلة
السب . ويعتبر في موم . لا يعتبر في لاقتداء ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ ثم وفتل موم في الصلاة لسة فر كع إمامه فشرع
يقر مومع لا به وهو في قراءة ، فهل له أن يستمر في قرآنه إلى أن
يسرع لأمم في الركن . ريع من لأر كن الفعلية . أولاً ؟

❖ وحب ❖ بأنه إن كان موافقاً له بأن أدرك معه زمناً يقرأ فيه
الصلاة فيستمر في قرآنه إلى أن يسرع لإمامه في الركن الرابع من
لأر كن فعليه طويلاً فيتابعه ، وإن كان مسبقاً ر كع معه ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ ثم صححه لإمام النوري في شرح المذهب من جواز
قنأ مسوقين . أحدهم إذا ومو عد صلاة لإمام لتعظيم صلاتهم ، هل

هو مختص بغير صلاة الجمعة أو هو عام في جميع أصوات ؟
 * فأجاب * بأنه خاص [بغير] الجمعة على ما عتمد ، والله أعلم .
 * سئل * عن شخص أدرك مع إمامه أول صلاته و تنظر فرأى معه
 الفاتحة ليقرأها فركع الإمام عقب فرعه من قرآنها ، فهل يركع معه
 وتسقط عنه الفاتحة أو يتخلف لقرآنها ويكره حكمه حكم أبي القزعة ؟
 * فأجاب * بأنها لا تسقط عنه الفاتحة خلافاً للركني . لأنه
 ليس بمسوق ولا في معناه وهو في قرآنها متخلف مدمر . والله أعلم .
 * سئل * عن أحرم حلف شخص و سئل بقرآنة الفاتحة فركع
 لإمام قبل أن يتم المأمور ، فثب هل أدرك من قيم إمامه زمان يسع
 الفاتحة فيلزمه إتمامها أو لم يدركه يسع فيجب عليه قطعها ويركع مع
 إمامه ، ثم ماذا يفعل ؟

* فأجاب * أنه إن أحرم بها عقب أحرم لإمام أو عقب قيمه
 من ركعة فلا أثر لشكه فيه ذكر بل يلزمه إتمام الفاتحة كونه موقفاً
 لإمامه ، وإن تأخر إحرامه عن ذلك وشك فيه ذكره لظاهر كذبك ،
 لأنه قد تعارض أصلان أحدهما عدم إدراكه و الآخر عدم تحصيل الإمام
 عنه ، فاحتج في احتياط لمعاداة فتخلف لتمام الفاتحة ، ولا تحصل له
 ركعة . م يدرك الإمام في الركوع ، هدم طهر لي لا وإن كنت
 قمت مرتين بالعمل بالأصل لأول . والله أعلم .

* سئل * عن شخص ركع إمامه وهو في قرآنة الفاتحة فتخلف

لأئمة من حق رفع إمامه من كوع وشرع في الاعتدال، فهل
تقوته لركعة أو لا؟

✽ وجب عليه التقوته لركعة ذلك إن كان موقفاً له، وإن
كان مسوقاً ونحوه، والله أعلم.

✽ سئل عن مسوق يشتعل ففتح ولا تعود فركع إمامه
وهو في أثناء المنحة، يشتعل، ثم يركع حتى شرع الإمام في
الاعتدال، فهل يركع من ركعة أولاً؟ كما قاله صاحب الأنوار،
فلو شغل من الاعتدال، لا فتح ولا تعود وركع إمامه فتحلف ليقرأ بقدره
من المنحة وركع وركع إمامه من ركوع، فهل تقوته لركعة
كما قاله في توسط أو لا؟ وإدخاله تقوته لركعة بصورة من هذه
أصوهر هل يركع أمومه ويمشي على خطه صلاة نفسه أو يترك ركوع
ووافق إمامه فيه هو فيه كما نقله لإمام في هذه الصورة الأخيرة؟

✽ وجب عليه أن يؤممه تقوته. كفة في صورة صاحب الأنوار
ووسيط ولا يمضي حتى يصح صلاته لأن ركوع لا يحسب له، بل يوافق
الإمام فيه هو فيه كما قاله لإمام في الصورة الثانية، ونقله عنه النووي
في شرح أبيه وحيزه في تحقيقه ويقس على الصورة الأولى، والله أعلم.
✽ سئل عن شخص سقه إمامه بقرآنة الشهد الأول وتنصب،
فتحلف أمومه لأئمة هذه تدرجسة لاستراحة أو أكثر ثم لحقه، فهل
تتطل صلاته أو لا؟

﴿فأجاب﴾ بأن لا وجه أن يتخلف يسير الأبطال صلاته، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن شخص سمع في التشهد صوتاً ظن أن إمامه سلم فسلم
 ونصرف ، ثم علم بعد طول الفصل أن سلامه تقدم على سلام المأموم ،
 فهل تلزمه إعادة الصلاة أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يجب على المأموم إعادة صلاة ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن شخص أدرك إمامه في القنوت فأحرم معه ، واستمر
 قائماً إلى أن سلم إمامه فأكل صلاته جهلاً بذلك ، فهل تبطل
 صلاته أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا تبطل صلاته إن قرب عهده بالسلام أو نشأ
 به دية بعيدة عن العلماء ، لأن ذلك مما يعنى على عموم مجتهد ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن شخص أدرك الإمام ركعاً فركع معه ، ثم نوى
 وكراً تكبيرة لإحرام وهو ركع ليدرك ذلك الركوع ، وهل يحزبه
 ذلك أو لا بد من أن ينوي ويأتي تكبيرة لإحرام متصلاً ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه لا يحزبه ذلك ، بل لا بد أن ينوي ويأتي
 تكبيرة لإحرام متصلاً ثم يركع ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن اثنين صلى كل منهما الفرض مفرداً ، فهل يسن
 لأحدهما أن يقتدي بالآخر ويعيد الصلاة لتحصل لهم فضيلة الجماعة
 أو لا ؟ وهل هذه الصورة دخلة في عمدة المساج ؟ أو لا ؟

(١) عبارة المساج : ويسن للمعتني وحده وكذا جماعة في الأصح إسنادها
 مع جماعة يدر كها .

❖ **وَحِب** ❖ أن أصدر أن أحدهم لا يس له أن يقتدي بالآخر
في إحدى فلا تس لإسادة بدت في تملكه كلام مهج وعيره . لأنهم
قو : يا تس لإسادة لعين من لا ترد به أفضل ، والله أعلم .

❖ **سئل** ❖ عن مأموم شغل من مشهد لأول بالسجود لذي قبله ،
فلا يرجع من السجود وحده لإمام قد تشهد وقم ، فهل ينشهد ثم يقوم ،
أو يترك تشهد ويقوم ؟ وإذا قلتم أنه يقوم ويترك تشهد فهل هو على
سبيل وجوب حتى نوحه وشهد بقات صلاته إن كان عمداً عما
أولاً ؟ وإذا قلتم سمعوا قراءة في حجب من قولهم عند الكلام
على سبيل من سبقه ، « ويتصور سقوطه من غير المسوق » ، وذلك
في كل موضع حصل له سبيل تخلف بسببه من الإمام بأربعة أركان
طويله ورل أصدر ولإمام ركع ، كما و كان بقي ، القراءة أو نسي
أنه في صلاة أو منع من سجود سب رحمة أو شك بعد ركوع
إمامه في قراءة واحدة فتجلبط « هل في تعذرهم بأربعة أركان تجوز أولاً ؟

❖ **وَحِب** ❖ أن وحب في حد أن يقوم إلا تشهد مثلاً يشغل
عن عرض بفعل بدت مع الإمام فيه ، حتى لو حلف بدت عمداً عما
صحت صلاته ، وما تعيب بأربعة أركان في سئل عنه ففيه تحوز لأنه
عند من سب ربع ردي أدرك الإمام فيه ، فحقه أن يقول تحلف بأكثر
من ثلاثة أركان ، والله أعلم .

❖ **سئل** ❖ عن مأموم تخرج عن إمامه لينت تشهد لأول ، ثم قام

فقرأ بعض الفاتحة فركع للإمام . فهل يسقط عنه بعض الفاتحة ويكون مسبوقاً ، أو لا يسقط عنه ويكون معذوراً فسعى خلفه منه يسقط بثلاثة أركان مقصودة ، أو لا يكون معذوراً في خلفه في الركوع حسبته له تلك الركعة وإلا فلا ؟

﴿ فأجب ﴾ بأن لا وجه أن لا يسقط عنه ذلك لتقصيره بأشئ له بالنسبة عن الوجوب ، فلا يعدر بتخلفه ثلاثة أركان مقصودة ، بل إن تمت الفاتحة وأدرك للإمام في الركوع فقد أدرك الركعة ، وإلا فإنه ، ثم إن أدركه في الاعتدال صحت صلاته وإلا فلا ، كما سبق إذا شغل بدعاء لا فتحة والتعوذ ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قوله : « إن حدث الإمام لا يوجب لطلان صلاة المأموم » فعليه هل تصح ركعته بمجرد إدراك ركوع هذا الإمام أو لا ؟ لأن قيم الركوع مقدم ركعة وسقوط الفاتحة عنه لتحمل الإمام عنه ، فيها لا يمكن للإمام أهلاً لتحمل له ركعة فتصح صلاته ولا تحسب له ركعة ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه تصح صلاة المأموم لمدة كورة ولا يحسب ركوعه . وهو محدث إذا كان مسبوقاً لأن الإمام حينئذ ليس أهلاً لتحمل ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن المأموم موقوف إذا سكنت عن قراءة الفاتحة حتى ركع الإمام من غير سهو ما يكون حكمه ؟ وما حكمه إذا كان سهواً

أو تنصرف كنه للإمام في المحرقة فركع الإمام عقب فراغه من
مناجاة؟ وهل حكمه بموعد إذا كان ثلاثة هي الأخيرة بفلس للتشهد
فركع الإمام بعد سماع تكبيرة الركوع تذكر هل يقوم ويقرأ الفاتحة
أو يركع؟

❖ فاجب ❖ بأنه يتحلف ويقرأ ما لم يسبق في المسألة لأولى بأكثر
من كبره وفي الثانية ولو أنه يتحلف ويقرأ ما لم يسبق بأكثر
من ثلاثة أركان مقصودة، وإلا فليستع الإمام فيها هو فيه، وأما في
الأخيرة فيجب عليه قديم ثم يركع مع الإمام لأنه في حكم المسبوق
ونه اسم.

❖ سئل ❖ عن شئ في ركوعه أنه ترك الفاتحة فقدم ليقراها
فتذكر أنه قرأها، هل تجزئ عنه قديم عن الاعتدال كجزء حلقة
لاستراحة وفي سنة من الحلو بين سجدتين، أو عليه العود إلى
الركوع ثم يعتدل؟

❖ فاجب ❖ بأنه يجزئ ذلك كما تجزئ حلقة الاستراحة عن
حلقة صلاة أولى، لأن العزم وحسب وحسب لاستراحة سنة والله أعلم.
❖ سئل ❖ عن رجل قعد في صلاته بشخص اعتقد أنه رجل،
فما نقص صلاة بين أنه حتى مشكل، ثم تبين بعد ذلك أنه رجل،
هل يلزمه تقديم إعادة الصلاة أو لا؟

❖ فاجب ❖ بأن لا وجه لعدم لزوم إعادة لمجزم بالنية، فإن

قلت : قد نقل الرُّوياني عن والده تردد آفته الرُّوياني خلف امرأة ظناً أنها رجل . ثم تبين أن خشي امرأة ، هل يلزمه لإعادة لتقصيره حيث لم يعلم كونها امرأة ، أولاً لا اعتقده جوز لاقتداء ، وقد بان في لئال جوزة ، ثم صحح الأول وهد بخلف ما قلته . قلت : لا يخلفه إذا لمعراة علامات ظاهرة غالباً تعرف بها فمضلي مقصر بخلاف خشي ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عم إذا شغل المسوق ستة بعد التحريم وتخلف بعد كوع الإمام ليقرأ قدر ما اشتغل به فرفع الإمام وهو متخلف ، فهل تقوته ركعة أولاً ؟ وإذا هوى الإمام إلى السجود والمسوق في هذه الحالة متخلف فما حكم صلاته ؟

❖ فأجاب ❖ بأن المسوق المدكور تقوته الركعة فيما ذكر ، وإذا هوى الإمامه للسجود لزمه متابعتها في هويته إليه كما حزم به النووي في حقيقته ، والله أعلم .

باب اعظام صدقة المسافر

❖ سئل ❖ عن الجمعة والعصر ، هل يجوز جمعها تقديمًا وتأخيرًا أو سديماً فقط وعليه فما الفرق ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه يجوز تقديمًا كما نقله الرُّوياني واغتمده كجمعها بطر بل أولى ، ويمتنع تأخيرًا لأن الجمعة إن تعدت عقيبين فلا يتأق خيرها ، والله أعلم .

باب أعظم صورة الجمعة

سئل عن من كان طرف السيف أو غيره الذي يعتمد عليه الخطيب متنجساً ، فهل تبطل خطبته أولاً ؟

جواب : بأنه لا تصح خطبته ، والله أعلم .

سئل عن شخص رجع عن السجود في تركعة الأولى من صلاة الجمعة ولم يتمكن منه حتى ركع إمامه في الثانية ومشى هو على ترتيب الصلاة بسيرة أو جهلاً ، واستمر في ذلك فسجد وقدم وركع ، ثم عرف حال الإمام في سجدة ثانية أو تشهد ، فهل يوفق إمامه في ذلك ولا يكمل تركعة إلا بعد سلام إمامه وتفوت الجمعة ، أو يجوز له أن يركع الإمام في تشهد ويسجد بعد علمه بالحال وتحصل له الجمعة ؟ وإذ فيه نحو : يسجد قبل ذلك حري على كلام نصيب لاني أو على مفهوم كلام لاكثرين أو على كلام أحدهما فقط ؟ لا اختلاف بين هؤلاء ، وحسن أنه مفروض فيما إذا استمر على نسيته أو جهله ؟

جواب : بأنه وفقه في ذلك ويسجد وحده في الأولى سجدة زائدة ويعتبر به عند تحصيله وتحصل له الجمعة لأنه أدرك مع الإمام تركعة ، وإنما في الثانية فسجد بعد سلام الإمام سجدة ثانية وتفوته الجمعة ، وهذا جدير على كلام لاكثرين ، ويحتمل أن يكون جارياً

(أ) إذا عرف حال الإمام في السجدة الثانية .

(ب) إذا عرف حال الإمام في تشهد .

على كلام ابيد لاني أيضاً ، واضاهر خلافة ، والله اعلم .

﴿ سئل ﴾ عمداً إذ نسي إمام الجمعة سجدة من ركعة لأولى ، فهل يجوز للمأمومين متابعة مع علمهم بأنه ترك سجدة ثانية ويكملون إذا سلم لإمام أو لا ؟ وإذا مشعت متعته فهل يتصرفوه أو يدرقونه ؟ وإذا تطروه فهل يتصرفونه في جلسة بين السجدين ويكون ذلك عذراً في تطويله ؟ أم كإقصاء ، أو يسجدون ويتصرفونه في سجود ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يجوز متعته ولا مفرقة هـ . بل يتصرفونه في جلسة بين السجدين ، ويحتمل تطويل ! كإقصاء في ذلك . قاله قنبل ، وقل المغوي يسجدون ثانية ويتصرفونه فيها ولا يتصرفونه في الجلسة بين السجدين لأن ذلك كإقصاء لا يجوز تطويله . انتهى .
 ومختر حوز كل من الأمرين فثبت ما هو تصرفه في جلسة بين السجدين ، وإن شاء وسجدوا ثانية وتصرفوه فيها ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن أقوم يخرجون إلى المزارع ليرفعوا يوم الجمعة ، ويذهبهم وين بلد الجمعة وحل شديد أو يمر بحتج إلى ساحة أو لا يمكن سورة الإباحة ، فهل يلزمهم والحالة هذه الحضور لصلاة الجمعة أو تسقط عنهم ويصلون المظهر ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه يلزم حرجين المزارعة في ذكر حضور الجمعة ، وتقويتها بذلك حرم إلا أن يحتج بيس لأرض أو نحوه مما يفوت به مال فلا يحرم ذلك ، والله أعلم .

سئل * عما إذا أحدث الإمام أو مستخلف مسوقاً، فهل يجب عليه
مرساة صلاة إمامه في مستخلفه حتى إنه لو قام في موضع فعوده الواجب
أو قصد إخراج نفسه من حصة إيمته صلاته مفرداً هل تبطل صلاته أولاً؟
جواب * أنه يجب مرساة نظم صلاة إمامه، حتى لو خالف ذلك
عدمه مدأً علماً بالتحريم بطلت صلاته، نعم إن قام من ائمه وديته صلاته
وتمتجه كما قاله العلامة الأسنوي الجواز، لأن المأموم يجوز له لفارقة بعد
إدراك ركعة من الجمعة فهذا أولى، والله أعلم.

سئل * عما إذا كان المسبوق لا يعرف نظم صلاة إمامه، فهل له
أن يستخلفه أولاً؟

جواب * أنه يجوز له ذلك كما صححه السنوي في تحقيقه ونقله
في روضته عن الشيخ أبي عبيد الله ككسره قال فيب: ولا ربح دليلاً عدم
خبر، والله أعلم.

سئل * عما إذا استخلف إمام الجمعة في ركعة إنية شخصاً لم يقتدر
به في الركعة الأولى، وقدم حصول الجمعة لمؤمنين دونه، وبمصولها
أيضاً فتدري به في الركعة إنية مسوقاً أو غيره، وأنه يرعى نظم صلاة
إمامه، وأنه إذا صلى ركعة يشهد به ويشير إليه ليدركوه أو ينظروه،
فهل إن قدم من التشهد فتدري به شخص في نيته أو نالته أو راعته
تحصل له الجمعة أو لا، وما يدنو من مقتدي به في هذه الأحوال؟
جواب * أنه إذا تدري به في نيته وثلاثة أو أربعة لا تحصل

له الجمعة ، وإيما تحصل له اظهر تبعاً لإمامه ، وإيما حصلت له فتدري به في الأولى من صلاته لأهنية لأصل ، ومقتدي به فيها كالمقتدي بالأصل فيها ، فلا ينوي المقتدي به في عده الجمعة بل اظهر ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن مسوق أدرك مع إمامه ركوع الثانية من صلاة الجمعة واستمر معه إلى أن جلس لإمامه التشهد . فهل يماموه أن ينوي بفرقة وإمام في التشهد ويأتي بالركعة الثانية ويكون مدرراً للجمعة ، أو يجب عليه أن يستمر مع الإمام إلى أن يسلم ثم يأتي بالركعة الثانية ويكون مدرراً ؟

﴿فأجاب﴾ بأن له بفرقة وإمام في التشهد ويأتي بالركعة ويكون مدرراً للجمعة ، خلافاً لبعض شرح المسح ، لأنه قد أدرك مع الإمام ركعة ، وقول لأصحابه فيس أدرك فيصلي بعد سلام الإمام ركعة جري على الغلب ، والله أعلم .

ثم ﴿سئل﴾ بعد ذلك عن هذا السؤال مع زيادة عليه وصورته ، ما قوكم في التشهد الأخير وجلوسه واصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه وإسلام ، هل ذلك من مسعى . ركعة التي يعقبها كالأخيرة من ذات عدد وأقل لو تر حتى لا تتم تلك الركعة إلا بالسلام كما دعه بعضهم وبني عليه عدم حصول الجمعة لمن أدرك ركوع الثانية منها مع الإمام واستمر مقتدياً به إلى أن سجد أعني إماموه سجدته بفرقة . ثم قد لا على لأول بقول الإمام الشافعي رضي الله عنه في مختصره مني . أقل ما يجزئ

من عمل صلاة أو يحرم ويقرأ . ثم قرأ بآي ينادي بلسم الله الرحمن الرحيم
 يا أحسب ، ويركع حتى يصلي . ويرفع حتى يعتدل قائماً ، ويسجد
 حتى يصلي سجداً على جنبه ، ثم يرفع حتى يعتدل جالساً ، ثم يسجد
 لأخرى كما وصفت . ثم يقوم حتى يفعل ذلك في كل ركعة ، ويجلس
 في . عقيبها ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكلم تسليماً يقول :
 السلام عليكم ، وقد فعل ذلك أجزأته صلاته ، ويقول أيضاً رضي الله
 عنه . وحلته في آية من اصبح كاحلته من آية في غيرها ، ويقول
 اللهم دعوى ربي لله في شرح آية : أو كل صلاة ستة عشر
 في . ركعة الأولى . وفي أولها ، وتكبيراً لأولى ، وقيام ، إلى أن
 قرأ . وفي ركعة الثانية أربعة عشر ركعة . هذه الأركان سوى آية
 وتكبير . وفي جلوس . تشهد . لأخرى أربعة أركان : القعود ، وقراءة
 . تشهد . والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وتسليمه لأولى . فكل
 صلاة في دت . كعتين . وفي أربعة وثلاثون ركعة . وفي مغرب ثمانية
 ورعوب ، وفي دت الأربع . وستون . هـ مذهب شافعي رضي الله
 عنه . ويقول شرح في لمس من دقيق العيد في شرح العمدة في باب صلاة
 خوف . وقد يتعلق لمط . وي من يرى أن السلام ليس من الصلاة
 من حيث يقول . فصل في . ركعة التي تبت خلفها مصلين معه ، يسمى
 ركعة . ثم في سقطت تبت حلت . ثم لا تسلم ، ثم سلمهم ، ففعل [مسي] ^(١)
 السلام ثم أخبر مسي . ركعة إلا أنه طاهر ضعيف ، وأقوى [مسي] ^(٢)

(١) رودة من شرح عمدة الأحكام لأن دقيق العيد

الدلالة مدلل على أن السلام من الصلاة ، والعمل بأقوى الدليلين
متعين . ويقول صاحب الأصول فقهية . الصلاة عبدة مركبة
من تكبير ونية مقرونة بكله وقيام فمفتحة ركوع فستدل فمعود
فمعود جالس فشهد فصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فسلام شروطه
انطمانته وطهر من حدث إلى أن قال : فهدى في ركعتي فرص بقدره
وتم . وتنفق الفقهاء على أن صلاة الصبح ركعتان للآمن والحائض
حضرًا وسفرًا ، وعلى أن صلاة المغرب كذلك ثلاث ، وعلى أن كلاً
من الظهر والعصر والعشاء للآمن حضرًا أربع أربع ، وعلى أن كل
وتر ركعة ، وأن صبح الصبح يقيد أن يحكوه عليه . كعت هو
الحسنة ، فلا يكون محكوه منه وهو الحسنة أو من
محكوه به وهو . كعت ، وعلى أن في وهو أي [على] مدد من
أن لا أركان لأربعة مذكورة من مسمى كعة مذكورة ، وعفوم
قول خلال المحلي في شرح مباح تعدد لقضية ك . مؤنة كغيره في
قوله : « فصل من أدرك ركوع الثانية » إلى آخره بعد عنه في المحرر
كغيره من أدرك مع الإمام ركعة إلى آخره حيث قال مقيداً له .
« واستمر إلى أن سلم » وما ذكره شرح في مسمى سكي سنسطة له من
فرق ذكره في قول للمهاج أيضاً بعد ما تقدمه بقبل . « وإلا فتدله دونه
في الأصح » أو ليس ما ذكر من مسمى ركعة مذكورة كما دل عليه
كلام كثير من الأصحاب حتى يجوز بمسوق في مسألة خمسة مذكورة

أن يفارق إمامه قبل سلامه بعد تمام سجدي نفسه كما صرح به بعضهم
ودل عليه كلام بعض حتى المباح كغيره .

فأجاب : أن لأركان لأربعة ليست من مسمى الركعة
مد كونه كما دل عليه كلام الشافعي رضي الله عنه وصحبه وأئمة بعده .
قل لا بد ما اشغبي في لأه وسأله من أدرك ركعة من الجماعة بي
سليم ركعة أخرى وأحرته جماعة ، وإدراك ركعة أن يدرك لرجل
قل أن يرفع رأسه من ركعة فركع معه ويسجد ، وقال أيضاً : فإن
أدرك معاً مع لأه من ركعة سجدين أضاف إليها أخرى وكانت له
جمعة ، وقال أيضاً رضي الله عنه ، فإذا فرغ يعني من خطبتي الجمعة
أقيمت صلاة فيصلي بالسن ركعتين يقرأ في الأولى بأم القرآن
يستدبرها بسم الله الرحمن الرحيم وسورة الجمعة ، ويقرأ في الثانية بأم
القرآن والحمد لله الذي هدانا لهذا لم كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله عليه
وسم وسلم . وقال أيضاً في صلاة خوف ، ولو فرقه أربع فرق فصل
عرق ركعة وثبت قائماً أو ثبوتاً [لأنفسهم] ، ثم فرقة ركعة وثبت جالساً
وأنتم ، ثم عرق ركعة وثبت قائماً أو ثبوتاً ، ثم فرقة ركعة وثبت جالساً
وأنتم ، كان فيها قولان إلى آخره ، وذكر أصحابه مثله ، ونقل القاضي
أبو الخطاب عن من أحدث في مسألة الجمعة أن سجدة لإمام لأخيرة تمام
ثبته ، يعني ركعته الثانية ، وقال أيضاً فيها فمن لو فرقه في صلاة
خوف فركعتين وإذا قبل لا يجلسون معه أسبغ الفرق الثانية ، وقال

(١) الذي في لأه زيرة «لأنفسهم» هذا في موضع الملازمة بعدد

أيضاً فيها : بل يشتغلون بإتمام صلاتهم قبل يتشهد لإمامه إذا جلس أو
يتنظر فرغهم من ركعتهم ليدركوا التشهد معه إلى آخره . وقال أيضاً :
إذا صلت طائفة الثانية معه ركعته السابعة عليه قبل يجلس معه لتشده
أو تقوم للإتمام إلى آخره ، وقال لإمامه هووي قلاً عن لأصحاب :
لو زُحِمَ عن السجود وزلت الرحمة وإمام قائم في شاة فسجد وقم
وأدر كه قائماً وقرأ أو ركعاً فقرأ أو حقه وقال سقط عنه القراءة فرفع
معه ثم زُحِمَ عن السجود في الثانية وزل الرحمة وسجد ورفع وأدرك
الإمام في التشهد فقد أدرك ركعتين . وقال أيضاً : إذا صلى مع الإمام
ركعة من الجمعة ثم فرقه بعد أو غيره وقال لا تنطل صلاته بالفرقة
تتم حجة كما وأحدث الإمام وهذا لا خلاف فيه ، وقال أيضاً : قال
صاحب العدة : لو شرع في الظهر فتشهد بعد ركعة بركعة ثم قام قبل
السلام وشرع في العصر إلى آخره . وقال أيضاً : قال لأزهري : لو كل
قومة يتلوها ركوعاً والسجدة من الصلوات كما فهي ركعة . فتنت
بذلك أن لأركان لأربعة ليست من مسعى ركعة لأحيرة . وأن
الركعة مطلقاً قومة وما بعدها إلى الفرع من السجدة الثانية ، وهذا
حقيقة لأن الأصل في إطلاق في إطلاقها . ركعة على ذلك مع لأركان
لأربعة كما في قولهم : صلاة الصبح ، كعت وأقل وتر ركعة محز كما
أطلقها الشافعي في موضعين على ركوع أيضاً ، وهو كان حقيقة أيضاً ، لكن
مشتراكاً ، والمجاز خير من الاشتراك كما هو مقرر في محله ، وبذلك

حصل [توفيق] ابن كلاميه ، وصح الحمل في نحو صلاة أصبح
ركعتين وصلاة المغرب ثلاث وثقل ، تر ركعة ، فلا دليل للمستدل
على خلاف ذلك ، مستدل به ، بن كلامه المعوي يدل لما قلنا لأنه قال :
وفي ركعة ثمانية أربعة عشر ركعة ، ونو كات لأركان لأربعة عشر
لكن ثمانية عشر ، ولأنه ذكر ما في . به من لأركان قول : وفي
حبس ، شهد لأربع ركعة أركان إلى آخره ، ولا أفرد به ، كذا علم
أنه ليس من مسمى ركعة ، وأما كلامه بن دقيق العيد فليس فيه شيء
سواء من ركعة من صلاة ، ولا يبره من كونه من صلاة كونه
من ركعة ، والدلالة الأخرى على لأخص من حيث خصوص ، وقوله :
الأنه صعب في الاستدلال ، مدكور قريبه ذكره له بقوله ، وأقوى
منه في الدلالة ، بن إلى آخره ، وقول مستدل ، وخطرا صحيح إلى آخره
يفتضي أن قول بن لأركان لأربعة ليست من مسمى ركعة
لأخبره يسر من محكوم عليه من محكوم به في نحو قول :
«صلاة أصبح ركعتين» وليس كذلك في صلاة أصبح مثلاً أخص
من ركعتين لأن فيها ، وبها وريادة ، فلو سلم مقوله فالحمل صحيح
بصريح مني فقررته ، وبما تقرر علم أنه وأدرك الإمام في ركوع
به جمعة وستمائة إلى فرعه من السجدة ثمانية تم ورقة بعذر أو غيره
وفيه ، ركعة أخرى كانت له جمعة كما جزم به لأسوي وأفتيت به
قدماً ، وخلال نهي إند حرجه إلى تنقيده مدكور قول من ج «فبصلي

بعد سلام الإمام» وتعبيره كغيره بدلت جري على أغلب من أن للمأموم
يستمر مع الإمام إلى آخر صلاة ، بقرينة قولهم عقبه : وإن أدركه
بعد الركوع فأنه الجمعة فيتم بعد سلامه ظهراً أربعاً .

وأما السكي فإنه وإن استنط ذلك لم يصرح بأنه من تصديقه ،
وعبارته «ومن ههنا مرق يستفيد أن من أدرك من الركعة الثانية إلى بعد
السجود وأحدث الإمام في التشهد أنه لا يدرك الجمعة ، وأب شرط
إدراكها بركوع الثانية أن يستمر الإمام إلى السلام ، وما استنبطه
مردود بقدمته عن الأئمة رضي الله عنهم ، على أن لو سلم أن لا ركعتين
الأربعة من مسعى الركعة الأخيرة لا يشترط في وقوع ذلك الجمعة
لاستمرار الإمام إلى سلام الإمام ، بدليل قوله صلى الله عليه وسلم (من
أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الجمعة) حيث قال ركعة ولم
يقل ركعة للإمام الأخيرة ، والله أعلم .

❖ سئل هل يزول ما أشكل من كلام السكندر الميرى والجلال
الحلي في قول الإمام النووي في مساجد . «تم إن كان أدرك الأولى تمت
جمعتهم» أي سواء أحدث الإمام في الركعة الأولى أم في الثانية .
ووجه الإشكال أنه إذا كان أحدث في الأولى فكيف يصح أن
الخليفة أدرك الأولى معه - يحمل كلامهم على أن المراد بذلك أنه
أدركه في أول الإحرام بالجمعة ولا يضر وجود أحدث بعد ذلك للإمام
في هذه الركعة الأولى ، ويحمل كلامهما على أن الإمام أحدث في

لأولى ثم لسي حذته إلى أن فرغ من الركعة الأولى ثم تذكر حذته
وستانحله ، أو مرد على دأب .

✽ فأجاب ✽ بأن ما قاله الشيعة المذكور هو المنقول وهو
صحيح ، وسترط إدراك خليفة [ركعة] بتمامه إنه هو في الثانية دون
الأولى ، و يفرق أنه إذا أدرك الإمام في الأولى في وقت كانت الجمعة
تقوم موقوفة على الإمام وسكن أقوى من إدراك في الثانية والله أعلم .
✽ مثل ✽ ممن دخل الجمعة والإمام يحض فجلس ولم يصل شيئاً
ثم هدر من طويل قام ليصلي ركعتين سنة الجمعة ، فهل يستحب له ذلك
لأنه لا تقوت بالخلوس أو يحرم أو يكره أو يباح ؟

✽ فأجاب ✽ بأنه لا يستحب له أن يصلي ركعتين المذكورتين ولا
يأثم ، بل يجرم عليه ذلك مدة خطيب في أركان خطبتين ، والله أعلم .
✽ مثل ✽ عن صنف معرض وغيره إذا أراد حضور الجمعة ، هل
يسن له أن ينطيط أو يكره ؟ ومن يريد لأضحية إذا دخل عليه
عشر ذي الحجة وطالت أضفره أو شعوره لمسنون إراتها ، هل تسن له
أو تكره حتى يصحى ؟

✽ فأجاب ✽ بأنه يكره للأول تنطيط ، وله في إزالة ما ذكر ،
لأنه مكره يعلى غيره كما أن حرم كذا ، والله أعلم .

✽ مثل ✽ من إمام الجمعة إذا عين 'تابعه وأحطافيه وكأوا أربعين

فقط [و] كان من لم يعينه أنقص من أربعين هل يضر أو لا ؟
 * فأجاب * بأن خطأ الإمام فيه ذكر يضر بن علي لأصح من
 شرطية الإمام لإمامة أو الجماعة في خمسة لعدم استقلاله فيها ،
 والله أعلم .

* سئل * عن شخص دعا بدعاء قال فيه : اللهم اغفر لأمة محمد [ورحمها]
 رحمة عامة ، فأنكر عليه غيره ذلك بقط ودعى أن ذلك لا يجوز ، فهل
 هذا الدعاء جائز أو لا ؟ وهل يجوز شرعاً أن يقول لدعي اللهم اغفر لي
 ولجميع المسلمين .

* فأجاب * بأن الدعاء بكل من الأمرين جائز بل مسنون
 للأخبار الواردة بذلك كغفر الموطأ للإمام مالك رضي الله عنه :
 (من استغفر للمؤمنين والمؤمنات كتب الله له بكل مؤمن ومؤمنة
 حسنة) . وكيف لا يجوز ذلك وقد قال الله تعالى حكاية عن نوح
 عليه الصلاة والسلام : (رَبِّ اغْفِرْ لِي وَوَالِدَيَّ) الآية ، وكان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول إذ صلى على جنازة : (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيٍّ وَمَيِّتٍ)
 لحديث ، وأما قول العراقي تبعاً لغيره : لا يجوز أن يقول اللهم اغفر
 بمسلمين جميع ذنوبهم فليس من ذلك ، ولو سلم فمحمول على من أراد
 بالمعفرة لذنوبهم أن لا يدخل أحد منهم النار أصلاً وأطلق ، أما لو أراد
 أن بعضهم لا يدخلها ، وأن من دخلها منهم لا يطول مكثه فيها بخير ،
 والحاصل أن المنافي للغفران إنما هو التحليل في النار ، أما الإخراج منها

شدة أو عفو فهو غير متممات شيعة شيخ الإسلام بن حجر بعد
 أن ذكر نحو ذلك في التحقيق أن سوان بلفظ اتعصب لا يستلزم
 حب ديث لكل فرد بطريق تعيين، فاعل مرد هرق منع ما يشعر
 بذلك لا منع أصل مدع، بدلت، وهد قد يرجع إلى مقب، والله أعلم.
 * سئل * عن خطب وصلي جمعة تم ذهب إلى بلدة أخرى لم

بصلواته خطب وصلي به، هل تصح هذه الثانية أولاً؟

* فأجاب * بأن الصلاة تصح في الثانية إن كان الإمام زائداً على
 لأربعين مدين تعتد به جمعة، والله أعلم.

باب أعظم صفة الخوف

* سئل * نعم، صلى أربعين جمعة في خوف حدث نقص فيهم
 في ركعة، فهل تطل صلاتهم أو لا؟ وإذا أحدث في الركعة الثانية
 فهل تطل أيضاً أو لا؟ وهل يجب على الإمام بتضر فرقة الثانية أو لا؟
 وهل يجرى عرفة، الأولى، الثانية، ولا؟

* وأجاب * أنه إذا حدث نقص في ركعة لأولى تطلت
 الصلاة، وفي الثانية فلا الحاجة مع سبق انعقادها، وأما الانتظار فقال
 فيه رأيين: الأقرب وجوبه لأن تفويت الواجب لا يجوز على نفسه
 فكأنه على غيره، وفي الجمعة وجبة عليهم، وإذا سلم فوَّت عليهم
 وجب وخبر عرفة الأولى في ركعة ثانية لأنهم منفردون، ولا
 يخبر الثانية في ثانية لأنهم مقتدون، والله أعلم.

باب اعظام اللباس

❖ سئل ❖ عن رجل لا يحمل له لبس حرير إذا لبسه في دين وأصر عليه إلى أن مات ، هل يلبسه في الآخرة أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأن من أصر على لبس الحرير في دين من إباحة المكلفين من غير ضرورة ومقتضى ضرورة فلا يلبسه في الآخرة إذا استحلت ذلك وإلا يلبسه ، ويحمل حديث نورد بأنه لا يلبسه في الآخرة إلى الكفر ، أو على أنه لا يلبسه في وقت قبل دخول الجنة ، ويحمل أنه لا يلبسه أبداً أخذاً بظاهر الحديث ، كمن يسيبه الله تعالى [إياه] ويشغله عنه بلد آخر بحيث يكون رصياً بذلك غير حاسد لغيره . سئل عنه إذا لحزب ولا تعريض في الجنة ، ولا يرى أحد من أهله أو ماله غيره فوقه ولا مدته فوق مدته ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن إلباس توبت لأولياً ، استور حرير مرر كشة . غيرها ، هل هو جائز لإظهار توبتهم فيتركهم أو يتلى كتب الله على عديم أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأن إلباس توبت لأولياً ، حرير حرام ، وإظهارها حصل بدون ذلك ، ولا ريب أن ترك إلباسهم إليه أحب إليهم ، فإيهام صبي الله عنهم كما ويتنزهون عن استعماله في دوتهم السريفة ، فلأن توبتهما أن يعمل على قنورهم أولى ، ومن قال يجوز ذلك قبل : لأولى ركة ، فلا أولى بلبسة مطهرة تركه . والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص من أبناء العرب يلبس المروحة (١) ولا يظن الحر ويتعمد عمامته شغل بالعم شريف وحلطا عفاً ونكروا عليه ذلك وأمر أن يلبس ريش عفاً، فهل لأولى له الاستمرار على هيئته وهيئة عشيرته لأن ذلك حق أمته وفي الخروج منه حرم للمروحة، أو الأولى له التحاق بلبس عفاً؟ وما حسن ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته وما مقداره؟ وهل لبس أحد من الصحابة في عصره صلى الله عليه وسلم من رباط آخر أو المروحة أو لا؟

﴿ وجاب ﴾ بأن لأولى له أن يستمر على هيئته إن كان في الخروج منه حرم للمروحة، فينتفي تر كبر رد شدة كما قل أصحابه بمثله فيما يلبس عفاً وقنسوة وتردد فيه سلة لا يعتده لعفاً، وإن لم يكن فيه حرم للمروحة، يمكن خلاف لأولى، وكان صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته قنسوة، وكان له ثلاث قلاص: قنسوة بيضاء مفرقة، وقنسوة برد حدة، وقنسوة دت آدس يلبس في السفر على عمامته مفرقة يلبس في منزل، وكان يلبس إمامة وحده أخرى، ومقدار عمامته سعة أربعين ومطهر أن يربط لم تكن موجودة في راسه، والمروحة ميسرة صلى الله عليه وسلم، زال كثير من العرب يلبسه، ومنه سلم.

﴿ سئل ﴾ عن ستر ثوبين لأموث بالحرير، هل هو حرام

(١) المروحة: ثوب من حرير.

(٢) عفاً: ثوب يلبس فوق ثياب، وأقنسوة: من ملابس الرأس.

كسرت الحيطان ونحوها به أم حائر؟ فإن بعض الناس ادعى أنه لا يحرم استعماله إلا في البدن، فهل يدعو صحة أم لا؟ وإد قلمت بالحرمة فهل دلت جاري في تابوت صغير ولائتي لأر معي ندي أبيع لهما لأجله قد زال والمستعمل له في ذلك أولياؤهم لذكور بالغون ولا حاجة تدعو إلى ارتكاب ذلك كالكفن، إذا الكفن مطلوب في الجملة، ويحصل به فرض كفاية، وهذا يقصد به لمهدة والتمخر ككتابة اصدق فيه، أم يجوز ستر تابوتها به؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يحرم سترها به إن كانت لغير أنثى أو صغير، وإلا فلا كما في حال الحياة، وعموم خبر [حل لأناثها] يدل للحل في لأنثى، وليس الحل موطأ بالحاجة حتى يفرق بين ذلك وبين الكفن المذكور، بل قد يقال: إن ذلك أولى بأحد من كفن لأنه يؤول إلى الحل ولأنه يبصر البدن المطلوب تقيته مما يسوؤه عند الموت، ولا يخرج ذلك عن كونه استعمالاً لأنثى أو صغير بوضع لأولياء الخريف على التواييت، ولا يحرم تكفينها به و [لا] يحرم على لرحل إليه خبرير للأنثى، والله أعلم.

باب اعظام صورة الكسوفين

﴿سئل﴾ عما إذا حل دون انشمن سحاب وشك مرید الصلاة في لا بجلاء أو الكسوف وقل معهم نحت أو أركسفت، فهل يؤثر ذلك أو لا؟ وهل إذا شرع في صلاة طاعة فكسوف تم تبين أنه

كان على قبل تحريمه هل تسجل صلاته أولا؟ وهل تعتقد نفلا أولا؟
 ﴿وَحَبَّ﴾ هل دست لا يؤثر فيصلي في الأول لأن الأصل
 نقاء الكسوف، ولا يصلي في الثاني لأن الأصل سده وقول المنجمين
 حين لا بعيد يقين، وتدخل صلاته فيه إذا شرع فيها ظنا بقائه
 الكسوف ثم تنسح إذا واه قبل تحريمه ولا تعتقد نفلا على قول، إذ
 ليس له من معنى هيئة صلاة كسوف فتدرج في نفيه، والله أعلم.

باب اعظام صلاة العبد

﴿سئل﴾ عن حاج معنى، هل يس له صلاة العيد أولا؟
 ﴿وَحَبَّ﴾ هل يس له صلاة العيد كما ذكره الشيخ للاتباع
 منه، وروى غيره، ومعه في صلاته حصة، أم صلاته مفردة
 فيه كما شرع إليه. ففي الأعمال مسونة في الحج وصرح به
 المصنف، فقوله كلام متين، وروى أنه صلى الله عليه وسلم فعلها
 أن تخرج فمحمول على دست بار وفعلها حصة في مثل هذا اليوم لا شهر،
 والله أعلم.

باب اعظام صلاة الاستسقاء

﴿سئل﴾ عن إمام لا يصوم أربعة أيام للاستسقاء،
 [هل] يلزمه دست متتلا لا مرة أولا؟ وهل يتعدى ذلك إلى ما
 يأمرونه أولا؟
 ﴿وَحَبَّ﴾ هل يصوم لأمرة مرة متتلا له كما أفتى به الإمام

النووي رحمه الله لقوله تعالى: **إِنَّ أَوَّلَ الْيَوْمِ لِلَّذِينَ أَحْمِلُوا وُجْهَهُمْ وَأَطِيعُوا أَمْرَ رَسُولِ وَأَوْيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ** ، قال لا يوم لأسوي . وهل يتعدى ذلك إلى كل . يأمرهم به من الصدقة أو غيره أو يختص بالصوم ؟ فيه طر انتهى . وظهر هذه الآية يقتضي تعدي إلى ذلك . ومن ثم
 إمام إلى الاحتصاص بالصوم ، والله أعلم

❖ مثل ❖ عن سبعة صوم أيوم . مع في الاستثناء من خرج فيه إلى
 اصحراً ، وعدمها للحدج في يوم عرفة .

❖ فأجاب ❖ بأنها ورقتها بأنه يجتمع على حرج مشقة الصوم وسفر
 وبأن محل الدعاء ثم آخر النهار ، ومشقة من كورة مصغرة حينئذ لا
 هنا ، وقضية هذين الفرقين أن مسقطي و كان مسقطاً أو صلى آخر شهر
 لا صوم عليه ، بل قضية الأول ذلك أيضاً ، وإن صلى أول الشهر .
 ويجب عن ذلك أن لا يوم يأمر به من صدق وحده ، وقد قيل .
 ويسعى أن يلقيد وحوله ، إذا لم يتصر به مسفر ، فإن تصر به فلا
 وجوب لأن الأمر حينئذ غير المطلوب كون الفطر أفضل ، والله أعلم .

باب إمام من ترك الواجب عليه جاعداً لوجوبه

❖ مثل ❖ عن علي بنه حبرة بحيث يجب عليه قضاء ، إذا ترك
 صلاة كسلاً حتى خرج وقتها فهل يقتل أو لا ؟
 ❖ فأجاب ❖ بأن أظهر أنه لا يقتل لأن صلاته لا تعني عن قضاء
 فأشبهت صلاة فاقد الطهورين ، والله أعلم .

سئل * عن ترك الزكاة بخلافه ، هل يخرجها عليه الإمام أو لا ؟
 فيه تركه جحوداً هل يقتل أو لا ؟

فأجاب * بأن من ترك الزكاة بخلافه أخرجه عليه الإمام ، ومن
 تركه جاحداً قتل ، والله أعلم .

سئل * عن ترك الصوم الواجب عليه جحوداً ، هل يقتل أو لا ؟
 فيه تركه كسلاً فهل يمنع من تناول المفطرات أو لا ؟ وإذا قلتم
 بالأول فله لا يخرج عن تعضي فعل الصلاة كالصوم ؟

فأجاب * بأن من ترك الصوم جاحداً له قتل ، ومن تركه
 كسلاً حسن ومع من صوم وشرب وغيرهما من المفطرات ،
 وعمرق منه وبين صلاة أن له عي إلى مثله في الصوم يزول بحبسه
 ومعظمه طعام وعادته بخلاف صلاة ، والله أعلم .

سئل * عن شخص قل لا أصلي الجمعة وإني صليتها ظهر آ وقلتم
 أنه يقتل ، يجب ، فهل يقتل عند ناس من الجمعة أو خروج وقتها ؟
 وهل اليأس يحصل برفع الإمام من الجمعة الثانية أو بسلامه ؟

فأجاب * أنه يقتل ، متعده من فعلها بعد سنته ، ولا يتوقف
 على خروج وقتها ، وإن يتوقف على صيق وقتها عنها وعن الحطة ، وإنما لم
 يتوقف على إخراج وقت الضرورة ، ظهر لأن وقت العصر ليس وقت
 الجمعة أصلاً بخلافه بالنسبة لظهر ، ولأن الجمعة آكد من غيرها ،
 ولا يسقط القتل عنه بأن يصلح ظهر آ وإن يسقط بالتوبة .

كتاب احكام الجنائز

﴿سئل﴾ عن امرأة ماتت وكفنها شخص وانفق على مؤن تجهيزها
بغير إذن زوجها ، فهل له الرجوع عليه أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا رجوع له على الزوج إذا كان ستاداً للحكم
في ذلك ليرجع أو أشهد أنه أنفق ليرجع بطريقة شرعية ، والله أعلم .
﴿سئل﴾ عن ولد لفصل تسعة أشهر ميت ولم يظهر فيه أمارات
الحياة ، فهل تجوز الصلاة عليه أو لا ؟ وهل يبعث يوم القيمة ويسأل
أو لا ؟ وهل إذا تحققت حياته يبعث ويسأل أو لا ؟ وإذا فاته يسأل
ثم فادته ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إذا لم يظهر فيه أمارات حياة لا تجوز الصلاة عليه
ولا يبعث ولا يسأل ، وإذا تحققت حياته يبعث ويسأل سؤال تكريم
لا سؤال توبيخ وتقريع ، وفادته لا إعلام به أعده الله من حيرت ،
والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن الذمية إذا ماتت وهي حامل بمسلم فأين تدفن ؟
﴿فأجاب﴾ بأنها تدفن بين مقبر المسلمين والكفار على الصحيح
والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن المرأة إذا ماتت حاملاً ، هل تكون شهيدة أو لا ؟
﴿فأجاب﴾ بأنها لا تكون شهيدة بسبب موتها حاملاً ، والله أعلم .

* سئل عن إسلام الصغير، هل هو صحيح استقلالاً أو لا ؟
 وإذا قلنا بعدم صحته فمتى هل يدفن في مقبر المسلمين أو لا ؟
 * فأجاب * بأن إسلام الصغير لا يصح استقلالاً ويدفن في مقبر
 الكفر، والله أعلم .
 * سئل عن أطفال مشركين، هل يدفنون في مقبر الكفر
 وهل يدخلون الجنة أو لا ؟

* فأجاب * بأنهم يعمدون مع ملة الكفر بالنسبة إلى أحكام
 الدين ويدخلون الجنة على الأصل ولادتهم على عبثة، والله أعلم .
 * سئل * متى في رمضان أو ليلة الجمعة، هل يسأل أو لا ؟
 مطالباً أو بعد مضي رمضان في الأولى وبعد ليلة الجمعة في الثانية ؟
 * فأجاب * بأن من مات في رمضان أو ليلة الجمعة يسأل كغيره
 بعمومه لأدلة صحيحة، والله أعلم .
 * سئل عن رقيق مات وله قريب حر وسيد، فمن يقدم منهما في
 صلاة عليه ؟

* فأجاب * بأن طهرتة أقرب به حر يقدم عليه في الصلاة، والله أعلم .
 * سئل عن عمود حنبل ذكر وسنة، في كيفية دعاء المصلي
 عليه له في صلاته ؟

* فأجاب * بأن كيفته بأن تأتي فيه بالضمير مجموعة مدكرة
 تعلياً للمذكر، والله أعلم .

* سئل * عم إذا كان لميت صبي وله أبوان كافرين " ثم كريمة
دعاء المصلي عليه له في صلاته ؟ وهل يجوز له أن يقول في صلاته عليه : اللهم
اجعله فرطاً لأبويه إلى آخر الدعاء أو لا ؟

* فأجاب * لا يجوز له أن يأتي بقوله اللهم اجعله فرطاً لأبويه إلى
آخره لأنه يحرم عليه أن يدعو له بمعصية أو شتم أو نحوهما . بل يدعو
له بما ينسب حله ، والله أعلم

* سئل * عم إذا صلى . كفي إمام ميت وترك شيئاً مما يجب
في الصلاة عليه ، فهل تصح صلاة الشافعي أو غيره مع علمه بذلك إمامه
ما ذكر أو لا ؟ وهل الأولى منع المالكى من إمامة ميت
على هذه الكيفية وإن كان وبه أو لا ؟

* فأجاب * أنه لا تصح صلاة الإمام مع علمه بذلك لأبوان
شيئاً من مباحات ، ولأولى حسنة معه من لأبوانه فيه من تقويت
الصلاة على الإمامين وتقويت أبواب إعطاء ميت ، إلا أن يكون
المالكى المذكور وفي لميت فظاهر أنه لا يمنع من صلاة عليه لأن
حق له ، كإن لم يكن له في أن يقتدي به وحال ما ذكر ، والله أعلم .

* سئل * عن تلقين ميت ، هل هو قبل الدفن أو بعده ؟

(١١) أسئلة وأجوبة مفروضة في دكان حبي
أو لأحد أصوله .

* فأحب * أنه يجوز تلقينه قبل الدفن وبعد الدفن ، لكن السنة أن يكون بعد الدفن .

* سئل * عن قراءة لمحيب بعد الفرع من الصلاة عليه وجارته موضوعه حتى يفرغ من القراءة ، هل هو حسن أو لا لمعرفته سنة الإسرع ؟ وإذ قدمه هل هو من ذلك يتب أم لا ؟

* فأحب * أن لا أولى ولا أحسن للإسراع بالجزء ، والقراءة في هذا محل خلاف لا أولى ، ولا شيء عنها متب ، والله أعلم .

كتاب احكام الزكاة

باب احكام زكاة الماشية

* سئل * عن سائمة موقوفة بجم وقدر احدل وكره لموقوفين ، هل فيها ركعة أو لا ؟

* فأحب * أن لا ركعة في موقوف مطلقاً ، وأما نتاجه وثماره فيجب فيها ركعة إن كان وقف على معين ، وإن كان على غير معين كالسجد وربطت وانفردت ، وسكن فلا ركعة فيها على الصحيح ، والله أعلم .
* سئل * عن مؤثني كيف يتصور فيها وقص ؟^(١)

(١) أو قص من جملتها ، وقد قيل أن الذي يربط أربعين من أصل ركعة بمالا شيء فيه ، وجميعه أو قص .

﴿فأجاب﴾ بأن أكثر ما يتصور من لأوقص في لأبل تسعة وعشرون مائين إحدى وتسعين ومائة وإحدى وعشرين ، وفي البقر تسع عشرة مائين أربعين وستين . وفي الغنم مائة وثمان وتسعون ، مائين مائتين ووحدة وثمان مائة ، والله أعلم

﴿سئل﴾ عن وجبت عليه زكاة لموشي ، هل يجوز له أن يخرج عن ضمان معزاً أو عكسه أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن له أن يخرج دمت فيخرج عن أربعين صائمة ندية من لمعز ، ومن أربعين معز حذقة من نصه أن لا تعد جئس والله أعلم .

﴿سئل﴾ عما لو كانت لأبل الوحدة في زكاة مرضاً ، فهل يجب إخراج شاة صحيحة بدلها بغير تقسيط أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يجب إخراج شاة صحيحة بدل ما ذكر والحالة هذه بل يجب أيضاً أن تكون كاملة كما في الصحيح إذ لم يعتبر فيها صفة من ، إخراج عنه فلم تختلف بصحة مال ومرضه كالأضحية ، بخلاف تعاطفه في اعنه ونحوه ، لأن الواجب هنا في لدمه ، وثم في مال ، وقيل : يجب فيها صحيحة بالتقسيط بأن تكون لا ثقة ، فيؤخذ من حمس قيمته ، بالمرض حمسون وبذوبه مائة وثمان تسوي ستة صحيحة ^(١) تسوي ثلاثة ، والله أعلم .

باب اعطاء زكاة النقر

﴿سئل﴾ عما له مال وحال عليه الحول وهو في بر له مال الذي

(١) صحيحة بالرفع ، ثلث فاعل « فيه أخذ » .

كنسه فيه ، وهل أن يخرج زكاة في بلد مال أو يخرج في البلد
بدي حال عليه ، حول فيه ؟

فأجاب : لا ، بل له أن يخرج زكاة في بلد مال والله أعلم .

باب أحكام من تملك الرقاب وما يجب فيه

مثل : عن شخص شري حراً ، توفد زكاته وفي عند المالك
منه قدر كذا أو أكثر ، فهل يصل إليه في قدر زكاة أو لا ؟ وحيث
صل إليه في قدره ، هل تصرفه المشتري إلى مستحقه ، هل تبرأ ذمته أو ذمة
مالك أو لا ؟

فأجاب : لا ، بل يصل إليه من شخص مستحق زكاة وإن بقي
قدره ، ولا بد منه ، فتدبر ذلك من قدره ، في تصرفه المشتري
بمستحقين ، والله أعلم .

مثل : عن ذي مال ملاد ترك من المال شمية وله علم
كثير ، فأرسله أن يأخذ منه زكاة ، وأن يخرجوه من وطنه بسبب منعه
ذلك ، فهل ترمه زكاة أو لا ؟ وإذا قلته بهد فهل لهم مطالبة بها
وأخرجهم من وطنه أو لا ؟ وهل له سبيل لأمرهم من ذلك أو لا ؟
فأجاب : لا بد له من زكاة ، ولا يجوز لأحد
من ذكر أن يصاب منه زكاة ، ولا إخراجهم من وطنه ، ويثاب ولي الأمر
أيده أنه تعاضى مع الترك من وطنه ، ذلك وزجرهم ومنعهم من
التعرض له غير طريق شرعي ، والله أعلم .

باب اعطاء صدقة التطوع

* سئل عن أموال الطلبة التي يتصدقون بها مثلاً ، فهل يجوز لأحد تناولها أو لا ؟ وهل تتم فرق بين العبيد والفقير أو لا ؟
 * فأجاب بأنه إن علم أنه حرم حرم عليه تناوله لنفسه لا الرد على مالكة ، ما لم يكن مفتياً أو حاكماً أو شهاداً ، فإن كان أحد هؤلاء فلا بد من التصريح بأنه تناوله الرد على مالكة ما في ذلك من فساد اعتقاد الناس في صدقة ودينه فلا يقبلون له قيب ولا حكمة ولا شهادة ، ولا فرق في ذلك بين العبيد والفقير ، وإن لم يعلم أنه حرم جزأه له ولا أولى تركه ، وهذا إذا كان بغير سؤال ، فإن كان بسؤال مع إظهار فقر حرم على العبيد دون الفقير ، والله أعلم .

باب اعطاء قسم العبيد والفقير

* سئل عن جنة الأثر كالمترقة من بيت مال المرصدين للأسر لمحمد وغيره ، هل يأخذونه من بيت مال زيادة على كميتهم كالإقطاعات حلال أو لا ؟

* فأجاب بأنه الزيادة من بيت مال على كميتهم حرم ، نعم إن رأى الإمام لأعطاه أيده فأن يقل من مال المصالحات لم يفعل ما فيه نكبة لكفر كما يجوز على قلعة ودلالة عليهم وتحسن حاله أو لم صدر منه أمر محمود كبرزة وحسن إقامته حرم ، ويحتهد للإمام في قدره بقدر الفعل وخطره ، والله أعلم .

كتاب احكام الصيام

* سئل عن شخص واديت في بيت للسل اذ هم ويخرج من بطنها
وسبح وهم صائمون . هل يفطرون بذلك أو لا ؟ وهل إذا أظفروا ماذا
يجب عليهم ؟ هل يفعلون به ؟ وهل لكل أحد منعه من ذلك أو لا ؟
وهل على الفاعل قضاء الصوم أو لا ؟

* فأجاب : أنهم يفطرون بذلك إن مكثوه منه ، وعلى كل
من فعله ولم يفعل به إذ عم ذلك يفطر التعزير بحسب ما يراه الحاكم
ولكل أحد معها من ذلك ، وعلى الفاعل القضاء ، والله أعلم .
* سئل عن رجل إذا كان في رمضان ثم جامع بعده ، هل
يجب عليه الكفارة أو لا ؟

* فأجاب : لا يجب عليه الكفارة بذلك ، والله أعلم .
* سئل عن بلاد صعدة أهلها من رمضان تسعة وعشرين يوماً ولم
يروا خلال كل رؤو قد دبل مض لأمصرا في حوت العدة بإيقادها
في عيد بعد ضروب المحر . هل يجب عليهم إعتار بروثة بعضها لذلك
أو لا ؟ وهل إذا يكمل شعبان ويرو خلال ثم رأو القديل التي
توقد في رمضان يجب الصوم عليهم بذلك ويكفي استئذانها لهذه
التقريبه أو لا ؟

* فأجاب : بأنهم لا يجب عليهم إعتار يوم تلاقى رمضان بذلك

بل لا يجوز ، لأن الأصل بقاء رمضان وشغل لدمه بالصوم حتى يثبت خلافه لطريق شرعي ، ولا يجب صوم ثلاثي شعب بالدي ذكر ، نعم الصاهر الجوار في حق إرثي ذلك كما يجوز للمنجم ، لأنهم ساءحوا في صومه ما لم يساءحوا في نظيره تقدم ، بدليل تبوت رمضان بشهد واحد دون غيره ، ولأنه لا يلزم هناك يرم هناك ، ومع ذلك لا يجزيه عن فرضه كما في المنجم ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عما إذا أثبت الحاكم دخول شول ولم يكمل رمضان وشك شخص في صحة الشوت لنهور ، تقاضي أو لمعرفته من شهود لا تثبت ميقده في العدالة ، هل يجب عليه صوم ثلاثين أو لا ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأن اشك في صحة الشوت ليس له صوم اليوم لمدكور ظهراً لما فيه من مرغمة حكم الحاكم ولما فيه من تعرض للعقوبة ، وله ذلك باطلاً ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن صوم يوم العيد ، هل هو حر أم مكروه ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأن صوم يوم العيد حر ، ويأثم فاعله ، والله أعلم .
 ﴿ سئل ﴾ عن شخص أدخل في إحليله قطعة في الليل واستمرت فيه إلى النهار ثم إنه نزعها منه وهو صائم ، فهل يكون ذلك مضرراً بصومه أو لا ؟ وهل هذه لمسألة تقس على مسألة الحيط أو لا ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يضر ذلك بالصوم ، ويفرق مسألة الحيط بأن نزعها يشبه التي عمداً ، والله أعلم .

سئل * عم قله قموي و لاسنوي و لميري فيما ورد عند روية
 هلال هلال خير و رت مرن و لا دكار و اصل أي دود
 و مختصر جامع لأصول الشرعي و سائرهم سلا . فما لجمع بين الكلامين ؟
 * فاجب * بأن يدري روه أو دود ثلاث مرات ، و ما وقع
 بقموي و من معه كأنه شاة من نسخة سقط منها مرة واحدة و لنظاها كل
 يدري هلال قال هلال خير و رت ، هلال خير و رت ، و قد
 ذكره سوي في مجموعته كذا ، و الله أعلم .

باب أعظم صوم الطوع

سئل * عن قول فقهاء ليس بضر يوم عرفة كذا ، هل يكون
 مفروضا و مريض مثله أو لا ؟
 * فاجب * بأن مفروضا و مريض لا يس هما صوم يوم عرفة
 كذا ، و الله أعلم .
 * سئل * عن صوم يوم الجمعة مفردا ، هل يس أو يكره ؟
 * فاجب * بأنه لا يس صومه مفردا ، يكره ، و قل اهزلي :
 يس صومه ، و الله أعلم .

سئل * عن فومه يس صوم أول شهر و آخره ، هل المراد صوم
 أول يوم منه و آخر يوم منه أو لا ؟

* فاجب * بأن مفروضا ، و أول يوم منه و آخره آخر يوم

(١) أي هاتين الأس في نسخة : يس بضر يوم عرفة كذا .

منه ، فمن زد فحسن ، وإن صام لأيام - أو دوهي اتام والعشرون
وتاليه دخل فيه آخر الشهر وعلى مقابلة بعضهم من أمه السبع والعشرون
وتاليه لا يدخل فيه ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عما إذا فاته صوم موقت أو سيرة ، هل يس له قضاء أو لا ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه إذا فاته صوم موقت أو اتخذه ورداً سن له
قضاؤه ، والله أعلم .

كتاب احكام الاعتكاف

﴿ سئل ﴾ عن ميت مكن في بيته للاعتكاف فيه ولم يجعله مسجداً
هل يصح الاعتكاف فيه أو لا ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يصح اعتكافه فيه لأن الاعتكاف خاص
بالمسجد ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن إدخال نصيبين جامع هل يكره أو يحرم ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يحرم ولا يكره إن أمن التلويث كن لأولى
خلافه ، والله أعلم .

كتاب احكام الحج

❦ مثل من شحش ذكر في كتابة كتبها في هذا الحل أن المتمتع بطواف طواف ركن بلا سعي خلفه لكونه سعي خلف طواف القدوم، وعلى من ادعى أن المتمتع إلى الميقات الذي أحرم بالعمرة منه وبالحج للسقط عنه قدم، لأنه لو لم يفعل ذلك بشروط لزمته، ودخل مكة بحرمه، وطاف بقدوم وسعي عقب طوافه ذلك، فهل ذلك صحيح أو لا يتصور صرف قدومه إلا في حق غير المتمتع، وأما المتمتع فلا يسعى إلا بعد طواف ركن، لكون طواف القدوم غير متصور له ؟

❦ وأجاب عن ما قبله في مسألة تمتع صحيح إن أراد بطواف ركن صرف ركن الحج، وإن أراد به طواف ركن العمرة فليس صحيحاً، لأن المعتزم إن أراد سحج بعد طوافه لم يصح لتروعه في أسباب إحلاله، أو قبله فقد صار فحرراً لا تمتعاً، وأما من تدرج عمرته تحت حجه، ولا كفاً سعيه لوقوع بعد طواف القدوم صحيح كما ترى في من لا تمتع، وطواف القدوم لا يؤمر به لمتمتع في عمرته بل في حجه كما صور في السؤال، وقول روضة وأصله إن المعتزم إذا طاف للعمرة أحضر من طواف القدوم كما يحرم في فريضة عن تحية المسجد، فمحمول على أنه يتبع طواف القدوم بطواف ركن كما يثاب مضي فريضة عن تحية، مع أحد معصيه بظاهر الكلام فقل : إنه مأثور طواف قدوم ويسقط طواف ركن، فعليه يصح ما قاله هذا

الشخص المذكور أيضاً، لكن لا يحج إلى عينته التي ذكره عنه
اسأل المذكور، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن أر دانست وهو غير مستطيع فُر دأن يحج، [هل]
لوالديه منعه من الحج لعدم لوجوب عليه مع أنه يسقط عنه حجة لإسلام؟
﴿فأجاب﴾ بأن الواجب بل لكل منهما منعه من الحج لعدم الوجوب
عليه، كما أن لها منعه من الحج بل أولى، لأن الحج واجب على المسلمين
وحجوب كفيه وهو منهم، بخلاف الحج فإنه يجب عليه لعدم إسقاطه.

باب أعظم محرمان الأعراس

﴿سئل﴾ عن امرأة محرمة ستوت كفيها في الإحرام، فهل يحرم
عليها ذئب ويلزمها الفدية أو لا؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إن ستوت امرأة كفيها فقدز ' ' حرم سلبها إن
لم يكن به عذر ولازم الفدية، وإن ستوت بغير ذئب فلا، والله أعلم.
﴿سئل﴾ عن شخص حج وترك السعي عقب طواف لإفاضة،
فهل هو لأن محرم حتى يحرم عليه الجماع أو لا فلا، وإذا قلته بالأول
فجامع فهل يلزمه كفارة واحدة وإن تكرر أو لا؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إن لم يكن سعي عقب طواف القدوم فهو لأن
محرم فيحرم عليه الجماع، فإن جامع به كفارة واحدة وإن تكرر
مه الجماع، هـ إذ لم يكن حلق ورعى وإلا لزمه شاة فقط، والله أعلم.

(١) لقمان كعكز: ما يلبس في الكفين (كفوف).

سئل * عن محرم هل يسن له تليد رأسه أو لا ؟ وإذا قلته
بالأول ففعل ذلك ثم أتته حنة فهل يجب إيصال ماء الغسل عنها
إلى شعره أو لا ؟

وحدث * أنه يسن له تليد رأسه عند إحرامه بأن يعقضه ويضرب
عليه حصى أو صمغ أو غيره وإن بقي أثره بعد الإحرام ، وإن أصابته
جربة وجب إيصال الماء إلى جميع شعره وبشرة ، والله أعلم .

كتاب احكام الاضحية

سئل * عن حمل هل صحيح مفتى به من مذهب الشافعي
حتى أنه يسهل عدم إحرامها في الأضحية أو لا ؟

وحدث * بأن مفتى به في حملها لا تحزى في الأضحية لأن
المقصود منها وجه وهو يقل سبب حمل ، والله أعلم .

سئل * عن حرث به عادة من قطع ألبت الغنم في صغرها إذا
نبتت هل يعرفونه بسموه خشن مع لتعطية ألبتها وتحسن ، ويقطعون
أيضا من ألبتها قدر درهم لتعرف به إذا ختاشت غيرها ، فهل هذان
لأمر واحد لا إجراء في الأضحية أو الأول وحده أو لا ؟

وحدث * بأن ظاهر [ن] لأول لا يمنع إجزاء الأضحية
كما لا يمنع حصا ، ففعل بخلاف قطع طرف لأذن فإنه يمنع ذلك لأنه
نقص محض إذا لا يعلمه شيء ، والله أعلم .

باب اعظام العفة

سئل * عما إذا عقى عن المؤنود قبل اليوم نسيم أو بعده . فهل
تأدى به السنة أولا ؟

فأجاب * بأنه تأدى به السنة لكنه يومئذ مع فصل ، والله أعلم .

باب اعظام الصبر والذمائع

سئل * عن شاة مريضة ذبحت فتحركت حر كدب . وه يخرج
مها دم ، فهل تهل أولا ؟

فأجاب * بأنها تهل ولا عبدة بعدم خروج الدم . والله أعلم .

سئل * ممن حرج صيدا حرجا ، يقتله ثم سب منه ووجدته ميتا
بلا حرجة أخرى ، فهل يحرم كما في مسيح أو يهل كما في غيره ؟

فأجاب * بأنه يحرم عملاً بما في مسيح . لأنه منقول عن الجمهور
وورد في حديث حسن ما يدل له ، والله أعلم .

سئل * عن الفسة (١) بحرية ، هل تحرم أولا ؟ وهل هي
سنة في قيل فيها بالتحريم أولا ؟

فأجاب * بأنها غير سنة وإما في حجة "ناحية" وكن
محرماً على الأصح خلافه في شرح المذهب في موضع ، والله أعلم .

باب اعظام المنزوة

سئل * عن شخص قول لآخر : نفرت عليك بكذا ، فهل هذا

(١) اللجأ محرمة : الضفدع الواحدة لآجاة .

النذر صحيح ويدخل مندور في ملكه قهراً أو لا؟ وإذا صح فهل هو
صريح في نذر أو كناية؟

جواب: أنه إن أراد به قوله لا يخدر بمعنى أني التزمت لك بكدا
صريح النذر فهو إقرار بوجوبه، وإن أراد به إثناء النذر لم يصح
لانتفاء صيغته فليس ذلك صريحاً ولا كناية فيه، نعم لو قل: نذرت لله
لأفعلن كذا ونوى به اليمين كان يميناً، وإن لم ينو به اليمين فوحيه في
بروطة وأصلها بلا ترجيح، وحزم صاحب لأبواب بأنه نذر وفيه نظر
والله أعلم.

سئل: عن نذر بعض الأولاد دون بعض، هل هو صحيح أو لا؟
جواب: إن اعتمد صحة نذر بعض الأولاد إن وقع قرينة
كأن كان بعض المذكور فقراً أو صلياً أو ورثاً أو غيره، وإلا فلا
يصح لأن المساوية بين الأولاد حيثما مندوب إليهم فعدمها ليس بقرينة،
بل إنه مكره كسببه لجمهور، وحلاف لأولى كما قل به القزلي،
وحرمة كما قل به جمع منهم طووس وعروة ومجهد والنووي، وقوله
في بروقة فيمن قال: «إن شئني فله عيني» فله علي أن أتصدق على ولدي
لزمه وفاء، بخلاف ما إذا كان له إلا ولد واحد، أو كان له
أولاد وسوى بينهم، وفصل بشرطه استحقاقه لكون قرينة، والله أعلم.

سئل: عن شخص نذر أن يصلي بأثر كل صلاة مفروضة أو مع

کل صلاة مفروضة صلاة مفروضة ، فهل يلزمه هدا اندر او لا ؟ واذ
 زمه فهل يقدم اعرض على المنذور أم يؤخره عنه ؟ واذ قدمه عليه
 فهل يكره فعله بعد صلاة الصبح والعصر أو لا ؟
 ﴿ فاجب ﴾ بأنه لا يلزمه هدا اندر ان كان اندر المفروضة عليه
 لانتفاء القرينة لأن مبدرة ذلك وحقة أو مندوبة ، وإن ردت صلاة
 غير مفروضة وأنها تصير باندر مفروضة فحيث يلزمه تأخير هدا
 اعرض فيما إذا قل ، أثر كل صلاة ، لا فيما إذا قل مع كل صلاة .
 ويكره بل يحرم فعلها بعد صلاة الصبح والعصر ، إلا أن يريد بالندر
 إعادة كل منها بأثرها ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخصين نزلا في شيء فقال كل منهما للآخر : إن
 كان الأمر كما قلته فلك علي كذا ندرا ، فهل إذا كان لأمر كما قاله
 يلزمه ذلك أو يتخير بيده وبين كفارة يمين ؟
 ﴿ فاجب ﴾ بأن هدا اندر لحاج لأن اندر فيه برعب عن مسه
 أعني كون الأمر بخلاف ما قاله ، فيتخير بين ما يلزمه وبين كفارة
 يمين ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص نذر أن يوفي ما على فلان من الديون لأرشه
 ، يعلم لكل منهما ، فهل هدا اندر صحيح أو لا ؟
 ﴿ فاجب ﴾ بأنه يصح هدا اندر ويلزمه الوفاء له به في دمة
 منذور عنه ، والله أعلم .

سؤال * عن شخص له عي آخر دين فقدر أن لا يطالبه إلا بعد شهر مثلاً ، فهل هذا مدر صحيح أو لا ؟ وإذا قلتم بالأول فهل يفرق بين أن يكون المدينون حياً أو ميتاً أو لا ؟

جواب * بأن المدر صحيح معمول به إن كان لمدينون حياً فإن كان ميتاً ولا أثر له لأن المدرة إلى إبراء لدمه وجبة ، والله أعلم .
سؤال * من يدي يصل إلى مدينة شريفة من نذر أو غيره ، هل يجب صرفه إلى جهة التي عينت له أو لا ؟ وإذا كان الموضع المذكور يحتاج إلى غيره فهل يرصد لها أو لا ؟ وما يصل إليه على جهة التبرع هل يجوز تنصرف فيه من غير إذن متبرع أو لا ؟ وهل يصير باقياً على دمه أو لا ؟

جواب * بل لا يصل إلى مدينة شريفة من نذر أو غيره أو وقف أو غيره بحسب ما في جهة التي عينت له ، ولا يجوز صرفه في غيره ، وإن كان ذلك لعلة ، ولا يجوز صرفه فيها أرصد لها ، وأما ما يصل إليه تبرعاً فلا يجوز تنصرف فيه إلا على وفق إذن المتبرع به ، باقياً على مالكه وإن طال مدة ، والله أعلم .

سؤال * عن شخص ورث هو وأطفاله من شخص وهو وصي عليه دين من آخر دهر وهو ميت وصلى عليه وبسك ضامن فادى بعضه ، ثم صدر من وصي المذكور نذر بأنه لا يطالب الضامن المذكور باقي ما صحت إلا بمائة درهم كل شهر ، وقرباً به لا يقدر على وفاء ذلك

إلا كذلك ، فهل هذا النذر يصح في حقه وحق لأطفال أو في حقه فقط أو لا ولا ؟ وإذ قلتم ذلك فهل يطالب احد من للأطفال بجميع ما لهم ولا يطالب لنفسه إلا بما نذره أو لا ؟ وإذ طالب لنفسه بذلك فهل يطالب بالملوس فقط أو به وبالمذهب والسمن ؟

❖ وجب ❖ بأن نذره ذلك إنه يصح في حقه لا في حق الأطفال إلا لا مصلحة لهم فيه ، ويطالب به بجميع ما لهم ولا يطالب لنفسه إلا بما نذره من درهم من الملوس كل شهر لقصر الاستسار عليه ، إذ لا يصح سوده بالسمن لعدم صحة الانتياص عن المسلم فيه ، ولا بالمذهب إلا على صرب من حذر تعدد إرادته ، وإن حذر الجمع بين حقيقة والجور فليس به أن يطالب لنفسه بالمذهب والسمن ، بل يطالب به وكياله أو وارثه بعد موته ، وإن حذر وطالب به مقتضى السمن ، وتقدير صحة نذره في الأطفال بحري فيه ما حري في حق نفسه ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عما يفعله بعض السمن من قولهم : إن حصل لي شيء انما بي فلك يا سيدي فلان كذا وكذا ، فهل يلزمه بذلك شيء أو لا ؟ ❖ فأجاب ❖ بأنه لا يلزمه شيء إذ ليس فيه صيغة نذر ، والله أعلم . ❖ سئل ❖ عن مسجد به بعض الأوباء مدفون فصر السمن بسبب ولي المذكور يحملون إلى المسجد المذكور صدقات ونذوراً ، فرتب ظر عن ذلك لأناس من الأغنياء صرقت عن الصدقات والنذور ، وحل أن المسجد والمدفن محتاجان إلى العمارة ، فهل ذلك جائز أو لا ؟

وإذا تمت النظر المذكور ونولى نظر آخر فهل له قطع المرتبة وصرفه
في عمرة لمسجد ويتب على ذلك أو لا ؟

❦ وجاب ❦ بأن لا يحمل إلى المسجد مذكر يجب صرفه في الجهة
التي عينت له ، ولا يجوز صرفه في غيره سواء كان مصروف له عينا
أو نقداً ، فإن لم يعين له جهة صرف في مصالح المسجد من عمرة وغيرها
والتي تقدمت على غيرها ، فطرائق قطع المرتبة التي رتبها من قبله وصرفه
في مصالح مسجد من عمرة وغيرها ، ويتب أيده لله على ذلك ، والله أعلم .
❦ سئل ❦ عن شخص قال : يا شئ الله مريض فله علي أن أصلي
سنة ركعتين سلم من كل ركعتين ، فشيء وفقد الماء ، فهل له أن يصلي
بمسح بيمينه وحدث أو لا بد لكل ركعتين من تسعة ؟

❦ وجاب ❦ بأنه ليس له أن يصلي بيمينه وحده ، بل يلزمه
لكل ركعتين تسعة ، لأن كلاهما فرض على حديثه ، والله أعلم .
❦ سئل ❦ عن نذر أن يزوجه وكان تأتياً إلى الشكاح ووجد أهله
هل يصح بده أو لا ؟ وإذا قلتم أنه يصح فهل يفيه قول لأصحاب
إب اعقود لا تنترم في لمة أو لا ؟

❦ وجاب ❦ بأن نذر ذلك صحيح لكونه مندوباً حينئذ ولا يفيه
قوله « اعقود لا تنترم في لمة » لأن ذلك محله إذا التزم بغير نذر
ينعقد ، وإلا فيصح النذر بالنذر بقرينة تصريحه بصحته فيما لو قل
لله علي أن أشتري عبداً وأعتقه وتصريحه برفع الرقعة في المطلب بأن
الشكاح لا يجب إلا بالنذر ، والله أعلم .

كتاب احكام البيوع

﴿سئل﴾ عن شخص اشترى قميصاً مطوي لم يره ، فهل هذا بيع صحيح أو لا ؟ وإذ قلتم بعدم الصحة ودعى الساع أنه رآه فهل انقول قوله أو قول المشتري ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يصح البيع لعدم الروية وبأن انقول قول المشتري لأن الأصل عدم الروية ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص اشترى في دار الحرب من حر في بيته وحر بها إلى دار الإسلام ، فهل يملكها بالشراء أو بالاستيلاء أو لا ولا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يملكها بالشراء لأنها إما حرة أو مملوكة لغير الساع ، نعم يملكها بالاستيلاء عليه أربعة أحاسيس وخمس أسبق لأهلها ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص اشترى قنطرة مستورة بالأرض ، فهل هو صحيح أو باطل ؟ وإذ باع قلقس المذكور ملكه قبل الروية فهل يكون مملوكاً بانه أو مشتريه ؟ وهل إذا قلع قلقس المشتري من كور ثم أخلفه شيء آخر وكان البيع باطلاً فهل يكون له شيء من أحماله مسكناً لبيعه أو المشتري ؟

﴿فجواب﴾ بأن شراء قلقس قبل رويته باطل ، فقلقس المذكور إذا بيع قبل الروية فهو ملك الساع وكذا ما أخلفه ، والله أعلم .

سئل * عن شخص قال لا خير : بع ثوبك هـ ألف لي لفلان
فبعه كذاك . فهل يصح هـ ابيع أو لا ؟

فاجب * بأنه إن أراد به بعه لفلان وكله في ثمرته بألف من
م ي . أو مكسه ، أو بعه في ألف من م ل فلان لا بد منه لي بالشراء بها
لنفسه ، أو بعه لفلان ، فم من م لي لا بد لي له بشراء بها لنفسي ، ثم
وقع العقد مع علم أنه قد بين ذلك صح وإلا فلا ، والله أعلم .

سئل * عن شخص : بع شخصاً شاكاً معيناً بمعين فسأل شخص
: بع لي حطاً عن مشري نصف اتعن ففعل ذلك حياً ، منه ، فهل هـ
بيع صحيح أو لا ؟ وهل يحنط عن مشري . حطه عنه ابيع ولا
يبرمه إلا بقية اتعن أو لا ؟

فاجب * : أن ابيع صحيح وينحنط عن مشري نصف اتعن
ولا يبرمه إلا بقية اتعن ، والله أعلم .

سئل * عن شخص شترى أمة بثلاثين اشرفياً وثنية وأربعين
بعضاً من عصاة ، فعمل بها يوماً ، وحل أبها عديدة مختلفة الأوزن
ختلافاً يؤثر في اختلاف الأعرص ، فاشترى بها مستور ليس أحدهما
أعاب من الآخر ، فهل العقد صحيح أو لا ؟ وإذا كان باطلاً فهل على
مشتري رد الأمة ، وهل على بائع رد اتعن ؟ وإذا منع أحدهما من
ذلك هل يتب وي لأمر على خلاص حق أو لا ؟

فاجب * : بأن العقد باطل عند عدم التعيين ، فيجب على كل

من المتيعين ردّ مقضه ، فإن منع أحدهما أجبره ولي لأمر أيده
الله تعالى وأتينا ثواب خزير على المساعدة على خلاص حق من لم تمنع
والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن الرّيب " " إذا كان مخلوطاً ، هل يصح بيعه أو لا ؟
❖ فأجاب ❖ بأنه إذا خلطه لم يفسد بمقصود لم يصح بيعه للحالة ،
وإن خلط بمقصود صح بيعه مع الحالة كما في بيع الهريسة ونحوها ، كن
إن باعه على أنه زباد خلص فظهر مخلوطاً نبت للمشتري الحبر ، والله أعلم .
❖ سئل ❖ عن بيع جلود لأضحية وهدئي ونحوهم ونحوها ،
هل هو صحيح أو باطل ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه يبطل ابيع ، قال النووي في شرح المهذب :
قل أصحبت : ولا فرق في بطلان ابيع بين بيعه بشيء متفّع به في البيت
وغيره ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص باع شخصاً برراً على أنه بزر قشّ ، ثم إن
المشتري زرعه فأورق ولم يثمر ، فهل هذا البيع صحيح أو لا ؟ وهل
ينسب له خيار أو رثن " " أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه إذا قل للمشتري : بعثك هد على أنه بزر قشّ ،
فزرعه وأورق ولم يثمر فليبع صحيح ولا خير للمشتري ، وإن ظهر أنه
أورق غير ورق القشّ ، فله الأثرش ، والله أعلم .

(١) الرّيب : نوع من الطيب . (٢) الأثرش : ما يدفع ببراً سلاماً أو عيباً من السلعة .

﴿سئل﴾ عما إذا قل شخص "لا خير" بعثك من هذه العصرة (١)
 عشرة أردت بكذا فقبل وكذا في دهي غنية أردت، فهل يبطل
 البيع أو يصح أوله لخير؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يصح إذا لا بد من العلم بأن العصرة تنفي بالبيع
 وإلا فلا يصح. بيع منك في وجوده وقع عليه العقد، صرح به، فإقارني
 وسوردي وسأله، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عما إذا قل الكافر لمسلم: أعتق عبدك المسلم عني على
 كذا وكذا، ولمنه صحة العقد وتسمية اللاتمس والجوب بالبيع
 يصحى فمتفق في روضة تسمية هذا اللاتمس وجوب شرآء بدون
 عوض أيضاً، قال: «وكل شرآء يستعقب علماً كقوله: أعتق عبدك
 مسلم بعوض أو غار عوض» وصاحب القصة نفى تسمية مالم يذكر فيه
 عوضاً، فقال: «وهكذا حكم مالم يذكر عوضاً» إلى آخره،
 ويرر كني في ربحه وسع العبرة فقن: «ويستثنى كل ملك يستعقبه
 شئ كقوله: أعتق عبدك عني بعوض وبدونه» ولم يتعرض في المهمات
 لتبيين مقصده صاحب روضة في باب البيع، وقصد للإفادة بمراد
 روضة وأن لا يغفل في بدون عوض هل يلزم الملتبس له قيمة لمعتق كما
 إذا قل: أعتق ربي وبشر صرحوا فأداه، أولاً كما إذا قل: غسل ثوبي فغسله.
 ﴿فأجاب﴾ بأن مقتضاه كلام روضة في البيع من أن ذلك فيما

(١) العصرة: مجمع من لطعام لا كمين ولا وزن.

إد كان بدون عوض بيع ليس مرداً ، بدليل ما بيته كغيره في كنفرة
من أنه إذا قال لغيره : أعتق عبدك عني بألف ودينار كان عليه عتق وقصد
وقوعه عنه كان بيعاً ورمه الألف ، وإن قال مبدئاً لم يلزمه شيء ، وإن
أطلق عتق ولزمه قيمته على الأصح كما لو قال : أدد ديني ولم يشترط رجوعاً
فأداءه ، وإن لم يكن عليه عتق أو لم يقصد وقوعه منه كان حكمه في
الأولين هنا كموفيهما ثم دوناً لثلاثة لاني عليه فيها لأبدك هبة والله أعلم .

باب نظام الربا

﴿ سئل ﴾ عن التغاير قبل التقاض ، هل هو كالتمرق قبله حتى يبطل
العقد الربوي أو لا ؟ وإذا قلتم بالأول فهل هو مقيد بما إذا لم يتقاض
قبل التفرق أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن ما ذكر هو كالتمرق قبل التقاض حتى يبطل
العقد الربوي ، ومحلله إذا لم يتقاض قبل التفرق ، وإلا فلا يبطله ، وعليه
حمل كلام روضة وأصله في باب خيار حيث قلنا «ولو أجزأني عقد
انصرف قبل التقاض فوجهن : أحدهم تلعو لإجرة إذا انقض مضى
بالمجلس وهو باق فيبقى حكمه في الخيار ، والله في يلزم العقد وعليهما
التقاض » ، وهذا ما صححه في المجموع ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص باع داراً وقد ظهر فيها معدن ذهب بذهب ،
فهل هذا البيع صحيح أو لا ؟ وإذا قلتم بهذا ولم يظهر المعدن المذكور
إلا بعد الشراء فهل البيع صحيح أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه في صورة الأولى لا يصح البيع لرب لأن المعدن مع العلم به مقصود بآية به ، وفي الثانية يصح ، لأن المعدن مع الجهل به تابع ، لا حصة إلى مقصود بدر ، ومقابلة بين لدار ولذهب خاصة ، قلت : لا أثر للجهل ، بقصد في باب رب قلت : لا أثر له في غير اتباع ، أما تتبع فقد ينسأ مع تحمله ، والمعدن من توابع لأرض كالحمل يدعى أنه في بيع وغيره ، وسشكل حور البيع في اتية بعدم جواز بيع دت ليس منته ، وورق بعضه ، أن استرع جعل الدين في الضرع كبري لا ، ، بخلاف المعدن ، ويفرق أيضاً بأن دت ليس المقصود منه ، وليس للأرض ليس مقصود منها المعدن ، والله أعلم .

باب اعظام الخيار في البيع

﴿سئل﴾ عن شخص شترى من آخر شيئاً قال اشترى في بعضه .
 بعثت هذا ككسر صرحت أن قدره ككسر ، فظهر أنه رد أو نقص ،
 وهل يصح هذا البيع ؟ ولا ؟ وإد قالم بصحته فهل يثبت الخيار للناشر
 في زيادة ، ومشترى في نفس أو لا ؟ وإد قول الساع في البعض الآخر :
 بعثت هذا ككسر على أن قدره ككسر ، وإن رد فهو مك وإن نقص فعلي ،
 ثم رد أو نقص ، فهل حكم فيه ككتني قبله ، أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يصح العقد في صورتين ونبت فيها الخيار
 للمشتري في النقص ، وأما بائع فيثبت له الخيار في زيادة في الأولى دون
 الثانية لتصريحه فيها بأن لزيادة داخلية في البيع بقريئة العرف ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص اشترى دبة فوجد بها عيباً يوجب الرد ،
 وختر الفسخ على اعمور واشهد حكاماً على ذلك ، وأقامت دبة عنده
 مدة طويلة يستعملها بعد رد وفسخ ، ولم يعلم البيع بذلك وحل أنه
 ليس غشاً عن الجدة ، فله يفسد هذا مفسخ ويبطل عقد البيع
 أولاً ؟ وهل يمنع هذا الاستعمال الرد أولاً ؟ وهل يلزم المشتري أجره
 مثل هذه المدة وقيمتها إن تلفت أولاً ؟

﴿وآجب﴾ بأنه يفسد الفسخ المذكور ويروى عقد البيع ولا يمنع
 من ردها حينئذ الاستعمال لحاصل بعد الفسخ ، وعلى المشتري أحرة متناهية
 وكذا قيمتها إن تلفت ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص اشترى ثوباً وله ولد وشترى من والده قطع
 : من وهم في مجلس ولم يتعرف ، فآجب شخصاً به ، يشتري وأرد أن
 يشتري منه قطعة ثوب من الذي بعه لولده فقال له : هذا القماش اشتراه
 ودي وشترى لرجل المذكور من لولده قطعتين والحال أن ذلك كله بمجلس
 واحد ، فهل هذا بيع صحيح أولاً ؟ وهل على الولد عتق في
 ذلك وينسب إليها تدليس أولاً ؟

﴿فآجب﴾ بأن الولد إن كان قرض قطعتين ونقطع خير والده
 وأذن له في البيع صحيحاً ، وإلا فلا ، وحيث صح فلا عتق على
 أحد منهما ولا تدليس في ذلك ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص باع شيئاً ثم إن المشتري باع بعضه لبايع
 ٩ - فتاوى

شرطه . ثم أراد رد بعض الآخر عليه ، فهل له ذلك كما ادعاه القاضي
حسين ، أو لا كما ذكره المتولي والغوي ، وما المعتمد من كلتا المقاتلين ؟
* فاجاب * بأنه ليس به رد بعض الثاني كما جزم به المتولي وصححه
الغوي وهو معتمد فيه من بعض صنفه وإلحاقاً لبع بالاجنبي ،
كما أحقوه في مع بيع لمبيع قبل قبضه ، والله أعلم .

باب اعطاء اليروع المنهي عنها

* سئل * عن بيع عصب فحل واستعده بضراب ، هل هما منهي
عنهما أم لا ؟

* فاجاب * بأنه منهي عنها لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن
عصب محل روه محاري ، والعصب ضربا الفحل ويقال مأوّه
ويقال أحرة صرانه . وعلى قولين يقدر في الخبر مضاف ليصح النهي
أي نهى عن بدل عصب محل من أحرة صرانه وثمن مائة أي بذل ذلك
وأحده ، ومعنى فيه أن ما ، محل لبس متقوم ولا معلوم ولا مقدور
على تسليمه ، وصيرته لتعنته باعتباره غير مقدور عليه بمالك ، والله أعلم .
* سئل * عن ابيع واشترط فيه ، هل هو منهي عنه أو لا ؟ وإذا
قتمه دأول في صورة ذلك ؟

* فاجاب * بأنه منهي عنه رواه عبد الحق في أحكامه ، وذلك
كأن يبيع شخص سده لشخص ألف بشرط أن يقرضه مائة أو يبيعه
شئاً ، ومعنى في ذلك أنه جعل لألف ورقيق العقد الثاني ثمناً ، وشروط

المقداتي فسد فطل بعض اتين ، وليس له قيمة معلومة حتى يفرص
التوزيع عليه وعلى اسقي وبصل ابيع ، والله أعلم .

باب اعطاء التصرية

﴿ سئل ﴾ عن التصرية إذ علم المشتري ، هل يثبت له الخير
أو لا ؟ وإذا قلتم بالأول فهل هو على الفور أو على التراخي ؟ وهل يثبت
له الخير سواء قصد التصرية [أو لا] ؟ أو لا يثبت له إلا إذا قصده ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه يثبت له الخير على الفور إذا علم به ولو بعد مدة
كخبر العيب ، وأما خبر مسلم (من اشترى متبرة) وفي رواية
(شاة متبرة فهو بالخير ثلاثة أيام) فمحمول على الغلب من أن
تصرية لا تظهر إلا بثلاثة أيام لإحالة نقص المن قبل تمدها على اختلاف
منف أو لماوى أو غير ذلك ، هـ إذا قصده ، وإلا بطلان يفصده
كأن ترك حلب مذبحة ناسياً أو لشعل أو نصرت نفسها في موت الخبز
بوجهين : أحدهما وبه قطع العزاي وعنده لا ، لعدم التمسك ،
صحتها عند الغوي وهو ما قطع به امة صحي حين هم ، حصول الضرر ،
مد يوتد لأول ، ذكره صاحب الإيئة من أنه لا خير له فيما إذا تعمد
من رقيق المبيع بنفسه ، ويجب أن اتصري يعلمه علماً من حلب كل
يوم ، والله أعلم بمخلاف التعمد ، والله أعلم .

باب حكم الإقالة

﴿ سئل ﴾ عن شخص باع أمة حملاً ثم وصفت بنتاً فأتق لمشتري

ملت لمدة كيرة ، بعد ذلك عديلا ، فهل يصح هذا التل ويلزم للبائع
رد جميع الثمن الذي قبضه أولا ؟
* فاجب * : أنه يصح هذا التل ويلزم للبائع رد الثمن الذي
قبضه ، ويلزم المشتري رد الحرة وقيمة ، ست اني اعلم ، والله أعلم .
* سئل * عن شخص ، اشترى ثمن في مدة ، ثم بعد ذلك برأ
البائع ، المشتري من نصف ثمن وأقضه نصف الآخر ثمة ، فهل
يرجع المشتري جميع ما وقع به ، عقد أو بقية قبضه فقط ؟
* فاجب * : أن المشتري يرجع ما قبضه فقط كما صرحوا به في
نصه من رد الباع والصدق ، والله أعلم .

باب اعطاء المبيع قبل قبضه وهدمه

* سئل * عن شخص اشترى من آخر ربة في زلع (?) فطلب منه
البيع أن يسلمه ويضفه من مكان الذي هو فيه إلى مكانه ، فقال له :
دعه عندك وديعه لي إلى أن أفقه ، وسأله في إباحة المكان الذي فيه الزيت
فأجاب في ذلك ، ثم رجع عن إباحة وأقام عنده مدة فنقص منه شيء ،
فهل هذا نقص يلزم به صاحب ، ر أو لا ؟ وهل له على المشتري أجره
ممكن في هذه ربة في هذه المدة أو لا ؟
* فاجب * : أنه لا يلزم صاحب ، ر شيء من النقص المذكور
حيث لا يقصر منه ، وهو على المشتري لأجرة عمه ، دكر من حين الرجوع ،
والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص عتق أو هو مشغول بأمتعته تمنح في
لذمة ودية يقبضه ، ثم إن المشتري رهن العتق مع ثمنه لأمتعته فيه ، وهل
للمرهن بيعه واسبقاً دينه من ثمنه ويكون البيع صحيحاً ، أو لا ؟
﴿فأجاب﴾ بأنه ليس له دية لأن رهن مبيع قبل قبضه وسد في
مثل ذلك والبيع صحيح والله أعلم

باب أعلام الأصول والنماز

﴿سئل﴾ عن جماعة شتروا فولا أحضر قنأ على أصوبه ، ثم إن
القول المذكور حصلت له آفة ، وهل هذا شراء صحيح أو لا ؟ وهل
يكون اتلف من صميمه أو من صلبه ، وهل إذا كان اتلف
بعد التخلية تلزمهم قيمته أو لا ؟ وهل إذا قلته تلزمهم يرجع في قدره
إلى أهل الخبرة أو لا ؟ وإذا تعددت معرفتهم هل يكون القول في ذلك
قول لمشتري أو بائع ؟

﴿فأجاب﴾ بأنهم إن شتروه قبل برور ثمرته بشرط القطع صح
شراء ، ثم إن كان تلفه لآفة قبل تحليه فلا شيء عليهم ، أو بعد
فعليهم أقصى قيمه من يوم التحلية إلى حين اتلف ، ويرجع في قدر
القيمة إلى أهل الخبرة ، وإذا تعددت معرفتهم فيقول قول المشتري
يحبهم ، والله أعلم .

باب أعلام السلم

﴿سئل﴾ عن السلم في القمص والسر او يلات هل يصح أولاً ؟ وهل

بين ما نقله الشيخان عن صيمري من جواز السلم فيها إذا ضبطت طولاً
وعرضاً وصية وسعة وبين ما ذكره في باب حلع من عدم حوز السلم
فيها تفضيل أولاً ؟

✽ واجب ✽ بأن المعتمد واقتوى على ما نقلناه عن الصيمري الموافق
له غيره كما ورد في روثياني ولا يناقضه ما ذكرناه في باب الحلع فإنها
لم تصرح فيه بعدم جواز السلم في ذلك وإن زعمه بعضهم مدعياً أن
الاعتوى عليه ، أن قلنا هـ : « ولا يجوز السلم في التيب بحيلة والخشوة »
وهو ليس صريحاً في خلاف قول الصيمري ، عيته أنه ظهرة فيه
فليحمل على التيب مطلقاً والخشوة والتي تضبط بما ذكر ، بل إن
جعل قولاً والخشوة قيداً آخر يمنع في التيب فلا ظهور أيضاً فلا يحتاج
إلى حمل ، ثم شرط حوز سلم فله الصيمري أن يكون الثوب
حديداً كما صرح هو به في شرح الكافية ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عما إذا تفضل رأس من السلم في مجلس العقد ، هل يصح
أولاً ؟ وهل إذا تفضل يكون لكل من المسلم والمسلم إليه الرجوع
على الآخر ، دونه له أولاً ؟ وهل إذا شهدت بيعة على إقرار مسلم إليه
بالتفضيل هل يعدل بمقتضى إقراره أولاً ؟ وهل بمسلم إليه تخليف لمسلم
فيه أفضله في مجلس ؟ وبكل حنف لمسلم إليه وحكم له بدعواه
أولاً ؟ وهل إذا تردد في تفضيل يكون القول قول المسلم أو المسلم إليه ؟
✽ فأجاب ✽ بأنه لا يصح عقد السلم والحالة هذه ، ولكل من المسلم

والمسلم إليه لرجوع على الآخر بدفعه إليه ، وإن شهدت بيمينه على إقرار
المسلم إليه بالتقبض عومل بمقتضى إقراره وله خليف مسلم ، أنه أقضه في
المجلس ، فإن نكل حلف المسلم إليه وحكم له بدعواه ، فإن تذر في
القض في مجلس ولا يمينه ولقول قول مسلم لأنه يدين صحة العقد
والآخر يدعي فساد ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن جماعة أسلموا جماعة نقوداً مختلفه لأجاس وعي نقود
كالذهب ؟ أي سكر ، وقبض لمسلمين بعض عين مسلم فيهما وطالبوهم
بالبعض الآخر فعجزوا عن تقديم به ، ولم يستأن فقالوا للمسلمين خذوه
، عليت من لديونكم ولغيركم ، فبؤ وقرو . تدفع لكم في ثلاثة أشهر
أربع مئة وحسين دينار أو وخر عنكم بقية الدين وتقصصكم بالتمن من
المسطير المكتتة عليكم بالسكر ، فهل تقصصه بذهب من عين مسلم
فيها صحيحة أو لا ؟ وهل يجوز استدلال عين مسلم فيها من غير حساب
أو لا ؟ وهل يجوز بيع العين مسلم فيها قبل قبضها أو لا ؟ وهل بيع
مستأن المدكور صحيح ويكون له عين المطالبة بتمنه أو لا ولا ؟
وإذا صح ومنع من عليه التمن من أقضه هل يجز عليه أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ إن مقصصة المدكورة باطلة ، وكذا الاستدلال في
مسلم فيها وبيع قبل قبضه ، وأما بيع مستأن فصحيح إذا حتمت
بمروطه فلا تعين المطالبة التمن ، وإذا منع من عليه التمن من إقصاه
جبر عليه ، والله أعلم .

سئل عن رجل هل يجوز السلم فيه مطلقاً أو يفرق بين

خشيه ومدفوقه ؟

جواب : بأنه يصح السلم فيه لكل بعد ادق ، فيذكر بالده ولونه وطوله وعمومه وخشونته ودقته وعصه وحدته أو عتقه ، ويجوز السلم في المعزول منه ومن غيره فيذكر ما يختلف به الغرض ، والله أعلم .

سئل عن شخص أسلم جسيمة في نسيه وقتصروا على ما ذكر كونه محشدة ؟ أو معلومة أن شيف فيها كبير وصغير ، وتارة يكثر حشوها وتارة ينس ، فهل يكفي في صحة هذا العقد ذكر ما تقتصروا عليه فقط أو لابد من ذكر جميعه . جلت له المرض ؟ وإذا لم يصح فهل يرجع المسلم في رأس ماله أولاً ؟

جواب : أنه لا يصح العقد بترك المعقدين ذكر ما يختلف به مرضه يرجع المسلم في رأس ماله ، والله أعلم .

سئل عن شخص دفع لشخص آخر إردباً (١) قبح ونصفاً ورباعاً في سعة قد صير نحوه مائة معبومة وحمل كل ربع إردباً سليماً في قنطار ، وتنضت مائة فضله مسلمة مذكور ، فهل هذا السلم صحيح أو لا ؟

جواب : بأنه لا يصح سلم مذكور فيرد المسلم إليه القمع الذي أحده من مسلمة إن كان باقي وماله إن كان تلفاً ، والله أعلم .

سئل عن نوحه در ، هل يصح السلم فيه وبيعه أولاً ؟

(١) إردب - كبير معروف وجمع أردب .

﴿ فاجب ﴾ بأنه لا يصح سلم فيه لاعتقده بالذر سواء كان
 طاهر أم لا ؟ ويصح بيعه إن ، يعلم تحال بحصة به ، وحيث لم يتصل
 به بحصة فهو طاهر لكنه غلب في يوحد مدحت بحصة ، والله أعلم .
 ﴿ سئل ﴾ في رجل أسلم في سكر خمر مدة معينة بمكان معين ثم
 إنه رفع أسطور لمن يرى بطلان السلم في سكر فحكم بابطالان ،
 ورفع لصير أسطور لحكم يرى الصحة في ذلك فحكم به ، ولم يعلم
 له بق من الحكمين المذكورين وتعد معرفة ذلك ، فهل يتعرض حكم
 المذكورين ويتساقطان ويرجع إلى أصل لإقرار أم لا أم كيف حال ؟
 ﴿ فاجب ﴾ أن الحكمين يتعرضان فيتساقطان ثم يستأنف حكم
 من يرفع إليه ذلك ، والله أعلم .

باب اعطاء الفرض

﴿ سئل ﴾ عن شخص قرض آخر ديناً وأوقفه ، ثم إن المقرض
 أبرأه منه قبل أن يتصرف فيه ، فهل تصح هذه البراءة أو لا ؟
 ﴿ فاجب ﴾ بأنه تصح البراءة من دين وإب لا يتصرف فيه
 لمقرض ، والله أعلم .
 ﴿ سئل ﴾ عن شخص له على آخر دين فأخذه منه وأخذ منه زيادة
 عليه بغير طريق شرعي ، فهل له الرجوع عليه أو لا ؟
 ﴿ فاجب ﴾ أن له الرجوع عليه ، أخذه منه بغير طريق شرعي
 والله أعلم .

سئل عن شخص مقرض من شخص در هم على أن يعطيه
فائدة رتبه على مقرضه ، فهل هذا لاقتراض صحيح أو باطل ؟ وإذا
صحت مدته لمقرض في مذكر فأحد المبلغ المدكور لدى المقرض
منه وبده من واحد من رتبه أعليه ، ثم أخذه على بيع أملاك له
بدون قيمته ، ثم ست وحلفت المقرض المدكور وأخذه ، فهل هذا البيع
صحيح أو لا ؟ وهل المقرض المدكور وأخذه أن يطالب المقرض
المدكور بـ أحده من مدتها بغير طريق شرعي أو لا ؟
فأجاب : بأن لاقتراض بالشرط المدكور باطل وكذا ما ترتب
عليه وبيع الأجير باطل وللمدينون وأخيه مطالبة المقرض المدكور ،
ستوفى عليه بـ طريق شرعي ، والله أعلم .

باب اعطاء الرهن

سئل عن وكيل مرسل حري عقد الرهن بدنه وبين الرهن
فقال له : رهن . أو رهنت تحت يد موكلك الشيء القلاني ، فقال :
رهنت له ، فهل هذا عقد صحيح أو لا ؟ وهل هذه المسألة شبيهة بـ لو
قال : أع لو وكيل مشتري : بعث موكلك ريداً فقال : اشتريت له
حيث كان مذهب المطالان أو لا ؟
فأجاب : بأن رهن يصح بذلك ولا يشبه ذلك ما لو قال : بعث
موكلك ريداً ، لأن أحكام عقد بيع تتعلق بالوكيل فيه فاحتيج إلى
مخطأته ، بخلاف عقد رهن ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص عليه دين رهن به رهناً ، ثم إن المديون توفي وله تركة غير لرهن ، فهل يتعلق الدين بها أولاً ؟ وهل لمورثة التصرف فيها بعد إذن رب الدين أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يبعد أن يتعلق الشيء بتركته خاصة وتعلقاً عاماً ، لكن الأقرب هنا كما قيل أنه لا يتعلق الدين ببقية التركة وأن مورث التصرف فيه بلا إذن ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص اشترى ثياباً بثمن معين وأقبضه المبيع ، ثم بعد ذلك قال المبيع : أنا ما أخذت إلا إقراضاً وسلمت إليك الثياب رهناً به فخذها وسلم إلى الرجل وأدري أي قيمة معاه من ثمره ونحوه ، ولا يسهل لها ، فهل أقول قول مدعي رهن أو المبيع ؟ ويضمن له مدعي المبيع كما تنوله المتلي والمتلي واقبضه بثمنه أولاً ؟ وهل قيمة معتبرة يوم التناول أو بغيره ؟ وإذا حلت في القيمة فمن يكون القول قوله منها ؟

﴿فأجاب﴾ بأن أقول قول مدعي رهن يمينه ، لأن الأصل عدم نفي الملك ويضمن له مدعي المبيع المتلي والمتلي وبقية القيمة ، وتعتبر القيمة يوم التناول ، فإن اختلف في قدرها فقول قول مدعي المبيع يمينه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص اشترى دراً حربية فيها بعض جدران ثم عمرها ، فدعى شخص أنها مرهونة عنده يدعي له على المبيع ، فإذا ثبت

﴿فأجاب﴾ بأنه إذا ثبت إعادته لم يجر حسبه ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن شخص باع شخصاً شيئاً ثم ان اشتري مات مملوكاً
 ولم يدفع الثمن له ، فهل له الرجوع في ما بيع أو يصيب مع الغرماء ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأن له الرجوع في ما لم يملكه ولا يلزمه الضرع ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن الدين مؤجل ، هل يحل للموت أو لا ؟ وهل يحل
 بالحجر على من عليه دين حال أو لا ؟ وهل يحل بحسب أيضاً أو لا ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه يحل للموت ، ولا يحل بالحجر على من عليه دين
 حال ولا بالحسب على المعتمد لأن لأجل حق مقصود للمدين فلا
 يفوت عليه ، ولأنها إذا لم يمتد ابتداءً لأجل فدومه أولى ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن شخص آخر شخصاً آخر شيئاً ، حرة مؤجلة ثمة ، ثم
 مات المستأجر في أسفه ، فهل يحل لأجرة جميعه عليه ويأخذ من
 تركته أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن لأجرة محل جميعه عليه وتؤخذ من تركته كسائر
 المدينين مؤجلة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عما إذا شرط الرهن والمرتهن وضع المرهون عند عدل
 وشرط أن يبيعه العدل وقلتم يجوز به وأنه لا يشترط مرجعة الرهن
 فهل يشترط مرجعة المرتهن كما قصع به عرفيون أو لا يشترط كما
 قطع به لإمام ؟ وعن مات وعليه دين وترك إرادته فتح فزرعه لو رث
 فصر عشرة أرادب ، هل لصاحب الدين مطالبة بإردب منها فقط

أم له مظالة؟ كذا؟ وعمن شترى أردب قمح ولم يقبض ثمنه ثم أفلس
لمشترى أو مات بعد أن زرعه لأرباب وصار عشرة أردب هل للبائع
المسح وأخذ عشرة أم يأخذ أردب فقط؟ وعمن وهب ولده أردب قمح
فزرعه وصار كما ذكر ورجع في مظلة هل يأخذ الكل أم أردباً واحداً؟
﴿ووجب﴾ أنه يشترط مراجعته إن كان إذنه السابق قبل
القبض بخلاف ما إذا كان بعده ولرب ليس والبائع للمظلة بأردب
وحد، ولا مظلة لو هب شيء مذكور، لأن حق الأولين ثبت في
بذمة وله اتعلق بعين أو بدلها، بخلاف لو هب، والله أعلم.

باب اعطاء النهر

﴿مثل﴾ من قور لأسوي في الحج: «الأمراة لثقل انووي
في حجر لا يجوز اسمر مل لطفل في البحر على المذهب وإن أوجبنا
ركبته في حج، وفيه بحر بحر إركاب لطفل وركوب الحامل الطريق
لأول، لأن حرمة نفس المبع من حرمة من» إلى أن قل: «وعلى
قس قور سووي بحر أيضاً إركاب اسهمو كسكث بزوجة ولأرقاء
اسمعو إركاب كركر صدم، فهل هذا القيس صحيح أو لا؟

﴿ووجب﴾ أن القيس ممنوع لأن لأصل أنه مما جاز للمولى
أو نحوه فعله في حق نفسه في مثل ذلك حاز له أن يفعله مع من ذكر
عند غلبة سلامة، فيجوز لإركاب وركوب فيه ذكر، ولهذا يجوز
له إحضار الطفل للمجدد وإن خيف عليه السبي أو القتل، وإن امتنع

عليه السفر بآله في البحر وإن علبت عليه السلامة لمذوته عرض ولايته عليه من حفظه وتنميته وهد متقف في ما قلناه ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص له بنت بالغة صالحة لدين وديها فأراد أن يحجر عليها ، فهل يجوز له ذلك أو لا ؟ وإد لم يحز له ذلك فهل له ولغيره أن يعترض عليها في تصرفها أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن هذه رشيدة لا يجوز الحجر عليها وليس لأبيها ولا لغيره أن يعترض عليها في تصرفها والحالة هذه ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل له بنت تحت حجره فزوجها لرجل ، فهل له أن يأخذ ما تستحقه من صدق وعيره ويتصرف له فيه بغير رضا أو لا ؟ وهل تصح الشهادة عليها أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنها إن كانت تحت حجره فلتصرف لو شاء إن كان أهلاً للولاية فلا يصح منها تصرف ولا يصح الإشهاد عليها ولا يفتقر إلى رضاها حينئذ ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل له بنت زوجها لرجل وأقامت عنده مدة وهي نقة وتصرفت تصرفاً يدل على رشدها ، فهل هذه رشيدة أو سفية ؟ وإد لم يعلم حالها وأدعت أنها رشيدة فهل تحت حج التصديق ولدها أو لا ؟ وإذا ثبت أنها رشيدة فهل لو لدها أن يأخذ مهرها من زوجها أم لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنها إن ثبت أنها بلغت صالحة لدين وديها فهي رشيدة وإلا فسفية ، وإن لم يعرف حالها وأدعت لرشد فلا بد من

نصديق ودها اب كن أهلاً للولاية، وبن يثبت رندها فلولها
اشترعي أحد مهره بضريقه اشترعي، والله أعلم.

سئل عن امرأة بلغه سالت زوجها أن يطلقها طلقه أولى على
كسويه وصدق عليه فوجها إلى دلت واشهد عليها بذلك هل تستحق
عليه صداقاً ولا كسوى ولا غيرها، فذكرت ودها أب محجورته، فهل
يقبل قوله في ذلك؟ ولا؟ وهل يقع؟ أو رجعيًا وهل تستحق عليه شيئاً
من ذلك أو لا؟ وهل لا يفرر و نموس ولا يشهد عليها صحيح أو لا؟
فأجاب بأنه إن ظهر رنده حال تصرفها فلا يقبل قول
ودها ويقع به، ولا تستحق عليه شيء من ذلك، وإن لم يظهر ذلك
من قول قوله إلا أن تقوم بدها برنده حال تصرفها أو قوله لأن الأصل
دوام حجره عليها ولم يغير به شيء منه ويقع خلاف رجعيًا ويلغو
نموس وإفررها المذكور ولا يشهد عليها بذلك، والله أعلم.

سئل عن امرأة قالت لحدة أريد أن يشهدوا عليها بشيء
أحصت، فهل يكتفى به في شهادة عليها أو لا؟ وهل يفتقر إلى شهادة
سنة بذكر أو يكفي لإحصار به؟ وهل يعتبر في الملوغ بحيض خروج
دم أو خض في سن أو متاعه؟

فأجاب بأنه يكتفى بقوله إحصت ولا يفتقر إلى شهادة
سنة بذكر بل يكفي لإحصار بدنته، ويعتبر في الملوغ بحيض
خروج دم حيض في سن معتد ولا يكتفى في مسلم ببيت اعدة، والله أعلم.

﴿سئل﴾ في محجور عليه لغيره أقر لشخص بعده استحقاقه لشيء ،
 فهل يؤخذ به أو لا ؟ وإذا قصص ملاً بدين عليه فهل يعتد به أو لا ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأن السفيه لا يؤخذ ظاهره بقرره وإيا أذن فيه
 عليه ، ولا يعتد بقبضه بالإذن إلا إذا عين به نقوض منه ، والله أعلم .

باب إتمام الصلح

﴿سئل﴾ عن امرأة طلق زوجها وله عليه حقوق فصحبها على
 نصفها على أنه يدفع إليها في كل فصل شيئاً معباً فلم يعط شيئاً وجحد
 حقها ، فهل هذا الصلح صحيح أو لا ؟ وهل يلغو تأجيل أو لا ؟ وهل
 لها لمخالفة جميع حقها أو بمصوحت به ؟ وهل على الإمامة وسيره
 مسعيتها على إيصال حقها أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن الصلح صحيح وينفو التأجيل فلا تقاضيه إلا بما
 صالحت عليه ، وعلى ولي الأمر أيده بدفع مسعيتها على إيصال حقها ،
 والله أعلم .

﴿سئل﴾ عما يشرع في هدم إرمان من إرمانه لأبدية من الشورع ،
 هل هو جائز أو لا ؟ وإذا لم يعلم سبب وضعه في الأصل فهل يكون منعاً
 من إزالتها أو لا ؟ وهل بين الضيقة والوسعة فرق أو لا ؟ وهل وضع
 لأبدية فيه معصية أو لا ؟ وهل يتب ويؤمر على إزالته ذلك أو لا ؟
 وإذا منع إسان منه يكون آثم أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يجوز بل يجب هدم ما بهي في الشورع إلا إن

وضع فيها بحق ذبت حكمه به حكمه راء ، أولا يعلم سبب وضعه واحتمل
 وضعه بحق ، ولا فرق في ديت بين شورع اصبقة والواسعة ، ووضع
 لأبنة فيها معصية منه يحكم به حكمه راء ، وإن كان معصية فيجب
 إكراهها ، ويتب وي لأمر أيده قد تعلى على إزالتها ، وإن امتنع
 إن من متل أمره أثم وأجدر على إرتهو عزير بما يراه الحاكم والله أعلم .
 * سئل عن در في رأس سكة غير نافذة وعن باب مصطبتان
 ملاصقتان حدر ب در إحداهم في شارع ولا أخرى في طريق السكة
 مسدودة ، فهل ديت ر هدم أولا ؟

* وجب * بأن له هدم مصطبة شارع بعد مراجعة الحاكم ،
 وبس له هدم مصطبة بعير رضا أهلها ، والله أعلم .

* سئل عن مرور سبية في شطى أسهر باروضة ، هل يجوز أولا ؟
 * وجب * بمنع ديت فيه من ضرر على المسافر وغيره مع أن
 شطوط لا يهر نكوه حريم لا لائت ولا تحجب ولا يبنى فيها ، كالطريق
 ومسيل ، ونحوهم مما يشترك فيه الناس ، والله أعلم .

باب إتمام الحيوان

* سئل عن رجل له بنت تحت حجره فزوجها لرجل بصداق
 معين ودخل بها ، ثم إن والدها ر شده وطلق تصرفه وأسلمها مطلقا بقدر
 صدقته وأقرت نفسه ، ثم بعد ذلك أحالت به والدها على الزوج المذكور ،
 ثم توفي وهي في عصمته وصدق في في ديتته ، ثم توفي والدها وترك

أولاداً ، فهل الحولة باقية على حكمها ؟ وهل للأولاد المطالبة بالصدق
لمذكور بنقض الحولة أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ بأن الحولة باقية على حكمها ، والمطالبة بها لورثة
لوالد لا لغيرهم ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص له على آخر دين وبه ضمان ، وعلى صاحب
الدين لمذكور دين لآخر فأحله على لأصيل ونضمن في عقد واحد ،
فهل هذه الحولة صحيحة مع تفق الدين حسب وصفه وبسئل الدين
بصفته ويستحق للمحال مطالبة كل من لأصيل ونضمن أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ بأن صحة هذه حولة تنبى على صحة الحولة فيما لو
كان ذلك على اثنين مائة بالسوية ، وكان منها ضمان للأخر
وأحلت به عليهما على أن يأخذ المحال من أيهما شاء أو يطلق ، وفيه
وجهان : أحدهما بطلانها وهو ما صححه القدسي أبو الطيب وصوبه
بعض المتأخرين لأنه لم يكن له إلا مطالبة واحد فلا يستفيد به زيادة ،
وثانيهما صحتها وهو ما صححه الشيخ أبو حامد وخرجه في قول المحامي
وإروايني إنه الأشبه لأنه لا زيادة في القدر ولا في الصفة وقضية ذات
الدين يكون الأصح في مسائل الصحة كونه لا أكثرين عليه ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قول الشيخ شهاب الدين لأدرعي في شرحه على
الشيخ المسمى بالقوت : « وأما حولة على تركة » فأفتى فيها ، فصرنا

١. لفظ لأدرعي في قوت اعتناج : سئل في امتناوى عمره - بن علي ميت
فأحله به على تركته لا آخر فأفتى فيها ، فصرنا بدمشق بفساد الخوالة الخ .

بدمشق بنفسه أخذاً من قول لأصحابه : إنه لا بد لحولة من ثلاثة
أشخاص ، ورأيت من قضي حدة [رحمه الله] ما يتضمن القول بالصحة
في فتوى به وجاهد لأول قال الشيخ بدر الدين الزركشي والظاهر
لأول [لا] د كروه من لأن من شرط حولة أن تكون على دين والحولة
وقعت على تركته وهي أعين . ومن اعتمد مفتي به ما قاله الأذري
وذكر كشي فساد حولة أم لا ؟ وإذا قلتم بفساد الحولة كما قلناه فهل
إد أعمال شخص على مال التركة هل تصح هذه حولة أم لا ؟
فأجاب : من اعتمد انفسد سواء قل على التركة أم مال التركة
منه ترد حولة على ميت ليوفي من التركة ، وإلا فتصح لأن الحولة
على ميت صحيحة ، ولا يقرب دمة ميت خربت لأننا نقول خربت فيما
يستعمل لا في مضي ، والله أعلم .

باب الضمان

سئل : عن شخص نزع لا حر يبلغ وكتب له بذلك على نفسه
وتبعة مرتب ، ثم إن مدي كتب له الترتيب عليه دين شرعي لشخص ،
ومدي كتب عليه دين حرام في دمة بإدبه ، ثم إن رب الدين ظفر
بمكتبه حرام مذكور على نفسه بمضمون عنه وأخذه من جملة ماله
من دين فقل المديون لمصم . ما أذنت لك أن تعطي لرب الدين
شئ ، فهل هذا نزع صحيح أو لا ؟ وإذا قلتم بهذا فهل للضامن الرجوع
على مضمون عنه بدووه عنه أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ أنه لا عية بما كتب من الترتيب المذكور إذا التزم
إلى يلزم بالقبض ، ثم إذا وفي الضامن المذكور ، على المضمون عنه
ضمنه عنه وله الرجوع عليه ، أدى عنه لإدنه له في الضامن إلا
أن يقصد أدائه عنه تدرأ فليس له الرجوع ، والله أعلم

﴿ سئل ﴾ عن شخصين ضم شخص في دين عليه ثم أحدهم ، وهل
يلزم الآخر ضمه أو يلزم المضمون عنه ؟ وهل الرب ليس أن يطالب
من شاء ، أم لا ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأنه لازم لكل من المضمون والضامن ، في ، قرب
بين محير بين مطالبة هذا وذاك ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص ضم آخر في دين عليه ، ثم أقول المضمون
له الضامن ، فهل إذا قصد برأته من الدين يبرأ منه قبل الإقالة أو
لا يقبلها أولاً ؟ وهل إذا لم يقصد بها البراءة يشترط القول في مجلس أولاً ؟
وهل إذا لم يقبل ولا إقالة باقية على حده ، ويكون الدين باقي في ذمة
ضامن أولاً ؟ وهل إذا خلت في القول من يكون قول قوله معها ؟

﴿ فاجب ﴾ أنه إن قصد المضمون له بالإقالة البراءة من الدين
برئ منه الضامن وإن لم يقبلها على لأصح ، وإن لم يقصد بها البراءة
شروط القول في المجلس كما قصده كلام أئمتنا ، وقد لا يقبل ولا
إقالة والدين باقي في ذمة الضامن ، وأقول قول المضمون له يمينه في
عدم القول لأن الأصل عدمه ، والله أعلم .

سئل عن شخص له عي آخر دين حال فقل شخص لرب الدين أن أصح لك هذا على أن يقوم بك الدين الذي عليه مقسطاً في في سلع كل سنة كم وكما دبراً ، فقل له رب الدين : صمتك على هذا حكم وقل عقد أصح لنفسه فوراً ، فهل لرب الدين مطالبة المضمون والمضمون عنه أو مضمون فقط ؟

فأجاب : بأن له مطالبة المضمون عنه لكون الدين حالاً عليه ، وليس له مطالبة المضمون قبل نقضاء سنة ، فإذا مضت فله مصلحته بما حصل خاصة ، والله أعلم .

سئل عن شخصين عليهما دين وكل واحد منهما من صاحبه وأحدهما عاقر عن يمينه وتوفي الآخر وله عقارات مرهونة تحت يد صاحب الدين ، فهل له أن يبيعها ويستوفي حقه منها أم لا ؟ وهل له مطالبة المضمون ، لا ، وهل إذا علم أنه معسر يلزمه الصبر عليه إلى نيسر أولاً ؟ وهل اتفق قو المضمون في إعساره أولاً ؟

فأجاب : بأن لصاحب الدين أن يبيع لرهن يؤذن الحكم ويستوفي ماله ، وله مطالبة المضمون أيضاً ، فإن علم أنه معسر لزمه الصبر عليه إلى نيسر ، واتفق قو المضمون يمينه أنه معسر إن لم يعهد له مال ، وإلا فلا بد من سنة تشهد بإعساره ، والله أعلم .

سئل عن شخص ضمن جماعة في سنة دنائير لشخص آخر ، ونصاحب الدين عليهم دين آخر ، فقسط على بعضهم نصف ما عليه

ووصلح بعض الآخر عم عليه شيء . فهل إذا لم يحصل في هذا التقسيط
ووصلح إبراء عن الستة ولا شيء . من يكون أصغر باقي محله أولاً ؟
وهل التقسيط يفيد تأجيلاً أولاً فالصاحب من أن يطالب الخصم
بما ضمن فيه أي وقت شاء ؟

﴿ وأجب ﴾ بأنه لا يحصل في التقسيط والصلح إبراء عن شيء
من الستة فلا برائة بل هي باقية نحوها . والتقسيط المذكور لا يفيد
تأجيلاً فللمضمون له أن يطالب الخصم في أي وقت شاء . والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن شخص ضمن إحضار امرأة ولم يعين مدة تم إن
صاحب الدين شتكي على المرأة ورسم عيب من غير أن يحضر بها الخصم
ثم إنها هربت ، فهل يسقط عن الخصم المذكور سبب أولاً ؟
وهل يلزمه توفية لمال أو إحضار امرأة ؟

﴿ وأجب ﴾ بأنه لا يسقط الخصم سبب ولا يلزم الخصم من
وإن يلزمه إحضار المرأة حيث قدر على إحضارها . والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن رجل زوج ولده الصغير وأصدق عنه في ذمته تم
مات لولد ، فهل للزوجة أن تطالب لولد بالصدق أو تركته لولد ؟
﴿ وأجاب ﴾ بأن للزوجة أن تطالب كلاً من لولد وتركته
لولد بالصدق المذكور إلا أن يزيد على مهر المثل فلا تطالب بالزيد
إلا لولده . والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قال كفته بلا إذن منه ، فقال المكفول له : إن
هو بإذن المكفول ، من القول قوله منها ؟

✽ فأجاب ✽ بأن القول قول المكفول له يمينه لأنه مدّعي للصحة
وعريته مدّعي البطلان ، والله أعلم .

باب اعطام التركة

✽ سئل ✽ عن شخصين سهما تركة في مملكتين تعدى عليهما أحدهما
فهدمها وهي بقصدها برج حرم محوار مسجد أضرب ذلك به من جهة
كون حرم بريل في المسجد فيلبيح الذي فيه فحصل بذلك تهديم
مسجد من مطروعيه ، فهل يدرمه إعادة المملكتين كما كانت ؟ وهل يلزمه
هدم البرج ونحوه ما يهدم من المسجد بوسطة ذلك أو لا ؟

✽ وأجاب ✽ بأنه يدرمه إعادة المملكتين كما كانت ويلزم من وحوه عليه
أن يهدم ما حليصل شريك لآله مشتركه في تركهم له ورضي بالإعادة
بغير لآله مشتركه فلا يدرمه هدم إن كان قد بذل فيه ستحق البناء
عليه ، ولا يلزمه هدم ما يهدم بوسطة الحرم لأنه لا ضمن بالتلاف
الحرم مقصداً إذا أرسله ، وكذا في مدة حرية بإرساله ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص شران شخص في مال ونده وهو دون الملوغ
تم بيعه وتمت نده وسب من الشريك مال المذكور فدعى رده
إلى وده ، فهل القول قوله في ذلك أو لا ؟

✽ فأجاب ✽ أنه يقبل قوله يمينه لأنه أمين كالمودع والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخصين سهما فرس مشتركه فباع أحدهما ما يخصه
لشخص وسلمه له ، ثم بعه مشتري لشخص آخر فطلب الشريك

لآخر انفس فذكر المشتري في أنها سرقت من عنده ، فهل يلزم
السابع الأول حصته فيها أو لمشتري الثاني أو اسرق أولا يلزمه شي ؟
* فأجاب * بأنه إن أدن صاحب المصفاة في السبع في التسليم
لمشتري والضم على السارق ، وكذا على المشتري إن قصر في الإقرار ،
وإن لم يأت له في ذلك فالضم على السبع والمشتريين واسرق منه
مطالبة كل منهم ، والله أعلم .

* سئل * عن شخصين بينهما شرك في بيع أحدهم حصلة لآخر
وسلم العين إليه بغير إذن شريكه ، فتلفت تحت يد المشتري ، فهل يصح
البيع ومشتري حصلة الشريك أو لا ؟ وهل يقرر على المشتري إذا
كان عدلاً بائعاً أو لا ؟ وهل في ذلك فرق بين منقول وغيره أو لا ؟
* فأجاب * بأن كلا من السبع والمشتري ضامن ، واقرر على
المشتري إن كان عدلاً بائعاً ، ولا فرق في ذلك بين منقول وغيره ،
والله أعلم .

* سئل * عن شخصين بينهما عين شركة فأحر أحدهم حصته
لآخر ، وقبض آخرها ووضع المستأجر يده على العين جميعاً ، فهل
يرجع الشريك على المؤجر بأجرة حصته أو يشاركه في قبضه أو
يرجع على المستأجر ؟

* فأجاب * بأن المستأجر لا يطالب المؤجر بأجرة حصته إن
سلم المؤجر العين بغير إذن شريكه ، وإلا فلا ، ومتعده أن لا يشاركه

فيا قبضه مطلقاً لأن المؤجر ستوى حقه بعقد يختص به فلا يطالب
بأجرة حصته إلا باستأجر ، وهذا بخلاف لو ورث جماعة ديناراً
فقبض بعضهم منه قدر نصيبه وإن بقيت يشاركونه فيه لاتحاد
الحصة ، والله أعلم .

سئل عن شخصين سهما شركة في دارين وبينهما جدار
حائل ، ودعى أحدهم أن الجدار مدكور خاص به وهدمه وأعاد
بقضه ثم رد عليه بآلة من عنده ورفعها أكثر مما كان ووضع عليه
جدون وسقف ، ودعى شريكه لآخر أن الجدار شركة بينهما ، فهل
اقول قوله وله منع لآخر من البناء لمدو وضع جدوع والسقف أولاً ؟
جواب : أنه إن كان جدار متصلاً ببيت المدعي على أنه يختص
به بحيث يعلم أنهما يبعدا وتقول قوله بيمينه ، وإلا فتقول قول
مدعي لا شريك بيمينه ، وإن أقام أحدهم بينة قضي له به ، وإذا ثبت
أن قول قول مدعي لا شريك فله منع الآخر من البناء الزائد ووضع
الجدوع والسقف ، والله أعلم .

سئل عن شخص تملك عقراً فباع جزءاً آمنه لآخر وسلمه
لجميع فتلف تحب يده بالاستعمال ، فهل يضمن لشريكه البائع
حصته إن استعمل بغير إذنه أولاً ؟

جواب : أن الشريك يلزمه ضمان حصته لشريكه الشئ
بالاستعمال إن استعمل بغير إذنه ، وإلا فلا ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخصين بينهما در شركة فتوفي أحدهم عن حصته وحلف أولاداً ، ثم توفي الآخر وحلف ولد آفستولى على جميع الدر مدة ، فهل يلزمه لأولاد الميت الأول أجرة لمدة التي ستولى عليها أو لا ؟
 ﴿فأجب﴾ بأنه يلزمه من لأجرة المذكورة لتبوت ملكه عقب موت أبيهم بما حلفه من الدر ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخصين بينهما فرس شركة وفي تحت يد أحدهم فوضعها في إسطبل فسرق منه ، فهل يضمن حصه شريكه أو لا ؟
 ﴿فأجب﴾ بأن الفرس إن كانت تحت يده أمانة كوديعة فلا ضمان عليه ، أو مضمونة كعارية فعليه ضمان حصه شريكه ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عما حرت به عادة [شخص] كبيره من أهل إريف أنهم يأخذون القرريح الصغار من مدح حين يربونها ببعضهم منهم من يربي بالصف ، ومنهم من يربي بالثلث ، هل هو حائز أو لا حتى يحرم على من أخذه أن يأكل منها ويتصرف فيها لأنها ملك لمن أخذت منه ، وإذا ماتت أو تلفت منها شيء فهل يلزم أخذ قيمتها للديجاج كمن شترى شاة عقد فسد أو لا ؟ وهل لمن ربهه الرجوع على الديجاج شيء بسبب ذلك أو لا ؟

﴿فأجب﴾ بأن ذلك لا يجوز لما فيه من تعطي العقود السدة وهو حرم ، فيحرم على من أخذ القرريح أن يتصرف فيها بأكل أو غيره لأنها باقية على ملك الديجاج ، وإذا تلفت منها شيء في يده

لزومه قيمة ما حصل له بحكم بيع المسد ، ولا شيء عليه لما حصل للدراج
لأنه أمانة تحت يده كمال الذي تحت يده لأجير مشترك بل له
على الدراج أحرة مثل ما ربه له ، وكذلك ما أطعمه وسقاه ، والله أعلم .
سئل عن شخصين بينهما مائة شاة فوقع أحدهما ببيع علي
صنف مائة شاة ويتعرض للإشاعة ولا حصر ، فهل يقر على ما يملك عملاً
بقول حصر أو على نصيب ثلث عملاً بقول للإشاعة فيطل في الربع
ويصبح في ربع ؟

جواب : أنه يقر على حصر تنزيله على ما يملك عملاً بقول
حصر ويصبح في صنف مائة ، والله أعلم .

سئل عن شخصين بينهما مائة شاة فوقع أحدهما أخذها
تحت يده يردب الآخر ليعلف ويستعمل ثم إياها ماتت تحت يده ، فهل
لشريكه أن يطالب بقيمة ما يحصيه أو شيء منها أو لا ؟

جواب : ليس لشريكه أن يطالب به شيء من ذلك لأن المدة
تحت يده تعكس لأمانة بل بحكم الإجارة الفاسدة ، والله أعلم .

سئل عن شخصين بينهما مائة شاة فوقع أحدهما
أخذها حصصاً من مائة شاة شرعي ولا آخر من مائة آخر ، فسكن أحد
الشخصين المدة المذكورة مدة ، ثم إياها طلب منه خلوه لدر
والمائة ويسكن فيها طيلة مدة التي سكنها ، فهل يلزمه ذلك أو لا ؟
وهل يلزم أحداً منهما أن يوجر آخر نصيبه أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يلزمه الخلو ثم إن سكن شريكه برصدهم فذلك وإلا فعلى لأول أجرة مثل حصة شريكه ولا يلزم وحداً منها أن يوجر الآخر نصيبه ، بل إذا اتفقا على الهبة فذلك ، وإلا أجرة حاكم عليهما الدار المذكورة وتوزع لأجرة بينهما ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن جماعة باعوا شيئاً مشتركاً بينهم ثم إن بعضهم قبض من اثنان قدر حصته ، فهل يختص به قبضه أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يختص به كما قاله ابن الصلاح إلا أن يكون الشركاء شتر كوا معاً فلا يختص به ، والله أعلم .

باب أمطام الوكان

﴿سئل﴾ عن شخص وكل شخصاً في بيع مئة ثم وكل شخصاً آخر في تزويجها فوق العقدان معاً ، فما يدي يصح منها ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لم ير في لمسألة نقلاً ويحتمل صحة البيع فقط لقوته ، قل : ويحتمل إبطالها لاجتماع مقتضي والمنع من حيث أن كلا منهما يحصل به فسخ الوكالة في الآخر ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص وكل شخصاً في قضا ديونه فدعى أنه قضاها ، فهل يصدق بيمينه أو يلزمه إقامة بيعة بدات ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يصدق المدافع بل يلزمه إقامة بيعة بدعاء ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص وكل شخصاً في بيع واستراء له بتمن قليل

أو كثير حال أو مؤجل ، فاعله له كيل شبهة ثم مؤجل ، فهل
هذا التوكيل وتصرف صحيح أو لا ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأنه إن قل . وكتبت في بيع أموال في الشراء
من كذا وبين كمية ما يشتريه له صح التوكيل والتصرف إن كان بضمن
مثل . وإب لم يبين لموكل قدر شيء أو الأجل بل اقتصر على قوله
مدكور في سؤال ، وإب قل . وكتبت لتبيع لي وتشتري من غير
ير لم يبيع ولا يشتري بصح ذلك وإب ذكر قدر شيء والأجل والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص وكل شخصاً في بيع شيء ثم مات فذرع
ورثته . كيل مدكور وقول الله له يبعه كل يسوي أكثر
ما عنه ، فهل نقول قوعه أو قوله ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأن نقول قول الوكيل يعينه ، لما نفع بينة تشهد
بذلك والله ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ في شخص وكل شخصاً في بيع عين فباعهم وقبض ثمنها ثم
دعى ثمنه ثم إب عين حرجت مستحقة ثم إب يشتري أخذ الثمن من
وكيل ، فهل له الرجوع بما أخذه منه المشتري على موكل أو لا ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأنه . حرج على الموكل بما غرمه لأه غرة ، ومجمله إذا
لم يفرط في تلف شيء ، وإب فرط فيه فلا رجوع له به عليه ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن أنب غيره ليقض له ركعة ، هل يصح سواها حضر
أم عاب أم لا يصح مطلقاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه تصح إنابته في قضاء حضره وادب إن كان له فيه حق ، وإلا كان كان بعيد محلها ومنع ثقلها فلا يصح اتوكيل ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن وكل غيره في إخراج زكاة امطر قبل دخول رمضان ، هل يصح أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يصح اتوكيل في ذلك لأن شرط الموكل فيه أن يملك الموكل التصرف فيه حين اتوكيل أو يذكره تعدياً ، ولا يشكل ههنا بصحة توكيل المحرم غيره بالتزويج بعد التحليل مطلقاً لأن ذلك فرد خرج عن الأصل فلا يقس عليه ، لأن ذلك وجد فيه لمقضي وإن تخلف عنه الحكم لما منع وهو لا يحرمه ، وفي مسألتك ما يوحد فيه لمقضي وهو وجود المزكى عنه في رمضان شرطه حين اتوكيل ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن وكل إنسان في قضاء ديونه تم في سائر تصرفاته سوى حل المصم ولا يعتق وإتلاف المملوكات بمرجعة شخص عينه ودعى لو كبل أنه تصرف كما أدركه وذلك بعد وفاة من شرطت مراجعته ، وصدق الموكل على التصرف كدعى أن التصرف بعد العزل ، فمن قول قوله ؟ وهل للموكل ادعوى على لو كبل في ذلك وقد صدق على التصرف ؟ وما الحكم الشرعي في ذلك ؟

﴿فأجاب﴾ بأنها إن تفقد على وقت العزل وقبل لو كبل : تصرف قبله وقبل الموكل : بل بعده صدق الموكل يمينه أنه لا يعلمه تصرف قبل وقت العزل ، لأن الأصل عدم التصرف إلى ما بعده وإن تفقد على

وقت التصرف وقال لو كل عزلتك قبله وقال وكيلا: بل بعده صدق
 وكيلا يمينه أنه لا يعلمه أنه عزله قبل التصرف ، لأن الأصل عدم
 عزله إلى ما بعده ، وإن ما يتفق على وقت بل تقتصر لموكل على أن العزل
 سابق للتصرف ولو كبل على أن التصرف سبق للعزل صدق من سبق
 بالدعوى يمينه أن مدعاه سبق ، وسقطت دعوى المسبوق لاستقرار
 حكمه بقول السابق ، والله أعلم .

كتاب احكام الاقرار

سئل عن شخص ذكر أنه ضاحك له ث عشر ديناً فأمر جماعة
 رعي توب فرموا به فوجد فيه ثنية ، ثم قل بعد ذلك : مدعي لي إلا
 من وستون ديناً و منهم شخص ورعته إن الحكم فضر به فأقر بالمبلغ
 المذكور به حسنة وصاحبه ، هل هذا لاقرار صحيح أو لا ؟ وهل
 هذا صحيح صحيح أو لا ؟ وهل له الرجوع عليه مدعاه له بغير طريق
 شرعي أو لا ؟

فأجاب : أنه لا يصح إقراره مع لا كرهه وإن الصلح
 بمنزلة سببه وسد للشخص المذكور وحالة هذه الرجوع على من
 ظلمه ، والله أعلم

سئل عن امرأة تلك عتقها قالت لجماعة : شهدوا علي أن

العقار المذكور ملك لأولاد بن خني ، ثم بعد ذلك قال له حمزة :
أوقفي هذا العقار المذكور على خضع مملاني في هذا اليوم ، وإني أصدر
مها قبل الإقرار لمدة كور وقف ، فهل هذا وقف صحيح ولا إقرار
لمدة كور باطل أو لا ؟ وهل إذا وقف مقررهم العقار لمدة كور على خضع
آخر يكون لوقف صحيح ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأن امرأة إن أنت بصيغة صحيحة للإقرار نفذ إقرارها
ظاهراً ، وكذا وقف المقر لهم . لكن لا يظن على وقف مقررة أن يحفظهم
نهم كانوا يملكون العقار قبل الإقرار ، وإن أنت بصيغة ليست صحيحة
في الإقرار كقولها : شهدو علي بك في السؤال فلا ينعد لإقرار
ولا وقف المقر لهم ، إذ ذلك ليس بإقرار بخلاف أشهد كما قاله أبو عمرو
في الصلاح وغيره ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص أقر يوم السبت ضحوة النهار أنه تسلم من
يد عبدآ ، ثم إن زيدا قال في مجلس للإقرار : بعد مدة كور مات من
يمل ، فهل يلزم مقر بالعبد لمدة كور مع إقرار يدموته أو لا ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأنه إذا أقر أنه تسلم من زيد عنده بطريق يقتضي
سماح فقال زيد في مجلس للإقرار : العبد مات يوم المقر الخروج من
بيته ولا ينفيه قول زيد مدكور لأن قول مقر تسلمت من زيد
بعد صدق بالماضي ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص نطري مدرسة وله مقل موقوف على من

يقوم ؟ فقرر الشخص أنه يستحق هذا المثل ، فهل هذا الإقرار صحيح أولاً ؟
 فاجاب : بأن لا يقرر مدكور ليس بصحيح لأنه يشترط في
 صحة الإقرار أن يكون اليد مستقلة ، ويد المقر لمذكور نائبة عن
 غيره ، فأشبهه لو أقرت يد تحت يده لينبه ، والله أعلم .

سئل : عن شخص استأجر أرضاً مدة معينة وأعطى المؤجر
 لأجرة معجلة على حكم ما استأجر به ، ثم قل له للمؤجر : أنت أخذت
 أجرة تزيد على هذه لأجرة وخوفه حتى كتب المستأجر بخطه أن
 المؤجر يستحق عليه كذا وكذا بدل قرص ، وحال أنه لم يكن أقرضه
 شيئاً وإذ فعل ذلك خوفاً منه ، فهل يلزمه به شيء أم لا ؟ وهل يجوز
 للمؤجر فعل هذا معه أو لا ؟

فاجاب : بأن الكثرة كونه لا يلزم به شيء إلا عند انية ،
 وقد قدرت سبباً له ما أقر به طهرراً إلا أن يكون على وجه
 لا يكره فلا يلزم به شيء ، ولا يحل للمؤجر أن يفعل مع المستأجر
 ما يكره ، وجب له فعل مع مستأجر ذلك لا يلزم المستأجر
 شيء ، والله أعلم .

سئل : عن شخص وقف وفقاً وشرط أن يصرف منه لعنقته
 عند موته ثم مات وحالف جواريه وله أخ وبنت فأقر أن الحوارى
 معنوقات ، فهل تجرد هذا الإقرار ينت استحقاق شيئاً من ريع
 بوقف وحريرتهن أو لا ؟

﴿ فأحب ﴾ بأن محرد الإقرار المذكور لا يثبت به استحقاق
الحوري المذكور ثلثي من ربيع لوقف المذكور ، بل ولا يثبت
به حرمتين إلا في حق المقر ، نعم إن شهد مع الآخر رجل بذلك وقبضت
شهادتهما حكماً باستحقاقهن من ربيع لوقف ومحرمين مطلقاً ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص أقر أن في ذمته مكانان فلا في كذا مسلم
ذلك على يد نظر المكان ، فهل هذا الإقرار صحيح أو لا ؟ وهل يخرج
من رأس ماله بعد موته أو لا ؟ وهل على المظهر يمين تنصير أنه أقرض
ويستحق مكان ذلك يمينه أو لا ؟ وإدراك على مقردين جماعة
وبرأه بعضهم من مدي لهم ، وأوصى جماعة شيء وصق اثنتي على البراءة
منه والموصى به ، فهل يقدم البراءة منه بالقدر البراءة منه على الموصى فم أو لا ؟
﴿ فأحب ﴾ بأن هذا الإقرار صحيح ويخرج المقر به من رأس
مال ولا يمين على المظهر ولا يقدم البراءة منه على الموصى له بل يتحصص
الجميع لأن الجميع موصى لهم . والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل تزوجته عليه دين فأبرأته منه ثم أقر أن الدين
لمبرأته باقي في ذمته لها كما كان قبل البراءة وأشهد على نفسه بذلك ،
فهل هذا الإقرار صحيح أو لا ؟

﴿ فأحب ﴾ بأن الإقرار ليس بصحيح لاستحالة بقاء الدين بعد

(١) هكذا في الأصل والظاهر من نسخة السؤال . من جواب عمه ، أي

إذا كان للمقردين على جماعة فأبرأ بعضهم من الذي له الآخر .

سقوطه ، مع إباحة تربية على أن لها مبلغاً قدر المبلغ المذكور وأشهد
على نفسه بدلت بمه دلت طهرأ ، والله أعلم .

سئل * عن رجل طلق زوجته وقدرت سقف الطلاق بأشياء
لا تستحق عليه صدق ولا نفقة ولا متعة ولا عير دلت ، فهل تستحق
عليه عدد دلت لإقراره بكون متعة أو غيرها ؟ ذكر أولاً ؟

جواب * بأشياء نوح حد بقرره ولا تستحق بعده عليه شيء مما
شمله لإقراره المذكور . والله أعلم .

سئل * عن شرط لأصحب في الاستثناء وقد ذكر
لأصحب من الله وط في كتب مطولة سعة ، وقصر في المباح
على لا تصح وأن يوتي قتل فرع بعين ، وإذا صحح في المباح لاستثناء
بهذين شرطين فكيف حل في شرطيه . ثم في الكتب المطولة ،
ومستون من مولانا شيخ الإسلام لجمع بين الكلامين ، وإن كان بعض
الشروط مدرجة تحت هذين شرطين فمستون بين طريق الاندراج ؟
جواب * بأن المباح يقتصر على الاثنين إلا في الإقرار ،
ولا فقد ذكر معهما لا متفرق في طلاق ، وإنما يقتصر على التلابة لعظم
أمره كما في الاحتج برفق أو لا يختص بالاستثناء ببعضها ولا تلزمها
مع امرص الحفصود من الاستثناء ما عده من بقية الشروط كما لا يخفى
على ذي حدق . والله أعلم .

باب ابطال الاقرار بالنفس

سئل * عن رجل له أمة وولد فقال : إن طأها ، فهل يثبت
 لها حكم [أم] لولده أو لا ؟ وهل يحكم بأن ولد ولده أو لا ؟ وإذا
 قل : إنه ولده وأراد أنه ولده في حقها واشتقاقه يصدق بغيره أو لا ؟
 * فاجب * بأنه لا يثبت هذه لأمة حكم لو لم يعدم عترف
 سيدها بوطء ولا يحكم بأن لولده [منه] من غير استلحاق وإن حمل
 أم حمت منه في غير ملكه بشبهة أو بتحمل منه أو نحو ذلك ، وإن
 أراد بقوله ولدي أنه ولده في حقها واشتقاقه وحتمت له قرين تصدقه
 صدق بغيره ، والله أعلم .

سئل * عن امرأة أقرت بأن فلاناً ولد أحمي وإنه يرثها ، فهل
 هذا لإقرار صحيح ويرثها أو لا ؟
 * فاجب * بأن هذا لإقرار غير صحيح لأنها ليست ورثة
 حرة ، والله أعلم .

سئل * عن شخص شقيق عليه لولاء لعصاة معتقة ودعى شخص
 آخر أنه أخوه فصدقه على ذلك ثم مات الشقيق المذكور ، فهل يرثه
 عصاة أو الشخص المذكور ؟

* فاجب * بأنه لا يقل إقرار الشقيق بالأخ له من الإضرار
 لولاه ، فيرثه فيما ذكر لعصاة معتقة ، وورق آخر بأن لولاء يثبت
 من طريق المعوضة كالشراء ، ليقدم به فهو كسائر الأملوك ، وهو
 لا يملك إسقاط الملك فكذلك حقه ، والله أعلم .

كتاب احكام العارية

سئل * عن قوب لأصحاب فيه إذا أعار شخص قبراً لدفن ميت فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون، هل قولهم «فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون» مقيدٌ، إذا كان الميت محترماً، أو لا؟

جواب * بأنه مقيدٌ بذلك إذا لاحتمة لغير المحترم، والله أعلم.

سئل * عن شخص استعار من شخص آخر ظرفاً لينتفع به مدة معلومة، فمضت مدة وه يسلمه له ويستمر يستعمله مدة، فهل يلزمه للمعير أجرة نظير هذه لمدة أو لا؟

جواب * بأنه يلزمه أجرته للمدة المذكورة، والله أعلم.

كتاب احكام الغصب

سئل * عن شخص له قمح يندر يدوع، فوضع شخص يده عليه ونصرف فيه غير إذن ماله، ثم أخذ إلى مصر فوجد الذي وضع يده على القمح فطالبه، فهل لصاحب القمح أن يأخذ منه قيمته في الموضع الذي وضع يده عليه أو له أخذ مثله بمصر ويرجع عليه بما صرفه فيه؟

جواب * بأنه له مطالته بقيمته القمح في محل التلف وليس له مطالته بمثله إلا إذا كان يرضى تسلمه منه في مدينة مصر ولا يطالبه بما صرفه من كلفه، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن شخص وضع يده على أرض لشخص عدو له وزرعه مدة ، فهل يجب عليه أجره مثل جميع مدة وتمكين صاحب الأرض منها ويعزّر على ذلك أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يجب على وضع اليد على الأرض المذكورة أجره مثل جميع مدة المذكورة ورده لصاحب ويعزّر لتعديده ، والله أعلم
﴿سئل﴾ عن شخص له قطعة أرض فزرعه فيها شخص وذكّر له فيها حصّة ، فتحدّ كما لقضي الشرع الشريف فلم يثبت له شيء ، وحكم عليه القاضي أنه لا يتعرض للقطعة المذكورة إلا بسند شرعي ، فقال : إمّا وضع يدي باليد اعدية وكل من وجدته فيها قتلته ، وقطع أشجاراً من القطعة المذكورة ، فهل يلزمه ردّها ، أم أحدهما أو شيء من مفعله أو لا ؟ وهل يلزمه التعزير أو لا ؟ وإدّعتد جواز مفعله ماذ يترتب عليه ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يلزمه بذلك ردّها أحدهما أو شيء من مفعله والتعزير بحسب ما يراه الحاكم من حبس أو ضرب أو غي أو غيره ، بل إن اعتقد جواز ذلك مع علمه بالتحريم صدر مرتد يترتب عليه حكمه ، والله أعلم .
﴿سئل﴾ عن شخص عصب من دمي شيئاً ولم يردّ إليه ولا إلى بيت المال ، فهل يطالب به في الآخرة أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن ما عصب من دمي فيه ذكر يطالب به العصب في بدر الآخرة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص عصب من شخص مالاً عدو له وضربه ضرباً

شديداً ، فهل يلزمه التعزير ورد ما أحده بعد طريق شرعي أو لا ؟ وإذا
لم يكن لمغضوب منه بئنة وإنكار الغاصب هل يحلف أو لا ؟ وإذا
دعى أنه دفع ماله وادّعى المغضوب منه هل يبرأ بذلك أو لا ؟
* فأجاب * بأنه يلزمه التعزير بالغ ورد الذي غصبه عدواناً ،
فإن لم يكن بينة وإنكار حلف ، ولا يبرأ من ذلك بأخذ الأب من
غير إذن المغضوب منه ، والله أعلم .

* سئل * عن شخص فتح مكاناً محرراً بغير طريق شرعي ووضع
يده على ما فيه عاصاً بذلك متعمداً ، فمر بدفع ذلك ودعى أنه لم يأخذ إلا
العض ، فهل يدخل ذلك جميعه في صمته باستيلائه عليه أو لا ؟ وهل
يضمه بأقصى قيمة حيث تلف متقوماً أو لا ؟

* فأجاب * بأنه يستيلائه على مكان وما فيه دخل الجميع في
صمته ، وما صمته يبرمه فيه إن كان متقوماً ، وتلف أقصى القيم ، والله أعلم .
* سئل * عن شخص له حرم من أمه ^(١) وخلف ورثة ، ثم إن
شخص وضع يده عليه مدة بغير طريق شرعي ، فهل للورثة أن يأخذوا
الحرم منه ويتصرفوا فيه أو لا ؟ وهل هم مطالبون بأجرة لمدة المذكورة
أو لا ؟ وهل للحكماء أن يبدعوه على ذلك أو لا ؟

* فأجاب * بأن الورثة لا يأخذوا الحرم ويتصرفوا فيه بأنواع
التصرف ، وأن يتألموا وضع يده بالأجرة عن مدة المذكورة ،

(١) حرمه في الأصح : أنثى أب وبكر

وللحكام بل عليهم أن يسعدوه على خلاص حقهم ويتون على ذلك
الثوب الحزيل ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص يتاع من آخر جملاً وتسمه ومكت على
ملكه مدة ، ثم إن شخصاً آخر له على ربيع لجل حقوق ، وأخذ لجل من
مشتريه ووضع يده عليه بغير طريق شرعي ، فهل يلزمه رد لجل أو لا ؟
وهل يلزمه مع ذلك أجرة مثله عن مدة التي ستولى عليه فيها أو لا ؟
❖ فأجاب ❖ بأنه يلزمه رد لجل إن كان بقب وقيمته إن كان
تلفاً أو تعذر رده ، ويلزمه مع ذلك أجرة مثله عن مدة التي ستولى
عليه فيها ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شري حارية كراشراً وسداً ووضه وأرل
ككرتها وقلته لزوم مهر بكر وأرل سكة سدرده ، وعن عصب
حارية بكرأ ووضه وأرل بكرتها ثم قلته لزوم مهر مثل نيب وأرل
سكرة مع أن الغاصب أولى بالتغليب ، فما الفرق بين هاتين المسألتين
مع لا يصدق وتعليل الفرق ؟

❖ فأجاب ❖ بأن الفرق بينهما أن في اشترأ ، انعقد عقداً فوجب
فيه الوطء ، ودكر كاتسكح الفساد لوجب الوطء فيه ذلك ، بخلاف
عصب لا عقده بل فيه محض إتلاف شتمل على إتلافين أحدهما موجب
مهر أو لا آخر موجب أرشاً ، فأعملنا كلا منهما في مقصده ، فعمل يجب
مهر بوطء ، الذي لم يقع بعقد وإيجاب لأرل لاؤلة سكرة ، والله أعلم .

سئل عن قمع مختلط بشعر كثير ، متلي هو أو منقول ؟
 وحب : أنه قد وقع في ذلك اختلاف بين جماعة من المتأخرين
 منهم من قضى كلامه أنه متلي لا يجوز القدر المحقق من كل منهما على
 متلفه ، ومنهم من قضى كلامه أنه منقول وهو المعتمد فإن المعنى يدل
 له وهو مقتضى كلامه لأصعب كقولهم : متلي ما حصره كيل أو وزن
 وحز سببه ، وهذا لا يجوز اسلم فيه ، والله أعلم

كتاب احكام القراض

سئل عن شخص أخذ من آخر مئلفاً نصفه قرض ونصفه الآخر
 قرضاً مشتركاً ، وادّعى له أن يسفر ذلك أين شاء ، ثم إن
 المملوك سافر ذلك فبرئت عليه آفة فذهب جميع ما معه ، ثم توفي رب
 الدين ودعى ورثته على المملوك ، فهل يلزمه جميع المال أو القدر
 الذي أحده قرضاً فقط ؟ وهل القبول قوله في التلف يمينه أو لا ؟ وهل
 إن ادعى أن رب المال أحده مئلفاً يقبل قوله أو لا ؟
 وحب : بأن المملوك يلزمه القدر الذي أخذه قرضاً ، وأما
 القدر الذي أحده قرضاً فلا يلزمه لعدم نقصيره ، وانقول قوله يمينه
 في أنه نعم ، وإذا ادعى أن رب المال أحده مئلفاً لا يقبل قوله بالنسبة
 إلى القرض ، والله أعلم

﴿سئل﴾ عن شري العمل من مالك من اقرض ، هل يجوز
أولا كما ذكره زر كشي وعيره ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يجوز العمل أن يشري من اقرض من ملكه
ويكون فسخا بقرض ، ولمتنع إياه هو يبعه بملك لأنه ملكه ، وهذا
هو المراد بقول الأصحاب : « لا يجوز العمل أن يعمل لملك » وبه
صرح زر كشي في ديبجه ، وموقعه مخالف ذلك فليس بمعتد ، أو
يحمل على أنه يشترط منه بشرط قد اقرض ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص كتب على آخر مائة دينار وعشرين دينارا
بدل قرض شرعي وصار يستعجر منه شيئا بعد شي إلى أن كمل معه
مائة دينار وثلاثون دينارا ، ثم إياه بعد ذلك طلبة بقدر المذكور
فقال : « وفيتك لك ولي معك عشرة دنانير فقال له رب مال لم تدفع
لك ذلك إلا على سبيل اقرض ، وجميع ما أخذته منك من ربيع ،
فهل تقول قوله أم قول الآخر » وهل له الرجوع عليه بالعشرة برئدة
على التقدير المذكور ويبدأ منه بدفع المذكور أولا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن القول قول رب المال يمينه لأن الأصل عدم
شمال مال عن ملكه ، والقول قول الآخر يمينه في عدم الربيع ويبدأ
من رأس المال بالدفع المذكور لرب المال ، لكن العشرة برئدة إن
دعى أنه دفعها غلطاً صدق يمينه ورجع فيها ، والله أعلم .

كتاب احكام الاجارة

سئل * عن إجارة الموصى له بمصلحة مدة حياته ولم ينصع إدامتها
قلتها مدتها ، هل تصح لإجارة أولا ؟ وما وجه المفتي به ومن قائله ؟
* فأجاب * بمسح لإجارة لانتها ، حققها بموتها كما صرح بالثانية
المعوي في فتاويه ، والأولى في روضته كأصلها لكنه عبر بقوله : « ولو
أوصى مدة يد » ومردده بمصلحة مدته بحذف مضاف ليطلق كلام
برفعه وتعليلها المذكور ، ومما عترض به على ذلك سقط عند التأمل
الصدق ، والله أعلم .

سؤال * عن شخص مشحور أرضاً مساءً ونفى فيه، ثم نقضت مدة الإجارة، فهل يبقى المساء حرةً لمثل أو يقلع مع عرمة لأرض أو يتملك بقبضة؟ وإذا أوقف مستاجر به، فهل يكون وقفه مانعاً من ملكه وعرمة أرضه أو لا؟ وإذا كانت الإجارة لمزرعة فبني فيها المستاجر فهل هو كالعصب حتى يقلع بمجته أو لا؟

وَأَحَبُّهُ أَنَّهُ إِنْ أَخَذَ مُسْتَجِرَ قَلْعٍ نَحِيرَ لِمَوْجَرٍ بَيْنَ أَنْ يَقْلَعَ
وَيَعْرِىَ الْأَرْضَ وَأَنْ يَتَمَلَّكَ الْقَبِيضَةُ، فَإِنْ كَانَ مَالِكُ الْبَنَاءِ وَقَفَهُ امْتَنَعَ
تَمَكُّنُهُ دُونَ قَبْعِهِ دُونَ مَقَرِّهِ، ثُمَّ إِنْ قِيَّ امْتَنَعَ بِهِ مَعْدَ قَلْعِهِ فَهُوَ وَقَفٌ،
وَالْأَفْشَرُ أَنْ يَتَمَكَّنَ مِنْهُ وَحِزُّهُ وَسَبِيلُ مَخْرُوجِهِ مِنْ قَلْعِهِ كَالْوَقْفِ،
وَأَمَّا إِنْ قِيَّ الْأَرْضُ أَيْ شَجَرُهَا لِزُرَاعَةٍ فَكَالْغَاصِبِ فِي أَنَّهُ يَقْلَعَ

بناؤه معاناً وفي ش عليه أجرة مثل ، وحيث منع من قلعه فلموحر قلعه ولا يحتاج إلى إذن حاكم ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص قال لأحر : سأحرمني هذه لأرض وأعطي فحماً أبذره فيها ، ومهما حصل فيها يكون يمين ، وتنفذ على ذلك خرجت لأرض مستحقة فهل هذه لأجرة صحيحة على هذه كيفية ؟ ولا ؟ وهل خروج الأرض مستحقة يدي صحة أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن لأجرة غير صحيحة إن كانت على هذه كيفية ، وهي أن يقول : أجزتك هذه لأرض على أن تبعني فحماً وتذره في لأرض وذلك لأنه شرط عقد في عقد ، وحيث يلزم مستأجر أجرة مثل لأرض ملك لمنفعة ، وإن كانت الإجارة منفصلة عن بيع القمح وهي صحيحة مما يخرج منفعة لأرض مستحقة ، وحيث كانت لأجرة صحيحة فيلزم لمستأجر لأجرة لمسة ، وأما خروج لأرض مستحقة دون منفعتها ، فإن كان لموحر ملكاً منفعتها فقط فلا يدي صحة لأجرة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عما لو استأجر شخص سفينة فوقع فيها سبكه ، فهل تكون ملكاً لملك السفينة أو لمستأجر ؟

﴿فأجاب﴾ بأن لتجه يدي يقتضيه كلام أئمة أن مجرد دحوها اسمية لا يقتضي أن تكون ملكاً لو حذر معها ، كما لو عثر طائر في أرضه وبص وفرخ وحصلت القدرة على البيض والفرخ لا يملكه لأن

مدار لم تبين لذلك فلا يملك إلا بوضع اليد ، نعم إن قصد المستأجر بوضع
سفينة في دلت محل صيد سمك ملكه ، كما قالوا بمثله في بناء لدر
فقد تعدش ونقض وندب شبكة ، والله أعلم .

سئل * عن شخص ستأجر حتماً مدة معينة لينتفع بها على العادة
ثم حصل في أثناء المدة في سفينة آفة بحيث تعدر سوق الماء منها إلى الحمام
فتعدر لا تنفع به شيء على اعادة ، فهل ينسب له الخيار بذلك كما أطلقه
الجمهور أو لا كما قال شيخنا إنه قول المتولي وإنه الوجه مع نقلهما الأول
عن إطلاق الجمهور ؟

جواب * بأنه ينسب له الخيار كما صرح به لموردي وغيره ،
وصرح به في رعي و مووي بنوت حير لعيب في أثناء المدة في موضع
مع نص الشافعي رضي الله عنه على بعضه ، ومما قولهم : لو عرض في دوام
لا حارة . بقص سبعة كخلل يحتاج إلى عمرة ولم يبدد المؤجر
لا صلاحه ستاً مكثري حير ، ومما قولهم : لو حصل تلج على السطح
فعلى مؤجر نقله ، وبتركه مات به عيب فللمكثري الخيار ، ومنها
قوله : ولو عصت مدر مكثرة تخير للمكثري ، فإن كان في أثناء
لمدة وحذر المسح مسح في ، ومما قولهم : لو كثر أرضاً ففرقت
وتوقف بحسب ما في مدة فله خير ، وغير ذلك مع نصهم بأن الخيار
على الترخي فيه إذا كان عيب بحيث يرحى زواله كما في مسألتك ، فهذا
مهم كالصريح في موت خيار في أثناء المدة وإن مضت مدة مثلها

أحررة فضلاً عن إطلاقهم ، بل صرح بذلك لرفعي والنووي في الكلام
على فوات المنفعة وعلى ما إذا أجزأ أرضاً فغرفت بسبل فقولها إن جمهور
أطلقوا بربوت الحير بلا تفصيل إن مضي مدة لئلا أجرة وعنده مضى
فيه تسميح ، هذا مع أن قولها تعطيل الحمام لخلل في الأبنية أو لنقص
مائه أو نحوه كأنه داء الدار يقتضي لا فسخ في مسألتك لانبوت الحير ،
ولا حاجة بت إلى بيان ما ورد عليه والجواب عنه لحصول عريض السائل
لكل من القوانين ، وأما قولها مع قرر من ربوت الحير فبادكر ، ولوجه
ما قلناه احتولي من أنه لا خيار له إذا بان له أعيب بعد مضي مدة لئلا
أجرة لأنه فسخ في بعض العقود عليه فلا يقتضي أنه أحق به على
مذهب لاومم شافعي رضي الله عنه ، عيته أنه وجه من حيث المعنى ،
وكم موضع يكون الشيء فيه وجه بحسب ما يظهر والحقى به خلافه ،
ثم لو صح دعوى لإطلاق حقيقة أمكن حملها على التفصيل كما في كتب
من الموضع ، والله أعلم

❖ سئل عن شخص ساجر مكاناً لمدة معينة ثم نقضت وسترى
بعده فطولب بالأجرة فمتنع من إعطائه ، فهل له ذلك أو لا ؟ وهل
يلزمه حرة احتل للمدة التي سترى عليها أو لا ؟ وإد قلع من أمكن
أحد كور رخصاً بغير طريق شرعي فهل يلزمه رده أو رده له أو لا ؟
❖ فأجاب : بأنه لا يجوز له ذلك ويلزمه أحرة احتل للمدة
التي سترى عليها ورد الرخصاء إن كان باقياً وبطله إن كان قد لاه ، والله أعلم .

سئل عن جمعة صار على حيات موقوفة ويدهم رزق ووظائف
مستتركة بينهم فنزل شخص منهم ودهم ثم تحصه من الخضر ودرزق
ووضف ، ثم إن بعضهم متاجر من ارباب الرزق المنزول عنه بغير إذن
منزول له ، فهل هذه لإحرة صحيحة ويبرأ المستاجر من الأجرة
بقصدهم مؤخر أو لا ؟ وهل تلزمه لأجرة المنزل له أو لا ؟
فأجاب : بأن هذه لإحرة وحالة هذه غير صحيحة ، ولا يبرأ
المستاجر من لأجرة بقصده مؤخر عن الوحة المذكور ، ويلزمه
أحرة مثل المنزل له لطريقه شرعي ، والله أعلم .

سئل عن شخص استأجر أرضاً للزراعة سنة وزرعها ، وفي
سنة رابع أحدهم بعض لأرض وطلب من رفيقه خراج بقية
الأرض ، وخال أنه يمكن استأجرها ، ولم يزرع فيها شيء ، فهل
يلزمه شيء من ذلك أو لا ؟

فأجاب : بأنه لا يلزمه شيء من ذلك ، والله أعلم .

سئل عن شخص سلم أرضاً لشخص وقر له : عرسها أشجاراً
وإدكن عرس يكون ذلك به ، وتفق على ذلك ، فهل هذا لاتفاق
صحيح أو لا ويكون عرس ملك له رسه ؟ وإذا قلتم بهد فهل على
العرس لأحرة مثل لأرض ، يكون للمالك خير بين القلع مع
عرمة لأرض وبين التملك بلقيمة وله اتقية سواء كان برضا الفارس
أم لم يكن برضاه أو لا ؟

﴿فأجب﴾ بأن الاتفاق المذكور ليس لصحيح ، وانقر من ملك لغارسه وعليه الأجرة بدت لأرض ، ويصح لكم ينال مع عرومة لأرض وينال تلك القيمة ، وله اتفاقية بأجرة مثل لكن برص انقرس ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن قول الحوي الصغير «مائة من مع اطرف» ومن برّ دونه «هل المعتمد في لأولى صحة لإحرة وإب لم يدكر جس اطرف أو لا؟ وهل المعتمد في اتية صحة إب قل بطرفه ويكون اطرف من جملة لموزون أو لا؟

﴿فأجب﴾ بأن المعتمد في لأولى صحة إب دكر جس اطرف أو قل أجرتك كل حمل مئة من تمشت وإلا فلا ، وإن المعتمد في اتية صحة أيضا إب قال بطرفه ولم يختلف عرف كالعرف لمئة ، وإلا فلا بد من معرفة قدره ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص سئاجر من امرأة أرضا وهب شرب بئر يفتح إلى آلة من ساقية وغيرها ، فعمر ذلك عن المؤجرة وأسقط ما صرفه على اعمارة من لأجرة اتى عليه وقال : هذه اعمارة ترمك ، فهل يلزمه شيء من ذلك أو لا؟ وهل ترجع عليه بدت أو لا؟

﴿فأجب﴾ بأن المؤجرة لا يلزمه ما ذكر شيئا وله الرجوع بما ذكر على توجبه المذكور ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص استأجر موضع مدة للسكن المعتد عرفا

فوضع فيها علائق كثيرة تضر به فافضى ذلك إلى سقوطها ، فهل
يضمن مـ سلفه تعديده أو لا ؟

✽ واجب ✽ به يضمن ما تلف بدناث تعديده ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص يسمى أحمد قتل لشخص يسمى علياً :
عمل عدي في كد وكد وأن أعطيك أجرتك وطعمك ومهما طلبته ،
فعل ذلك عنده مدة ، فهل هذا العقد صحيح أو لا ؟ وهل يستحق على
أحمد أجره مثل مدة المذكورة ويحسب لأحمد ما كان يصرفه له مما ذكر ؟
✽ واجب ✽ بأن العقد المذكور فاسد ويستحق على علي أحمد
أجره مثل عن مدة المذكورة ويحسب لأحمد ما كان يصرفه له مما
ذكر ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص ساجر من شخص مسكناً فاهدم منه شيء
فقتل ساجر المموحر : أن عمره قد تراء من عندي من غير رجوع
عليك ، فهل له بعد ذلك الرجوع في تراء به أو لا ؟ وهل يجبر على
إبقائه في مكان المذكور أو لا ؟

✽ واجب ✽ بأنه لا رجوع له في تراء به ولا يجبر المالك على إبقائه
في مكان المذكور ، كل المروءة تقتضي خلاف ذلك ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص يده أرض إقطاع من اسلطان قرر فيها
جماعة غير إداره ، فطالبهم بالأحره فقال : دفعها لبشري الحماية عن
الأرض المذكورة ، فهل تسقط لأحره عنهم بذلك أو لا ؟ وهل له

مطالبته بأجرة لمثل أو لا؟ وهل نهشكوه إذا منعوا من دفعه أولاً؟
 * فأجاب * بأن لأجرة لا تسقط عنه بذلك ، وانما يخص
 المذكور مطالبة المزارعين بالأجرة ، وله شكوه إن منعوا من
 إعطائه ، والله أعلم .

* سئل * عن شخص مستأجر مكان ليستفيع به ، لا يسمع الشرعي
 على الوجه الشرعي لمدة معينة ، فهل هذه لأجرة صحيحة أو فاسدة ؟
 وهل يستقر في الفاسدة أجرة لمثل وإن كان دون المسمى أو لا ؟ وهل
 يرجع فيها إلى أرباب الخبرة أو لا ؟ وإذا تعدت مرحمتهم فهل يكون
 قول قول المستأجر في قدره أو لمؤجر ؟

* فأجاب * بأن هذه لأجرة فاسدة إن صلحت العين مؤجرة
 لأكثر من سنة واحدة لأنه يمين فيه ، جهة مفعة ولا فوص إلى
 مشيئة مستأجر وإلا فهي صحيحة ، ويستقر في الفاسدة أجرة لمثل سواء
 سمى المسمى أو لا ؟ ويرجع فيها إلى أرباب الخبرة فإن تعدد الرجوع
 ولقول فيها قول المستأجر بيمينه لأنه غارم ، والله أعلم .

* سئل * عن إجرة من يقرأ آخي أو ميت وصية أو نذر أو
 غيرها ختمة ، هل يصح ذلك من غير تعيين زمان أو مكان أو لابد من
 تعيين حتى يتسع ذلك فيمن أوصى بالقرآنة ثم مات عريقاً أو لا يعرف
 نه قبر ، وإذا قلتم بالأول فهل تصح لأجرة لقرآنة قرآن بالتعيين المذكور
 أو لا ؟ وإذا فرع القدر من القرآنة ثم صورة ما يدعونه ؟ هل يقول :

لهم جعل نوب ما قرأته لفلان أو مثل نوبه ؟ وهل يهديه أولاً
 للأنبياء ، وأما من تمت حركته أو يهديه أولاً له ثم لهم ؟
 * فأجاب عن ذلك بأن لا حارة تصح لقراءة حتمية من غير تقدير بر من ،
 ونصح بقراءة القرآن بتقدير ذلك سواء بين مكدر أم لا ، وقد أفنى في ضي
 حسين صحته بقراءة القرآن على رأس قدم مدة كالإحارة للأذن وتعليم
 القرآن . قال في معنى واحد تزييله على ما ينفع استأجر له إم بالذات ،
 عقب قراءة وهو بعدد قرب إحابة وأكثر بركة ، وإم يجعل
 محصل من لأجر له . ونحوه كما قاله أبووي صحة لا إحارة مطلقاً
 كما هو ظاهر كلامه في ضي ، لأن محل لقراءة محل بركة وتنزل لرحمة ،
 وهذا مقصود ينفع مستأجر له ، وبذلك علم أنه لا فرق بين قراءة على
 غيره وغيره ، وصورة ما يدسونه أن يقول لهم جعل مثل نوب ذلك
 أو جعل نوب ذلك إذا هي على مثل نوب ذلك ، كما وأوصي
 به نصيب . وأنه يصح على معنى مثل نصيب به ، وإن كان المعنى
 على ذلك فله أن يهدي نوب ذلك للأنبياء والمصلحين ثم للمستأجر له ،
 بل هو أولى به من أن يترك بتقدير من يطلب بركته ، وهو أحب
 بمستأجر له ، ولا حارة مأخوذة في مقابلة ذلك حلال كما قلناه ولعموم
 خبرنا عن أبي الحسن ما أحسنه الله له أجراً كتب الله ، والله أعلم ،
 * سئل عن شخص استأجر بكذا موقوفة على مصلح الحرمين
 شريعتين وعي عنهما لم يستفيع بررعة أرضه فقطع أشجارها ، فهل له
 ذلك أولاً ؟ وهل يجب عليه بدل ما قطعه أولاً ؟

﴿ فاجب ﴾ بأنه ليس له ذلك ويحب سديه بدل قصعه ، وعند أخيه .
 ﴿ سئل ﴾ عن شخص أشهد على نفسه أنه فلاح ، فهل يلزمه وأولاده
 شيء مما يتعلق بالفلاحة ؟ لا يشهد له كور أو لا ؟ وهل لفلاحة أصل
 في الشرع أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ بأنه لا يلزمه ولا أحداً من أولاده شيء مما ذكر
 ، لا يشهد له كور ، ولا أصل لفلاحة في الشرع ، ومن رعمه فقد
 ركب محرماً قبيحاً يستحق به التعزير الملع ، وعند أخيه .

﴿ سئل ﴾ عن شخص ستاجر أرضاً ليستفع بها لانتفاع شرعي
 من زراعة وإحادة وكيف شاء ، فهل إذا انتفع بها فهو أشد حرجاً منه
 ذكر كالباء ، وأمرس يكور له ذلك أو لا ؟ وإذا لم ترؤو لأرض هل
 للمستاجر خير أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ بأن له ذلك عملاً بقوله وكيف شاء ، وإذا لم ترؤو
 لأرض فلمستاجر خير ولا يمنع منه تمككه من الانتفاع من أرضه
 لأن ذلك نقص ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص ضمن شخصاً فلاحاً منقطعاً وغيره
 منه معينة بأجرة معلومة ، ثم إن الفلاح رحل من الأرض إلى بلاد
 أخرى ، فماذا من لكور الأرض المذكورة من غير إجارة من المقطع
 الفلاحة ، ألمنع ؟ المنع في الشيء ، وقد منع ، وذلك أن بعض
 يقول لك : مع لي عمداً ومثلاً أو مثلاً في ، فتأتي التجار فبشره بمثلاً
 وتبيع ، وكس وتصب من التاجر ، الفلاح من فعل ذلك .

لمد كود و حل آل لارض كانت مؤجرة للعلاج ،
فهل يلزم انضام من جرة مثل للأرض نبي زرعها أولا ؟ وهل له الرجوع
على انضام بعد غرمه أولا ؟

جواب : أنه تدمه أجرة مثل لأرض التي زرعها سواء كانت
مشتا أم غير مشتة ، وسواء تنفع بها احد من كتفح العلاج أم لا ؟
ولا رجوع له على العلاج ، والله أعلم .

سئل : عن قطعة أرض موقوفة على مكان ووضع شخص فيها
'حذر' آخر حق ، ثم استأجرها من مـ بشر لوقف ، ثم استأجرها شخص
آخر من 'أ' صر ، فهل لأجرة اصدرة من لم بشر صحيحة والصدرة
من 'أ' طر ويبرم المستأجر لأول تحلية لأرض من الحذر ؟

جواب : أنه لا صدرة بحدرة بشر حيث لم يثبت أنه نائب
عن مـ طر وفيه ، ولا صدرة اصدرة من المـ طر في الصحيحة ، ويلزم
مستأجر لأول تحلية لأرض من حذر لأنه وضعه بفيرحق ، والله أعلم .

سئل : عن رجل استأجر امرأة لأرض وبنه وحصنته ، فحصل
لبنه ضرر فتضرر بنه ، فهل يثبت للمستأجر الحيار بذلك أولا ؟
وإذ كان له حذر فهل هو عن اعور أو عن الترحي ؟

جواب : أنه يسبب المستأجر حذر بدلت وهو على الترحي ،
والله أعلم .

سئل : عن شخص استأجر أرضا من شخص ثم أجزها للمستأجر

لشخص آخر فتقبل هو والمؤجر لأول في الإجارة . فهل تنسخ
الإجارة ثانية أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا تنسخ لإجارة ثانية . فتقبل المذكور ،
و الله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص أكره جملة على أن يستأجرو منه أرض
بزرع عود مدة ثمانية ، ثم إنهم رجعوه ولا يعلمون حذف إن كانت طيبة
أو مقربة بحكم أنهم يغيرون حده . فالحديث ولا يعلمون هل يرتب
لأرض طيب أو مقربة ؟ ثم إن الأرض المذكورة لم يطلع فيها إلا
زرع قليل ، فهل هذه لإجارة صحيحة أو لا ؟ وهل يلزم المراجعة أجره
مثل الأرض أو المسمى في العقد ، وإراقلة أنه المؤجر : كلوا مصالح
لأرض وهو على ذمتي إن رجع فلكم . وإن خسر فعلي ، وشهد على نفسه
بذلك ، فهل يكون هذا إقالة منه لهم أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن لا يجوز للمذكور بالإيجار بطل ، فيبره من رعين
أجرة لمتل لا لمسمى في العقد ، وإن وقع لايجر صحيحة لزمهم لمسمى
وقول المؤجر : كلوا مصالح لأرض إلى آخره ليس إقالة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عما يفعل بدرب الخجار الشريف من أن . جل يستأجر
هجن على خدمة كذا وكذا دابة من لحسن على أن يفعل ما حرت له دابة
به ، ولم يشترط له ركوب شيء من الدواب ، وقد حرت له دابة بأن هجن
يكون راكبا خلف المخدم هجيباً ، ويدركه سائراً ، فإنه قبل

تكون يده عليه أمانة أو صدق؟ وإذا قدمه فهل سبيل الغصب
أولاً؟ وهل يعتد بالعدة المذكورة أو لا؟

✽ فاجب ✽ بأن يده على ركه يده من وسيل سبيل العربية
صدقها ، ولا عدة بالعدة في ذلك ، وليس هو داحلاً في قوله :
« على أن يفعل ما جرت به عادة » كما لا يخفى ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص آخر شفع عيناً ليشفع بها ثم أتلف المؤجر
مها شئ ، فهل تفسخ الإجارة أولاً؟ وهل يسقط عن المستأجر شيء
من الأجرة في مقابلة ما أتلفه المؤجر أولاً؟

✽ فاجب ✽ بأنه لا يفسخ الإجارة في أتلفه المؤجر من العين
المؤجرة ، ويسقط عن المستأجر من الأجرة بقدر ما تلف ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص عاقد شخص على حمله وحمل زوجته في موهبة (١)
حوص مفضة بخيت وسلب (٢) وحمل ما معها من البقساط وحبوب
وعسل ودهن وغير ذلك هو خمسة رطل ضمن موهبة ثانية ، وحمل
قرتين مملوءتين ماء سلب رطلين رطل وخمسون رطلاً ، وحمل ثياب
بدها وما بقيها من خروارد وسننها ومطهرها ولد أسود ومطحنة
وطست بحس وقت زنة ذلك خمسون رطلاً من منزلها إلى عقبة أيلان ثم
إلى اليسوع الشريف (٣) ثم إلى مكة بشرفة ثم إلى منى ثم إلى عرفات

(١) السلب : حاء شجر معروف . ليس تعمل منه الخبال وهو صلب .

(٢) مكذا في الأصل وصوابه : عقبة أبلة . ينبع .

ثم إلى منى عائداً ثم إلى المدينة الشريفية ثم إلى يسوع عائداً إلى العقبة
عائداً ثم إلى منزله ، على حامل يقيم من ماله وملك حله ذهباً وإياباً
صحة ! كك الشريف والعلم السليبي - م تريحه كك معقدة مشحمة
على لا يحب والقبول بعد النظر و معرفة ، وغيبه استروع في ديت من
ن من عشر شول ستة ثنين وثلاث مائة ، فهل هذه لا حرة صحيحة أولاً ؟
وإذ قلتم هـ فهل يستحق العقد المذكور على معقده إذا حمله على حمله
إلى المكان المذكور أجر مثله أو لا ؟ وإذا قلتم بالأول فهل اتقون قول
اعلمه في قدره أو قول لغروه له ؟

* وجب * بأن هذه لا حرة المذكورة باطلة لشأنها من
س م تعين قدر لأحد من المذكورة ، ومن عدم بين خنس في قوله
وبير ذلك ، فيستحق الحمل أجرة بل لا ذكر ، واتقول قول اعلمه
بمبته في قدرها عند التزاع وعدم البتة ، ومنه أعلم .

* سئل * من شخص استأجر لا حرة تطريق أو كالة من آخر جميع
أرض رزقه مدة بأجرة معينة معجلة مقبوضة ، ثم إن بو كبل المذكور
وصنع يده على لأرض مدة واستعمل ، ثم إن مؤجر المذكور استعد
لأرض قبل موعده المدة لأولى عارية صحيحة أو مدة وزرعها ، أو رزقها
غير إذن ، وسقاه ماءً منها أو من غيرها ، ولما له أو لغيره ، ثم إنه
نبت فيها محل وغيره لم يزرعه ولم يعرف من رزقه ، فهل هو لصاحب
لأرض أو الساقى ؟

﴿فوجب﴾ بأن تمت في الأرض المدكورة بأحواله السابقة ملك لصاحب الأرض إن كان لأصله معرض عنه غيباً، وإلا فلضائع يحفظه خذلكم، والله أعلم

﴿سئل﴾ عن شخص ستاجر أرضاً مدة بأجرة معلومة ولم يستفع إلا بعض المدة، فهل يجب عليه أجرة المدة التي لم يستوف فيجب على الأرض المدكورة أو لا؟ وإذا قلتم بهد فهل أقول قوله في قدر المدة التي ستوفى فيها، أو أقول مؤخر؟ وإذا فسخت لإجارة المدكورة فهل يرمه أجرة مثل فيما ستوفى عليه أو لا؟ وإن كان قد عجل أجرة المدة المدكورة لمؤخر فهل له الرجوع شيء منها عليه أو لا؟

﴿فوجب﴾ بأنه لا يجب عليه إلا أجرة ما ستوفى عليه، ولا يقبل قوله في القدر الذي استوفى عليه بقية المدة، وإذا فسخت لإجارة، يقتضي مسح رء المستاجر أجرة مثل فيما ستوفى عليه، وإذا عجل لأجرة فلا الرجوع منها بقسطه، بقي له، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن مكان مشترك بين اثنين أجر أحدهما جميعه بغير إذن شريكه، فهل يأتي فيه تفريق الصفقة فيبطل في حصة الشريك وتصح في ملك المؤخر، كما في بيع مشترك بغير إذن شريكه تفريغاً على الجديد مع بيع مضوي، أو تبطل لإجارة كلها كما نقل لربيع بن سليمان مردي أنه آخر قولي شفعي لأنها جمعت حلالاً وحراماً، وهل يستأنس له به نقله زر كشي عن شعوي وأقره فيها لو كان بين اثنين

أرض منصفه فعين أحدهما منها قطعة مدورة ماعه بعير إذن شريكه من
أنه لا يصح في شيء منها أولاً وهل إذا قل الشريك لشريكه :
لا تسع حصتي أو لا تؤجرها إلا بكذا ، فباع أو أجزس دون ما أدن له
فيه يأتي فيه تفريق الصفقة أو تطل جميع المحلقة شرط من شروطه وهو
محلقة الإذن ، كما نقل لزر كشي كغيره أن من شروط تفريق الصفقة
عدم المحلقة ، ومثل ذلك لو ستر شئ ليرسه على عشرة فرسه على
أحد عشر فبه يطل في الجميع على الصحتين بخلافه لأن كما قلناه في
قول وقصيته جريانه في لو كبل بالبيع وسيره إذ صم إليه ، دون ؟
* فحسب * بأنه يأتي في إيجار مشترك تفريق صفقة ، ولا يؤثر
فيه محلقة المؤجر إذن شريكه فيما وادب له شيء واسترضى المذكور
صورته أن ياد له غيره في بيع شيء أو إيجاره فيبعده أو يؤجره مع
شيء آخر له ويحلف لإذن فيصل العقد فيها قصداً ، وما قلناه في غوي
في قطعة مدورة إلى تطل السبع منها كالم يأت فيه تفريق الصفقة
لما في إسناده وفيه من تقرير الشريك برور مشتري في حصته إلى أن
يصل إلى القطعة لمبة ، والله أعلم .

* سئل * عن سائر سيرة يعمل عنده أية معينة واستثنى أوقات
الصلوات الخمس في كل يوم منها ، فهل لإجرة تطل باستثناء ذلك كما
قلناه ! ركبي في قوعه حيث سنده من قعدة ، يحصل صم إذا
تعرض له لا يضر أولاً وإذا قلتم بهذا فهل هو لكون المستثنى مجهول

اقتدر كما قالوا في منع الاستئجار لتدريس وتعليمهم لئلا يسألوا المعلمين
بمخلافه لو استأجر تعلمه مسائل مصبوطة لأقروا بمصوطين ، فهل
التعليل بهد في هذه هو ، يعتمد أو كونه من اقرب كما أشير إليه في
أحزاب الصغار وطاهره هذه الصحة متعلق ؟ وما الفرق بين الاستئجار
لتدريس والاستئجار لإفادة تدرس حيث لم يجزوا في لأول خلاف ،
وتردد أو كرا صوي في الثاني ؟

بما هو حاشية بين الإجارة تعطى بالستاء مدكر كما قلنا لمر كشي
وإن أراد له : هل يحل بمقدر الوقت مع إخراج عنه عن معنى اللفظ وإن
وفق الاستئجار شرعي ، ومذكره من تعليل منع الاستئجار للتدريس
في رأيي وفي خوي صحيح ، ولعل أيضاً بأن التدريس كالحمد
في فرصته على الشيوع ، ولا يثبت ذلك شيئاً بصورة يصح الاستئجار
فيه ، يعني يقتصر على العمل ، والفرق بين الاستئجار للتدريس والاستئجار
لإفادة في مذكر أن لإفادة إياه في مسائل مصبوطة بقرير الشيخ ،
بمخلاف تدريس ، هذه مع أنه يوقيل بالصحة في مسائل وتعمل الأوقات
على مقدر عادة عالية فيبعد ، والله أعلم .



كتاب احياء الموات

﴿سئل﴾ عن شخص توفي وترك أولاداً وررقاً حبسية وحبشية
وقسموا رزق له كور بالسوية بينهم وكتبوا له توقيع ذلك وذكروا
فيه أن من توفي منهم عن غير ولد يستقر نصيبه لمن بقي ، ثم توفي مضميه
ولم يترك أولاداً ، فأنتهى أحد الباقيين وفاة المتوفين عن غير أولاد ، فهل
هذا لأولها صحيح وإقطاع لاوله له حصص متوفين مع وجود توقيعهم
لله كور فيه أن من توفي منهم عن غير ولد يستقر نصيبه من بقي أولاد ؟
﴿فأجاب﴾ بأنه يصح إنهاؤه ذلك وإقطاع لاوله له أو نائبه
ولا عذر بالتوقيع سابق لأن ذلك غير معتبر في الرق ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص جلس في مقعد من مقاعد الأسواق يردن
قاص ، وذلك لمقعد بفا ، در موقوفه ولا صرد عليه ولا على دار تخلوسه ،
فدعى الشطر عليه عند قاص أن هذا المقعد من حريم دار ، وشهدت له
سنة بذلك وقبض القاضي ورتب عليه حكم من إزعاج ديت الشخص
وعيره ، فهل ذلك سائغ أولاً ؟ وهل تعقب أحد كلام لأدري لدي
ذكره هذا عن ماوردي الصريح في عدم صحة هذه دعوى وسماع البيعة
وعدم جواز إزعاجه أولاً ؟ وهل يجوز خلوس في أافية لشارل وحريمها
بعد إيد ملاكها أولاً فيه قولان ، إلى أن قال . « وهذا إن يجيء على
قول إن لدره حريم في الشارع . وأيضاً فكلامهم فيه إيد أحبي ذراً

أو نحوه في موت ، ثم في وقت هدي الأضرحة ونحوه ، التي لا يدري
كيف صدر الشرع فيها شرعاً فلا يأتي فيه ذلك ، ويجب الجزم بحواز
القيود في أفينته وأنه لا عترض لأربابها إذ لم يفسر بهم وعليه لا يجمع
الفتا « تنهى كلامه » وهل للتقصي أن يرعج من له الارتفاق بالجلوس
بشوارع غير سبب وإن يجلسه قصر قلبه أو لا ؟ وهل صرح أحد
من علماء ، بأن كل دره حريم يعد من حقوقه وتوبعها أو لا ؟ وهل
لافتاء وحكمه يخلف كلامه لأدري أو لا ؟

فوجب * بأن ذلك ليس بسبب مخالفته المنقول ، ويرتب على
لمكان لمذكور حكم شرع ، ولا أعلم أحداً تعقب كلام الأذري
موفق لكلامه أثبت ، نعم قد يتعقب قوله إنه يجيء أي كلام لماوردي
على قوله إن مداره حريم في الشرع ، أنه لا حاجة إليه ، فإن لماوردي
ورس كلامه في دره حريم حيث لا حريم لها كما في المحفوفة بالشارع
خرج ذلك عن صورة المسألة لكن خطب في ذلك قريب ، وليس
لتقصي أن يرعج من له الارتفاق بالجلوس في الشرع بلا سبب سواء
أجلسه قصر قلبه أو لا ؟ وصرح أن كل دار لها حريمها ، كما أشير إليه
الشيخ سر الدين ملتقي قال : وما ذكرناه من أن لدار المحفوفة
بالمسكن لا حريم لها أردوا به غير الحريم المستحق ، ويحرم الافتاء
وحكمه ، يخلف كلامه لأدري لمذكور الذي هو في الحقيقة كلام
أثبت ، ولا إشكال في أن خرق الإجماع ولو فعلاً يحرم على مفتي زماننا

وحاكمه لانتفاء الاجتهاد عنهما ، فإن فرض وجود مجتهد فظاهر كلامهم أنه يحرم في الإجماع الفعلي كالقولي وهو لوجه ، والله أعلم .
 * سئل * عم إذا كانت لأرض إقطاع تمت صاحبها وأقطعها السلطان لآخر ، فهل النخل وغيره لورثة الميت أو لمن أحد لا إقطاع ؟
 * فأجاب * بأن لميت إن ملك ذلك فهو لورثته ، وإلا فهو ملك لبيت المال إن كان أصله مما يعرض عنه علناً ، وإلا فمل ضائع ، ولا حق في ذلك من أخذ لا إقطاع إلا أن يقطعه له الإمام فيما إذا كان ذلك بيت مال ، والله أعلم .

كتاب احكام الوقف

* سئل * عن شخص وقف وقفاً على بناته اثلاث هن زينب وصفية وسعود أيام حياتهن ، ثم من بعدهن على أولادهن ، ثم على أولاد أولادهن ، على أن من مات منهن من ولد أو ولد ولد كان نصيبه لولده خاصة ، وإن لم يكن له ولد كان نصيبه لأختيه ، ثم توفيت زينب عن ولد وثقل نصيبها لأختيه ، ثم توفيت صفية عن ولد ولد فهل ينتقل نصيبها له أو لأختها سعود ؟

* فأجاب * بأنه ينتقل ستتحقق صفية لولد ولدها دون أختها عملاً بقول الواقف « على أن مات من لموقوف عليهن » إلى آخره ، وقوله

« كان نصيبه وده » ، بر دمه وده أو ولد وده ستمالاً للفظ في حقيقة ومجازة قرينة ، قوله « خاصة » أي دون الأخوات ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص له بلد وله وكيل في البلد حاصل وقف معد خزين الغلال بأجرته ، فوضع لو وكيل بلد كور فيه غلة لصاحب البلد مدة ، فهل بد طرعى لحاصل المطالبة صاحب البلد بأجرته أو وكيله أو هما ؟

❖ فاجب ❖ بأن شرط ممانعة لو وكيل مطلقاً ، وله مطالبة صاحب البلد أيضاً إن كان قد كان لو وكيل في وضع الغلة في حاصل ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص وقف وقفاً على نفسه أيام حياته ، ثم من بعده على حمات عيب ، وشرط الطرعى ذلك لنفسه ، ثم من بعده للأرشد ولأرشد من أولاده ، ثم لمن عيبه بعد ذلك ، ولم يجعل لنفسه تفويض الطر ولا إسناده ولا لا يصر به لغيره ، ثم إنه بعد ذلك أشهد على نفسه أنه فوض الطرعى بوقف المذكور لشخص ووصى له به مع مشاركة أولاده له ، ثم توفي بوقف المذكور بحكم الحاكم مالكي لأحد أولاده بأرشديته وأهليته ، وستمحقه بطر بمرده على لوقف المذكور ، فهل ستمحق بطر عيبه لمن فوض له لوقف أو لمن حكم له به ؟

❖ فاجب ❖ بأن ستمحق بطر لمن حكم له الحاكم مالكي لأنه موافق لشرط الوقف ، ولا حق من فوض له الوقف ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص شفعي وقف وقفاً أراد مالكي أن يحكم بدخول من يدخله وقف ، فهل له ذلك أو لا ؟

﴿ واجب ﴾ لا يجوز عندنا لها كي ولا لغيره أن يدخل في الوقف من لم يدخله لوقف . كن إيا فتضي مذهبك به لا يتعرض له ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص استأجر أرضاً موقوفة لا تقض بها ولا يـظهر بها بعض بآء وجدران ، فتقضى عليه وبني على بغيره ، فهل يجوز له ذلك أولاً ؟
 هذا باع من لوقف أطواناً وأختاً وأولادهم ، فهل هذا بيع صحيح أولاً ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يجوز له ذلك ، ولا يصح بيع شيء من لوقف والله أعلم .
 ﴿ سئل ﴾ عن شخص وقف وقفاً وله بشرط النظر عليه لأحد ، هل يكون النظر للقاضي القصبة الشافعية أو لسلطان ؟ وما المراد بقول فقهاء « وإلا فنظر للقاضي » ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه إذا شرط نظره لسلطان فهو له قطعاً . وإلا لا وجه أنه له أيضاً أصالة خلافاً للسككي لأنه لا نظري لأمر العمة .
 القاضي الشافعي ذهب فيها ، وهذا هو المراد بقول فقهاء « وإلا فنظر للقاضي »
 ويذهب أن الفقهاء عبارة أخرى وهي « وإلا فنظر للإمام » والله أعلم .
 ﴿ سئل ﴾ عن مكان موقوف على مسجد خرب المكان وتعذر إصلاحه ، فهل للنظر على المسجد أن يبيع المكان المذكور لمصلحة مسجد أو لا ؟ وإذا قلتم بهذا فهل يجوز له إيجارته ونقله من المدة التي فيها لعدم الانتفاع به فيها أو لا ؟

(الطوب : الآخر)

✽ وحب ✽ بأنه لا يجوز له بيع شيء من لوقف وإن وصل إلى الحالة
مذكورة ، وتخور إحدته ونقل م ينقل منه من البلد المذكور للأجرة
له في حالة المذكورة ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص يده إمامة مسجد فتحمد له معلوم مدة على
يد بصره ، ووقوف على مسجد بصر آخر ، فهل له مطالته بما تحمد له
في أيام البصر الأول أو لا ؟

✽ وحب ✽ بأن له مطالته بذلك من ربيع وقف ، والله أعلم .
✽ سئل ✽ عن شخص له أملاك وأوقف عليها على شخص صالح ،
ثم من بعده بن ورثته ، متفقون وتسلو ، ووقف بقيتها على ذرية نفسه
وكان وقف تلك المالكات حوנית ، تدكر في كتاب وقف الدي
وقف على أحد من المذكور ، لا في مدي وقف فيه على ذريته ، ولم يكن له
يشهد أمه أو فقهاء لا مكتوب ولا سيده ، فلما مات وقف ترك أيتما
وقيه عليهم منكم ، ثم إن أخوات المذكورة تهمت وصارت ساحة
وبها صيرت ، ثم إن لشكها المذكور آخر الساحة المذكورة وأصهر بجمدة
أخرة يسيرة وأشهد على المستجير أن يعمر ويعقد حوينة عربي الحوנית
مذكورة وينصرف عليه من ثلث لأخرة المذكورة ، وأن تكون الحوנית
مذكورة وقف وقف المذكور ويشترى بر يعه خدراً ويفرقه على باب
حدوت ، وفي أمسي أحد أولاد وقف وضع بده على الحوينة المذكورة إلى
حين ووجه وم يدرع في ديت ، ثم بعد وفاته وضع ولده يده كما كان والده

فدفعه شخص من ذرية الصالح المذكور وقال : خونت وقف على
النسب الحكيم وقد صرف له ، هل يصح وقف هذا الحكم
أولا ؟ وهل الإجارة الصادرة من ملكه كور صحيحة أولا ؟ وهل
مورثة نقض النكاح بالأرض المذكورة أولا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يصح وقف الخواص المذكورة بمجرد ذكره ،
وهي باقية على ملك لورثة حتى يثبت وقف طريق شرعي ، وله مضالبة
وصع اليد بأجرة مثل ، ولا جرة المذكورة فاسدة كونه بدو أجرة
مثل ، وله نقض أيا بالأرض فهو من حيث سرمة لأرض محترمة ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن شخص وقف وقفاً على نفسه ثم بعده عن أخيه خليل
وعلى بنته وطمة وعلى زوجته مغل المدعوة بأم أحمد وعبد القادر وعلى
رومي بنت محمد وعلى خاص بنت مرحوم عبد القادر وعلى من يحدته الله
له وولده عبد القادر من الأولاد المذكور ولبنات سهم بالسوية ، ثم
من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أسهم وأعقابهم أبداً
، نشو وندم ، تسلو ، تحجب الطقة على سهم الطبقة السفلى ، على
أنه من مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا اسل ولا عقب عاد نصيبه
على من بقي من أهل لوقف من هو في درجته ودوي طفته ، ومن مات
من ولد عاد نصيبه على ولد ولده وإن سفل ، تحجب الطبقة العليا منهم
حصصة السفلى ، ثم توفي خليل عن بنت بنته رونق ، ثم توفيت مغل عن
بنت تسمى وطمة وعن بنتي بنين وهم رونق وخص ، ثم توفيت رونق

عن بين ، ثم توفي ، وسنقر لوقف حتى فطمة بنت لوقف وعلى خص بنت
 منه ، ثم توفيت وصية وترك بنت بن . ثم توفيت خص عن بن فذا
 يخص بن خص ، لوقوف عليهم في الأصل وبنت بن بنت لوقف ؟
 ﴿ وجب به إيد حكمة لصحة لوقف حاكم يراها كان لبنت
 بن وطمة أربعة أحسن ورابع خمس ولا بن خص ثلاثة أرباع خمس ،
 ومات لأنه مات خليل شغل خمسة إلى رونق عملاً بقول لوقف إن
 من مات من ولد ولد بعد صفة على ولد ولد فيصير لها حسن ، وإذا
 ماتت مع كل خمس خمس إلى رونق وخص لما مر فيكمل لرونق حسن
 ونصف خمس ونصف خمس ونصف خمس ، وإذا ماتت رونق صار
 صفة منقطع لأنه شر في لائق من في الدرجة عدم الولد ولم يعد
 ولم يعمل به ، ولد في مثل ذلك ، بل جعله له عند نقراص ما فوقه من
 المرحلت ، وولد له في عهد ذلك ويوجد ، فيصرف نصيبه لأقرب
 من إلى لوقف وفي وطمة فكل لها ثلاثة أحسن ونصف خمس ، وإذا
 مات فطمة تنقل صفة بنت بها لما مر ، وإذا كانت خص تنقل
 صفة إلى بهر ومات وطمة من حيث أيها أقرب انس إلى الوقف
 فيحصل فيما قلناه وقد كنت كتمت على هذا السؤال قبل ذلك وليس
 فيه موت حسن بما يخالف ذلك فاحذره ، وقد تطلبت السؤال عقب
 كنت بني عليه وخبرت أن صاحبه سافر ، فحصل عندي بذلك كرب
 فلا حول ولا قوة إلا بالله تعالى اعطيه . وقد أذنت للواقف عليه أن
 يمجوه وله في ذلك ثوب جزيل ، والله أعلم .

❖ سئل عن شخص وقف وقفاً على كنس وبيعه ونحوه ، فهل هذا
 لوقف صحيح أو لا ؟ وإذا قلتم بصلاحه هل يولي الأمر مائة كافر
 في ذلك أو لا ؟ وإذا تحقق صرر مسلمين مقيمين بلادهم ، هل
 ما بأيديهم وتعد إنهم منهم إلا لعل هل يجوز لأحد من المسلمين أن يسلطه عليه ؟
 ❖ وجب ❖ بأن لوقف على كنس وبيعه ونحوه من متعدّدات
 الكفر باطل سواء كان وقف مسلماً أم كافراً ، لأن ليس يولي الأمر
 أيده الله أن يتعرض لهم فيه ، بل يقرهم عليه حيث يقرهم على كنسهم
 وبيعهم ونحوها ، نعم إن ترافعوا إلينا حكمت بطلان الوقف ودرجوع
 الموقوف إلى مالكه فإن تحقق بعد حكم السلطان صرر على مسلمين
 مقيمين بلادهم بانتزع ذلك منهم وتعد عليهم إنهم مسلمين منهم إلا
 أن جازاً لا يملك بل وجب عليه أن يبدل لهم ترولاً في الضرورة والله أعلم .
 ❖ سئل عن ذي ناطر عال در وعلى أوقفه ودورته بمقتضى
 ولاية من لا إمام لا أعظم ، فهل هذه ولاية صحيحة أو باطلة ؟
 ❖ فأجاب ❖ بأن ولاية لذي وإن كان عدلاً في دينه طامّة لأن
 شرط الناطر العدالة والعدالة الحقيقية لا تكون إلا لمسلم ، ويحتمل أن
 يفتل بصحتها إذا كان عدلاً في دينه قبيحاً على صحة إمامه ، أي إن
 يمي عن ذي . وعلى صحة عقداً ككفر فكفر الكفر إذا كان كذلك .
 وهو بعيد لأن الولاية في تلك التصدير من مسلم ، وهو من صدى من
 وقد قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ يَدْعُوا إِلَى الْبُغْضِ وَالْبَغْضَى
 وَالْإِثْمِ ، وَتَدْعُوا إِلَى الْإِيمَانِ ، وَتَدْعُوا إِلَى الْبِرِّ) .

سئل * عن شخص وقف وقفاً على جهات عينها وما فضل بعد ذلك يكون وقفاً على نفسه ، ثم من بعده بنى أولاده وأولاد أولاده ، ثم على أولاد أولاد أولاده ثم على أولاد أولاد أولاد أولاده ، ثم على أهلكم وأعتقهم وإن سفلو ، على افريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين ، يجري ذلك عليه أبداً ، متولدوا وتسلوا وتعقبوا ، بطناً بعد بطن ، وقرناً بعد قرن ، ثم على جهة بر متصلة ، ثم إن لم يوجد الآن بيت لوقف وولده ، وأنت ، أحيب ، فهل ينحصر بوقف جميعه فيها فقط ؟ ولا ؟ وإد شرع وقف لا يؤجر بوقف أو لم يشترطه فأوجز بغير طريق شرعي ، فهل هذه لإجادة صحيحة أو لا ويرجع المستحقون على المستأجر بـ جرة مثل ؟

وَأُحِبُّ أَنْ أُوَقِفَ بِكُلِّهِ يَحْتَمِرُ بَعْدَ حُكْمِ نَصِيحَتِهِ فِي ذِكْرِ
فِي سِتِّ وَاقِفٍ عَمَلًا يَقُولُ يُوَقِفُ : « مَا تَنَسَلَوْا بَعْدَ بَطْلِ وَقَرْنَا
عَدُّ قُرُونٍ » وَهَذَا نَرْطُ لَوْاقِفٍ عَدَمِ الْإِحْرَاقِ وَلَمْ يَشْرُطْهُ فَوُحْرِي الْأَوَّلِ
أُجْرَةٌ مِثْلُ أَوْ فِي تَنَاقُضٍ بَدْوٍ بِغَيْرِ طَرِيقٍ شَرْعِيٍّ مِثْلَ نَصِيحَةِ لَا إِجَارَةَ ،
وَيَرْجِعُ مُسْتَحَقُّونَ عَلَى مُسْتَأْجِرٍ بِأُحْرَةِ مِثْلِ ، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ .

سئل * عن رجل وقف مائة دينار بآلته اثلاث في مرض موته
ومات فيه وتركهين وزوجة وبنت المال ، فهل هذه المسألة كمسألة ابن
الحمد دوهي ، إذا وقف على ولده حائز حيث قل رضي الله عنه : « إن
أخرج مائة من اثلاث فهو مائة عليه » حتى يكون الحكم فيها مذكراً

أولا؟ وإذا قلتم بالرّد في حق بيت المال ورجعة قبل بنت أن يردو
أيضاً ويصير الوقف كله طلقاً لكل من تورثه المذكورين أو كيف حال؟
* فأجاب * بأن ما قلناه [بن] [حد في] [مسألة] [إن] يتأتى في
لوقف على إحتر كما صورته هو به بخلاف هذه وبحرف ، ولوقف في
هذه في نصيب بنت لعل باطل لأنه لا يتصور فيه منه إجازة ، وصحته
في نصيب ابنت ولا وجه موقوفة على إحترتين ، ولا يلزم ، وقف في
نصيب ابنت لما فيه من تخصيص لا وجه في حيث يصير نصيب
وقفاً ونصيب الزوجة طلقاً ، والله أعلم .

* سئل * عن شخص وقف وقفاً وقرر فيه رجوعته من بعده قد رآ
معلوماً بشرط إقامتها بمنزل تسكنه ، فتوجهت إلى مكان يسكن به بزوجها
مدية عودها إلى المسكن المذكور ، وأقامت مدة ثم رجعت ، فهل يسقط
استحقاق مدة إقامتها عند بنتها أولاً؟ وإذا صرف الأمر على الوقف
المذكور ريعه في غير الجهة المشروطة ، هل يغرم للمستحقين مدته أولاً؟
وهل يكون ذلك قدحاً في أهليته لغيره أولاً؟

* فأجاب * بأنها إن أقامت غير منزلها أكثر من مدة تسفرين
وهي ثلاثة أيام سقط استحقاق مدة إقامتها غير منزلها ، وإلا فلا يسقط ،
ويرد فوات النظر لريع في غير الجهة المشروطة غرم المستحقين مدته ،
وكان ذلك قدحاً في أهليته لنظر نفسه ، والله أعلم .

* سئل * عن شخص وقف وقفاً وشرط أن العين الموقوفة على

أولاده في المسكن ولا جرة إلا فلانة فيها تسكن ما دامت خلية
عن الأزواج ، ومن توفيت عدد نصيب إلى إختوتها . فتوفيت ولها أولاد ،
فهل يستحق أولاده شيئاً مما كانت تستحقه والحالة هذه أو لا ؟ وإذا
حكى حكم يستحق فيه فهل يعد حكمه أو لا ؟ وإذا قلتم بهذا وأخذوا
من ربيع أوقف شيئاً فهل يستعد منهم أو لا ؟ وإذا قلتم بهذا فهل يشب
ولي الأمر أيده الله تعالى على استرجاعه أو لا ؟

✽ فأجاب ✽ : أن أولاد امرأة لا يستحقون شيئاً مما كانت تستحقه
هي ، وحكم حكم يستحق فيه غير نافذ لمحب لفته شرط الوقف ، وإذا
أخذوا شيئاً استعبد منهم ، ويتب ولي الأمر أيده الله تعالى على استرجاعه
والإصرار لحقوق إلى ذويها ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن امرأة وفقت وقفاً على ستين فاطمة وست ربحان ثم
على أولادهم ، ثم على أولاد أولادهم ، طبقة بعد طبقة على اغريضة
أشريعة ، على أن من نقرض منهم ولم يكن له ذرية كان نصيبه لإختوته
لأشقاء ، فإن لم يكن له إخوته للأب ، ثم على أقرب عصات
أوقوف عليهم ، ثم على الفقراء والمساكين ، ثم توفيت ست ربحان
وتركت أولاداً وسفلو عصته ، وتوفيت أختها فاطمة عن ابن يسى
عبد الله وعن بنت تسمى ممر ، ثم توفيت ممر عن بن وعن أخيها عبد الله
فهل تنقل حصته ممر لاسم أو لأخيها ؟

✽ فأجاب ✽ : أنه إن كان لا شيء إلا ما لا يحق له ولا ولد ست ربحان

عملاً بالترتيب المفرد بقوله «ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم» وإن
كل أحد لغير أم فقد تعرض هذا أمر من مقتضى اعتبار الترتيب
مذكور أن حق لأخي فر وأولادست ربحون كونه في درجة واحدة ،
ومقتضى مفهوم تقييد نقل ما كان من إني إخواني أن لا يكون ولدان
لحق ليس لأخيه لو حود ولده ، ولا يلزم منه أن يكون حق ولده
وإن احتمل على بعد أن يكون له ، فيكون حق بمقتضى الترتيب لأخيه
ولأولادست ربحون لكونهم في درجة فر ، ويحتمل أن يكون حق
لأولادست ربحون خاصة لانتفاء تقييد المذكور ، ووجه لاول ، وفائدة
تقييد الانتفاء أنه إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد وليكون حق الميت
لإخوته دون من بعده في الدرجة ، وإلى هذا لو لم يكن لست ربحون
أولاد فيدعي أن يكون حق لأخي فر ، لا من حيث إنه أخوه في
درجته ، وبذلك علم أن أولادست ربحون لا يحدون شيئاً بمنزلة مع
وحود وطمة عملاً بمقتضى الترتيب ، قلناه ، والله أعلم .

سئل عن إدار الموقوفة إذا حرت ودثرت وصارت لا ينتمى
إلا بساحتها أو اشترفت على حرة وكانت وقف على مسجد أو غيره ،
وقصد الضرر على هذا لوقف أن يستعمل في المذكورة ، فيه خطأ
والصلحة خفية لوقف ، وأن يحكم له بصحة الاستبدال أو البيع بذلك
حكمة شافعي ، فهل مقصده من الاستبدال أو البيع صحيح يصح فعله
ويسوغ للحاكم الشافعي حكم بصحة الاستبدال أو البيع به قياساً على

• رجع من حوز بيع حصر المسعد إذا بيت وجدوعه إذا انكسرت
 وم تصلح إلا للإحراق • وفيما عني الدابة الموقوفة إذا تعذر الانتفاع
 ٣ • وعي أستر كعبة إذا صمعت بهجتا وم يبق لها جمال • أو لا يصح
 فعل شيء من ذلك ولا يسوع الحكمة [حكم] بما ذكر ؟ وهل قول
 الإمام الرضي واسوي : « ويجري خلاف في لذر المنهدمة وفيما إذا
 أشرف خدع عني لانكسروا لذر على لاهدم » مقتضى لأن المصحح
 هـ • مصحح في خدع مكسر الذي لا يصالح إلا للإحراق والحصر
 الدابة • أو لا لأنه لا يلزم من البناء التوقف في التصحيح ، وإلا فقد
 ذكر بعض الأئمة أن : « في بعض النظر في هذه المسألة فإنه لم يصرح
 أحد من الأصحاب في مهدمة نحو ربيع فضلاً عن حكمة الخلاف
 فيه ، بل قطعوا كهم أنه لا يجوز بيعه ؟ »

• فحدث بك بأنه لا يصح بيع لذر الموقوفة إذا حربت أو أشرفت
 على حرب لبقاء الانتفاع بأرضهم وإمكان عمرتها ، وما أفهمه ظاهر
 كلام الرضي من أنه يصح بيعها على معتد ، وقول جماعة من المحققين :
 إن الرضي في بعض النظر في هذه المسألة ، وكتب المذهب من طريق
 الفريقين ولم يرد شهادة بخلاف ما قلناه ، وأما ما صححه من جواز
 بيع حصر مسعد إذا بيت وجدوعه إذا انكسرت ولم تصلح إلا
 للإحراق وأستر الكعبة إذا يبق فيها جمال ولا منفعة فهو وجه انفرد
 بتصحيحه الإمام ، ولأصح المعتد لموفق للدليل ما صرح به الجرجاني

واسيخ أبو علي السنجي والبخوي وغيره أنه لا يجوز بيع كذا لا يجوز
بيع أرض المسجد، ولأنه يمكن الانتفاع بها في سقفة أو طبع حص
أو أجر المسجد، على أن وإن قلد يجوز بيعه على ما صححه الرعي
تبعاً للإمام لا يلزم منه جواز بيعه من العذرة كما
لا يخفى، والله أعلم.

❦ سئل عن شخص وقف وقفاً على نفسه أيام حياته، ثم من
بعده على أولاده وولاد أولاده وسله وعقده من ولد أظهر دون ولد
أبطل، فقد وله من عينه الوقف وتخلف من دريته أولاد أعمام أشقاء
وعلى أشقاء، فتوفي منهم امرأة وحملت في عم شقيقين وست عمه
شقيقه، فهل ينتقل النصب ميتة شقيقين قريين عملاً، شرطه الوقف
من نقل النصب للأقرب أم تشر كهي المعيدة التي في غير الشقيقة؟
❦ وجوبه: أن الوقف إذا شرط تقديم الأقرب تنقل النصب
لميتة إن الشقيقين ولا يشر كهما فيه غير شقيقة، لأن من يدي قريتين
أقرب من يدي قرابة واحدة، وقرب زده يرد به قرب درجة
وتارة يرد به زيادة القرابة مع تعدد درجة، وهذا فتى لإمام السبكي
قال: ويشهد له اتفاق الأكثرين من جميع المذهب على تقديم الأعم
الشقيق على الأخ للأب وقول الشافعي في وصية إن من جمع قرابة
أب وأم كان أقرب من فرد أب أو أم، وما قلده بر النصب في
الوصية يقتضي خلاف ذلك يجب توبه، والله أعلم.

سئل عن شخص وقف وقفاً على أولاده ليدكر مثل حظ
لأنثيين، ثم على أولادهم وأولاد أولادهم وأولاد الكور
دون أولاد لإناث، سئل أي أس من توفي منهم ومن أولادهم وأولاد
أولادهم من أولاد الكور دون أولاد لإناث عن ولد أو ولد ولد
وإن سئل من أولاد الكور دون أولاد لإناث عدم ما كان له لأولاد
أولاده لا أسهم ليدكر من بكر مثل حظ لأنثيين، ومن توفي منهم عن
غير ولد أو ولد أو ولد أو ولد سئل عدم ما كان له [لمن] معه في درخته من أهل لو وقف
يقدم لأقرب فلا أقرب إليه، وتقدم لإخوة على غيرهم، فهل هذا
وقف ترتب أو تسريكت حتى يستحق الولد مع وجود لو يد؟

وأجاب: إن هذا وقف ترتب وإن عطف بالو في بعض
المتعاضات بقربة قول لو وقف: «على أن من توفي منهم ومن أولادهم»
إلى آخره، فإنه يرجع لأولاد الصواب ولمن عطف عليهم بناء على المختار
من أن التقييد إذا وقع بعد متعاضات يرجع إلى الجميع، ومن أنه لا فرق
فيه من اعطف بالو والاعطف ثم ونحوهم خلافاً للإمام رحمه الله والله أعلم.

سئل عن شخص وقف وقفاً وشرطاً اضطر عليه للأرشد
فلا أرشد من أولاده، فإن استوفى قدم يدكر، فإن استوفى قدم لأس،
وإن استوفى شتر كوفي ذلك، فقام شخص من أولاده يئدة عند حاكم
شيعي بأنه أرشد مؤخوذين وسنهم وتنت ذلك عنده ولم يحكم له بالنظر،
ثم بعد ذلك أوفى شخص آخر منهم يئدة عند حاكم مالكي بأنه أرشد

موجودين خاصة وحكم له باستحقاقه انظر بمفرده ، وهل يمنع هذا حكم
الحكم الشفيعي من حكم لم يمت عنده البينة له ، انه ارشد لموجودين
واسمه باستحقاقه انظر على لوقف لم يور بمفرده أو لا ؟

﴿ واجب ﴾ بأن حكم لم يور لانع حكم الشفيعي من حكم
لأول باستحقاقه انظر ، بل لا يحتاج إلى حكم به لاستحقاقه له من حين
ثبوت كونه ارشد وأسن بشرط لوقف وإن لم يحكم له به ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن شخص وقف وقفاً على نفسه مدة حياته وحكم بصحته
حكم برها ، ثم من بعده على أولاده لموجودين يومئذ ، وعلى من سيحدث
له من الأولاد ، يكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، وإن
نفرد واحد استحق الجميع ذكرًا كان أو أنثى ، وإن تمحضوا ذكرًا
وإنثاهم سوا ، ثم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ، ثم على أولاد
أولاد أولادهم ، ثم على نسلهم وعقبهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، حسماً
يفصل ، على أنه من مات من أولاده عاد نصيبه على أولادهم ثم على
أولاد أولادهم ثم على نسلهم وعقبهم ، فيعود إلى الأولاد كل نصيب
أصله ، فإن مات أحد من أولاد لوقف لصلبه في حياته وحلف أولاداً
ستحق أولاده بعد انقراض أولاد الواقف لصلبه ما كان يستحقه أصله
أو كان حياً ، بحيث يعود نصيب كل من أولاد لوقف إلى أولاده
ونسله وعقبه على الشرط والترتيب المذكورين أعلاه ، ومن مات من
أولادهم وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم عن ولد أو ولد أولاد أو نسل أو

عقب عاد نصيبه إلى ولده ثم إلى ولد ولده ثم إلى نسله وعقبه على شرط
والترتيب المذكور بين أعلاه ، ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد
ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه إلى لأقرب فلا أقرب من المتوفى ، ومن
مات من أولاد الوقف وسلمه وعقبه قبل أن يصل إليه شيء من منفع
لوقف وترك ولداً أو ولد ولد أو سلاً أو عقباً يستحق ولده أو ولد ولده
ما كان يستحقه لو كان حياً أبان كان المتوفى أو ما . ولما وقف لواقف
وقف مدكور كان له ثلاث بنت بنت الوسطى منهم في حياته وخلفت
ذكر أو أنثى ، ثم مات وقف مدكور عن أصغرى والكبرى فاستحققتا
ربيع الوقف كله ، ثم مات الكبرى عن بنتين فاستحققت الكبرى
ربيع الوقف كله ، ثم مات الكبرى عن بنتين فعد نصيب كل من
بنت الوقف إلى ولاده حصة من الوقف ، وحال أمه ماتت لأنثى
من ولدى وسطى متوفية في حياة الوقف قبل نقرض بنت الوقف
كبرى ، وحلف ولداً ذكر أو قبل نصيب الوسطى مدكورة إلى ولده
وحده عملاً بقول الوقف « وود نقرض أحد من أولاده عاد الوقف
على أولاده ثم على سلمه وعقبهم » وبقوله : « بحيث يعود نصيب كل
من أولاده وسلمه وعقبه على شرط والترتيب المذكور بين أعلاه » أو
يعود مدكور إليه وإلى من أحته عملاً بقول الوقف : « ومن مات من
أولاده وسلمه وعقبه قبل أن يصل إليه شيء من ربيع الوقف وترك
ولداً أو ولد ولد أو سلاً أو عقباً يستحق ولده أو ولد ولده ما كان

يستحقه أصله لو كان حياً أما كان ميتاً أم أمّا « وهذا لإطلاق محمول
على السابق جمعاً بينهما لعلمه بال تكرار وكيف نحن ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن نصيب البنت الوسطى يعود إلى ولده وبن أخته
عملاً بقول الوقف « ومن مات من أولاد الوقف ونسلهم وعقبهم قل
أن يصل إليه شيء من ريع الوقف » إلى آخره إذ حصله أن من لم يصل
إليه شيء يعطى نصيبه لو كان حياً لأولاده ، فنصيب الوسطى يعطى نسله
لولده ونسله لأن بنتها لو كانت حية ستحق الثلث فولد الوسطى
و بن بنتها في طبقة واحدة ، ولا يسمع من عدم طبقة تفوتها في النسب لأنها
لا يعني الطبقة في الوقف إلا المستوين في الاستحقاق من الوقف ، كما
لو وقف على زيد وأبنته معا فإنها طبقة واحدة وإن تفاوتت في النسب ،
فكلامه المذكور مقيد لكلامه السابق ، كما أنه مقيد بالنسبة لأولاده
لصلبه بقوله « فإن مات أحد من أولاد الوقف لصلبه [ستحق]
ما كان يستحقه أصله لو كان حياً » إلى آخره ، ولو أعطى ولد الوسطى
دور من اخته لزم إلغاء الكلام ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص وقف وقفاً على أولاد ولده المذكور
والبنات وهم أربعة : بنت وبنتان ، ذكر من مهن كل واحد منهما من
ثم ولأبنين من أم وحمل الوقف بينهما ذلك بالسوية ، ثم من بعدهم
على أولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم ، وشرط أن من مات منهم عن غير
ولد أو نسل أو عقب عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقته ، ثم

يقدم لأقرب ولأقرب مستوفى ، ثم مات أحد لابن عم غير ولد
فانتقل صلبه لأخيه وأخته لث ركن له في الاستحقاق ، ثم مات
إحدى البنين عن غير ولد فهل يختص بصبيها أخوها أو أختها أو
يشتركان فيه ؟ وإد مات لأخت لأخرى وخلفت أولاد فهل يرجع
لصاحب وصية أختها لأولادها أو لأخيه أو يشتركان فيه ؟

❖ وحب : بأنه يشترك لأخ وأخت فيما كانت تستحقه لأخت
لأولى ، ولا يرجع ستحق الثانية إلى أولادها وإن أفتى [به] الشيخ
ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى ، عملاً بمفهومه شرط إذ مفهومه أن
لاستحقاق عند وجود الأولاد لا يكون لمن في درجة لتتوى ، ولا
يلزم منه أن يكون لأولاده ، بل يرجع ستحقاق إلى أخيه لا لشرط
أو قف بل يكون الوقف كان مقتطع وسط وأخوه أقرب الناس إلى
الوقف ، والله أعلم .

❖ سئل عن رجل شفعي يده خطابة وإمامة بمسجد بشرهما
مدة ، ثم تنقاهما عنه رجل آخر شفعي وباشرهما مدة ، ثم نزل بعد ذلك
عنهم رجل حسبي وقرره بغيره في ذلك ولم يعلم شرط الوقف ، فهل
هذا النزول والتقرير صحيح أو لا ؟

❖ فأجاب : بأن لأوجه تسع عامة من تقدم من النظر والخطأ
والأئمة فلا يصح تقريره بغير نظر غير شفعي . وأما النزول فصحيح وفائدته
سقوط حق الأول وشفور وظيفة ، والله أعلم .

سئل عن شخص وقف وقفاً بشرط النظر فيه لسنة أيام
حياته وأن له أن يسنده ويفوضه من يشاء ، فمات من غير إسناد
وتفويض لأحد كان النظر على ذلك للأكثر من شقيقه ، فمات لم
يوجد إلا واحد منها مستقل بالنظر ، فمات لم يوجد منها أحد إذ ذلك
كان النظر على ذلك للأب من أولاد شقيقه ، فمات فعذر بوجه من
وجوه التعذر كان النظر للأب لا للأب ولأب من لموقوف عليه ، ومن
شروط الواقف أن انظر على ذلك إذا قصد فعل الشيء الفلاني أو فعله
كان معزولاً قبل الوقوع بعده ، ثم بعد ذلك وجد الفعل لم يعلق
وقفه عزل عليه من كان له النظر ، وبقي موحوداً على نظره ، فهل
يكون وجوده حينئذ مانعاً من النظر لمن بعده من لمشرط لهم
« صر أولاً ؟ »

« وجب » ، أنه إذا وجد عزل معلق بفعل لم يورث قصده
فعله بطر محتمل أو أحد « مانع من انتقال النظر إلى من بعده من
المفوض قول الواقف » فمات لم يوجد منها أحد إذ ذلك كان النظر
لأب من أولاد شقيقه « بل النظر للأب محكم ، فمات فقلت : قياس
نحو ولاية للأب في النكاح نصف الأقرب تنقذه ، هل لم يذكر
المحكم ، قلت : افرق بينهما أن مقتضى لولاية النكاح وهي القرينة
أو نحوها موجودة في الأب ، لكننا قدمنا الأقرب عليه لقربه مدد

(١) كذا في الأصل : « ويطاير » موجوده « أي الناظر » .

متصفاً بالأهلية . ودرأت تولاهما إلا بعد لوجود المقتضي لها ، وناظر
الوقف من أولاد شقيق الوقف لم يجعل له الواقف النظر إلا بعدهما فلا
يتولاهما قبل بقرضه . مع لو كان اشترط تعذر نظرها انتقل النظر
إليه ، والله أعلم .

سئل عن شخص وقف وقفاً على ولده ثم على أولاده ثم على أولاد
أولاد أولاده طقة بعد طقة وسلاً بعد سل للدكر مثل حفظ لأثنين ،
على أن من قرص من الأولاد ولم يكن له سل ولا ذرية انتقل نصيبه
إلى إخوانه ، ثم بعد بقرص ذرية على أقرب العصبات للواقف ، فإن
لم يكن فعلى أقرب عصبات الموقوف عليه ، ثم توفي ولد الوقف
الموقوف عليه أولاً وترك ولداً يسمى أحمد وثلاث بنات هن فاطمة
ووردة وخطبة توفيت وخطبة عن سير ولد وترك أخاها وأختها
لمدكورين ، توفيت خطبة عن بنت تسمى قضا وعن أخيها وأختها
التي تسمى محمد يخص كلا منهما ؟

فأجاب : بأنه إن شرط الوقف بأن من توفي منهم كان نصيبه
لولده فصيب خطبة وهو خمس ورابع خمس لا ينتب قضا ، وإن لم يشترط
ذلك فصيبه لمن في درجته وهو أحمد ووزراء أئلاً فلا أحمد تلكا ربع
الوقف ، ولو زرت ثلثه . والله أعلم .

سئل عن امرأة تسمى ست الورراء ، وفقت على ببقها همت
ربيع ووطمة بينهما بالسوية ، وشرطت أن ذلك عليهما مدة حياتهما ،

ثم من بعدهم على أولادهما ، ثم على أولاد أولادهم ، ثم على أولاد أولاد
 أولادهما ، طبقة بعد طبقة ، ونسلاً بعد نسل . وجيلاً بعد جيل ، على
 الفريضة الشرعية فمن نقرض من هؤلاء ، ولم يكن له نسل ولا ذرية ولا
 ولد ولد كان نصيبه عائداً على إخوانه لأشقاء ، ومن لم يكونوا قلائب
 على مدعى وشرح عليهم ، ثم على أولادهم ، ثم على أولاد أولادهم ، طبقة
 بعد طبقة ، ونسلاً بعد نسل ، وجيلاً بعد جيل ، ثم ولدت فاطمة من
 لأولاد عبدالله وقررت سعود ، ثم توفيت ست سعود في حال حية
 أمهم فاطمة وتركت من الأولاد نعمة الدين وعبد المطلب ، ثم توفيت
 فاطمة وتركت من الأولاد عبدالله وقر ، ثم توفيت قر وتركت ولدها
 موسى وأخوها عبدالله ، فهل يستحق موسى مع وجود خاله حصه أمه
 أولا ؟ وهل تستحق أولاد ست سعود المتوفية في حال حية أمها أولا ؟
 وإذا توفي عبدالله فهل تستحق أولاد ست سعود مع أولاد عبدالله
 وأولاد قر شيئاً أولاً ؟

✽ فأجاب ✽ بأنه إن ماتت فاطمة مع وجود ست ربحان انتقل
 استحقاقها إليها لا لولدها لأن الانتقال للأولاد مشروط بموتها جميعاً ،
 مع كون لوقف صار منقطع الوسط بمفهوم قوله « فمن نقرض » إلى
 آخره ، وست ربحان أقرب الناس إلى لوقف ولا يستحق أولاد ست
 سعود شيئاً مع وجود من ذكر ، وإن ماتت فاطمة بعد موت ست
 ربحان انتقل استحقاقها إلى ولدها عبدالله وقر ، فإذا ماتت قر انتقل

ستحقق إلى عبد الله وحده لكون الوقف صار منقطع الوسط ، وعبد الله
 أقرب من ابن وقف ، ولا يستحق أبو إسحاق لأنه متأخر الطبقة ،
 ولا يستحق أولاد بنت سعود شيئاً حال حياة أمها ، فإذا مات عبد الله
 ستحقق مع أولاده [ولد] ثم وأولاد بنت سعود ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص له وظائف وقراآت ومرتب وسير ذلك
 في وقف وعنده له معلوم عن م يقبضه ، فهل له مطالبة الناظر بذلك أو
 مطالبة حبي ؟ وإذا ادعى المطالب دفع ذلك فهل يقبل قوله أو لا ؟
 ❖ وجب ❖ بأن له مطالبة الناظر بذلك لا لحبي ، ولو ادعى المطالب
 دفع ذلك لا يقبل منه بلا يئنه ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص وقف دراهم على ثلاثة أشخاص وجعل
 الناظر عليهم واحد منهم معين ، فأراد واحد منهم أن يستأجره من الناظر
 مدكور ، فهل يستأجره منه جميع الدراهم أو يكتفي فقط ؟
 ❖ وجب ❖ بأنه يستأجر من الناظر ثلثي الدرهم دون الثلث لآخر
 لأنه بث المصلحة ، لكن ليس له أن يستأجر ثلثه إذا لم يكن له ولاية تولي
 طرف العقد ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص وقف وفقاً على شخص ، ثم من بعده على
 أولاده وأولاد أولاده وأولاد أولاد أولاده ، وشرط له ^(١) الناظر عليه

(١) في الأصل : وفقاً للصوت من فيه السور ومن الخوب .

(٢) في الأصل : ونصره لناصر الناظر .

أيام حياته ثم لم ينتهي إليه الوقف من ذكره ، إن الوقف عليه أحرار
للموقوف مده ثم مات قبل نقصه ، فهل تفسخ لإحارة ، نقل حق
غيره أو لا ؟ وهل هذه مسألة مستترة من حكم إحارة متولي الوقف أو لا ؟
* فأجاب * بأن الإحارة تفسخ ، ذكر لأن ما وقع بعد موت
متولي الوقف ، وهذه مستترة من حكم إحارة متولي الوقف بعد موته
ولقد أعلم .

* سئل * عن شخص وقف وقفه على أولاده وولاد أولاده وسائر
نسبه ، ما كور ولان في ذل سوا ، يستقل به واحد منهم عند
الافرد ، ويشترك فيه لارن في الوقف بعد الاحتمال ، نسبه | بعد صفة |
وسلا بعد نسل ، تحجب نسبه اعلية به نسبه اسفلى ، على أنه من
مات وترك ولداً أو ولداً أو أسفل من ذلك ، نقل نصيبه من ذلك
إليه ذكر أو كان أو أنثى ، وحداً كان أو جماعة ، وأكثر على الشرط
، وترتب لمشروحين فيه ، فإن لم يكن مشرطين منهم ولد ولا ولد ولد
ولا أسفل من ذلك ، انقل نصيبه لإخوته وأخوته ، أكثر من له شيء
ستحقق من فروع هذا الوقف مضافاً لما يستحقونه من ذلك ، فإن لم يكن
منهم أحد ، ولا تحت انقل نصيبه من ذلك من هم في درجته مده في طبقته
من أهل الوقف ، فإن لم يكن في طبقته عا ، فإن أقرب النسب إلى
شروطه كور من أهل الوقف ، ثم مات الوقف عن ثمة أولاد كور
، بنات ، ثم مات بعض الأولاد عن غير ولد ، ونقل نصيبه لإخوته ، ثم

مات بعضهم أيضاً عن أولاد ، ثم عن أولاد آخر ، و انتقل إلى أولاد أولاده ، ومات منهم أمين الدين عن بنت وهنت عائشة عن أولاد ثم ماتوا في حبة سنيته بنت لوقف ، وفي درجته بنت أمين لدين وبنت سنيته وهي تدخل في لوقف لوجود أمه ، فهل ينتقل نصيب أولاد عائشة لبنت أمين من وحدها أو لها ولبنات سنيته أو لسنيته نفسها ؟ وإذا ماتت سنيته المذكورة وخلفت بنتها المذكورة فهل تستحق بنتها نصيبهم وتشارك بنت أمين لدين في نصيب أولاد عائشة أو لا ؟

﴿ واجب ﴾ بأنه ينتقل نصيب أولاد عائشة لبنت أمين الدين دون بنت سنيته لعدم دخولها في الوقف فلم تصر من أهله ، وإذا ماتت سنيته انتقل نصيبهم إلى بنتها ، وليس لها أن تشارك بنت أمين الدين فيما ينتقل إليهم من أولاد عائشة ووقفاً أفقياً به بغوي في نظيره ، ويحتمل أن تشاركهم كما أفقياً به بن عبد السلام في نظيره ، ويحتمل أن لا تشاركهم لكن لا يختص بنصيب أمها لأن استحقاقها بالأمر وفي الأول بالنفس وهو أولى ، لأنه بلا واسطة وذاك بواسطة ، وبه أفقياً جمعة في نظيره ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص وقف وقفاً وشرط أن لا ينظر عليه يصرف من ربحه في كل شهر كذا وكذا درهم لكذا وكذا نفرًا من أئمة المسلمين المنزلة بالملك الغلاني ، وأن يصرف لمن يكون مؤداهم كذا وكذا درهماً ثم ذكر مصارف آخر وقف ومها فضل يصرفه هو أو انظار

لأيتام المسلمين غير المذكورين أولاً كذا وكذا درهماً ممن يكون منزلاً بالمكتب المذكور، فإن تعدد مكاتب المذكور وتقطع منه لأيتام يصرف انظر لربيع المذكور لأيتام المسلمين بأي مكتب رآه بحسب ما يراه في ذلك، وإن عد إمكان الصرف إلى متعذر الصرف إليه صرف إليه وقدم على غيره، فهل يجب على سائر تعيين خمسة لصرف أو يجوز له أن يصرف إلى جماعة ثم يصرف في الشهر التالي مثلاً إلى جماعة آخرين؟ وإذا عين سائر خمسة من أيتام المكاتب المذكور تم خروجهم أو بعضهم عن أهلية الاستحقاق سلوفاً أو غيره فهل يجب عليه الإبدال أولاً؟ وإذا لم يمين أحداً مع القول بوجوب تعيين أو عدمه ومضى مدة فهل يستحق مؤدب جامعية ثلاث لمدة ساء على عود الضمير في قوله «لمن يكون مؤدباً لهم» جميع أطفال المكاتب أولاً؟ ثانياً على عود الجماعة لتعيين؟ وإذا كان للمؤدب نائب فهل يستحق هو ما شرطه له لو فف أو يستحقه نائبه؟

فوجب **بأنه لا يجب على السائر تعيين جماعة بل يجوز له أن يصرف إلى جماعة ثم في الشهر التالي إلى غيره**، وإذا خرج من كان يصرف لهم عن أهلية الاستحقاق يصرف إلى غيره من الأقرب، وإذا مضت مدة استحقاق المعلم جامعيته سواء أعيد الضمير لجميع أو لبعضهم والمستحق هو النائب لأنه مؤدب ما يجمع من يستحقه شرطاً من جهة الواقف، والله أعلم.

سئل عن شخص وقف وقف على نفسه مدة حياته ، ثم من بعده
على أولاده ، وحودين يومئذ ، وعي من سيحدث له من الأولاد كور
دلت بينهم مدكر مثل خط الأيمن ، يستقل به لو خدمهم سند لا فرد
ويشارك فيه لأن ما فوقهما عند الاجتماع ، ثم من بعدهم على أولادهم
كذلك ، ثم على أولاد أولادهم كذلك ، ثم على أنسبهم وأعقابهم ودرجته
كذلك من كور ولايات من ولد أظهر دون ولد اسطر ، طبقة بعد
طبقة ، ونسلاً بعد نسل ، حسب الطبقة العلي منهم أبدأ الطبقة السفلى ،
على أنه من مات منهم وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك من ولد
أو أسفل نصيبه من ذلك إليه ، وحقاً كان أو أكثر ، ذكر أو كان أو
أخي ، من ولد صهر دون ولد اسطر من شرط والترتيب مشروحين
أعلاه ، فإن لم يكن محتوي منهم ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك
من ولد الولد تنقل نصيبه من ذلك إلى إخوته وأخوته مشركين له
في استحقاق منفع هذا الوقف مضافاً لما يستحقونه من ذلك ، يستقل به
أحد منهم عند الأمر ، ويشارك فيه لأن ما فوقهما عند الاجتماع ،
فإن لم يكن له أخ ولا أحب تنقل نصيبه من ذلك إلى من هو في
درجته ودوي صفته من أهل هذا وقف ، فإن لم يكن في درجته غيره
فإلى أقرب الصفات إلى الوقف ، على أنه من توفي من أهل الوقف قبل
دخوله فيه واستحقاقه لشي من ماله وترك ولداً أو ولد أو أسفل
من ذلك من ولد أو ولد من ولد ، يظهر دون ولد البطل وآل الوقف إلى

حال لو كان المتوفي حياً لاستحق ذلك أو شئ منه فم ولده أو ولد
ولده وإب سفل مقدمه ، و مستحق ما كان أصله يستحقه من ذلك أن لو
كان حياً ، يتد ولوب ذلك يسهم كذلك إلى حين فقر صهم . وقد
نقر صو وه يبق منهم أحد كل مصر وه إلى من يوحد إاد ذلك من
أولاد السطون من أولاد أو قف وذريته وسله وعقبه بالعريضة الشرعية
على حكم و ترتيب الشر وحين في حق أولاد طهر . يتد ولوب ذلك
سهم كذلك إلى حين فقر صهم . وبت ذلك وحكم به حكم يرى
صحته . مات أو قف عن ثلاثة أولاد محمد ومحمد ومحمد . مات
محمد عن بنت تسمى زيب . مات فاطمة عن ولد بن دكرين . مات
أحمد وترك ولداً ذكراً . مات زيب عن ولد بن دكرين . مات
مات أحدها وترك ولداً ذكراً . مات زيب عن بنت تسمى سنية .
ومر أبو حود لآل من درية أو قف سنية وعده القدر بن فاطمة وبن
أبيه محمد بن أحمد بن فاطمة ، فهل تولدني وعمة ولستيته مع وجود
محمود شي ؟ أو لا ؟ وهل لست زيب شي ؟ أو لا ؟ وإذا مات محمود عن
بن فهل ينتقل حصه إلى سنية أم لا ؟

جواب : بأنه لا شيء تولدني وضة ولا سنية مع وجود محمود .
لأنهم من أولاد البطل بل محمود اثنتان وزيب اثنتان ، فإذا ماتت
زيب فلا شيء لبيتها ، ما مر بل ينتقل نصيبها لمحمود . فإذا مات عن غير
ولد انتقل نصيبه إلى عبد القدر وحده ، والله أعلم .

* سئل * عن شخص وقف وقفاً على شخص ، ثم من بعده على من
 يشرح فيه ، فمن ذلك ما يكون وقفاً على أولاده الخمسة هم أحمد وعبد
 العزيز وربيب ووصمة وخديجة ، ثم من بعد كلٍ منهم على أولاده ، ثم
 على أولاد أولاده وإن سفلوا ، وحداً كان أو أكثر ، ذكرراً كان أو
 أنثى ، على أنه من مات منهم وترك ولداً أو ولد وُلد أو أسفل من ذلك
 من ولد لولد كان نصيبه من ذلك له ، ومن لم يترك شيئاً من ذلك كان
 نصيبه لأخوته الذين هم في درجته مضاعفاً لما يستحقونه من أصل هذا
 الوقف ، ثم من بعدهم على أولادهم ، ثم على أولاد أولادهم وإن سفلوا ،
 على الشرط المذكور فيس تقدمهم ، وما يكون وقفاً على عائشة زوجة
 شخص لموقوف عليه أو لا ، ثم من بعدهم على أولادهم المذكورين
 منه على شرح أمثاله ، ثم حصص كلا من أولاده الخمسة المذكورين
 بشي مما وقفه فقل : وما يكون وقفاً على أحمد اشبي الفلاني ، وما
 يكون وقفاً على عبد العزيز اشبي الفلاني ، وما يكون وقفاً على فاطمة
 اشبي الفلاني ، وما يكون وقفاً على زبيب اشبي الفلاني ، وما يكون
 وقفاً على خديجة اشبي الفلاني ، ثم من بعد كلٍ منهم على أولاده ، ثم
 على أولاد أولاده وإن سفلوا ، وحداً كان أو أكثر ، ذكرراً كان أو
 أنثى ، يستقل به أو حد عند الأمر ، ويشارك فيه الاثنان فما فوقهما
 عند لاجته ، ويكون ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ، على
 أنه من مات منهم وترك ولداً أو ولد وُلد أو أسفل من ذلك من ولد

كان نصيبه له ولا إخوته لغيره في درجته مضافاً يستحقونه من أصل هذا الوقف من بعدهم على أولادهم ، ثم على أولاد أولادهم وإن سفلوا على الشرط المذكور فيمن تقدمهم ، خلا زوجته عائشة وبناتها هو وقف عليهم بعدهم لأولادها من على أولاد أولادهم وإن سفلوا من زوجها الموقوف عليه أولاً على شروط وأترتيب المذكورين أعلاه ، وعلى أنه من مات من أهل هذا الوقف قبل أن يصل إليه شيء منه وترك ولداً أو ولد أو أسفل من ذلك من ولد الولد وآل الوقف إلى حال ما كان المتوفى حياً لاستحقاق الوقف المذكور أو شيئاً منه فله ولد أو ولد ولده وإن سفل مفرصه ، وكان مستحقاً ، يستحقه أصله لو كان حياً يجري حال كذلك إلى حين تفرصه ، وقد تفرصوا ويكون ذلك لوجوه يرد ذكرها الوقف ، ثم توفيت خديجة قبل أن يصل إليها شيء من الوقف من ولد يسمى محمد بن حشاش ، ثم توفي الشخص الموقوف عليه أولاً عن أولاده الأربعة ، وعن محمد بن بنت خديجة ، وعن زوجته عائشة ، فأخذ كل منهم مفرصه من خديجة مفرص له ، وأخذ هو عن أمه مفرص لأمه خديجة ، ثم توفيت عائشة عن أولادها الأربعة وعن بنت محمد ، فأخذ كل منهم مفرصه ، محمد مفرص له ، وأخذ هو مفرص لأمه ، ثم توفي أحمد عن ولده عبد الرحمن فأخذ حصته ثم توفيت زيلب عن عبد ولد ولا نسل ولا عقب فأخذ عبد العزيز ووطعة حصته ، ثم توفي عبد العزيز عن عبد ولد ولا نسل ولا عقب

وأحبات أخته وطمة الصبي ، ثم بوقت وطمة عن وديين وحكمها حكم
استحقاق حصه أم ، فهل محمد بن الحنفية أو لعبد بن محمد أو لأحد
من أولادهم أو [أولاد] ولادهم مدركة في ذلك أو لا ؟ وهل يسوغ
لأحد نقض حكم المذكور أو لا ؟

✽ وأحب ثبوت بن محمد بن الحنفية وللعبد بن محمد ولا لأحد
من ولادهم أو أولاد أولادهم وإن سئل مدركة في ذلك ولا في شيء
. . . ولا يسوغ لأحد نقض [الحكم] المذكور لصدره في محله .
لا يفتل من تعدد أولاد أولاده مدركة لأنه كأمة فيستحق ما كانت
تستحقه . كأن حبة بشرط لأحد في كلام لوقف ، لأننا نقول .
مدركة وصف لأخوة . فإن فات بمعد عموم كل منهما خصوص
لآخر ، قلت . لا يصح كما لا يخفى على المتأمل ، وحينئذ يتسقطان
فيرجع إلى العمل بالأصل ، وهو اشتراط ترتيب المظنون ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ [عمر] وقف عقرت ولم يحدده ثم أشهد عليه بعد ذلك
أنه رجع منه ووقف على نفسه بامحيته ، فماذا يصح من لوقيين المذكورين ؟
✽ وأحب ✽ أنه إذا است شهرت العقرت عن تحديد صح لوقف
لأولاد أولاده . . . إلا أن يصح شيء من لوقيين والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن كذب وقف صيفته وقف فلان جميع الدار الكائنة بمدينة
كذا بمسكن كذا مصروف على فلان وفلان ولم يذكر فيه من الحدود ما يميز
به ، فهل هذا وقف بهذه الصيغة صحيح ويسمى الموقوف عليهم أو لا

فلا ؟ وإذا قبله بعض الموقوف عليه ثم بعد ذلك أقام بيعة تشبه له ملكه ، فهل تسمع أو لا ؟ وهل يجوز له أن يثبت بعض الموقوف دون بعضه الآخر أو لا ؟

✽ وجب ✽ بأنه يصح إوقف المذكور بهذه الصيغة المذكورة ويسمى الوقف للموقوف عليه ، وإذا قبل بعضه إوقف ثم أقام بيعة بأن ذلك ملكه لا تسمع ، ويجوز أن يثبت بعض الموقوف دون بعضه إذا وجدت الشروط في البعض خاصة ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص وقف وقفاً وشروط أن لا يطر عليه يصرف من ريعه لكذا وكذا فقرأ على أن يقرأ في كل يوم وقت كذا ما تبسرت فرآته ، ثم إن النظر قرر في إوقف كاتب عينة وحل أن الوقف لم يثبت له في كتب الوقف ، فهل أجرته من ريع الوقف أو على الماطر ؟

✽ فاجب ✽ بأن أجرته من مال الماطر ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص وقف وقفاً ولم يشترط للماطر عليه أجره ، فهل له أن يأخذ لنفسه أجرة من ريع وقف أو لا ؟

✽ فأجاب ✽ بأنه لا شيء للماطر من ريع الوقف وحالة هذه ، مع إن كان فقيراً فللحاكم أن يقرر له معلوماً بقدر أجرته ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص وقف وقف على حرمات وحمل الماطر عليه نفسه أيام حياته ، ثم من بعده بولديه ولم يذكر أن لأحدهما أن يتصرف في الوقف المذكور بغير إذن الآخر ثم مات ، فهل لأحدهما أن

يتصرف في الوقف المذكور بحدرة أو غيره بغير إذن لآخر أو لا ؟
 وهل إذا كان الوقف على النفس أيام الحياة في مرض الموت ثم توفي
 فيه ولم يثبت الوقف على حكمة يكون صحيحاً أو لا ؟

✽ فاجب ✽ بأنه ليس لأحد من الولدين التصرف في الوقف
 بغير إذن لآخر ، والوقف المذكور باطل إن لم يثبت حاكم يرى
 صحته ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص وقف وقفاً على مسجد وجعل للإمام به كذا
 وللمؤذن كذا وللغرض كذا . فهل يجوز للمطر عليه أن ينقص أحداً
 منهم عما شرطه له الوقف مع سعة ريع الوقف ؟ وإذا ضيق
 ريع الوقف عن الجميع فهل ينقسم عليهم على قدر حصصهم أو لا ؟ وإذا
 احتاج الموقوف إلى عمارة فهل يقدم على المستحقين وما فضل بعد ذلك
 ينقسم عليهم أو لا ؟

✽ فاجب ✽ بأنه لا يجوز للمطر نقص أحد منهم عن معلومه إذا
 كان في الوقف مبيع معلوم ، وإن ضيق عنهم قسم عليهم الحاصل
 بقدر حصصهم ، وإذا احتاج الموقوف إلى عمارة قدمت العمارة على
 المستحقين ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن رجل يده وظائف مت وترك ثلاثة أولاد فقرروا
 فيها ، ثم مات منهم تدين فقرروا باسمها باسم أخيها ، ثم قرر شخص آخر
 فيها ، وللاولاد المذكورين وصي فنزل لولده عما كان باسم الولد الثالث

هل تقريره لأولاد في لوظائف المذكورة صحيح أولاً؟ وهل تقرير ما كان باسم الميتين باسم الثالث صحيح أولاً؟ وهل نزول وصي المذكور عما كان باسم الثالث المذكور لولده صحيح أولاً؟

﴿فأجاب﴾ بأن تولية لأولاد في لوظائف المذكورة صحيحة إن كانوا أهلاً لها، وكذا إن لم يكونوا أهلاً وشرط وقف دخولهم فيها، وإلا فغير صحيحة، وعليه ينزل كلام السبكي إطلاقاً من أطلق أنه لا تصح توليتهم، وتقرير ما كان باسم الميتين باسم الثالث صحيح إن وجد شرط المذكور، وإلا فلا، ونزول الوصي عما كان باسم الثالث لولده صحيح إن كان بغيطة وولده مكاف، وإلا فباطل كما لو باع بقر من هو وصي عليه لولده، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن شخص وقف وقفاً على أولاده الأربعة هم عبد الدائم وملوك وفاضلة وعافية مدة حياتهم، ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم، طبقة بعد طبقة، ونسلاً بعد نسل، وشرط أن من مات منهم وبخلف ولداً ولا ولد ولد كان نصيبه لأخوته لأشقاء أو للأب، ثم على أولادهم كذلك يجري الحال بينهم على حكم المشروح، فوف بقرصوا جميعاً كان نصيبه لأقرب عصبتهم على حكم المشروح، وإن بقرصوا جميعاً كان نصيبهم حرم النبي صلى الله عليه وسلم. ثم توفي عبد الدائم وترك بنتاً ثم توفيت ملوك وتركت أولادها بدر الدين وفاضلة، ثم توفيت فاضلة بنت الوقف وتركت أولاداً، ثم توفيت عافية وتركت

استبهم وصمة وقصده ، و ستقل كثر من الأولاد بحصة أمه ، ثم توفيت
قصده وتركت ولداً ، نوي بدر الدين وترك بنتاً فهل ولد قصده مع
وجود خالته فاطمة بنت عفة شي أوليت بدر الدين مع وجود عمتها
فاطمة شي أولاً ؟

﴿ فاحب ﴾ بأنه إذا مات أولاد لوقف لأربعة انتقل ما كان
هم لأولادهم بحسب رؤوس ، فإذا مات أحد من أولاد أولاد لواقف
من ولد لا ينتقل نصيبه إليه بل إلى من في درجته من الإخوة لمذكورين
فلا شي لولد قصده مع وجود خالته وطمة ، ولا لبنت بدر الدين مع
وجود عمتها وطمة ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن وقف على مصحح جامع ، هل يشمل الإمامة
وحصة أولاً ؟

﴿ فاحب ﴾ أن لوقف على ديث يشمل مذكر ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن شخص وقف وقفاً على بنته سرقة وعلى ولدها عبد لله
وعلى من سيحدثه منه من الأولاد المذكور دون الإناث ، وعلى أولادهم
وأولاد أولادهم ونسلهم وعقبهم أبداً ما تناسلو ، ووداً ما تعاقبو ، على أن
من مات منهم عن علة ولد أو ولة ود وإيا سئل كان نصيبه ثداً على
موقوف عليهم على الحصة المذكورة ، وبسبب بنته الموقوف عليها
في هذا لوقف شي سوى ما ذكرنا أنفسه إذا كان خاليت من لأرواح
في فرضت ذرية المذكور كان ديث وقفاً على الإناث وذريتهم المنسوين

إلى الوقف ، وإن قرض لأبنت كان وقفاً على أقرب العصبات ، فإن
قرض لجميع ولم يتركوا سلاً ولا عقباً كان وقفاً على الفقراء والمساكين
ولو وقف ولد توفي وتوفي أيضاً عند الله من ختمه ولم يترك سلاً ولا عقباً ،
وتوفيت امرأة عن بنت وهو وقف عصبة فهل تستحق بنت سريرة شيئاً في
هذا الوقف دون العصبة أخذاً من قول الواقف « فإن قرضت درية
مكور » إلى آخره أو لا لأن بنت بنت وقف لا ينسب إليه وإن
نسب إليه من لأبنت بنته أو بنت بنته أو بنت أحد من بينه أمكور
بالتقدير وجودهم ؟ وإن قلتم إنها لا تستحق شيئاً فهل ذلك لأجل عدم
نسبها إليه ولقول الوقف « وليس لست بنته » إلى آخره ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن الوقف تستحقه سريرة دون العصبة ، ولا يمنع منه
وصف بالمساكين إلى أن وقف لأب مسوبة إليه حقيقة لكن بالنسبة
بغوية لا الشرعية ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص وقف على نفسه ، ثم من بعده على أولاده
الموجودين ومن سيحدثه الله له ، ثم من بعدهم على أولادهم ، ثم على أولاد
أولادهم ، ثم على أولاد أولاد أولادهم ودرجته وسلسله وعقبه ، طبقة
بعد طبقة ، وسلاً بعد سلسل ، لذلك مثل خط لأشبين ، لا تحجب الطبقة
عقب منهم الطبقة السفلى ، على أن من مات منهم وله ولد أو ولد وولد وإن
سفل تنقل نصيبه له ، ومن مات منهم من غير ولد ولا ولد وولد وإن سفل
تنقل نصيبه لمن هو في درجته ، ثم إن بعض أولاد الوقف ررق أولاداً ،

فهل تدخل أولاده معهم في الوقف عملاً بقوله « لا تحجب الطبقة العليا منهم طبقة السفلى » أو لا يدخلون إلا بعد وفاة أبيهم عملاً بكلمة « ثم » متضمنة بترتيب ، وتكون فائدة قوله « لا تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى » أنه إذا مات أحد الموقوف عليهم انتقل نصيبه لولده أو ولد ولده وإلا سئل لوجود من هو في درجة أبيهم إذا عمل كل من العطين وفي من إهم له ؟

❖ فاجب ❖ بأنه تدخل لأولاد مع آبائهم بقول الواقف « لا تحجب الطبقة العليا طبقة السفلى » كونه أقوى دلالة على مدلوله من دلالة « ثم » على الترتيب ، ولا يرجح العمل به لفائدة التي حصلت في السؤال لأن تلك الفائدة معلومة من قوله « سئل أن من مات منهم » إلى آخره والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص وقف وقفاً على نفسه مدة حياته ، ثم من بعده جعل من ريع الوقف مبلغاً لزوجته ، ثم من بعد وفاتها يكون لأولاد الوقف ، ثم لأولاد أولاده وذريته ونسله وعقبه على الحكم الذي يذكر فيه ، وفي من ريع الوقف مذكور يصرف لأولاد الواقف مذكورين من مذكور ولايات موجودين لأن ولحدين بعد ذلك بالسوية بينهم أبدأ ما شو ود ثم ما تسلو ، ثم من بعدهم على أولادهم كذلك . ثم على أولاد أولادهم كذلك أبدأ ما شو ود ثم ما تسلو ، طبقة بعد طبقة ، وسلاً بعد سلس ، تحجب طبقة العليا منهم أبدأ الطبقة السفلى . ثم من مات منهم وله ولد أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قم

مقدمه في الاستحقاق واستحقاق ما كان أصله يستحقه لو كان حياً، وإلا
ينقل مباحثه إلى إخوته وأخوته بشر كين له في مفعول هذا الوقف
أو أحد منهم مضافاً إلى ما يستحقونه من ذلك، وإن لم يكن له أخ ولا
أخت تنتقل نصيبه من ذلك إلى أقرب طبقت إلى متوفى المذكور،
فإن الوقف إلى جماعة هم ألف بنت محمد بن أحمد بن الوقف، وأحمد بن
فرح بن كرل بنت الوقف، وفطمة بنت أحمد بن الوقف، وأحمد
وسعدت ووبرم أولاد بدر الدين بن خديجة بنت أحمد بن الوقف وسيرة
بنت يوسف بن ست ألف بنت أحمد بن الوقف، برنوبت وطمة
بنا كورة بن غير ولد ولا أخ ولا أخت فهل ينتقل نصيب لأحمد وأخته
سعدت ووبرم ولسيرة كونهم أولاد أخت المتوفى ولاعتذر بوقف
لأقربى إلى المتوفى ولاجتماعهم في حدهم أحمد بن الوقف، أو إلى
ألف وأحمد بن فرح، أو إلى جميع مورثاتهم ؟

فأجاب * أنه ينتقل نصيبه إلى أحمد وسعدت ووبرم وسيرة لأب
أقرب طبقت إليهم إذا لم يد أقرب أهل الطبقت إليهم، وإن خيل أن المراد
لا تنقل إلى حملة طبقة التي هي أقرب طبقت إليهم قبل لأقربى بالنسبة إلى
أشخاص حقيقة وإلى الطبقة مجزاً، ولحقيقة مقدمة على المجرى، وإن قلت
بصدر أهل أيضاً خلاف لأصل فيتعرض لإصدار ونحو فينسوين،
بأنه قد يقدم لإصدار قطعاً لقاء حقيقة لا سيما وقد انضم إلى ذلك أنه
قدم من أهل الطبقة المحتوفى بإخوته وأخوته بن غيرهم من أهلهم فيظهر

أن لم يقدم لأقرب من أهل المنطقة لا يقدم لاطقة التي هي أقرب الطبقات
إليه نظراً إلى ما ذكره وإن مقصود الوقف ، وبذلك أفتى جماعات منهم شيخ
الإسلام أسير حاسقبي والعلامة مولانا علاء الدين ، محمدي والله أعلم .
سئل : عن شيخي للإسلام الشيخ عز الدين بن عبد السلام
والشيخ محيي الدين مروي رضي الله عنهما حيث قال الأول في كتابه
فوائد القرآن : مسألة : وقف على صلوات لحسن في مسجد إذا أدخل لا يوم
لصلاة منها هل يؤجر ، ما يحصل له وينقص بمقدار ما أحل كما لو استوجر
على خمسة أبواب شرط بعصبه من الأجرة نورح على محيط وغير المحيط
أن لا يؤجر ، ووجوب لا يؤجر ، والجمعة أنا نتبع في الأعواض والعقود
المعنى ، في شروط والأوصاف لألف ، ووقف من باب لأرزاقي
ولأرصد لا من باب المعوضات ، واصلوات لحسن وقرآنة القرآن في
قرب شروط الأعراس ، فمن أن جميع أحزاء الشروط إلا جزءاً
فلا شيء له التثنية لأنه لا يتحقق مفهوم شرط فيه ، وكذلك وقوف
مدرس إذا قل وقف أو تهدا عرف أن من يشتغل شهراً فله دينر فاشتغل
أقل من ذلك ولو يوم فلا شيء له ولا تؤجر ، حكمية على قدر ما يشتغل
منه انتهى . وقال : في كتابه التبيين : فصل وينبغي أن يحفظ على
قرآنة سم الله . فمن في أول كل سورة سوى برآة فإن أكثر
العلماء فسروا آية حيث كتبت في المصحف ، وقد كتبت في أوائل
سور سوى برآة وقد قرأها كل متبقة قرآنة لخمسة أو أسورة ، وإذا

أُخِلَ بالبسملة كان تاركاً بعض قرآن عند الأكتافين ، وإن كانت
القرآنة في وظيفة عليها جعل كالأسماء والأجزاء التي عليها أوقف
وأرذاق كان لا يعتد بالبسملة أسد يستحق ما يأخذه يقب ، وفيه إذا
أُخِلَ به لم يستحق شيئاً من الوقف عند من يقول بسملة من أو ثل سور ،
وهذه دقيقة يتأكد الاعتناء بها وإثباتها حتى . فهل كلامهم صريح
في أن أرباب الوظائف بالمدرس وغيره إذا كان ريعهم سويًا وشهريًا
كأنف عن كل سنة أو مائة عن كل شهر وسد كل واحد سنة أو شهر
على ما شرط أوقف ، ولكن أحل في يوم من السنة أو أشهر سنة
لا يستحق جميع معناه السنة أو الشهر ويستقط جميع ذلك لا خلاص
بالآية ولا يستحق بالقسط أم كيف معنى ذلك ؟ وإذا فتم عدم
لاستحق سبب لا خلاص لمقدم ورد أحل يوم وأيام فهل خلاص
كذلك أو لا ؟ وهل يفرق في عينة اليوم أو لآية بين ما يكسب
لغيره أو غيره أو لا ؟ وهل صلاة المدرس المعهودة لأن اتى ، نص فيه
على وقت البصاة وبطالة حاجج وغيره ، هو معهود لأن عذر غير
مؤثر أو غير عذر وتكون مسقطه لجميع السنة أو شهر وكيف خل ؟
فأجاب : في صورته . كلام ابن عبد سلام صريح في عدم
توزيع فيما ذكر وأنه لا يستحق شيئاً وهو خبير له يليق بشورعين ،
وكلام الشووي خاص بما إذا شرط عليه قرآنة قدر معين ورد أُخِلَ منه
شيء لم يستحق شيئاً لما أُخِلَ به وعليه يحمل قوله « . يستحق شيئاً من

الوقف» وم قاله الشيخ بن عبد السلام قل اسكي إنه في غاية تضيق
ويؤدي إلى محذور، فإن أحداً لا يمكنه أن لا يخل يوم ولا صلاة إلا
نادراً، ولا يتصد أو يقوم دت، وفي فتوى بن إصلاح ما يحلف
دنت بحيث قل، وأما من أحل شرط وقف في بعض الأيام فيطر في
كيفية شرطه شرطه الذي أحل به، فإن كان مقنضه تقييد الاستحقاق
في تلك الأيام بالقيام به فيها سقط استحقاقه فيها، وإلا بأن كان
دنت مشروطاً على وجه لا يكون تركه فيها إحلالاً بالمشروط بأن لا
يسقط حضور كل يوم ولا يسقط استحقاقه فيها، وحيث سقط
استحقاقه فيها لا يتوهم سقوطه في سائر الأيام أيضاً، قل: وأما
المطالبة الواقعة في رجب وشعب ورمضان ثم وقع منها في رمضان
وصف شعب لا يمنع من الاستحقاق حيث لم ينعى توقف على شرائط
حضور فيها، وم وقع قدام يمنع إدا ليس فيها سرف مستمر ولا يخفى
لاحتياط، وذكر في ركني نحوه فقل: لو وردت الجملة على تحصيل
شئين يملك أحدهما عن الآخر كقوله من رد عبيد فله كذا ورد
أحدهم يستحق نصف خمل، قل: وبني هذا يخرج عية الطالب عن
لدر من بعض الأيام إدا عن الوقف: من حضر شهر كذا فله كذا،
فإن الأيام كالعدد فيها شيء، متصلة يستحق بقسط محضر فتفطر
لهاث ويند من يعطيه، والله أعلم

سئل عن شخص وقف وقفاً على نفسه مدة حياته، ثم من بعده

على أولاده الأربعة هم محمد وفاطمة اشقيقت وأختها من أبيها أمة وشه
ثم على أولادهم ، ثم على أولاد أولادهم . ثم على أولاد أولادهم
ونساهم وعقبهم وذريتهم من ولد الظهر وولد البطن على امرئضة الشرعية
بين المذكور والإناث للذكر مثل حظ الأنثيين ، إلا أنه من مات من
أهل كل طبقة من مستحق هذا الوقف من ذرية وقف وحف ودا
أو ولد ولد أو أسفل من ذلك من ولد نصهر أو ولد ابنه ، و إذا كان
أكثر ، ذكر أو أنثى ، أو ذكرنا وإناثنا ، تنقل ما كان يستحقه الميت
من ذلك لمن عقبه من الولد وولد الولد بالمرئضة الشرعية ، ولا يدخل
فرع من ذرية الواقف في الوقف مع وجود أصله بل ينحصر ما كان
يخلف الميت ولداً ولا ولد ولا أسفل من ذلك من ولد نصهر ولا من
ولد البطن ، تنقل ما كان يستحقه من ما في طينته من رزقه في الاستحقاق
بالمرئضة الشرعية ، فإذا كان في طبقته أحد ينقل نصيبه من ذلك لأقرب
ولا أقرب لمواقف من ذريته ، و شرط أيضاً أن من مات من ذرية قبل
دخوله في الوقف لمذكور وحف ولداً أو ولد ولد أو أسفل من ذلك
من ولد الظهر أو ولد البطن ، و إذا كان أكثر ، ذكر أو أنثى ،
أو ذكرنا وإناثنا ، وآل الوقف إلى حالة لو كان ميت فيها حين الاستحقاق
مع الوقف لمذكور أو شريك منها مستحق ما كان يستحقه أهله على
حكم التصوص عليه أعلاه . و تصل لوقف المذكور بحكم يرى
صحته وحكمه ، ثم توفي الوقف لمذكور عن أولاده لأربعة مذكورين .

تم توفيت أمه توفيت ، تم توفي محمد عن ثلاثة أولاد هم محمد وأحمد
وسيدة أمي ، تم توفيت أمه توفيت ، تم توفيت وطمة عن بين
وعن بنت تسمى عزيزة ، تم توفي وطمة ولم يعقب شيئاً ، وهل
تستحق عزيزة مذكورة شيئاً ما كانت تستحقه فطمة مع خليل
مذكورين أو لا ؟ وهل يدخل أولاد محمد في مستحق فاطمة أو لا ؟
وهل يدخلون في مستحق ولدي وطمة مع عزيزة أو لا ؟ وما انظر
لدي مستحق عزيزة وما حقيقة طقة بعد عنها في الأوقاف ؟

✽ وحب ✽ صورته مع مستحق عزيزة بموت جدتها فاطمة
حسنه كان في الأصل في حصة خليل نعم وقف ، ولا يدخل أولاد
محمد بموت وصية في كان في ، ويدخلون مع عزيزة فيما كان لولدي
وطمة ، وانظر ، في مستحقه ويرد من ربع الموقوف سدسه لأهل
مستحق بموت وصية شرد ، وموت لأول من خليل ربع عشرة ، وموت
في مائة ثلث خمسة ، وموت ربع عشرة ، ومجموع ذلك أسدس ، وأطلقه
في المرحلة السادسة في ثوب من الوقف أو نحوه ، وقد نطق على
معمله وقف أو نحوه لثمة في عزيزة مع خليل ، وقد رفع إلي
هذا السؤال على غرضه ، حله كنت عليه فيمكن حله عليه ، والله أعلم .
✽ سئل ✽ عن رجل اسمه نور الدين بن العباد ملك رجلاً اسمه أحمد
بن صدر قطعة أرض يوقفها عليه مدة حياته ، ومن بعده على أولاده ،
فإن ملك ذلك أوقفها على نور الدين المذكور مدة حياته ، ثم من بعده على

أولاده الخمسة محمد وعمد الدين ونور الدين وكمال الدين وبركة وعلى
من سيحدثه الله له من الأولاد المذكور ولأبنت علي العريضة شريعة ،
يتمتعون بذلك مدة حياتهم ، على أن من مات منهم وله ولد أو ولد ولد
تقل نصيبه إليه ، ومن مات منهم عن غير ولد تنقل نصيبه إلى سي
درجته ، ثم على أولادهم وأولاد أولادهم ونسبهم وعقبهم متعقرو ومن
تسلو ، ولداً بعد ولد ، ونسط بعد نسط ، ثم توفي نور الدين وصبر
الوقف لأولاده الخمسة ، ثم توفي بدر الدين عن ولديه محمد ووسطة ، ثم
توفي كمال الدين عن بنته أمة خاتون ، ثم توفيت هذه عن غير ولد ،
ولعمهم محمد ولد ذكر ، ولعمهم محمد بن محمد ولد ذكر ونثي ،
ولعمهم بركة ولد ذكر ، فهل تنقل حصصهم بقية أعمهم ، أم لا ؟ أم لا ؟
لأولادهم لأربعة أولاد من سهمهم من الدين أو لأقرب الدين إلى
وقف وهو رجل لأحسني الذي جعل وسطة في ذلك لجميع الأولاد ؟
* فأجاب : بأنه يحتمل أن تصير حصصهم لأقربهم إلى وقف
لا يقطع أو وقف في حتم عملاً بقصد شرط الوقف في الأولاد عليهم ،
ويحتمل أن يصير لمن في درجته وهم أولاد أعمهم تسوية بين متعاقبين
في النعيق ، وإن كان متوسطاً ، وهذا هو لأوجه لا لاطرده بل بقربة
وهي العالب وعرض الوقف ، إذ العالب نفس الوقف وعرض الوقف
في ذلك أن تكون منافع الوقف له ولدرجته منه يقع من ذلك ، مع
ظاهر ، والله أعلم .

* سئل عن رجل وقف وقفاً على مستول بهما أحموباي وبلبل
 بالسوية . ثم من بعدهم على أولادهما من الواقف المذكور من الذكور
 والإناث بالسوية بينهم ، يستقل به الواحد عند الانفرد ، ويشترك فيه
 لانس في فوقهما عند الاحتياج ، ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم
 ودريئتهم واصلهم ، وفيهم من أولاد الظهور والباطون سواء ، تحجب الطبقة
 أعلى منهم أحقر الطبقة أسفل ، على أنه من مات منهم وله ولد أو ولد ولد
 أو سئل منه تنقل حصته إليه ذكراً أو أنثى ، ومن توفي منهم عن
 غير ولد أو سئل منه تنقل حصته إلى إخوته وأخواته لمشاركين له في
 الاستحقاق من أهل هذا الوقف ، وإن لم يكن إخوة ولا أخوات من
 أهل هذا الوقف تنقل حصته إلى أقرب الطبقات إليه ، وعلى أن من
 توفي منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من ماله وترك
 وداً أو ابن سفل وآل خال في وقف المذكور أن لو كان ميتاً حين
 دخوله في هذا الوقف واستحقاق شيء من ماله - قام ولده وإن سفل مقامه
 في ذلك واستحق ما كان أصله يستحقه من ذلك أن لو كان حياً موجوداً ،
 وقد تقرر بأمرهم ونادهم لموت عن آخرهم ولم يبق منهم أحد صرف
 . كان يصرف لهم لعقد الوقف المذكور ، يستقل به الواحد عند
 الانفرد . ثم من بعدهم على أولادهم ، ثم على أولاد أولادهم على الحكم
 والترتيب مشروح في أولاد الواقف المذكور ، هذا نصه في كتاب
 وقفه . ثم إن لكل مدكورة توفيت أولاً وه تعقب ولداً من الوقف

ولامس غيره ، ثم توفيت أخوي بعد ذلك ولم تعقب من اوقف له كور
ولداً وأعقبته واراً من غير اوقف له كور يسمى أحمد ، ووجدوا وقف
المذكور عتيق ودخل في الوقف وستره إلى حين وفاته ، وحلف ولداً
ووجد له أيضاً ولد عتيق آخر فهل يستحق أحمد مع من ذكر شيئاً أولاً ؟
﴿ فاجب ﴾ بأنه لا حق لأحمد لا يخرج وقف له بقوله على
أولادهم من وقف ، إذ بوسطنه صر معنى قوله « صرف ما كان
يصرف لهم لعتقاً » اوقف » أنه يصرف بعتقه نحو أخوي وليل إذ
لا يصح إر دهما قصر معنى قوله « ثم من بعدهم على أولادهم » أنه
يصرف من بعد عتقته ليس هم غير أخوي وليل لأولادهم وأولاد
أولادهم لا يتسول أولاد غيره ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص نظر على وقف مستحق نظر عليه الكونه
قضية ، ثم أقام حياً على بعض جهات اوقف وقال له دفع للمستحقين
مبلغ كذا ثم خذه من اوقف ، ونظر في كل من مستحقين له
مرتب معلوم مقرر من النظر ، وهو يعلم أن اوقف له تحت يده
لا يفي بذلك لك يحشى سطوته ، فدفع الحاي للمستحقين ما أذن له
النظر في دفعه بمقتضى خط يده ، وصرف أيضاً من له على عمدة
وعيره بوجه أيضاً ، والحال أن ربيع اوقف لا يفي بذلك كله ، فهل
يجب له جوع ، فضل له على النظر وعلى جهة اوقف أو عليها ؟
وهل إذا أخذ النظر رثداً على ما كان يأخذه غيره من نظر يرجع
عليه به الحاي أو يكون جهة اوقف ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه له إرجوع، صرفه من ماله، ذن - طر فيما تعود
مصلحته على وقف من عمدة ونحوه، وفيه عده مما يلي به ريع الوقف
وهو صرفه من ماله فيه عده ذلك على من أخذ منه من طر ومستحق،
ومجرد دية في مثل ذلك ولو مع قوله ورجع على جهة الوقف لا يوجب
صحة عليه فيه أحده، يستحق كما لو قال: ألقى منك في البحر ركبتي
صحة، ولو قال: قول حي يمينه في ماله، صرفه من ماله، وما أخذه
طرر تداعي ما أحده غيره من طر، وفي ريع الوقف بما شرط
فيه، ولا فعليه خروج من يمينه جهة الوقف، وقد أعلم.

توسل في رجل وقف وقفاً على بنته سرية، ثم على أولاده، ثم
على أولاد أولاده، ثم بعد نص، وطاقة بعد طبقة، على أن من مات
منهم رجع نصه لولده، فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد كان لم هو
في صفته على حكم الغرض الشرعية، ثم إن الموقوف عليها رزقت
ثلاث بنات وبنات من مات في حياة الموقوف عليها بنتان وتركنا
أولاداً، ثم مات الموقوف عليهن وترك بنتاً وبنات، ومات لهن وأبنت
وترك أولاداً، فهل يشترك أولاد ابنتين اثنتين ماتت في حياة الموقوف
عليهن مع أولاد لهن وأبنت ابنتين اثنتين بعدهن؟

﴿فأجاب﴾ بأنها لا يشتركون، كونهن لقول الوقف «على أن من مات
منهم رجع نصه لولده» وفيه مقيداً قبله، وإن كان عرص الوقف
غالباً أن لا يخرج أحداً من دريته إلا لا يعمل بعرضه مع مخالفته لصريح

شرطه ، وقد رجع إلي هـد سؤـل مرة أخرى ، فكتبت عليه بذلك
فقال لي : قد أفتيت مرة بالتشريك ووفق جماعة ، فقلت : إن كل
كذلك فقد وقع من غير تمل صادق ، وما أفتيت به من عدم التشريك
أفتى به جمع منهم البخوي والشيخ تـح لديـر الفزري والشيخ كـح سـلار
شيخ اسوي كما نقله عنهما السبكي ، لكنه أعـي السـكي وقع له ولغيره
أنهم أفتوا في نظير ذلك بالتشريك تبعاً لخصـف من حـفية . و استدلوـ
له : لا يشي الغلب ، ثم قل أعـي السـكي بعد كلاء طويل : ولا أشتـي
أحدًا من الفقهاء يقلدني فيه ، بل ينظر لنفسه ، فـوب هـد هـية موصل
إليه نظره ، والله أسلم .

✽ سئل ✽ عن شخص يسمى قـفي مـي لمحمدـي وقف وقفـ وجعل
لكل من أبواب وطائفة في كل شهر متلاً أربعاً درهم من الفلوس
الجدد المضروبة لمتـ ملـ يومئذ بالديار المصرية أو ما يقـ مقدمـ من
النقود ، فاستأدى كل منـ في كل شهر ضعفـ مـينه اوقف ، فأخذ من
له أربعاً درهم ثمان مائة درهم ، فلما اطلع الناظر على ذلك رأى محلته
لشرط الوقف فطالب أبواب الاوظائف ، بقدر : انـ على مشـطه اوقف
فدعى كل منـ أنه [أخذ] اثـ مائة نحق . لأن الدرهم الفلوس
الجدد المضروبة الآن كل ، ن مائة درهم بأربعاً درهم حين شرط الوقف .
فهل هذا الخوب صحيح ويستحق أبواب الاوظائف الضعيف بدعـوهم
ذلك وحـل أن اوصف المذكور في كتب اوقف لم يتغير ، وإنما

تغيرت مدت على تقدير اسلم في تغيير ، وهل يعتبر تغير الدت مع
بقاء وصف المذكور محذوبه في كتب الوقف أم لا يعتبر لأنه لم يعول
على لأوزر ولم يعتبر مدت ؟ وإد قلة إلت لمعتبر أو وصف فهل يحل
بمستحق تول ، تقدير بر مد أم لا ؟ وهل يرجع به عليه في مضي ويمنع
مه في مستقبل أم لا ؟ وهل يشب الضرر والمستعده على العمل بشرط
الوقف وإرجوع على من تول كذا شرطه أو وقف أم لا ؟ وإذا
فتت صحة مدكر من المستحق فهل يكفي في ذات قوله أو لا بد من
إثباته بالسببة الشرعية العادلة ؟

❖ فحسب ❖ بأن خوب صحيح إن وفق وقوع وإلا فلا ، كان
الوقوع بقول من المملوك في زمن الوقف لمشر إليه كان كل رطل
سنة درهم ، ولآن كل رطل أربعة وعشرون ، فلسفة دت إلى هذا أربع
مئة مائة مثلاً يأخذ أربعة مائة لآن ، ولا يكون محلف لشرط
الوقف إذ فقرة بر من عقده والوزن معتبر كما تضمنه كلام الوقف ،
فيحل بمستحق تول دت ولا يرجع به عليه ولا يمتنع مه في المستقبل
إلا أن تغير العادلة في نقص ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخص وقف وقف بيده جرياً في ملكه على نفسه مدة
حياته ، ثم من بعده على أولاده صلته ، محمد وأبي بكر وزيدة وسارة
وعائشة ، وعلى من سيحدثه بعده من الأولاد المذكورين ولا يثبت بينهم
على المريضة شرعية لمدكر مثل حط لأثنين ، ثم من بعدهم على

أولادهم كذلك ، ثم على أولاد أولادهم مثل ذلك ، ثم على أولاد أولاد
أولادهم ، ثم على أسلم ، ثم على أعقبهم حسبما شرح عليه فيه ، على
أنه من مات منهم ومن أولادهم عن ولد أو ولد ولد أو نسل أو عقب عدد
ما كان جارياً عليه من ذلك على ولده ، ثم على ولد ولده ، ثم على نسله
ثم على عقبه على الشرط والترتيب المذكورين فيه ، وعلى أنه من مات
منهم ومن أولادهم وإن سفل من غير ولد ولا ولد ولد ولا نسل ولا عقب
عاده ما كان جارياً عليه على من معه في درجته وذوي طبقته من أهل الوقف
يقدم الأقرب فلا أقرب إلى المتوفى من أهل الوقف ، ويستوي فيه لأخ
اشقيق ولأخ من لأب ومن يجري مجرى ، فإن لم يكن في درجته
من يسوي فعلى أقرب الموجودين إليه من أهل هذا الوقف ، وعلى أنه
من مات منهم ومن أولادهم وإن سفل قبل استحقاقه شيء من مفع الوقف
وترك ولداً أو أسفل منه استحق ولده أو الأسفل منه ما كان يستحقه
المتوفى لو كان حياً حتى يصير إليه شيء من مفع هذا الوقف ، وقوله في
لاستحقاق مقدم المتوفى أباً كان أو أم أو حدة أو جدة ومن يجري
مجريهم ، ثم جعل ماله إلى جهة برية معين متصلة ، وتنت الوقف
لدى حاكم شرعي حنبلي وحكم بموجبه وصحته ، مع علمه بالخلاف
فيه بعد ثبوت ملك وخيضة فيه لواقفه ، ثم اتصل الحكم بحاكم بعده حاكم
إلى آخر وقت ، ثم مات الوقف عن أولاده الخمسة المسمين وانحصر الوقف
فيهم بمفردهم أجمعين ، ثم مات ولده محمد عن ولد يسمى أحمد ، ثم مات

أبو بكر عن بنت تسمى فاطمة ، ثم ماتت زبيدة عن بنت تسمى عائشة
 بنت بن ريد ، ثم ماتت عائشة لأولى بنت أوقف عن وذكريسي
 محمد بن بري ، ثم ماتت سارة عن أولاد خمسة أشقاء منهم ثلاثة ذكور
 هم محمد وأحمد ويوسف وبنوهم فاطمة وعائشة وعن بني بنها عبد
 الرحمن شقيق أولاده المذكورين وهم أبو بكر وإبراهيم ، ثم ماتت
 عائشة بنت زبيدة بنت أوقف عن بن خلد أحمد بن محمد بن أوقف
 وعن بن خلد فاطمة بنت أبي بكر بن أوقف وعن بن خلد محمد
 بن بري بن عائشة بنت أوقف وعن أولاد خلد لا إخوة لأشقاء
 محمد وأحمد ويوسف ووطمة وعائشة بنين هم من سارة بنت أوقف
 ومن ولدي بن خلد عبد الرحمن بن سارة وهما أبو بكر وإبراهيم ،
 ثم مات محمد بن سارة بنت أوقف عن ولدين ذكر وأنثى ، ثم مات
 يوسف شقيقه بن إخوته أشقاء أحمد ووطمة وعائشة وعن أولاد إخوته
 أشقاء هم ولد عبد الرحمن وولد محمد وعن بن خلد محمد بن بري
 بن عائشة بنت أوقف ومن خلد أحمد بن محمد بن أوقف وعن ابنة
 خلد فاطمة بنت أبي بكر بن أوقف ، ثم ماتت فاطمة هذه عن بن
 محمد أحمد بن محمد بن أوقف وعن أولاد عمه وهم محمد بن عائشة بنت
 أوقف وأحمد وشقيقه فاطمة وعائشة أولاد سارة بنت أوقف وعن
 ولدي أخيهما شقيقهما عبد الرحمن وولدي شقيقهما محمد ، فما الحكم في
 من حلق من مات من غير نسل من هؤلاء لموتى وإلى من ينتقل من

المستحقين وحالة هذه ؟ ومن يتقدم فيه على الآخر ؟ وهل يشترك فيه
الذكور والإناث على الاستواء أو يأخذ من كل مثل حظ الأنثيين ؟
* فأجاب * بأنه يعطى نصيب سرقة الأولاد من ٣ ، ونصيب
عائشة لأولاد خليف وخلفته ولولدي بن خلف ، وإذا مات محمد بن
سرقة فنصيبه لولديه ، وإذا مات يوسف فنصيبه لإخوته ولولدي أخيه
عبد الرحمن ، وإذا مات فصة فنصيبها من حقه من ذكر ، وعبد ولدي
محمد ، وللدكر في جميع مدكر مثل حظ الأنثيين ، وبنو أمه .

كتاب احكام الهبة

* سئل * عن رجل توفي وحلف زوجته أولادها عليه صدقة
فهل إذا تصدقت به على أولادها أو وصيته أو أقرت به هم قبل نفوته
يصح أو لا ؟

* فأجاب * بأنه لا تصح الصدقة والهبة في ذكر هذه قدرة على
مسليم ، ويصح لإقراره به ، والله أعلم .

* سئل * عن شخص وهب لولده شيئاً ثم مات الولد ، فهل لولده
إرجوع في ذلك أو لا ؟

* فأجاب * بأنه ليس له إرجوع في موهبه لولده بعد موته لخروجه
عن ملكه ، والله أعلم .

سئل * عن ملك ولد له شيئاً مشتركاً فقسمه الولد مع شريكه ،
ثم أراد أن يود رجوع في موهوب بعد انقصة ، فهل له الرجوع أم لا ؟
* وجب * بأنه إن كانت القسمة قسمة متشابهات فهي قسمة
إقرار على الصحيح ، وإن وقع فيها تناقض فللوالد الرجوع فيما خص
ولده بنفسه ، وإلا ولا رجوع إلا في ما يخرج عن ملكه ، فلو كانت
شركة بالصف رجع في حصه خاصة ولا تنقض القسمة ، والله أعلم .

كتاب احكام اللقطة واللقيط

سئل * عن سبية سائرة في البحر وفيها قمر وغيره ففرقت وتبدد
مها ونقته لأموال السواحل وليس ملك منه ، فهل يحل لأحد أن
يلتقطه ويملكه أو لا ؟ وإد النقطة أحد من غير إعرض ملكه عنه
فهل يرد له ولا ؟ وإد حنت في قدره من يكون أقول قوله منها ؟
* وجب * بأنه لا يحل لأحد التقاطه وملكه إلا إذا أعرض عنه
ملكه ، وإن سقطه أحد من غير إعرض المالك عنه لزمه رده إليه ،
وإن حنت في قدره ولقول قول منقطع بعينه ، والله أعلم .

سئل * عن شخص أخذت نعله من المسجد فأخذ نعلها غيرها ،
هل يجوز له أحده وحكمه حكم اللقطة ؟ وإد علب على ظنه أنها نعل
لأحد فهل يجوز له أحده بناء على مسألة الظفر أو على أنه سمح بها ؟

* فاجب * بأن حكم الحكمة انقطة وإن غلب على طه أبى فعل
لا خد ولم يعرفه ، يجوز أن يكون لا حد ضل من مأخذه نعله ، فإن
عرفه وله أخذها ليردها إليه ، والله أعلم .

* سئل * عن شخص انقط حرية وهو يعرفه ، ودعى شخص أبى
ملكه ، فقال له : أقم بدنة بأمر ملكك ، ثم انت من عنده فهل تلزمه أولا ؟
* فاجب * بأنها لا تلزمه لأنه لم يملكها ولم يقصر ، والله أعلم .

كتاب احكام الفرائض

* سئل * عن رجل توفي وترك زوجته وولداً وترك داراً وما
فيه دين مستغرق فعوضها لحكم سبعة ثمن الدر وهي حصة الولد عن
سبعة ثمن الدين ، وبقي نصيب لزوجته يدي دخل في ملكهم فهل يستقر
ملكهم عليه إرثاً ويسقط من دينهم أمه أولا ؟

* فاجب * بأنه يستقر ملكها على ثمن الدر إرثاً ويسقط من دينها
دينه لأنه مقدر ما يجب عليها وفاته من حصته لو كان الدين لأحني ،
ولا يحتاج إلى إسقاط ولا تعويض ، والله أعلم .

* سئل * عن رجل مات وخلف زوجة وعاصياً ، ولزوجته عليه مائة
دينار وصدقة المص على الدين المذكور ، ودعى شخص أحني أن
له عليه مائة دينار ولم يثبت ، كى زوجة صدقته عليها ولم يصدق

المصعب، والذكر مائة وحموب ديناراً فمد يمحس كلاً من لزوجة
والمصعب ولأجسي؟

ووجب عليه أنه لا ريب أن العاصب لو صدق لأجنبي تعلق به ورثته وهو مائة دينار وثلثه ستر دينار أو نصف دينار ثلاثة أرباع ديني
روحة لأحبي . وهو مائة وحسون ديناراً يقسم بينهما نصفين فيخص
كلهما ستون وستمائة ديناراً أو ربع دينار ، ويتعلق ورثته بالروحة وهو
سبعة وثلاثون ونصف دينار ، [دينه] وأدين لأجنبي وهو حمسون ديناراً
يتسم سهمان نصفين فيخص كل منهما ثمانية عشر ديناراً وثلاثة أرباع
دينار ، وما حصص ردم فيه دينه وإرثها ، وإي لم يسقط ربع دينها لدي
جاء وهو مائة كان دين لأحبي لأن سبب السقوط من دين الوارث
ستمر ، يمكنه على زيادة من الميراث ، وقد اتفق الاستقراء لعدم زيادة
المركة على الدين على سقوطه ، ونسبه حصصه من ذلك إلى ما حصصها من
صاحب العاصب يحصل خمسة وسبعون ، وإذا لم يصدق العاصب لأجنبي
، ينتدبه صديق شرعي حصص الأجنبي من جهة الزوجة الثمانية عشر
وثلاثة أرباع مذكورة ولا شيء له على العاصب في الظاهر ، والعاصب
مقر بالروحة أن في حصته ثلاثة أرباع دينها وذلك خمسة وسبعون
ديناراً ، وهي ثلثون ، أي في ستة وحمسون ديناراً أو ربع دينار ، واتفاوت
بعضه بثلثه وثلثه أربع مائة ، به وهي تكبره ، وإن أخذته لزمها
دفعه لأحبي لأهمرة له به ، وقد صدر بيده فيخصه سبعة وثلاثون

ديدر أو نصف ديدر ومثلها لعمى ص، ولزوجة خمسة وسبعون، وإن لم تأخذ ذلك فلا شيء عليها للأجنبي، ويستمر ديت في العصب كما لو أقرت به لإسنان وهو ينكره فيخص لأجنبي اثني عشر والثلاثة أربع واروجة خمسة والسبعون، والحق في يد العصب، والله أعلم.

سئل عن رجل توفي وحلف ولد أو أباً وعليه حقوق زوجية وم توفى التركة، فهل تقدم [حقوق] على الأيرت أو هو مقدم عليه؟ فأجاب بأنه يجب تقديم الحقوق على الأيرت لكن يسقط عن حق الزوجية إن كانت وارثة ما يجب وفاؤه من حصته لو كان الدين لأجنبي، والله أعلم.

سئل عن امرأة ماتت عن ابن وبنتين وروح وهذا عليه دين، ثم قبل أن يستوفي أحد الابنتين حصته من الدين، مات زوجها عنه وعن زوجها وترك عليه دين، ثم مات هو عن أبيه وهو روح لأول وطسته وورثته، بما لها على ولده من الدين ماذا يلزمه؟

فأجاب بأنه يلزمه قدر ما عليه من دين ولده وأكتر، ولا فلا يلزمه زيادة على ما عليه من ذلك، والله أعلم.

سئل عن شخص مات وترك بين وبنتين أشقاء وترك دين، ثم مات إحدى البنتين عن الدفين، ثم مات أحد الابنتين عن زوجة وبنت وعم يتي، ثم مات لابن الآخر عن زوجة وأخته ابنة، ثم مات لأخت عن زوج وبن وبنت فماذا يخص كلاً من الورثة من الدين؟

﴿وَحَب﴾ بأنه حص لروحة لأولى قبر ط ، ويحص كلاً من الزوجة
التيه وروج ولأني التي معه وبنت لال إن شط ثلاثة قرريط ،
وحص مكر سنة قرريط . والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل مات وترك زوجة وابن ، ثم مات أحدهما
عن زوجة ون وأربع بن منها ، ثم مات هـ لابن عن هؤلاء ، ثم
إحدى بنت عمي ، ثم يحص كل واحد من التركة لأولى
والثانية خاصة بنيت لاني ؟

﴿وَحَب﴾ بأن : زوجة لأولى من التركة الأولى عنها ، ولكل
من والدين ثلاثة أن ، ووصف عنها ، وليس لها من التركة الثانية شيء ،
وبزوجة ثانية من التركة الأولى نصف سدسها ورع ثلث تسع ، وسدس
ثلث تسع ورع سدس ثلث تسع ورع ثلث تسع ، ومن الثانية سدسها
ونثل تسع وسدس ثلث تسع ، وسكل بنت من لأولى ثلاثة أرباع
تسع وثلث تسع ورع ثلث تسع وسدس ثلث تسع تسع تسعها ، ومن
التيه تسعها وثلث تسع وثلث تسع تسعها ، والعم من لأولى ربع تسعها
وصف ثلث تسع ورع سدس ثلث تسع ورع سدس ثلث تسع ، ومن
ثمة تسعها وصف ثلث تسع ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل مات وترك مستولدة فائدة وابن منها عبد
تد وأحمد وبن من نصف تسع وثلث من غيره تسع سعادات
وبيه وبنت له ، ثم توفي عبد وترك شقيقه أحمد وشقيقته فطمة

وأهم وأختهم لأبيهم سعادات ثم توفي أحمد وترك وطمه وأمه وأخته
سعدت وولدي بن السيد ، ثم توفيت ولدت عن بنتهم وصمة وأختها
سعادت وولدي بن السيد ، فمد يدها لكل واحد منهن كذا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن لمطمة أربعة عشر قيرطاً وتسع قيرطاً وثلاث
[تسع] قيرطاً ، ولسعدت ستة قيرطاً وتلاني تسع قيرطاً ، ولأبي بن
سيد ثلاثة قيرطاً وسبعة أنساع تسع قيرطاً ولدت له ستة أنساع
قيرطاً وتسمي تسع قيرطاً ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص مات عن أربع أخوات إحدهن سفيقة وثلاث
لأب ، وعن خمسة بني عم أشقاء ، ثم توفيت لأخت السفيقة عن بنت
وروج وثلاث أخوات لأب وبني عمه مذكورين ، ثم توفيت إحدى
الأخوات عن بنتين ، وترك كذا خمسة وأربعين ديناراً فمد يدها لكل
واحدة من لورثة ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه يخص الميت أحد عشر ديناراً وأربع دنانير ، ووروج
خمسة ونصف دينار ، وكل واحدة من الأختين خمسة ونصف وثلاث
دينار ، وكل واحد من بني العم ثلاثة وسدس دينار ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص مات عن ثلاثة بنين هم محمد وإبراهيم وعمر
برمش وخمس بنت هن خديجة وسارة وهجر وأمة وحبيبة ، وترك كذا
طاحون ، ثم ماتت سارة عمر بقي وعن أربع بنت هن وطمة
ومرجب وأمة وأسماء وروح يسى مجليبة ، ثم ماتت هجر عمر بقي من

لأولى ، ثم تغري برمش ، ثم إبراهيم بن علي ، ثم محمد بن علي
أيضا ، ثم بنت نسي ساعتمش وروجة ، ثم ماتت خديجة عن زوج وابن
يسمى محمداً وبنتين هما سرّة ومرحى ، وكلهم من أب واحد ، ثم ماتت
سرّة عن أختها وأختها المذكورين وعن أبيها ، ثم مات الأبي عن محمد
ومرحى . ثم ماتت مرحبا هذه عن أخيها محمد وبنتين هما بليقيس وآسية
وزوج ، ثم مات محمد هذا عن غير ورث ، ثم ماتت حليلة عن زوج
وبنت نسي زبيدة وأخت نسي آمنة ، ثم ماتت آمنة بنت سارّة عن
بن يسمي أحمد وزوج ، ثم مات أحمد عن روجة وبنتين هما آمنة وسرّة
فمن كما تصح هذه المسألة وما يخص كل واحد ورث منها ؟

✽ فاجب ✽ أنها تصح ، لا تحصر من خمسة وتسعين ألفاً وأربعين .
لأمة الأولى سبعة وعشرون ألفاً وستة وخمسة وعشرون ، وبناجيلها
ألف ومائة وستون ، ولكل من وطئة ومرحى وأسماء ألف وأربعمائة
وأربعون ، وزوج [مرحى] ألف وثلثمائة وخمسة عشر ، ولكل من
بليقيس وآسية ألف وأربعمائة وعشرون ، وزوجة محمد أربعة آلاف
وبانثمة وستة وخمسون ، وساعتمش سبعة عشر ألفاً وأربعمائة وأربعة
وعشرون ، وزوج حليلة خمسة آلاف وأربعمائة وخمسة وأربعون ،
وزبيدة عشرة آلاف ومائة وتسعون ، ولكل من آمنة وزوجها وسارّة
ثلاثمائة وستون ، وزوجة أحمد ، ثمانية وخمسة عشر ، ولبيت المال خمسة
عشر ألفاً وثلاثمائة وخمسون ، وإذا عملت في عمل في قسمة الطاحون

بـ مر يخرج قيد ط لمسالة ثلاثة آلاف وتسع مئة وستون ، ويخرج
 لآمنة الأولى ستة قر ربط وسبعة أـ قيد ط ، ولحليمة نصف قيراص
 وتلت ثم قيد ط ورع تسع عشر قيد ط وأربعة أجزاء من أحد عشر
 جزءاً من ربع تسع عشر قيد ط ، ولكل من وصصة ومرح وأسماء
 تلت قيد ط ورع تسع قيد ط وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً من
 ربع تسع عشر قيد ط ، ولزوج مرح تلت قيراص وثم قيد ط ، ولكل
 من بلقيس وآسية نصف قيد ط وتسع قيد ط ، وروحة محمد قيد ط
 وعشر قيد ط ، وللعنمش أربعة قر ربط وتلت قيد ط وتلت خمس
 قيد ط ، وروحة حليمة قيد ط وثلاثة أـ قيد ط ، وروبة قيد ط
 وثلاثة أرباع قيد ط ، ولكل من زوج آمنة وستة مئة من آمنة لأخرى
 وستة تلت خمس قيد ط وتسع عشر قيد ط ، وبه أجزاء من أحد عشر
 جزءاً من ربع تسع عشر قيد ط ، وروحة أحمد تلت عشر قيد ط وثلاثة
 أجزاء من أحد عشر جزءاً من ربع تسع عشر قيد ط ، وتلت ثلث ثلاثة
 قر ربط وخمسة أسدس قيد ط ورع تسع قيد ط وتسع عشر قيد ط
 فتأمل ولا تعجل ، والله أعلم .

❖ سنل ❖ عن رجل يسمى مهاب ، مات عن زوجة وعن من وبن
 بنتين وعن أم تسمى دمشق ، ثم ماتت عن من وعن بنتين ثم ذ [يخص]
 كلا منهما ومن لأولين ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه يخص زوجة مهاب ثلاثة قر ربط ، وبه ثمانية

قر ريط ونصف قير ط ، وكلا من ستيه أربعة قراريط وربع قير ط ،
وبين دمشق قير ط ، وكلا من ستيه قير ط ، والله أعلم .

سئل عن امرأة ماتت عن روح وأم وأخت شقيقة وأخت
لأم ، ثم ماتت شقيقة عن أم وعن أختها لأم وودي عمها ، فما يخص
كلا من الورثة ؟

جواب : إن روح ثلاثة أنس ، وللا أم نس ، وللأخت للأم
نس ونصف نس ، ولكل [بن] عم نصف نس (١) والله أعلم .

سئل عن امرأة ماتت عن روح وعن بن معتق أمها ، فما يخص
زوج وهل يورث بن معتق أمها شيئاً أولاً ؟

جواب : إن الزوج نصف والبن معتق أم المتوفاة إن
كان نوه رقيقاً ، وإلا فلا شيء له بل يبقى لبيت المال ، لأن أباه
لم يكن حرراً لأصل فلا ولاً عليها لأحد ، أو عتيقاً فلفرض أمها لم
يخلف مع روح بن معتق أمها ، والله أعلم .

سئل عن سوان أحب عنه شخص من اشفعية وصورة
سوان امرأة ماتت وتخصر إرثها في زوج وبنت وجدة لأم ، فمن كم
يكون مسألتها ؟ وهل تعول أولاً ؟ وإذ عالت فمن كم نصيب وما حصه
كل واحد من أصحاب المروص ؟ وهل يفضل للأب شيء أولاً ؟

وصورة حوب اشفعية مدكور هذه المسألة أصلها من اثني عشر
سناً وحدث هو - رز من محرج فرض لروح وهو ربع في نصف

مخرج فرض الجدة وهو السدس ، للزوج من ديت ربع ثلاثة أسهم ،
والبنات النصف ستة أسهم ، وللجدة اسدس منها ، وقد أخذ عشر
سهماً ، ويبقى سهم يأخذه الأب بالتعصيب ، ولا عول في هذه المسألة
لأنها عارة عن زيادة في نورية وتنص في سهم ، وأسهم هذه مديونة
لأروؤس فالمسألة عادلة وليست بعائلة والحال . ذكر هذا آخر ما قاله
لمحبب . فهل ما قاله من أن للأب في هذه المسألة نصف سدس وأب
المسألة عادلة لا عائلة ، وأن العول عارة عن ذكر صوب أو خطأ محسب
بكتاب واسعة ولا إجماع ، وإدراكه هذا محسب أهلاً للإفتاء
فهل يجوز له أن يفتي أولاً ويتبوي لأمر أيده مدعئ على معناه ديت ؟
* فحسب * بأن ما قاله محسب خطأ محسب بكتاب واسعة وإجماع
لأمة ، لأن الأب يرث في هذه المسألة سهمين بالبرص حتى عند
عسالة بل بعدم عول ، فإنه حتم نقص فيه حصص البنات وإن كان
فيس طريقته جعله مشتركاً بينهما من لأب ، وقول محسب [عول]
عارية عن ذكره خطأ ، بل هو عارة عن زيادة في سهم ونقص في
لأنصباً ، وقوله ومسألة عادلة لأن [خطأ] كما هو مقرر في محله ،
والحبيب المذكور إن كان أهلاً للإفتاء فلا يتصره العليق إلا إذا لم
يتمد على غلطه ، وللعبد من عنت عطائه ، وإلا فلا يحل له للإفتاء
ويتبوي ولي لأمر أيده الله تعالى على معناه من ديت ، والله أعلم .
* سئل * عن امرأة ماتت عن بنت وأخت شقيقة وثلاث لأم ،

ثم ماتت است عن زوج وان ماتت اشقيقة عن بنت وعن أختها
لأمها، ثم ماتت بنت اشقيقة عن زوج وثلاث بنين، فكيف يحصى كلاً
من الورثة من الأول والثانية؟

* وجب * من الزوج الأول من تركته الميت الأول منها، ولابنه
بأنه أمه، ولكل من زوج أبي وبنيه نصف منها، وأما في البنت
من ابن تطلق، وإلا فهو للزوج وبنيه لكونه قد رد على أمه فيكمل
كل منهم من حصة الأول، والله أعلم.

* سئل * عن رجل مات عن أم وابن وعليه حقوق زوجته والتركه
لأبوي، حقوق المذكورة، فما يقدم لأبوت من الحقوق أو حقوق عليه؟
* محب * أنه يجب تقديم الحقوق على الأبوت ويسقط من حق
زوجة إن كانت ورثة مبيع ووداه من حصتها لو كانت لغير
لأحسب، والله أعلم.

* سئل * عن رجل مات عن زوجة وثلاث بنات أشقاء وأخت
شقيقة وتركته بغير، ثم ماتت إحدى البنات ونحصر إرثها في بنتها
وزوجها وأمها وأختها، ثم ماتت بنت أخرى من البنات ونحصر إرثها
في س، وزوجها وأمها وأختها، فمن كم تصح المسائل الثلاث ومدا
يحصى كلاً من الورثة منها؟ وهل للأخت السابقة من تركه أختها هذه
شيء أو لا؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن المسائل اثلاث نصع من ألف ومائتين وستة وتسعين، للزوجة أربعة قر ريط وثلث قير ط وأربعة أنساع ثلث قير ط، وثلث خمسة قر ريط ونصف قير ط وثلث سدس قير ط، والشفقة خمسة قر ريط، وثلث لينة لأولى من ابنت قير ط وثلث قير ط وروحه قير ط وثلث قير ط، ولابن لأخيرة ثلاثة قر ريط وأربعة أسدس ثلث قير ط ونصف سبع ثلث قير ط، وأربعة قير ط وثلث قير ط وثلث سدس قير ط، ولا شيء لشفقة، والله أعلم.

﴿ سئل ﴾ عن شخص توفي عن أربعة بنين وعن ست، ثم توفي أحد البنين عمر في المسألة، وأحد البنين والبنات أشقاء، والأخوة السفين لأب، ثم د يحص كلاً من ذكر من لأول وبنين، وهل يرت لأخ للآب من أحبيها أو لا؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه يحصل لكل أخ من دلت تسعة، وللأخ الشقيق ثلاثة أنساع وثلث تسع، وللأخت الشقيقة تسع وثلث تسع، ولا يرت معها من لأخ لأخوة للآب شيئاً، والله أعلم.

﴿ سئل ﴾ عن شخص اعتق في مرضه أمة تخرج من الثلث ثم تزوجها ومات عنها في ذلك لمرض، فهل هذه المسألة من مسائل الدور حكوي فلا ترت لزوجته منه شيئاً أو لا فترنه؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن هذه المسألة من مسائل الدور حكوي فلا ترت الزوجة لأنها لو ورثت لكان عتقها تبرعاً على لو ارت فتبطل تسعة

وأحارته لتوقفه على إرضاء ، وإرضاء متوقف على عتقها ، وعتقها متوقف
على إرضاء ، ويتوقف كل من إرضاء وإرضاء على الآخر (١) والله أعلم .
* سئل * عن رجل مات وسببه صدق زوجته ، ثم ماتت هي عن
بن مفقود حكم القاضي بموته بمدة تزيد على ستين سنة ، وله بنو أخ
فردوا أن يطالبوا بحصه لاس مفقود من أمه فهل لهم ذلك أو لا ؟
* فاجاب * بأنه إذا وصل إلى لابن شيء من تركه أمه بأن تبين
أنه كان حيا عند موتها وليس للأخ المطالبة به وليس لأحد منهم ،
وإن تبين أنه كان ميتا عند موتها وشككنا فيه فلا شيء للابن من
تركته ، فليس لسي لأخ المطالبة بشيء من ، والله أعلم .

* سئل * عن رجل له ابن وامرأتان وأوصى لزوجته بمبلغ في صدقه
من ماله سببه وميراث يورث به ، وأوصى لابن وابنته الصغيرة بمبلغ من
ماله ، ثم وقف ما فضل عن أولاده جميعا ، ثم مات وأحارته بدته
كأنه لو صبه بوقف ، ثم مات لابن عنها وعن صغيرة وعن أمه ،
ثم يكون للأمة ماله من ماله ، ثم ماتت الصغيرة عن بقى فمدا
يكون للأمة ماله بصفة وهل للزوجة . جوع على تركه زوجها بما بقي
له من حقوقه بعد ما وصى به ولا ؟

* فاجاب * بأن للأمة ماله تركه بها أسدس ، ومما تركته أسنت
صحة أسنت . ومن تركه زوجها تمس بعد وفاة الديون ، وله الرجوع
على تركه زوجها بجميع حقوقه في ماله عليه من صدق وعيره ،
ووصية مؤخره من ديون ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن امرأة ماتت وتركت أختاً شقيقة وأماً وحين لم
وَحَا وأختاً لأب، ثم ماتت لأختاً شقيقة وم نفس تركت أختاً عم
في المسألة، فهل في تركتها لأولى منسوخة أو لا؟ ومن كمنصح لمسألته
وهل في تركتها أئمة منسوخة أيضاً أو لا؟ ومن كمنصح مسألته؟

﴿فأجاب﴾ بأن المال متخلف عن لأولى فيه منسوخة ونصح
لمسألته من ثني عشر: للأُم مِهاً رُبع، ثلاثة، وبالأختين للأُم مِهاً
نصف، ستة، وللأخ والأخت للأب رُبع، ثلاثة، المذكور مثل حظ
لأثنين. وأما المال المتخلف عن أئمة وحده فلا منسوخة فيه ونصح
مسألته من ستة: للأُم سدس واحد، وبالأختين للأُم ثلث واحد، وللأخ
والأخت للأب في وهو ثلاثة: المذكور مثل حظ لأثنين. والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن امرأة ماتت وتركت أختاً شقيقة وحده وحده
لأب ومعتقة أمها، فهل تترك المعتقة مِهاً شيئاً أو لا؟

﴿وأجاب﴾ بأنه لا شيء للمعتقة بل للحدة إذا لم تدرك أحد سدس
ويقسم الباقي بين الحد والأخت: للحدة ثلثه، وللأخت ثلثه، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن رجل مات وترك زوجة وعاصباً، وترك مائة دينار
وحسون ديناراً، ثم إن الزوجة دعت أمها تستحق في المائة دينار
وصدقتم له صب على ذلك، وادعى أخوه أنه يستحق فيها أيضاً مائة
دينار وصدقته لزوجته فقط، فما يخص كلاهما وما كيفية القسمة؟
﴿فأجاب﴾ بأنه يخص العاصب سبعة وثلاثون [أشرفياً] ونصف [وكلاً من

الزوجة والأحبي ستة وحسب ربع لانفاقها على أن لكل منهما مائة
والمص صنف الزوج على مائة فله من باقي من التركة بعد المائة
ثلاثة أرباعه وهي مذكرته ، وهذا منه ربع ثلث عشر ونصف تضم إلى
مائة وينقسم المجموع سهم وابن لأحني لأبها يقولان : المص صنف
مأخذه ، ويخص كل منهما مذكرته ، والله أعلم .

سئل عن شخص مات وله عتقاء ثم ماتوا وللمعتق أم وأخت
فهل يرثن منهم شيئاً أو لا ؟
فأجاب : أنهما لا يرثان منهم شيئاً ، والله أعلم .

كتاب احكام الوصايا

سئل عن شخص أوصى لشخص بشور ، ولا حر بحمل ، ولا آخر
نصف ماله ، ولا آخر ثلث ماله ، وأحذر لورثة دين ، فهل يختص كل
من موصى له بشور وحمل ، أو وصى له به أو يشارك كلاً منها كل
من موصى له بالنصف وثلث ؟

فأجاب : أنه لا يختص من بل لموصى له بالنصف ونصف جميع
بل حتى شور وحمل ، ولموصى له بالثلث ثلث جميع بل كذا ،

لان كلاً من الوصيتين مضاف إلى ماله ومن حملته اتور و حمل ، وجبئذ
فيخص الموصى له بالوصف من كلٍ منهما ثلاثة أجزاء من أحد عشر
جزءاً ، أما ما ترده على ماله من غيرهم ، ويخص الموصى له ثلث من كلٍ
منها جزآن كذلك ، وللموصى له بالثور ستة أجزاء من أحد عشر جزءاً
منه ، وللموصى له بالجلل كذلك ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص مات عن ابن وصى بتل نصيب أحدهم
إلا سدس ماله إلا أن ماله إلا ربع تسع ماله ، فمن كم تصح وكيف
طريق تصحيحها وكيف طريق استخرج النصيب ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنها تصح من مائتين وستة عشر ، وطريق تصحيحها
أن يراد انصيب الموصى به على عدد لابسين يحصل ثلاثة ، ثم تضرب
فيه مخرج الخامع وهو اثنين وسبعون مخرجاً ، وأما طريق استخراج
النصيب فإن يراد على مقام أسطة ، فمن كان له شيء من ثلاثة أخذه
مضروباً في ذلك ، فيد على مخرج الخامع الكسور خمسة تدع سبعة
وسعين وهو مال كل ابن ، والباقي ثمان وستون للموصى له وصدق أنه
أوصى له بما ذكر بأن يسقط ربع تسع من ستة من ثمان مال أعني سبعة
وعشرين ، ثم يسقط الباقي من سدس مال أعني ستة وثلاثين يبقى خمسة
ستر يسقط من مثل نصيب أحدهم يبقى ثمان وستون ، وذلك لأن
لاستثنائات الغير المتعاطفة يعود كل منها ما يليه ماله يستعرقه ، ولو قل
بدل ما ذكر : إلا سدس مال وإلا ثلثه وإلا ربع تسعه بالعطف في الباقي

دور ثلاث أو بالعطف في الكل لم يختلف التصحيح فتصح المسألتان فيما
تقرر، ولكن لكل بن في اثنية أحد وتسعون، والباقي أربعة وثلاثون
لموصى له، ولكل بن في اثنية خمسة وتسعون والباقي ستة وعشرون
لموصى له، وذلك لأن لاسنك آت المتعطفة تعود إلى الأول، والله أعلم.

❖ سئل في وجه الرد على لاسنوي في تصويبه في مسألة لوصية
بعين لشخص ثم بصفه لآخر أن للأول النصف والرابع والثاني الربع
خلاف قول الشبهين أن للأول الثلثين ولت في الثلث بانياً تصويبه على
مذكره في مسألة التي هي أصل هذه، وهي ملو أوصى زيد بعين، ثم
بها لعمرو، ففي وجهه رجوع عن لوصية بها للأول إلى الثاني،
والتصحيح المنصوص لاء فيشرك بينهما فيها، فمحل التشريك هو محل
رجوع ومحل الرجوع في مسألة التصويب هو النصف لموصى به لك في،
فيكون محل شريك فيها، فيكون للأول نصفه مع النصف الكامل
ولما في ربع، وقد ذكرنا بعد ذلك بأسطر أنه لو أوصى لشخص بدار
أو بمائة، ثم أوصى بأبنة لدار أو بنص الخاتم لآخر، فالدار والخاتم
لأول ولأبنة ونصف بينهما، تفرعاً على الصحيح المنصوص، فإن
كان في وصية بدار آخر، الثلث م يقتضي الخروج عما ذكرناه في الأصل
إلى مقتضاه حواشيها في مسألة التصويب من ضم الجزء إلى الكل وقسمة
الكل على ذلك فليبين ذلك مقتضى؟

❖ وجب ❖ بأن وجه الرد عليه أنه فرغ طريقة التداعي التي بنى

عليها أن محل التشريك هو محل رجوع وهي ضعيفة ، ولدي فرع عليه
 الشيخان تبعاً للإمام الشافعي وأصحابه طريقة العول وهي صحيحة بأن
 يضاف أحد المالين للآخر وينسب كل منهما إلى جملته ، ففي صورة
 التصويب نسبة النصف إلى الجملة ثلث وستة الكل إليهما ثلثان ، فيكون
 لصاحب النصف الثلث ولصاحب الكل الثلثان ، وفي صورة الأصل
 جملة اثنين ونسبة كل من المالين إليهما نصف ، فكل من زيد وعمرو
 نصف ، وبذلك علم أن الشيخين لم يحرجا عدم ذكرهما في الأصل حتى
 يطلب مقتضى الخروج ، وأما الوصية بدر أو بحته لشخص ، ثم بالأبنية
 أو بالنفس لآخر فليست من ذلك في شيء لأن الوصية البنية وصية معين
 وإن دخل في الأولى فلا تعلق لها بالأولى في بدر أو الخاتم ، وأما في
 لأبنة أو انفس فهي كالوصية بعين لزيد ، ثم بها لعمرو ، فيشرك بينهما
 في وقعت الوصية به لهما ، والله أعلم .

❖ سئل عن شخص أوصى بوصية في حال النزع وهو لا يعلم
 . يقول فزاد الشهود فيها ونقصوا منها من غير فهم كلامه ، فهل هذه
 وصية صحيحة أو لا ؟

❖ فأجاب : بأنه إن ثبت ذلك فالوصية باطلة ، وإلا فصحيحة
 والله أعلم .

❖ سئل عن شخص أوصى بأن يدفع من ماله لشخص معين مبلغاً
 على أن يحج عنه حجة الإسلام ، ثم مات الموصي المذكور ودفع للموصى

له منع المذكور على أن يحج عنه ، فطرات له ضرورة منعه من السفر
في ذلك . . . فهل يكون ذلك أم متعاً فيه لحج حتى يكون
للاوصياء أحد سبع مئة ولاذن لشخص آخر في أن يحج عنه بغير
رضاه ولا ولا ؟

✽ فاجب ✽ بأنه إن لم يفر في العلم المذكور فلا وصياً ، انتزع
المع منه ولاذن لغيره في أن يحج عنه بغير رضاه ، ويتعين عدم المذكور
لمحج مدرة لمرآة دمة الميت ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن شخص مات وترك أولاداً صغيراً أو يمكن صدر
منه إيصاء عليهم . . . ونقل المصنف في مصالحيه إلى القاضي فاختار شخصاً
من حبه ، يتحدث عنهم ، فهل يجب عليه قول ذلك أولاً ؟ وإذا قبله
وهل به أن يعرض عنه أولاً ؟ وهل يتوقف عزله على عزل القاضي أولاً ؟
✽ فاجب ✽ أنه لا يجب على مختار المذكور قبول ، وإذا قبل
فإن يعرض عنه ولا يلزمه الاستمرار ، ولا يتوقف عزله على عزل
وصي له ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن اتصدق من وصي ورث الدين المؤدي إلى بقاء
دمة موصي عامرة مشعورة ندين لعدم تقضاء من الوصي ولعدم الإبراء
من رب مال هل هو صحيح أولاً ؟ وإذا كان غير صحيح هل لفته
نص الوصي [مهل] عليهما رجوع إلى العمل به وترك التصديق أولاً ؟
✽ فاجب ✽ أن تصدقهما إن وقع على دين ثبت لربه بطريقه

شرعي فصحيح مفيد لئلا كبد ، وإلا فقير صحيح ، وسليها رجوع
إلى العمل به يجب العمل به شرعا ، والله أعلم .

سئل * عن دين نائب محكم مسند ووصية وميرت قبض ربه
عضه ، فهل لموصي مطالته به فسخه من دين ليصرف في وصية أولا ؟
وهل تسمع دعواه بذلك أو لا ؟ وإذا سمع قص وأمر رب مال برد
إليه أو شي منه فهل يسكر ذلك على تقضي أولا ؟ وإذا أسكر عليه
شخص ذلك فهل له ضربه وإشهاره وحبسه أولا ؟

فأجاب * بأنه ليس لموصي مصلحة رب الدين بم ذكر ، بل
يجب عليه إيصاله بقية الدين من تركته لطريقه شرعي ، ولا تسمع
دعواه بذلك ، فإن سمع قص وكان مدعه يرى سمعها أمي بره
فذاك ، وإذا أنكر عليه حينئذ فليس بتقضي ضرب إنكار عليه ولا
إشهاره ولا حبسه لأنكاره عليه ، والله أعلم .

سئل * عن شخص أوصى لشخصين على أولاده ، فمات قبل
أحد الوصيين وصية ورده ، الآخر ، فهل تصرف في دينه قبل الوصية
مردا صحيح أو لا ؟

فأجاب * بأنه لا يصح تصرفه إلا أن يكون لموصي حيا .
لكل من الوصيين لا يقراد بالتصرف ، والله أعلم .

سئل * عن شخص أوصى بثلاث ماله من أعين معينين وسائر معينين ،
فهل يجوز للموصي بيع ما أوصى به لغير المعينين وإعصوهم ثمة أو لا ؟

وإذا قلتم بالأول فهل يجوز له أيضاً أن يبيع ما يخص المعينين أو لا ؟
وإدراك لموصي قد حلف نقداً أيضاً فهل يجوز للوصي أن يعطيهم من
المقد ويؤخر الأعين أو لا ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأنه يصح بيع ما أوصى به لغير المعينين ، وأما ما أوصى
به للمعينين فللمعينين بعد قبول الوصية ببيع ما خصهم ، وليس للوصي
بيع ، ولا يجوز أن يعطي التمد لهم ويؤخر بيع الأعيان ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص مقيم بالقاهرة له بنت صغيرة وورثة بالفون
ومن جملتهم أخ مقيم بالقاهرة أيضاً وبقية الورثة في بلاد كيلان ،
فاوصى شخصاً بحفظه له للورثة المذكورين وبأن يرسله إلى ورثته
امد كورين بلاد كيلان صحبة شخص متوفى به مع الأخ الحاضر
برضاه ، ثم مات لموصي فهل للوصي أن يرسل ماله صحبة شخص مع
الأخ المذكور أو ليس له إلا أن يرسل حصته بالعين ويحفظ حصته الصغيرة ؟
﴿ فاجاب ﴾ بأنه لا تعلق للوصي بحصة العائنين المستقلين العائنين ،

بل لأمر فيه للحاكم ، وأما حصته الصغيرة ونحوه فله أن يدفعها إلى
شخص متوفى به مع الأخ إذا كان الطريق أميناً ويبرأ بذلك ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص أوصى أخاه لأمه بأن يعطي عمه من
تركته اثني عشر ديناراً وحسباً معيناً ، وأن يعطي لزوجته
مصلحة عم تأخر لها عليه من صداق وحقوق زوجية وما ترثه منه
مكائين معينين ، وأب يعطي لأخته لأمه النصف من مكان معين

والربع والنصف أيضاً من مكان آخر ، وأن يقسم ما يبق من تركته بين أولاد عمه والحال أنه أكثر من الثلث ، ثم مات عمر ذكر ، فهل هذه الوصية صحيحة أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن الوصية لأولاد العم باطلة لتعذر معرفة قدر الموصى به لهم ، إذ معرفته متوقفة على معرفة ما يخص دين الزوجة مما وصى به لها ، ومعرفة ما يخص دينها متوقفة على معرفة ما يخص إرثها من ذلك ، ومعرفة ما يخص إرثها موقوفة على معرفة قدر الموصى به لأولاد العم ، فيلزم من ذلك الدور المتعذر استخراجه ، ولو وصية لغيرهم من لورثة صحيحة لكنها متوقفة على إحارة بقيتهم ، وإن أجزوا أخرج موصى به لهم من التركة بعد إخراج مؤن التحريم ، والباقي مشترك بينهم : فللزوجة الربع ، ولولدي لأم الثلث ، وللعم الباقي وإب رددوا أخرج للدين من التركة بعد إخراج مؤن التحريم وقسم الباقي بينهم كما ذكر ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص مات أرد تلميذه أن يحج عنه ، فهل إذا أحرم بالحج عنه وهو غير ورث له ، وكان في باطن الأمر لم يجب الحج على الميت فهل يقع عنه أو يقع للمحرم نفعاً أو لا ؟ وإذا تطوع أجنبي عن من وجب عليه الحج وأحرم عنه بالعمرة من ميقات بلد الميت ثم باحج من مكة فهل يحزي ذلك أو لا ؟ وما الجواب عما عزي للإمام الحنيد رضي الله عنه من كونه حج عن شيخ سبع مرات وعن النبي صلى الله عليه وسلم تنقي عشرة مرة إلى غير ذلك ؟ وهل إذا نذر التلميذ لإيتين

بذلك عن شيخه مع طاعته على ما في بعض الأمور بحسب عليه الوفاء بنذره أولاً؟
 * فأجاب * بأنه إن فعل ذلك في صورتين بوصية وقع عن
 الميت ، وإلا وقع عن نفسه مثلاً ، وما وقع من الحنيد وغيره إن صح
 فهو اختيار لهم مع أنه يمكن حمل بعضه على أنه كان بوصية ، وأما
 المذكور إن تقدمه وصية صح ووجب الوفاء به ، وإلا فلا ، والله أعلم .
 * سئل * عن شخص أسند وصيته لولده وجعل له أنه إذا نزل
 به حدث موت أن يبدأ بعد سبيله وتكفبه بحمله إلى بيت المقدس ودفنه
 به وقال إن جميع ما في مسكبه من أرب ودرهمون محتسب بولده لو وصي
 المذكور ، لا يشركه فيه أحد من بقيقه ورثته ، وأوصى رجل المذكور
 بعشرة دنانير لمن يقرأ عشر ختمات شريفة ويهدي ثوابها لحضرة سيدنا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرهمين له سمعهم في كتب وصيته
 هم سور ياي وشكري ، وأوصى لكل منهما بمائة دينار وأشهد عليه
 أن من ختم من أرقائه من ذكرور وإناث اعتق بعد وفاته فهو حر لوجه
 الله تعالى ، وأوصى بأن يصرف من ختم من أرقائه المذكورين العتق
 لكل واحد في كل يوم درهم مائة الف الف من ربيع الأملاك
 تخففة عنه إذا كانوا عرقاً ، ودرهمين تزوجوا به يصرف لهم ذلك ، وأوصى
 بأن يصرف لكل من اعتق بعد بالاختيار والتقدير المذكورين أعلاه
 من ذكرور وإناث بيض وغيرهم عشرة دنانير ، وأن يصرف ما يكمل به
 عمرة مسجد عينه ، وأن يصرف لمن يقوم بمصالح المسجد المذكور

ويؤتم به وينوره وينظمه من التامة كل يوم درهم واحد ، ومهما فصل
بعد ذلك يقسم بين مستحقين إرثه بالريضة الشرعية ، فهل تنفذ وصيته
بالحمل إلى بيت المقدس ودفنه به وإذا تعذرت ودفع غيره فهل ينقل إليه
وهل يحمل قوله إن جميع ما في مسكته محتص منه على لا يقرر فلا
يفتقر إلى إحالة أحد أم يكوب وصية فيتوقف على الإحالة وعلى
مدا يحمل لفظ لأنت ؟ وهل الوصية للمدبرين صحيحة أم لا ؟ وإذا
صحت فهل تستحق كل وحدة منهما عشرة التي ذكرها آخر زيادة
على مائة أم لا ؟ وهل يعتبر قوله إن من حذر من أرقني بعد موتي أن
يكون حر فهو حر أم لا ؟ وإذا اعتبر فهل يدخل في لأرقاء من تحدد
ملكه بين الوصية ولموت أو لا ؟ وهل يستحق من نولته عبدة
لمد كورة من لأرقاء بعد الاختيار ما قدر له من درهمين أم لا ؟ وإذا
استحق ذلك فما هيته ؟ أن يعطى كل واحد منهم مرة واحدة أم قدر
ما يحتمله التمسك به ؟ وهل تنفذ وصيته من يقوم بمصلح المسعد
لمد كور أم لا وإذا عدت فما هيته إسماؤه ؟

فأجاب : بأنه تنفذ وصيته بدفع بيت المقدس إذا كانت المسافة
قريبة بحيث لا يتغير فيه قبل وصوله وإلا فلا ، وإذا دفع غيره لم ينقل
إليه إن تعذر والإناقل ، وقوله « جميع ما في مسكتي محتص ولدي » إلى
آخره يقرر فلا يفتقر إلى إحالة ، ولأنك لم تزل من إبل وبقر وعنه
وعبيد ووثق وغيره ، والوصية للمدبرين صحيحة ويصرف لكل

منها عشرة دينار زيادة على المائة ، وقوله « من اختار من أرقائي بعد موتي أن يكون حرّاً فهو حر » صحيح كما لو علق عتقه على مشيئته بعد موته ، ويدخل في قوله أرقائي من نجدد ملكه بين الوصية والموت لأن العبرة في ذلك بوقت الموت لا بوقت الوصية ، ويستحق كل من تناولته العبارة مذكورة بعد اختياره الحرية كل يوم درهمين مما يحتمله الثالث ، وتنفذ وصيته لمن يقوم بمصالح المسجد ويعطى كل من يقوم به كل يوم درهماً إن صرح الموصي بأنه يعطاه من ريع الأملاك ، وإلا يعطاه مرة واحدة إذا لا يعرف قدر الموصي به في استقل لتخرج من التثنية ، والله أعلم .

كتاب احكام الوديعة

سئل * عن شخص أودع عند شخص آخر لؤلؤاً وأذن له في بيعه ، ثم بعد ذلك طلبه من المودع فأخبر أنه باعه له ، فطلب منه الثمن ، ثم بعد ذلك أكره الإذن السابق في البيع ، فهل القول قوله أم قول المودع ؟ وإذا كان قول قول المودع فهل يلزم المودع رد اللؤلؤ أولاً ؟ وإذا تعذر عليه رده فهل عليه قيمته أولاً ؟ وإذا اختلفا في قدرها فمن يكون القول قوله منها ؟

فأجاب * بأن القول قول المودع في أنه لم يأذن في البيع حيث لا بينة ، ويلزم مودع عنده رد اللؤلؤ ، فإن تعذر فعليه قيمته ، فإن

اختلفا في قدرها ولا بدّة فلقول قول المودّع عنده ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن امرأة عندهم ودية لأختها فأعطت المودعة
 زوجها دينراً من لدرهم لمد كورة ثم أعده إليهم ، ثم بعد ذلك عدمت
 الدرهم ، فما يلزم الزوج وزوجته المودعة ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأن الزوج لا يلزمه غير دينار ، فإنه بعد أن أخذه
 لا يبرأ إلا بآرد إلى ملك أو نائبه ، وللمالك أن يطالب به من شاء .
 منها ، وأما الزوجة فتطالب بالجميع إن خلطت لمدنر بالبقية ولم يتميز
 عنها وإن تميز أو لم تخلطه فلا تضمن شيئاً من البقية ، والله أعلم .

كتاب احكام النكاح

﴿سئل﴾ عن رجل توفي وترك بنتاً وكان قد أسند الوصية عليه
 لأخته ، ثم دعى رجل أن البنت لمد كورة زوجها له عقد شرعي ،
 والحال أن التزويج لمد كور بغير إذن الوصية وبغير إذن حاكم يرى
 صحة ذلك ، فهل هذا التزويج صحيح أو لا ؟ وإذا لم يكن صحيحاً
 فهل تبقى عدا وصية أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إن لم يكن فدا ولي خاص فلا يصح نكاحها إلا
 بإذن حاكم يرى ذلك ، وإذا لم يصح النكاح بقيت تحت نظر الوصية والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن صغيرة أردهم أن يزوجه لولده فهل يصح تزويجها أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يصح تزويجها مدمت صغيرة ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن امرأة زوجها حاكم بقريّة من قرى الرّيف ووليها مقيم
 بالقاهرة وليس به مدع . فهل هذا عقد صحيح أو لا ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه إن كان بين القرية والقاهرة دون مسافة القصر
 ولم يشك عسل من الولي ولا تورّم يصح العقد ، وإلا صح بشرطه ،
 والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن قول الفقهاء « وإن لم يكن ولي زوج السلطان »
 ما المراد بالسلطان فيه : لا إمام لا أعظم أو اقصي ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأن المراد به لا إمام لا أعظم وإنما هي نائبه في ذلك والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن بكر خطب رجل من ولده فأجبه إلى خطبته ، ثم
 إن ولي أوصى لشخص بأن يزوجه من خطبة المذكور ، ثم مات ،
 فهل موصي المذكور أن يزوجه من غير خطبة أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه ليس لموصي أن يزوجه بالوصاية من خطبة ولا
 من غيره . ولوليها أن يزوجه من غير خطبة ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن رجل خطب امرأة ثم أنفق عليها نفقة ثم رجع عن
 خطبتها ، فهل له . جوع في نفقة أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إن دفعه له هدية فلا رجوع له لأنهم ملكته بالقبض
 وإلا فلا رجوع في دفعه ، فإن خالف في مرده فهو لمصدق بيمينه
 لأنه أعرف بيمينه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عم، إذا قل ولي امرأة للزوج أزواجك سهرة، هل يصح
النكاح كما في زوجتك أولا؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يصح النكاح بأزواجك كما قضاه كلام
الشافعي ولا أصحاب، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن رجل له بنت عم خطبها من أبيه وجابه إلى ذلك وأنفق
عليه مدة، ثم إن شخصاً أجده على تزويجها لولده ففعل ذلك جبراً،
فهل هذا النكاح صحيح أو لا؟ وهل لابن العم الرجوع على أبيه بما أنفق؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يصح العقد بالإجبار، ولا ابن العم الرجوع على
أبيه بما أنفق إذا لم يزوجه له ولم يقصد هو ما أنفق الهدية، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن رجل أصدق بكرًا وعقد عقده عليها ثم إن أباها عاينه دين
واسحب من بلده ولم يدخل لرجل بزوجه، وكما ضل له ليتوجه معه
إلى بلده ويدخل بزوجه لم يستطع ذلك لخوف من أرباب الديون،
فهل يحتاج الرجل أن يستأذن قضياً في لدخول على زوجته أو لا؟
﴿فأجاب﴾ بأن له أن يدخل عليها وإن لم يستأذن قضياً إذا أوى
مأهله من الحال لها، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن امرأة زوجها عمها ثم بعد ذلك طلق زوجها ثلاثاً
فادعت أنها حين زوجها عمها كانت مراهقة وصدقها عمها والزواج على
ذلك فأراد الزوج أن يحدد نكاحها من غير استحلال. فهل له ذلك أو لا؟
﴿فأجاب﴾ بأنه لا يجوز له ذلك، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن بكر معتبر لبس لها أب ولا جد، ثم أراد شخص

أن يتزوجها وهي مقيمة ببلدة حاكمها شفعي ، وبلدة أخرى حاكمها ملكي
بالقرب من بلد أبي بكر كسب لست في محل ولايته ، فأدنت أبي بكر
للملكي أن يزوج لمن أراد أن يتزوجها بصداق معلوم فزوجها له ، فهل
هذا عقد صحيح أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن المعصية تطلق في اللغة على المراهقة التي قاربت
لحيض ، وعلى التي أدركت وحاضت ، فإن كان المراد المعنى الأول فلا
يصح العقد عليها ولا يصح أن يزوجه في حال صغرها إلا الأب أو الجد ،
وإن كان المراد المعنى الثاني صح العقد عليها بإذنها سواء كان العقد شافعيًا
أم مكيًا ، لكن حكم إذ عقد به يعقد في محل ولايته خاصة ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن لولي المخبر إذا وكل في تزويج أبي بكر وهي مزوجة
ثم طلقت قبل الدخول ، فهل للوكيل أن يزوجه بهذه الوكالة التي وقعت
قبل طلاقها أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن له أن يزوجه بهذا التوكيل إن قال له : وكتبتك
بأن تزوجه بعد طلاقها ونقصاً عتقها أو أطلق ، كما لو وكل المحرم في
تزوج مواليته ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل تزوج امرأة من ولدها ودخل بها ، ثم طلقها
ثلاثاً وأراد عودها إليه ، ثم تبين أن ولدها كان حين العقد فاسقاً بترك
الصلاة ، فهل إذا ثبت فسقه بذلك يبين فساد العقد أو لا ؟ وما حكم
طلاقه ؟ وإذا تبين فساده فهل تعود إليه بعقد جديد أو لا ؟ وإذا قلتم

بعودها فهل يحتاج إلى انقضاء العدة أولا؟ وإذا احتاجت إليه فمتى يكون ابتدائها؟

﴿فأجاب﴾ بـ إن ثبت فسقه باتفاق الزوجين أو بيينة أقدمه فلا يتبين فساد العقد للتهمة فيجب التحليل، وإن ثبت بيينة لم يقيها قين فسادها وعدم مصادفة الطلاق محلها، وتعود إليه بعقد جديد، ولمتجه أنها لا تحتاج إلى انقضاء العدة لأنها في عدته فأشبهت الرجعية، ولا احتياط التريص إلى نقضائها، وبتدونها من حين تفرق، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن رجل له أخت رشيدة وهو وليها، فهل له أو للعالم أن يزوجها بغير إذنها ورضاها أولا؟

﴿فأجاب﴾ بأنه ليس لأحد أن يزوجها بغير رضاها، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن رجل زوج ابنته بكر بمهر مثلها رجلاً معسراً بغير

رضاها، فهل هذا النكاح صحيح أولا؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يصح النكاح بناءً على الأصح أن البسار ليس

بمعتبر في الكفاءة، وما أفتى به القاضي حسين واقفل من بطلانه مبني على ما رجحاه من أن البسار معتبر فيها، ولكنه خلاف ما نقله القاضي في تعليقه عن عامة الأصحاب من أنه ليس بمعتبر فيها، وعلى ما قلناه من الصحة لا يسلمها الولي حتى يقبض المهر، فإن أيسر به الزوج ومسلمه فذلك، وإلا فلها الفسخ، ومع قولنا بالصحة يحرم على الولي تزويجها من ذكر لما فيه من محس حقها، وعليه يحمل كلام من جعل البسار من شروط

ولاية لا يجزئ كون شرطاً يجوز لا يفده للصحة العقد ، والله أعلم .
 * سئل * عن امرأة قرنية روت ، حل غير قرشي برضاها ورضا
 وليها وأشهد عليهما بسبب ، فهل يشترط مع ذلك الإشهاد عليها بإسقاط
 الكفاءة أو لا ؟

* واجب * إن رضاه كافٍ في صحة النكاح وإذا لم يتبين لها
 أنه من قرني إلا بعد العقد فله خبر ، كما لو أدت في نكاح رجل
 ثم وحدثه معية ، والله أعلم .

* سئل * عن رجل حضف امرأة من وليه وهو يعلم أنه دُبُوث
 وأنه يحرم من أن يكون بينه وبين زوجته ما لا يجوز إظهاره ، فهل
 يكره تزويجه منه أو لا ؟

* واجب * بأنه يكره أن يزوجها وليه ممن ذكر كراهة شديدة
 إلا أن يخف من وحشة أو ريبة .

* سئل * عن رجلان شفعين زوجاً امرأة من غير كفوف على عاقد
 حسي ، وولد له موهود وه يوجد منه عضل ولا غيره ، فهل هذا النكاح
 صحيح أو لا ؟ وإذا قلته بهد فهل يفرق بينهما وقت خلفه فهل يأثم
 ويقبلها إذا كان ذلك أو لا ؟

* فأجاب * بأن النكاح لم يفسد فيجب التفريق بين
 الزوجين فإن خلفه وقبلها لما كان بما يستحقانه شرعاً من حدٍّ وتعزير
 شرطهما ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل وكل رجلاً في تزويج بنته من شيء وأطلق
أو كالة ، فزوجه الوكيل رجل بطلته ، ونصت عدها ، فهل للوكيل
لمد كور تزويجها بالوكالة أم لا ؟ وإذا قلتم هذا وكان الولي
غائبا إلى مسافة اقصر من فوقه أو لم يعلم حاله من يزوجها ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه ليس للوكيل أن يزوجها ، بل بالوكالة السابقة ،
وإذا كان الولي غائبا إلى مسافة اقصر من فوقه أو لم يعرف مكانه زوجها
القاضي ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قول صاحب الروضة في أو ثل النكاح من زيادته
« وعلى لأصح يحرم النظر إلى قلامه رجليه دون قلامه يده ويده رجليه »
ثم مع أن الرافعي حكى أن أبا عبيد خضري سئل عن قلامه امرأة هل
يجوز للرجل النظر إليها ؟ فأطرق متفكرا ، وكان تحته ابنة الشيخ
وقالت : سمعت أبي يقول : إن كانت قلامه يده فله النظر إليها ، وإن
كانت قلامه رجل فلا ، ثم قال : « والتفصيل مني على أن
يده ليست بعورة » انتهى . فأسقط ذلك من الروضة وقل ما مر بعد
أن قدم أن ما حرم النظر إليه متصلا بحرم منفصلا فكيف يفصل بين
قلامه رجليها ويده مع أن المرجح عنده تحريم النظر إلى يده أيضا ؟
وكيف يجوز نظرها إلى قلامه يده ورجله مع أن المرجح عنده وقدم
نصححه قبل ذلك بأسطر قليلة تحريم نظرها إليه كتحریم نظره إليها ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأن تفصيله بين قلامه رجليها وقلامه يده ، لا يتأتى على

عده تحریم نظر کفیه عند أمن اغتصاء ، أما علی ما صححه من تحریم
نظرهم فی حرمة ذنک ، وم قاله فی قلامه ید لرجل ورجله إنما یتأقی أيضاً
عن عده تحریم نظره متصلة ، أما علی تحریمه الشامل له [علی] ما صححه من
أن تحریم نظر المرأة لرجل کن تحریم نظره إلیها فی حریم ذنک ، والحاصل
أن مدله إلی یصح تفریعه عن رجحه لرجل لا علی ما رجحه هو فعله
فرتعه عن مرد لرجل لا علی مرده ، والله أعلم .

❦ سئل عن البکر والعدراء ، هل مسهما واحد أو هم شیئان
كما یشر به کلام العلماء ، حیث قالوا فی باب الإجماع : للأب ولجد
تزوج صغیرة إحدراً إن كانت کراً وإن لم تکن عدراً ، فلو زالت
بکرم بیروط ، أو تطول لإقامة روح أو بحدة الطمث أجبرت ؟
❦ فاجاب بأن مسهما واحد لغة وعرفاً وقوله إن كانت بکراً
أی لغة وعرفاً أو حکماً بأن زات بکرتها بغير وطء بقرينة ما بعده
والله أعلم

❦ سئل عن عمر له عصاة فزوجها حتی بحضرتها بغير إذنه ثم طلقها
روحاً ثلاثاً ، هل لم مدعه شفعی أن یأمر عصبته بإعادتها إلی زوجها
مقتد بلا محل أم لا ؟

❦ فاجاب بأن کان حکمی یری أن التزوج حکم بصحته
فلیس لث شفعی مذكر وإلا فله ذنک ، والله أعلم .

باب أعظم موانع الطلاق

﴿ سئل ﴾ عن رجل زنى امرأة ثم وُلدت بنتاً فهل يجوز له نكاحها أولاً؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأنه يجوز له نكاحها وإن تيقن أنها منه إلا حرمة لما
 الزنا فهي أجنبية عنه شرعاً بدليل انتفاء سائر أحكام النسب منها ،
 نعم يكره له ذلك خروجاً من الخلاف ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل عقد لابنه عى امرأة ثم مات الابن فقل : إنا
 كان العقد المذكور لنفسه والحال أنه متزوج بغيره ، فهل نقول قوله
 أولاً ؟ وهل يحرم للمرأة بدعوه أو جدها ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن هذا القائل مدّعى لفساد العقد فلا يقبل قوله
 فيه على الأصح في قاعدة دعوى الصحة واعتماد ، ولأنه متهم بمنع المرأة
 من إرثها من ابنه ومن أحد مهره وسيره ، وتحرم عليه المرأة لأب حليمة
 ابنه ولكونها بنت ولد زوجته المدخول بها إن كان قد دخل بها ، ولا
 تحرم عليه جدتها .

﴿ سئل ﴾ عم إذا كسح رجل عشرة نسوة في أربعة عقود أربعاً في
 عقد وثلاثاً في عقد واثنين في عقد ، ووحدة في عقد ، ودخل ببعضهن
 ومات ولم يتبين الحال ، ومضى كل واحدة مائة ومهر مثلهن خمسون
 فما حكمه في مهرهن إذا دخل بواحدة أو اثنتين مهرهن إلى تسع ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأنه إذا دخل ببعضهن أحد من التركة مسمى أربع

لعدم جور زيادة عليهم ، ومهر مثل من عدس من دخل هن ، ولنمثل
بتالين يعرف منها جمع صور وقول : لو دخل بثلاث أخذ مسمى
أربع ومهر مثل ثلاث ، ودت جسمائة وخمسون ، يعطى المدخول هن
مائة وخمسون وتوقف أربعائة ، ولو دخل بتسع أخذ مسمى أربع ومهر
مثل ست ، وذلك ستمائة ، يعطى المدخول هن نصف ويوقف نصفها .
هكذا أضبط واجتنب ما في الروضة وغيره ، إذ لو عملت به لكان
مدخولاً أكثر من قبل ، فيلزم منه إدخال الضرر على لورثة ، مع من
انصرف في شيء بلا ضرورة ، والله أعلم .

باب النكح الكفار

سئل * عن رجل أراد أن يتزوج امرأة نصرانية لم تعلم هي ولا
أحد من أهل دينه أن آباءه دخلوا في دينه قبل المسح والتبديل أو
بعده . فهل يحل له ذلك أو لا ؟ وإذا قلته هذا فتزوجها ودخل بها فهل
يلزمه لحد أو لا ؟

* فأجب * بأنه لا يحل له أن يتزوجها والحالة هذه ما لم تكن
إسراييلية . فإن تزوجها ودخل بها عداً بالتحريم لزمه لحد ، والله أعلم .

باب الخيار في النكاح

سئل * عن رجل تزوج امرأة ودخل بها فوجد بها عيباً من
العيوب التي توجب الفسخ فلم يستمتع بها ، فهل إذا أصر الفسخ عن علمه
بذلك يسقط حبره أو لا ؟ وهل يلزمه لها حق لذي عليه أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه إذا أحرق الفسخ عن علمه بالغيب بلا عذر شرعي سقط خيره ، ويلزمه للمرأة حقها إلا أن يطلقها قبل لدخولها فيلزمه نصفه فقط ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل تزوج امرأة ثم طهر به برص ، فهل له أن تختار الفسخ ومطالبة بجميع المهر أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن لها جميع ذلك ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل تزوج امرأة فوجدته قرن لا يمكن وطؤها فهل يثبت له الخيار في فسخ النكاح أو لا ؟ وإذا فسخ فهل يلزمه شيء من مهر أو لا ؟ وهل له الرجوع به غرمه من المهر وغيره أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه يثبت له الخيار وإذا فسخ لا يلزمه شيء من المهر ويرجع بجميع ما غرمه ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن معنى امور بالفسخ في العدة هل هو بالرفع إلى قصاصي لضرب المدة أو بالرفع للفسخ بعد ضرب المدة أو بالفسخ فقط أو لمجموع ؟ وعبارة الفقهاء في ذلك تقتضي التدافع ، قال لار كشي في قطعة : تنبيه مع كونه على امور إن المطالبة والرفع إلى الحب كما يكون على امور لا نفس الفسخ ، ولا ينافيه ضرب المدة في العدة فيها حيث لا يتحقق انتهى . وفي لدميري ون الملق كابر معده ، وفي هادي التنبية له : والمعنى بكونه على الفور أن المطالبة والرفع إلى الحاكم على الفور ويؤدي في كلام لار في ولا يثبت كونه على الفور ضرب المدة في العدة لأنها

حينئذ نتحقق ، وإنديو مر ، المبذرة إلى انفسخ بعد تحقق العيب انتهى . ونقل
الرافعي في مختصر منتهى عن شيخه أنه لو سكنت بعد مضي لمدة ولم
ترفعه إلى حاكمه يبطل حقها من انفسخ ، صرح بذلك الموردي قل
وليس هذا فرع الإهمال الذي ذكره لمصنف وأشر به إلى ما ذكره من
أنه إذا استعمل بعد الرفع إلى الحاكم هل يبطل ثلاثة أيام والأصح لا ،
وقل في آخره : فليتأمل الفرق بينهما . فمجمع بين كلاميهما . في ذلك
وما هو المعتمد في ذلك ؟

✽ فأجاب ✽ بأن معنى الموردي في ذلك على قول الجمهور وهو المعتمد
أن تدبر المرأة بعد مضي لمدة إلى رفع الأمر إلى الحاكم ثم انفسخ بعد قوله
لها : أنت العلة أو أنت حق انفسخ ، وعلى قول الموردي أن تدبر إلى
انفسخ بعد مضي لمدة ورفع الأمر إلى حاكمه ، ولا يلزمه المبذرة إلى
الرفع إليه بعد مضي مدة ، وأم رفع إليه أولاً لضرب لمدة فليس على
الموردي ، فقول من قال إن معنى كونه على الفور أن المطالبة والرفع إلى
حاكمه يكون على الفور ، وهو في جميع العيوب المثبتة للخير لكنه في
علة بلية إلى الرفع ، وهو جري على قول الجمهور ، وأم على
قول الموردي فإنه يجوز في غير خير العلة نعم كلامه لزر كشي المذكور
في السؤال إنه يجرب على قول الجمهور ولا يصح تخصيصه بغير خير
علة ، والله أعلم

باب اعطام النكحة الرقبة

﴿ سئل ﴾ عن رجل روح عبده بأمة غيره وحصل رقبته صدقه ،
ثم أعتقه سيدها ، ثم بعد ذلك طهر بالأمة عيب قبل دخول يوحى
الفسح ، فهل يلزم لمعتق قيمة العبد لسيده أو للزوج ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه يلزمه إذا فسح الزوج المعتيق قيمته وهي للزوج ،
والله أعلم .

باب اعطام العمد

﴿ سئل ﴾ عن رجل عوض زوجته داراً عما لها عليه من صداق
وعيره ووضعت يدها عليها ، ثم ملكها لأحد أولاده ووضع يده عليها ،
فهل كل من تمليك لأول والثاني صحيح أو لا ؟ وهل إدا بنى فيه
أحد من إخوة ولده بغير إيدنه له أن يحرمه على هذه مبنه أو لا ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأن كلاً من تمليك الزوج زوجته وتمليك زوجة أحد
أولادها صحيح ، والمالك أن يجبر أخاه على هذه مبنه بغير إيدنه ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن رجل عوض زوجته عمده ، عليه من صدق وغيره مالا
يمكن تسليمه في الحال كمال قرص أو مودع أو دار مستأجرة أو مشحونة
بأمتعة أو قطن جوز ، فهل يصح التعويض في ذلك كله أو في مضاه أو لا ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه يصح التعويض فيما لا يتعذر تسليمه شرعاً دون
ما يتعذر كالغصوب ولا بق ، وليس منه مال اقترض وما ذكر معه في
السؤال لعدم اليد الحائلة ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن رجل متزوج بمرأتين دخل بإحدهما والأخرى لم يدخل بها ، فعاب عيبة طويلة ونقطع خيره وله مال لا يفي بصداقيهما ، فرددت المدحون ❖ أن تستبد بوجوده من غير أن تعطي لأخرى شيئاً ، فهل له ذلك أو لا بل يقسط بينهما ؟ وهل يعتبر في ذلك عرص زوجة التي لم يدخل بها نفسها على الحاكم بالبد أو لا ؟ وهل للزراع في البدأة بالتسليم تعلق بذلك أو لا ؟ وهل قل أحد من العلماء باستقرار مهر باخلوة أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بآء لا تجاب المدخول بها إلى الاستبداد بالموجود بل يقسط بينهما وبين غير المدخول ❖ لو حوب مهره بالعقد ، بخلاف العتقة ❖ إله تعبدت كمين بعد العقد ، ولا يعتبر في ذلك عرضها نفسها على حاكم ، ولا تعلق للزراع في بدأة بالتسليم ذلك ، لأنه إنما يكون عند الاختلاف بين الزوجين وهو مفقود هنا ، وقال بعض العلماء باستقرار مهر باخلوة وهو قول إمامنا الشافعي رضي الله عنه في القديم ، فهذا طريق ثالث في استقرار مهر كونه على ضعيف إذ الجديد لمقتى به خلاف ذلك ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن لعز وهو أن امرأة تزوجت فطلقت قبل الدخول واستعقت كل مهر ما صورته ؟

❖ فأجاب ❖ بأن صورته أن يطلقها طلاق رجعية بأن استدخلت ماؤه ثم يطلقها قبل نقضاء عدتها ثم تموت ولم يدخل بها ، والله أعلم .

باب اعطاء المتعة

﴿سئل﴾ عن لو حب في متعة ، هل شي برضا الزوجة ، ولزوج
أوهم ، وإذا تراء فهل يقدره القاضي ولا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن الواجب في متعة مترضى عليه الزوجان ، فإن
تذاعا قدرها القاضي بظنه معتبراً أحدهما ، فيعتبر حل الزوج في البسر
والإعسار ، والزوجة في اللاتق ، وفي نسب وصفتها ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل خلع زوجته على مذهب لإمام أحمد بن حنبل
وحكم حاكم حنبلي به ، وأنه فسخ ، فهل تحل له متعة أو لا ؟
﴿فأجاب﴾ بأن الخلع كالطلاق في إيجاده لمتعة وإن حكم بآه
فسخ ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عما إذا طلق رجل زوجته هل يلزمه له متعة ونفقة
مطلقاً أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إذا طلق رجل زوجته لزمته له متعة إن كان قد
وطئ ، أو لم يطئ ، ولكن لم يجب له شطر مهر ، وتلزمه نفقتها إن كانت
رجعية أو ثابتة ، لكن حامل منه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل طلق زوجته ثم دعت عليه عند فسخ حنبلي
بأن عدته لم تنقض ، فقرر عليه متعة إلى نقضاء عدته بقدر ما رآه
وحكم به ، فيه من لوازم شرعية ، ثم ظهر له حمل فهل له طلبه إلى
حاكم شافعي فتدعي عليه بكسوته ويحكم له به أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ أنه إن كانت الكسوة لازمة للزوج عند الحاكم
لمذكور بتقدير يخل وعدمه ، مضمون له حالة الحكم فليس لها طلبه
إلزامي ، فبقي لتدني عليه ، وإلا فلها ذلك ويحكم لها بها لأن
حكمه ، يذود ، والله أعلم .

باب نظام الولد

﴿ سئل ﴾ عن شخص ختن أولاده فدفع جمعة إليه مبالغاً على وجه
المقروط كما هو عادة الأسس ، فهل هم بعد ذلك الرجوع به عليه أو لا ؟
﴿ فاجب ﴾ بأن هم الرجوع به عليه كالدين ، إلا أن يقصدوا
بمثابة هبة ولا رجوع لهم عليه به ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن ختن هل يستحب إظهاره وندعوى له سواء الذكر
والأنثى أو يستحب ذلك في الذكر فقط ؟
﴿ فاجب ﴾ بأن ذلك يستحب في ختن ، كدول الأنثى ، والله أعلم .

باب نظام النشوة

﴿ سئل ﴾ عن امرأة استأذنت زوجها في أن تزور أهلها فأذن لها
وقامت عندهم مدة ثم دعه لعودها إلى منزلها فأبى ، فهل تصير بذلك
نشوة حتى لا تستحق عليه نفقة ولا كسوة أو لا ؟
﴿ فاجب ﴾ بأنها تصير بذلك نشوة حتى لا تستحق عليه نفقة ولا
كسوة ما دامت متمتعاً ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن امرأة خرجت من بيتها بغير إذن زوجها ومتنعت من

الرجوع إليه ، فهل هي نادرة تستحق به ومن يعينها على ذلك التعزير
أو لا ؟ وهل يلزمه لها نفقة وكسوة مادامت كذلك أو لا ؟ وهل يُبرم
بطلاقها أم لا ؟ وإذا دفع إليها شيئاً للتعويض إلى مدرك فم تعدّ قبل له الرجوع
به عليها أو لا ؟ وهل يثاب ولي الأمر على تعزيره وتغريه من يعين
على ذلك أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن هذه المرأة ناشرت بدنت تستحق التعدير وكذلك من
يعينها عليه ، ولا تستحق على زوجها نفقة وكسوة مادامت نادرة ولا
يُبرم زواج بطلاق بل الأمر راجع إلى اختياره ، وإذا دفع إليها شيئاً
للتعويض فلم تعدّ قبل له الرجوع عليها به ، ويتب ولي الأمر وفقه الله تعالى
على تعزيره وتغريه من يعينها على ذلك لطريقته الشرعية ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن رجل متزوج بامرأة فكما طلبها للاستمتاع فتنع منه ،
فهل يلزمه نفقة وكسوة أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يلزمه نفقة وكسوة مادامت متمتعاً منه ، والله أعلم .

باب المظالم الملع

﴿ سئل ﴾ عن امرأة قالت : وجهي . سألني أن نخامني من عصمتك
خفياً عرياً عن لفظ الطلاق وننته ، خالني كدك ولم يدكر بدسها عوض ،
فهل يقع ذلك رجعيّاً أو باتّ ؟ وهل يلزم مهر مثل أو لا ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه يقع بذلك الطلاق رجعيّاً ولا يلزم مهر المثل ،
نعم إن نويّا المثل وقع الطلاق باتّ ولزم مهر مثل ، والله أعلم .

(١) في الأصل : « لزمه » صغير مذكور في المواضع الثلاثة .

❖ سئل عن رجل سئل في جامع زوجته فطلقها ثلاثاً ، ثم بعد ذلك ادعى أنه تدكر أنها قبل الطلاق لم تدكر كرات انت عن عصمته بطلقة واحدة ، فهل يقبل قوله مع عدم البينة أو لا ؟

❖ فأجاب بأنه لا يقبل قوله في الظاهر بل ولا بينة المكاب التهمة ولأن التحايل حق لله تعالى فلا يسقط بقوله ، والله أعلم .

❖ سئل عن رجل سأل روح بنته أن يطلقها على مبالغ صدقها عليه حله وموئله ، فأجاب سؤاها ثم أحلها على أبيها بمقتضى السؤال ، ثم طريق صحة الخلع وبرائة دمه من صدقها ؟

❖ فأجاب : إن طريق صحة الخلع وبرائة فيه ذكر أن يقع خلع على ظاهر الصدق ، ثم يقبل الأدب لانه الحوالة حيث كانت تحت حجره بطريقه الشرعي ، والله أعلم .

❖ سئل عن رجل قل زوجته : حائضك عن عصمتي فلم تقبل ولم يقترب به دكر مال ولا نية طلاق ، فهل يقع عليه طلاق أولاً ؟ وإذا قلتم بهد في معنى قول النووي في منهجه « ولفظ الخلع صريح وفي قول كذبة فعلى الأول حرى بعير ذكر مال وحب مهر مثل » ؟

❖ فأجاب بأن الظاهر على مقتضاه كلام الروضة من أنه إذا قل : خلعتك ولم يلمس جواً يكون كذبة أنه لا يقع الطلاق لا تنفياً بنية ، وأما على مقتضاه كلام جمعة من المتأخرين من أنه في ذلك صريح فيقع ، وحيث وقع فهو رحي ، وأما كلام صاحب المنهاج فمحلله فيما إذا لمس حوب لمحط فأجابه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن امرأة سألت زوجها أن يطلقها طلاقاً على مبلغ فطلقها عليه ، فهل يلزمها ذلك أو لا ؟ وهل يقع الطلاق رجباً أو بائناً .
﴿فأجاب﴾ بأنه إذا طلق زوجته وهي رشيدة على عوض مبرأ لزمها العوض ووقع الطلاق بائناً ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن نقل العلامة ولي الدين العراقي في تحريره عند قول الشيخ العلامة صاحب التنبيه : « إن حلف بالطلاق ثلاث من زوجته على فعل شيء لا بد من فعله ويجادلها ثم يفعل بخلاف عليه ثم يترجى » عن العلامة ابن ربيعة أنه إذا كان المخلوف عليه مقيداً اليوم متلاً من أنه يقع الطلاق قبيل الخلع ، وعن الرافعي واسموي لو قل : إن لم تخرجي ليلة من مدرفانت طالق ثم خلع في ليلة وجدد لم تطلق ، ولو حلف على زوجته بالطلاق أنها : كل هذه التفاحة في هذا اليوم وعلى أمته أنها لا تأكل تفاحة أخرى واشتبهت أنه يخلع زوجته ويبيع الأمة ثم يتزوج الأولى ويشتري الثانية ، فهل يعتمد في ذلك كلاما شيخين أم فتوى ابن ربيعة ؟
﴿فأجاب﴾ بأن لا وجه في مسألة خلع ما فتى به ابن ربيعة ويشهد له قول الرافعي وغيره « لو حلف لياكل هذا الطعام عدأ فتلف في الغد أو أتلفه فيه بعد استمكن من أكله حنث » ولا ينافيه مد كروه في الصور المذكورة وغيرها ، وفرق العلامة السبكي بين إن لم أفعل ولا أفعل بأن الأول تعليق على العدم ولا يتحقق إلا بالآخر وإذا صادف الآخر بائناً لم تطلق ، وليس هذا إلا جهة حنث فإنه إذا فعل لا تقول برآ بل لم

يُحْنِثُ لَعْدَهُ شَرْطُهُ ، وَأَمَّا لَا أَفْعَلُ فَلَفْعُلُ مَقْصُودٌ وَهُوَ إِنْ تَجَزَّيْ وَلَهُ
جَهَةٌ بِرٍّ وَهِيَ فَعْلُهُ ، وَجَهَةٌ حَنْتٌ سَلْبُ الْكَلِمَةِ هُوَ تَقْيِضُهُ ، وَالْحَنْثُ
بِمَقْضَايَعَيْنِ وَتَقْوِيَتِ بَرٍّ ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَوْفُوتُهُ يَخْلَعُ مِنْ حَنْتِهِ حَنْثُ تَقْوِيَتِهِ
بَرٍّ بِاحْتِيَارِهِ ، وَعَلَيْهِ فَلْيَصِغْ أَرْبَعَةً : تَنْتَنُ يَفِيدُ فِيهَا خَلْعٌ وَهُوَ الْحَلْفُ
عَنِ اسْمِي كَلَّا أَفْعَلُ كَدٌّ ، وَالْحَلْفُ عَلَى لَا إِنْ تَ مَعْلَقَةٌ بِهَا لَا يُشْعَرُ لَهُ
بَرٍّ مَنَ كَلَّا لَمْ أَفْعَلُ كَذَا ، وَاثْنَتَانِ لَا يَفِيدُ فِيهَا الْخَلْعُ وَهُوَ الْحَلْفُ عَلَى
لَا إِنْ تَ مَعْلَقَةٌ بِهَا يُشْعَرُ بَرٍّ مَنَ كَلَّا لَمْ أَفْعَلُ كَدٌّ فِي هَذَا الْيَوْمِ ، وَالْحَلْفُ
بِأَفْعَلُ ، وَنَحْوُهُ وَمَا قَبْلَ إِذَا كَلَامٌ صَحَابِيٍّ وَغَيْرِهِ يَحْلِفُ ذَلِكَ
مَسْوُوعٌ كَمَا يُظْهَرُ مِنْ تَأْمِينِهِ ، وَقَوْلُ بَرٍّ رَكْشِي : الَّذِي يَتَجَبَّعُ خِلَافَ
قَوْلِهِ لِرَفْعَةٍ لَمْ تَأْمَلْهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَشْتِيتُ . كَلَامٌ بِخِلَافِ مَا قَرَّرْنَاهُ فَهُوَ
مَنْعُهُ ، لَا سَمِيٍّ وَقَدْ وَفَّقَ بِنِ الْفَعْلَةِ عَلَيْهِ اسْمِي وَغَيْرُهُ مَعَ مَا يَشْهَدُ لَهُ مِمَّا
دَكَرَ وَغَيْرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

❖ مَثَلٌ ❖ عَنْ رَجُلٍ لَهُ زَوْجَةٌ نَوَحِلَفٌ بِالطَّلَاقِ ثَلَاثَ أَثَرٍ أَنَّهُ مَيَفْعَلُ
كَدٌّ ، وَلَمْ يَرُدَّ وَحْدَةً مِنْهَا ، ثُمَّ عَنْ لَفْعُلِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، فَهَلْ لَهُ أَنْ يَعْينَ
وَحْدَةً مِنْهَا ، حَلِيفٌ ثُمَّ بِعَالَمٍ وَيَفْعَلُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ أَوَّلًا ؟ وَإِذَا قُلْتُمْ بِالْأَوَّلِ
فَخَلَعَ أَحَدُهُمْ قُلَّ اتَّعَيْنَ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَعْينَ الْحَلِيفَ عَلَيْهَا ثُمَّ يَفْعَلُ الْمَحْلُوفُ
عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ خَلْعٍ آخَرَ أَوَّلًا ؟

❖ فَأَجَابَ ❖ بَأَنَّ لَهُ أَنْ يَعْينَ وَاحِدَةً مِنْ الْوَحَيْنِ لِلْحَلْفِ وَيَحْلِفُ بِهَا
وَيَفْعَلُ بِمَحْلُوفِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْينَ اتِّيَ خَلْعَهَا قُلَّ اتَّعَيْنَ لِذَلِكَ
لَأَنَّهَا لَيْسَتْ مُحَلَّلَةً لَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

﴿ مثل ﴾ عن رجل قل لزوجته : خلعتك على مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه خلعتاً عارياً عن لفظ الطلاق ، وخلعت فسخ عبته وستوى شرائطه المذكورة على مذهب الإمام أحمد من أسول وجوب وذكر العوص ، فهل يحكم عليه بوقوع الطلاق أو لا ؟ وإذا أجبت : لأول لكونه أتى بصريح لفظه والمفتي إنما يفتي على مذهبه والتقليدي هذه المسألة مثلاً ، يفيد عدم التعرض لمقتضى من جهة المحلف م م يرفع إليه أمره وكان حاكماً ولا رتب عليه مقتضاه ، فمن الجواب عن هذه الشبهة وهي أن هذا القائل وإن أتى بصريح لفظ الطلاق كره هذا قرينة لفظية دالة على أنه لم يرد به معنى الطلاق المقص للعدد ، وإذا أراد معنى الفسخ لذي لا يكون مقصاً للعدد ، فهذا دعي ذلك وجب أن يعمل به ، ويؤيد ذلك أن أئمتنا صرحوا بأن لرجل إذا قل لزوجته : أنت طالق من وثق أنه لا يقع عليه الطلاق وإن كان كاذباً فيه لقيام القرينة المنطوية على إرادة غير معناه الشرعي ، وإذا قور ذلك في نصريح لمجمع عليه فلا أن يقولوا به في المختلف فيه من باب أولى ، ونظير ذلك كثير ، فحينئذ لا يقع عليه في مسائلنا طلاق لعدم إرادته للقرينة المعطية لمشهد على عتبرها ، وهي قول مذهب الإمام أحمد إلى آخره ، ولا يفسخ عنده لأنه لا يكون إلا بأسباب محصورة المذكورة في الفقه ليس هذا م م ، فإن قيل : يلزم هذا إلغاء اللفظ بالسكينة إذ لم يوقع به شيئاً فاشبه قول القائل أنت طالق طلاقاً لا يقع ، والمصرح به في مثل ذلك وقوع الطلاق ولا يشبه قول القائل

أنت طابق من وفاق مثلاً ، لأن هذا يستعمل في ما يصلح له في الحقيقة
 لغوية التي هي من بحر شرسي ، قبل لا يسلم أن اللفظ ملغى بالكلية
 من جهة ما يصلح له ، بل هو مستعمل في معنى الفسخ الصالح له ، وإنما
 منع ترتب حكم الشرع عليه فأنه قول تقبل لزوجته : فسخت
 كحك من يد موجب له من جهة عدم ترتب حكم الفسخ ، والله أعلم .
 وقد يشعث في هذا المقام بأن لفظ خلع صريح في بابه وصادف نفذاً في
 موضوعه فلا يكون كدية في غيره ، وحواله أنه لا يستعمل لفظ خلع
 كدية في مسح في هذا المقام وإنما يستعمل في معنى آخر تقرينة دلت
 عليه فليتأمل ، وأيضاً ، قبل أن معنى إن اطلاق والفسخ حل قيد
 العصمة وقد قصد هذا المعنى بصريح لفظ اطلاق فيكون طلاقاً ، وهذا
 سفسطة في الكلام وحرق بلا جمع اندرق بين معنى الفسخ والطلاق ،
 ثم أجوب عن هذا كما ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه يحكم عليه بوقوع اطلاق كونه أنى بصريح
 لفظه ولا يقدح فيه وجود تقرينة مدكورة مع استعمال اللفظ فيما وضع
 له ، فهو كما لو قال لزوجته لموطوءة : أنت طالق طلاقاً ، فملكين به
 نفسك ، فإنه لا يخرج عن كونه رجعياً بالتقرينة ، وإنما قدحت القرينة
 في قوله : أنت طالق من وفاق كون اللفظ استعمل في معناه اللغوي فلا
 يقس به مسألتنا وظل تفريع السائل على ذلك قوله : فحيث لا يقع
 عليه لعدم إرادته إن آخره ، وقوله في سؤاليه مدعي رتبته على ذلك

فأشبه قول القائل : أنت طالق طلاقاً لا يقع ممنوعاً إذا كيف يشبه ما
 إليه وهو بالكلية على ما قلناه لا يبلغ إذا أشبه به يقع به الطلاق كما قلنا ولم
 يبلغ ، فإن أراد أنه أشبه في اللفظ فيمنع فكم لا يبلغ مثله يعني
 أن لا يلغى المشبه فأفاده قوله في جوب وإياه من منع ترتيب حكم شرع
 عليه شرعاً على أن يبين طريق جوبه هذا في ، وهو أن أوله يقتضي أن
 اللفظ ليس معنى بالكلية وآخره يقتضي أنه معنى بالكلية إذا لا معنى
 لا لفظاً ، لفظاً هو إلا أن شرع منع من ترتيب حكم عليه ، وقوله وقد
 يشع في هذا من أن لفظ الخلع صريح إلى آخره حسن ، وقوله
 وجوبه أنه لم يستعمل لفظ خلع كناية في مسح إلى آخره ممنوعاً واقرية
 لا في الكنية ، ودعوه أن تحد معنى الطلاق وامسح سفسطة
 وحرق للإجماع انفارق بينهما سفسطة خصوص دعوى لإجماع إدمعناهم
 وحد وهو حل قيد اعصمة كما يشهد به كلام لائمه ، ولا يتدح فيه أنه
 يترتب على كل منهما لا يترتب على الآخر كارتب نقص عدد الطلاق
 عليه وسدم وجوب شيء من المهر على فسخ قبل الدخول ، وقد أعلم .
 ﴿سئل﴾ عم إذا قل لزوجه إن أبرأتني من صدقك فنت طالق ،
 فأبرأته منه ، فالحكم في ذلك ما بين أو جاهل أو أحدهم وهو الآخر
 جاهل به ؟ وهل قول من قال في إدا كنت غائبة وهو جاهل بحصل
 البراءة بوقوع الطلاق بمهر مثل معتمد أو لا ؟ وهل ما قلناه حكم للمدعي
 في شرح المنهج ، فيما إذا كان جاهل من أنه يقع رجعي معتمد أو لا ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه تصح براءة فيه إذا كانا علمين بقدر صدق دون

م. إذ كـ جهلين أو أحدهما نكحاً ولا آخر جهلاً ، وحيث صحت البراءة
 وقع الطلاق بوجود صفة ، بخلاف م. إذ لم تصح لعدم وجوده ، وما
 قيل من صحة البراءة ووقوع الطلاق بمهر المثل فيه إذ كانت الزوجة
 منه و روج جهلاً ، أرده لأحد من أئمتنا وليس شيء ، لأن إن قلنا
 بعدم صحة البراءة فلا طلاق ، أو بصحتها ، فللعوض اصدق لا مهر المثل
 مع اصدق ، بل ولا مهر المثل فقط لا يقال إذا كان العوض في الخلع
 مجهولاً يقع الطلاق بمهر المثل وهو كذا ، لأن نقول : ذلك في
 صبح العقود التي يغلب فيها جانب المأخوذة ، وأما هنا فهو في صبح
 تعليق فغلب فيه م. م. فلا بد من وجود الصفة لمعلق عليها ، وما
 وقع في شرح المصبري مما ذكر ليس بمعتمد ، والله أعلم .

❦ مثل ❦ عمر في زوجته : إن أبرأني طلقك ، فهل إذا أبرأته
 تطلق أو لا ؟

❦ فأجاب ❦ بأنه لا تطلق إذا أبرأته لأن ذلك وعند بخلاف قوله
 هـ إن أبرأني فانت طالق تطلق بالإبراء ، إن صح أو كان الطلاق
 معلقاً على تلفظ بالإبراء ، والله أعلم .

❦ مثل ❦ عن رجل نكح حر هو وزوجته خلف مهره بالطلاق أنه
 يشكوه بقاء فسكه فقل أن يصل إلى ماله بالنقأ ، لقيه شخص
 فدخل عليه ورد النقأ ، فهل يقع عليه طلاق أو لا ؟

❦ فأجاب ❦ بأنه لا يقع عليه طلاق بذلك ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل طلق زوجته طلقة رجعية ثم طلقها طلقة أخرى ولم
يرحمهم ولم تمض عدتها ، ثم سأل شخص عنه فقال : شي طلق ولم يقصد
به إلا الإحصار ، فهل يقع عليه الطلاق ثلاثاً أو لا ؟
﴿فأجاب﴾ : بأنه إذا قصد بآلته الإحصار فلا يقع عليه شيء
والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل حلف بالطلاق أنه ما يسكر في بيت أصهره ولا
يدخلهم مسكناً ثم قال : زوجته : كلما وقع عليك طلاق فهو معلق على أن
تعصيني ألف دينار ، وأراد أن يدخل المكان المحلوف عليه ، فهل له ذلك أو لا ؟
﴿فأجاب﴾ : بأنه لا عبرة بالتعليق لمذكور ، بل متى دخل حلف
لمذكور المكان المحلوف عليه وقع عليه الطلاق ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل قال : متى حصرت روحني إلى شهادين وأخبرتني
بغيتي عنها وأبرأت ذمتي من صداقها لذي علي كانت حينئذ طالقة
طالقة تملكها نفسها ، ثم سافر عنها ومضى لأجل تعليق عليها فحصرت
إلى شهادين وأخبرتني بغيتي عنها لأجل أن ذكر كور ، وأبرأتها من لها عليه
من صداقها ووقع عليه طلقة ، فهل هذه الطلقة بائنة أو رجعية ؟
﴿فأجاب﴾ : بأن الطلقة لمذكورة رجعية حيث بقي من عدد
الطلاق شيء ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص قال لآخر : طلق زوجتي وهو مستهزئ به
فطلقها ، فهل يقع على الثاني ذلك الطلاق أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ بأنه إذا قل لغيره : طلق زوجتي وهناك قرآن تدل
على مستهزئ به ومعلق ، وكيل فيقع به الطلاق لأن استخفافه به لا ينفي
ذلك كما لا يرد فيه اهزل ، وإن منع صحة الإقرار به لا أصل له بني عليه
لا يقرر أن لا يلزم منقر إلا سبقين ، ولأن الإقرار بإخبار فيثاثر بذلك
نحوه في كفاية في الإشاعة ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل قل معيب زوجته : هي طالق ، فقل له شخص :
قل إلا إن أردتة تعني ، فقل : لم يريد إلا خير شي طالق ثلاثاً ، فهل
يقع عليه طلاق ثلاث أو طلاق واحدة ؟

﴿ فاجب ﴾ بأنه يقع عليه الطلاق ثلاث ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل عليه دين لا آخر حلف له بالطلاق من زوجته
أنه في يوم غداً يوفيه دينه ، ثم إنه في اليوم المذكور وكل وكيلاً
في أن يوفي له من المذكور مائة في ذلك اليوم ولا يوفيه لأم ، فهل
يقع على حلف الطلاق أو لا ؟ وهل إذا أسرى حلف في اليوم المذكور
يقع عليه طلاق أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ بأنه يقع عليه الطلاق إلا إن ثبت إيسره ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل حلف بطلاق ثلاث أنه لا يفعل كذا ، فقيل
له : خلع زوجتك وفعلها ، فحلف أيضاً بطلاق الثلاث أنه ما يفعلها
بشمس ولا بركيلة مدى مدبر ، ثم خلعها بعد ذلك ، فهل يقع عليه
الطلاق ثلاث أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يقع عليه ما خضع له طلاق بغيره ، لأن
الرجعة بانتهى بالخلع فلم تنقح محلاً ، بطلاق ، و قيل هل يخلف هذا
ما ذهب إليه الجمهور من تقارن الشرط والخبر ؟ قد لا لأن المنقور
تم في ركن واحد بينهما ترتب ركني ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل كذب على نفسه زوجته ، مسطوراً بدين ثم بعد
ذلك حلف منها بالطلاق أي : تستحق عليه شيء ثم مات ، فهل إذا
نبت بعد ذلك أن لها محالفاً عليه وأقيمت على بيت يمينه ، حلف هل
تطلق منه ولا تستحق إرث منه أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه تطلق منه ولا تستحق إرثاً من تركته ، والله أعلم .
﴿سئل﴾ عن رجل قذف زوجته ، أتت على كميته أو نكحته أو
الختير أو الخمر أو حرام ، فهل يكون طلاقاً أو ظناً ؟ وهل يلزمه
كفارة يمين أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إن نوى بربط طلاقاً أو ظناً ، حصل له نكاح ،
أو نكاح تحير ونكاح خدره ، أو نوى تحريمه ، أو أطلقه تحريمه عليه
وعليه كفارة يمين ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل قذف زوجته ، أتت طالقاً ، ثم كتمته فقال لها :
أنت طالق ، وقصد به تأكيد لأولى . فهل يقع عليه طلاق أو طلاق
واحدة ؟ وهل يكون رجعيّاً أو بائناً ؟

﴿فأجاب﴾ بأن التأكيد مع الفاصل متعذر فيقع عليه طلاق

إلا أن يكون قصدك في الإحصار عن الأول فلا يقع عليه إلا طلاق
وحدة، وعلى كل حال والطلاق رجعي إلا أن يكون الذي وقع
مكلاً ما يمكنه من إحصار ويكون بثبوت، والله أعلم.

سئل عن رجل وكل رجلاً في طلاق زوجته وطأ، فطلق
الوكيل ثلاثاً، فهل تطلق المرأة أو وحدة؟

فأجاب بأن تطلق وحدة فقط لعدم الإذن له في الإحصار
لغرض، وهو طاهر نيته لأن صريح إطلاق كناية في العدد، وانفرد
أنه ينو عدداً، وأيضاً لو كمل به يتصرف بمصلحة وهي متمية في
إيقاع ثلاث، وخير دلت في تفويضه طلاق إلى زوجته لو قال لها:
طلقي نفسك وأطلق فطلقت لأن وقعت واحدة، والله أعلم.

سئل عن رجل حلف بالطلاق ثلاثاً أن زوجته ما تخرج من
هذه المدينة معينة وأسمه بنت. فخرجت من غير علمه قبل نقض
مدة وأنكرت علمه بذلك، فهل يكون أقول قولها حتى لا يقع عليه
طلاق أو لا يقع؟

فأجاب بأنه إن تحقق أنه ما أعلم باليمين علمت أو قامت
على علمه بنته وإن كانت ممن يعتمد قولها وحال يقتضي مذكرته من
الإنكار كأن طال الزمان وسببت ذلك ولم تذكر كان أقول قولها
فلا يقع عليه الطلاق، وإن لم يذكر الأمر كذلك وقع عليه الطلاق
ثلاثاً، وإن لم يتحقق علمه بذلك حين أعلمها ولم يكن يدينه على ذلك

لم يقع عليه الطلاق ، وانقول قولها لأمر أعده بحل ، والله أعلم .
 * سئل * عن رجل قال : لا بد أن أتزوج فلانة وإن تزوجتها
 وتكلمت زوجتي كات طلق . فله يزوجها ولا تكلمت زوجته ، فهل
 يقع عليه طلاق أو لا ؟

* فأجاب * بأنه لا شيء عليها ، والله أعلم .
 * سئل * عن رجل حلف بالطلاق أنه يسافر بروخته إلى حذر
 وسفره ، فهل يحل بغيره عمره بده حتى يكسب له مخرج
 أو لا يحل إلا بوضوئه أرض حذر ؟

* فأجاب * بأنه يحل بغيره عمره لأنه يقول فيها سرقا
 سافر إلى الحذر ، وهذا في الظاهر حتى يؤم بصل إلى حذر تدب أنه
 لم يحل ، كما لو حلف بالطلاق باحيط فو به يحل ظهرا أو ظهوره ، وفي
 نقص عن يوم وليلة ثبت أنه لم يحل ، والله أعلم .

* سئل * عن رجل حلف بالطلاق أن لا يفعل شيء
 الفلاني إلا إن جاء منه من سفره ، فمات وله في سفره ثم فعله بعد
 موته ، فهل يخل عليه الطلاق أو لا ؟

* فأجاب * بأنه لا يقع الطلاق إن كان قد أعده وبعده ليعين
 ومات قبل تمكينه من محبته ، وإلا يقع عليه الطلاق ، والله أعلم .
 * سئل * عن رجل قال لزوجته : أنت طالق أو صفتك مفتحة ،
 فهل يقع عليه طلاق في حال أو يفصل فيه بين امرئ وبين امرأه
 بالعدة فيكون تعليقا في حق الأول وتعليقا في حق الثاني ؟

فأجاب * بأنه قد وقع في ذلك اضطراب ولا يصح أنه يفصل
وبه بين أنه في واقع الأمر، فيكون تعليقه في حق الأول وتعليقاً في
حق الثاني حتى يقع عليه طلق في حال واحدة بقرره، وأخرى
بإيقاعه في حال وكلامه ينووي في ارضاء في هذه منزل على ذلك،
ففيه صحيح تنصيص المذكور في طرف تنفي في قوله أنت طالق إن لم
أطلقك، ثم قال وهذا القياس طرف لا ينت، وذكر صوراً من
حملها بصورة المذكورة، ولا معنى لقياس إلا أن جميع ما ذكر في
طرف النفي في في طرف لا ينت، والله أعلم.

سئل * في رجل سألته زوجته أن يطلقه طلاقاً واحدة من صدق
بدي عليه وهو يسمع، فقد نهى المتوسط وهو أحد الشهود، إن شئت
قل في طلاق، وأجاب بقوله لا، ولم يرد ولم ينفص، فقد له شاهد
أيضاً، فقد * في صديق، سئل شخص من طلبة العلم عن هذا فقد في
حوزه، طلق طلاقاً بنية بقوله أولاً ثلاثاً موحداً، قلها بالاسوال مع
في جواب، فكان رده * في طلاق ثلاثاً، لكن يمنع من وقوع
اتلاث كونه نية مبنية مع لفظ طلاق، لأن شرط وقوع العدد
كونه مبنية مبنية لفظ طلاق كاتن نية كنية، فهل
أصاب في حوزته وتوجيهه أو خطأ؟

فأجاب * بأنه لا يصح في جوابه سواء أوقع لو حدة بلفظ
ثلاثاً كما يقتضيه أول كلامه لا لا يحى، أو بلفظ طالق لمقدر لما فيه

من إعمال مقدر يعجز عنه إراده، وإعماله موقوف به، ولا في توجيهه
لأنه بعد أن ستر أن التقدير في طلق ثلاث، لا يحتاج إلى بية الثلاث
واقترانها بطلاق، إذ بية العدد إنما يحتاج إليها كما ذكر عند عدم ذكر
العدد، فلو جه أن الزوج إن نوى بقوله ثلاث وقد بمعنى مقدر الطلاق
الثلاث وقع ثلاث، وكان التقدير في طلق ثلاث، وإلا فلا يقع
شيء، نعم يقع بقوله بعد ذلك في طلق طقة.

سئل عن شخص دفع إلى دلال سلعة ليبيعها، ودى عندها
حتى انتهى إلى بر، فقال له: معي قيم كما، جرياً على سدة الدالين.
فذكر عليه الأمر، فقال: دلال لصاحب سلعة، طلاق يردك
ما أعطيت فيه كما؟ فقال في جوابه: نعم، ولكن لا يقصد إيقاع
جواباً لقول الدلال، فهل يقع عليه طلاق أولاً؟

فأجاب: نعم، إن قصد به، طلاق زوجته وقع عليه طلاق
وإن لم يقصد إيقاعه، حرمناً لما ذكر، وإن لم يقع شيء، والله أسد.

سئل عن رجل قال: ليس في عصمتي مرد وهو متزوج،
ثم بعد ذلك حده، قاله وعليه بية شهيد، فهل يقع عليه طلاق أولاً؟
فأجاب: نعم، لا يقع عليه بذلك طلاق وإن ثبت أنه قاله،
لأنه كذب محض، والله أعلم.

سئل عن رجل قال لآخر: طلاق يلزماني إن طنقت زوجتك
تزوجت، ثم إن لم يقل له ذلك طلق زوجته طلاقاً، نعماً ثم جدد

عقده في العدة ، فهل يقع على حلف الطلاق أو لا ؟ وإذا قلتم بهذا
فهل تنحل يمينه أو لا ؟

فأجاب * بأنه لا يقع على الخلو الطلاق لعدم تمكنه من
فعل الخلو عليه ، بل لو تمكن لا يقع أيضاً إن لم يرد الفورية ، وإن
يقع عند اليأس من تزويج ، ولا تنحل يمينه لأن وجود مثل هذا
يوصف كالعده فلم نقنوله البين ، والله أعلم .

سئل * عن رجل قال زوجته : إن أبرأني فأت طالق ، فقلت
له : أبرأك الله ، وإني هذه البرأة صحيحة ويقع عليه طلاق أو ليست
صحيحة ولا يقع طلاق ؟

فأجاب * أنه إن لم يخرج بينهما إلا هذا اللفظ المذكور من غير
نية لها فلا برأة ولا طلاق ، وإن نوبت إلى معنى أو قول : إن أبرأني
من كذا وعينه وورق قلت : أبرأك الله منه ، فلا برأة ولا طلاق إلا أن
تنوي البرأة ، وإن قلت : أبرأتك منه فإن كان المقدر المبرأ منه معلوماً
صحت البرأة ووقع الطلاق ، وإن كان مجهولاً لم يقع الطلاق لعدم
صحة البرأة ، والله أعلم .

سئل * عن شخص قال : إذا أو كذا طلقت زوجتي
فهو معلق على إعطائه في ألف دينار ، ثم طلقه لا يقع عليه طلاق حتى
تعيه ألف دينار ، فهو على ما دعه صحيح أو لا ؟

فأجاب * بأنه ليس به دعه صحيحاً ، لأن الطلاق إذا وقع
لا يعلق لا يقال قصد تعليق أنه إذا أتى بلفظ الطلاق فعنده معلق على

إعطاء مذكر . لأن نقول : حمله حينئذ يرجع إلى أنه إذا صدر منه
لفظ الطلاق لا يقع مدلوله إذا ذلك . وهذا قصد وسد لا يخرج المقطع
لا إنشائي مدي لم يقيد ، يقدره عن أصله من وقوع مدلوله معه ، نعم إن
قصد كل طلاق أوقعه حالة إية منه تعليقه بالإعطاء المدكور ولطاهر
أنه لا يقع عليه طلاق لا اعتضد قصده بالقربة السابقة . والله أعلم .

سئل * عن رجل علق طلاق زوجته على أنه متى مضى ثلاثة
أشهر من تاريخه ولم يدخل بها كانت طائفاً ثلاثاً ، لم يمنع مانع شرعي من
ذلك ، ثم إن الروح سب إليه قتل قتل فشي من أرباب الشوكة وجعل
في حديد ، فهرب منه ، وتعب عن مله ، فمضت مدة لمعلق عليه طلاق ،
فهل هو اتعيب المدكور عن شرعي أو لا ؟ وهل له من أن يحكم بوقوع
الطلاق عليه والحالة هذه وينفذ حكمه أو لا ؟

فأجاب * أن اتعيب المدكور عن شرعي فلا يقع به طلاق
المدكور ، وليس بقصي أن يحكم بوقوعه ، بل ، وإذا حكم بالحالة
ما ذكر لا ينفذ حكمه ، والله أعلم .

سئل * عن رجل أراد أن يسافر وله عند زوجته أسود من ذهب ،
فقال لرجل : اقترضني أنترقية ذهباً ، متلاً وخدلاً ، ورعديك إلى أن أحضر ،
فأفاده ذلك وقال له : أرسل روحك غداً تأخذهم من زوجتي ، وسافر
الرجل المدكور فأرسل مقترض زوجته . وحة مقترض فأحدث للأسود

أما الرجل الذي في ذنبه : إن الأسير في صلب في حروف على التدرج معونه من
ذهب والفضة فهو محرم يرجع في تفسيره إلى أسير .

منها ودفعته لزوجهم ، ثم بعد ذلك حصل بين مقتصر و زوجته ثلث جر
فقال له : أنت ما أخذت الأسور من عادي وجعلته عند مقتصر
لذلك كور إلا خوفاً عليهم مني ، فقال له : طلاق يلزمني ما جعلته عنده
إلا رهناً على مبلغ المذكور ، وعنه دوحلة ايمن أن هذا الفعل يصدر
منه رهن ، فهل يقع عليه طلاق أو لا ؟

❖ وجب ❖ بأنه لا يقع عليه بذلك طلاق ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن رجل أقيمت عليه نكاحاً بأنه أقر أنه حست في زوجته
بطقة مكاملة لعدد الطلاق اثلاث من مدة تقدم على تاريخه بشهرين ،
وتبين أنها ماتت من عصيته . فبينة صغرى من مدة تقدم على تاريخ لاقرار
مذكور بأربعة أشهر ، فأكتر ، ولم تعد إلى عصيته إلا من مدة تقدم على
تاريخ لاقرار المذكور بأقل من شهره حد ، وحل أمه مكرماً أقيمت
عليه نكاحاً به . فهل يقع عليه بذلك شيء كونه في عصيته حالة قيام
بينة بلاقرار ، أو لا يقع عليه شيء لوجود البينة والكون قيام البينة
بلاقرار لا يصرف محلاً ؟

❖ وجب ❖ بأنه لا يقع عليه بذلك طلاق في المطلق ، وأم في
الظاهر فيقع عليه مؤ حدة له بإقراره لعقب ، ويرفعه ، والله أعلم .
❖ سئل ❖ عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يأكل بيضاً بالطاء لمعجعة
فأكل بيض دجاج أو غيره من يومئذ ، فهل يقع عليه طلاق أو لا ؟ وإذا
كان من اقوم الذين ينطقون بالبيض ويريدون به البيض المعروف ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يقع عليه طلاق بأكل ابيض إلا أن يكون من قوم ينطقون بالبيض بالطاء لمشكلة ويريدون به بيض المعروف فالأوجه وقوع الطلاق ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل حلف بالطلاق لا يلبس هذا قميص أو هذا السر ويبر ففلقه وخذ منه متديلاً ، فهل يقع عليه طلاق أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يقع عليه طلاق بما ذكر ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يأكل هذه خبطة ، فهل يقع عليه طلاق بأكلها على هيئتها وبعد طعن وعض وخذو طلع أو لا ؟
﴿فأجاب﴾ بأنه يقع عليه الطلاق بأكلها على هيئتها وبعد ما ذكر والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل حلف بالطلاق أنه لا يكلم فلان ولا يأخذ منه حاجة ، فآذنه فجاءه منه فقال لمن حضره : أنا حلفت ما أخذ منه شيئاً ، يحطها على الأرض ، فوضعها على الأرض ، ثم أخذها حلف ، فهل يقع عليه طلاق أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يقع عليه طلاق بما ذكر ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل قال لشخص : اطلاق يلزمي ، بقي عندك هذا يقضي لي حاجة ، ولا يطلع لي دكاناً ، فهل إذا اشتراه أحد من مبيده وقضى للحلف حاجة أو طلع له دكاناً يقع عليه طلاق أو لا ؟

﴿فجواب﴾ بأنه يقع عليه الطلاق تعليةً لتعيين ، إلا أنت يريد
ما دم لمعد ملكه عملاً ، لا ردة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل له در حلف بالطلاق مرتين أنه ما يبيعها ولا
يأذن ولا يبيع كل فيه وعليه ديون وضطر إلى وفاء ، فهل إذا عوص
روحه بعضها في بغير كس وبيع ، بقي عليه ، وهي توفي صاحب الدين
يقع عليه طلاق أو لا ؟ وإذا حلف أنه ما يبيعها ، فهل يقع
عليه طلاق أو لا ؟

﴿فجواب﴾ بأنه لا يقع عليه طلاق بشي من ذلك ، بل إن
متنع من أداء الدين فالحاكم يبيعها في كفاها ولا يقع بذلك طلاق ،
والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل به روحته حلف بالطلاق اثلاثاً أنه يفعل
كذا ، ولم يرد وحدة هيب ، ثم أر دافعاً لمخوف عليه قال قبل فعله
جعلت من هذه الصلوات اثلاثاً المعلقة طلاق رجعية لزوجتي فلانة ،
والصنفتين اثنتين رجعتين لزوجتي لأخرى ، وفعل مخوف عليه ،
فهل هذا اتعين المذكور حائر أو لا ويقع اثلاث على وحدة منها
به هو يعين من شاء ، معها ؟

﴿فجواب﴾ بأنه لا يجوز اتعين المذكور ، بل تقع الثلاث على
وحدة لا بعينها ويعين منها من شاء ، وبه أفني بن عبد السلام فيمن حلف
بالثلاث وحنث وله أربع زوجات قال : لأن المفهوم من ذلك ما أفاد

الفرقة الموجبة للينونة الكبرى انتهى ، ولا فرق بين قبل حنث ومبعده
وإن تخيل فرق فبعيد ، نعم ذكر السبكي تفقهاً في مسألة بن عبد سلام
ولم يقف على كلامه فيها أنه يجوز ذلك وقياسه حوز في مسائل بل
أولى ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل أقر به طلق زوجته ثلاثاً ووقع يده وبها
براءة من حقوقها التي لها عليه ، ثم بعد ذلك راجعها فذكرت الطلاق
فهل يفرق بينهما أولاً ؟ وهل يقبل قوله في البراءة أولاً ؟ وهل تقضي
عدتها من حين إقراره بالطلاق أولاً ؟ وهل له أن يجدد سكناها إذا
نقضت عدتها وتحملت بروج غيره ونقضت عدتها منه أولاً ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه يفرق بينهما مرة واحدة له بإقراره وعدم موافقتها له
على تجديد العقد ، ولا يؤثر فيه اتفاقهما على قيم المصحة لأن لاقتضاء
إقراره بالطلاق زوالها ، ولأصل عدم تحديد النكاح ، ولا يقبل قوله
في البراءة ، وتقضي عدتها من حين لاقراره ، وله أن يجدد سكناها إذا
نقضت عدتها وتحملت ونقضت عدتها من محلل ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ في رجل وكل أخاه في طلاق زوجته على قدر معلوم من
صداقه ، وطلقها عليه ، وكان الطلاق مع والدها لأنها محجورة وأذنت
هي له في ذلك ، فهل هذا طلاق مدكور يقع رجعي أو بائن ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه إن ثبتت الوكالة وقع الطلاق رجعيًا ولا مال ،
إلا أن يقول الأب طلقها بكذا وعلي صمانه ، فيقع الطلاق بائنًا

مهر مثل عليه ، وإن لم ثبت لو كالة لم يقع الطلاق ، والله أعلم .
 * سئل * عن رجل حبس على زوجته لطلاق أمه فغسلت بالشحص
 ولم يعين زماناً فلم تغسل عقب حمله وغسلت غيره ، فهل إذا غسلت
 بعد ذلك يقع عليه الطلاق أو لا ؟

* وجاب * بأنه لا يقع سبه طلاق وحالة هذه ، والله أعلم .
 * سئل * عن رجل تزوج أمه شرطه ودخل بها ، ثم بعد ذلك
 تنق طارقه على موت سبه فمات سبه ، ويحصر إرثه سيث الرجل
 المذكور ، فهل يقع عليه طلاق أو لا ؟

* فاجاب * بأنه لا يقع بذلك طلاق لأن ما وقع إد قرن
 مقتضي فده عليه ، والله أعلم .

* سئل * عن رجل متزوج امرأة قال : متى تزوجت على زوجتي
 أو ظهر لي روجه غيرها كنت تي أبزوجها أو تظهر طالقاً ، فهل هذا
 تعليق صحيح أو لا ؟ وهل المعلق رفع أمره إلى حكم شفعي يحكم له
 بطلان تعليق أو لا ؟ وإذا حكم به فهل حكمه صحيح أو لا ؟

* فاجاب * أن تعليق طلاق من ظهر أنها كانت زوجة حال
 التعليق صحيح ، وأم تعليق طلاق من لم تكن له زوجة حال التعليق
 فباطل ، والمعلق أن يرفع أمره إلى حكم شفعي يحكم له بطلانه ،
 وحكمه حينئذ صحيح ، والله أعلم .

* سئل * عن رجل متزوج بامرأة وله مطلقة فأراد أن يراجعها ،

قلت له : ما أرجعتك إلا إن طقت روحك لأخرى ، فقال : زوجتي خديجة صالحة ، وحل أن سمى أم الفضل ولم يقصده بطلاق ، فهل تطلق منه أولا ؟

﴿ فحسب ﴾ بأنه إن قصد غيره لم يقع عليه الطلاق ، وإلا وقع ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل قول زوجته : سبي الطلاق ما تدوري لي في هذه السنة ولا تسدي لي في هذه السنة ، ثم إنهم في تلك السنة دورت له وسدت معاندة له ، فهل يقع عليه بذلك طلاق أولا ؟

﴿ وجب ﴾ بأنه إن نوى به الطلاق من زوجته وقع ، وإلا فلا كما قاله المزني ، وقال الصميري : إنه صريح فيقع وإن لم يسو ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل حلف بالطلاق ليقضين فلانا حقه لدي عليه يوم كذا ، فأعسر فيه أو كان معسرا أعيد حلف وعتاب على ظنه المسار عند الوفاء أو عدم اليسار أو لم يغلب على ظنه شيء ، واستمر إعساره ، فهل يقع عليه طلاق أولا ؟ وهل إجماع العلماء على أن من حلف ليقضين فلانا حقه غدا واجتهد ففجز عن قضائه أنه لا يجب منه شيء فيه أولا ؟ وهل يؤثر في ذلك الحنث فيما لو حلف ليعصين لله فلا يعصيه أولا ؟ وهل ما أفنى به القاضي بن رريس فيما لو قال : إن لم أوفك حقتك يوم كذا فزوجتي طالق فمسر الوفاء فيه فأحال به من أنه إن قصد بالوفاء الإعطاء حنث ، وإن قصد به البراءة من الدين على أي وجه كان لم

يبحث معتمد أولاً؟ وهل في قضاة كلام القمولي في باب لا يمس وقوع
الطلاق في مسأله ونقله حوب أن رزين تقض أولاً؟
* وحسب * أنه يقع عليه طلاق في إدا غلب على ظنه عدم يسره
وقت الوفاة لأن ذلك تعليل بمحض الضميمة، ولا يقع عليه الطلاق فيما
إدا غلب على ظنه يسره أو يغلب على ظنه شيء كما اقتضاه كلام القمولي
كغيره في رأي مدس عليه شيء رضي الله عنه من عدم الحث في
مسألة حلف على عدم الوطء بل أولى، لأنه إذا بحث فيها مع أنه
ليس فيها إلا عجز شرعي في مسأله التي فيها عجز حسي أولى، وقياس
على ما صرح به خورزمي من عدم حث في لو قل: إن لم نصلي اليوم
صلاة الظهر فأنت طالق فحقت وقت الظهر قبل مني زمن إمكان
الصلاة، ومعنى مقتضاه كلام ر. في وأبوي وعيها من عدم الحث
في لو قل: إن لم نصومي سداً فأنت طالق فحقت، حيث جعلوا وقوع
حلال فيهما على خلاف في المأكره، وأم لا إجماع المذكور فتنازع
فيه في ذكر، ولا يؤثر في ذلك حث في لو حلف لبعضين لله فلم يعصه
لأنه صرح بذلك في المأكره، كما لو قل: إن لم تنبي
هذه الخمر فأنت طالق فدعتهم تطلق وإن كان البيع وسداً، ولو قل
هـ إن كنت منكم فأنت طالق، فدعت الخمر تطلق، وأما ما أفق به
من رزين فهو أحد الوجهين فليس بمعتمد ولا يصرح القمولي باعتماده
وإدخاله نقلاً فليس في كلامه تقض، ولمعتمد عنده ما في الأيمان،

وأما قول ر. في غيره فيمن حلف لا يفارق غريمه حتى يستوفي فافس
ثم فرقه أنه يحنت فلا يذني ، فلهذا ، لأن ملازمته له محرمة ، وإب لم
يفلس فتصريحه به كتصريحه بمعصية لله ويحنت بتركه ، ولهذا قال
ر. في وغيره فيه : يحنت وإب كان ترك الملازمة واجباً ، كما لو حلف
لا يصلي افرض فصلى حنت ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل شك في طلاق زوجته رجعت فراجعها احتب طاً
ثم تحقق بعد ذلك أنه كان وقع عليه الطلاق ، فهل يلزمه رجعتها
نأياً أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يلزمه الرجعة ، بل دفع الرجعة لأولى محلها
في نفس الأمر ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل حلف بالطلاق من زوجته ، متى خرجت
من بيته إلى السوق أو غيره بغير إذنه شكها من أسبابه ، خرجت منه
بغير إذنه ، فهل له تأخير الشكوى أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه ليس له تأخير الشكوى بعد خروجه لأن حلفه
رجل إلى قوله متى خرجت ولم أشكك بأربعة نقباء ، متلاً فأت طالق
هو تعليق بالثبت ونفي ، ومتى لا تقضي الفور في الإثبات وتقليضه في
نفي ، كمنه هنا إنما يقلضه بعد خروج وقد وجد ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل حلف بالطلاق أنه ما يكتب لأخته كتاباً إلا
بكتب هو كتبه على امرأة ، ثم إب رجلاً أكره ولدها على كتبه

كتبه فكتبه قل كتب لأخ كتبه على امرأة ، فهل هذا العقد باطل
أولا ؟ وهل يقع على حلف طلاق أو لا ؟ وهل يحمل حلفه على العقد
أو على كتابة في ورق ؟

✽ وأجاب ✽ بأن عقد ما كره باطل ولا يبحث حلف لأن العقد
لمد كور كلاً عقد ، ونسب إلى إني انهم من العدة لمذكورة في العرف
عقد ، فيحمل عليه إلا أن يريد الكتابة ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن رجل حلف بالطلاق أنه ما يدخل هذه الدار ، ثم
حلف بالطلاق أيضاً أنه ما يدخلها ، ثم هكده مرراً ، ثم إنه دخلها فهل
يقع عليه طائفة واحدة أو ثلاث ؟

✽ وأجاب ✽ بأنه لا يقع عليه إلا طائفة واحدة إن قصد تأكيد
الأولى أو الثانية ، فإن قصد الاستنفاد وقع بعدد الدخول ، وعليه فالفرق
بينه وبين غيره في الحلف بالله تعالى حيث لا يلزمه إلا كفارة واحدة
أن حلف بالطلاق متعلق بحق آدمي ، بخلافه في الحلف بالله تعالى ، فإن
فرصت تعين لا آخر بحق آدمي صدر [حكمه] حكم الحلف بالطلاق ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن رجل حلف بالطلاق أن فلاناً لا يدخل بيته ، ثم
ذهب حلف ودخل فلان محلوف عليه بيت الحلف من غير أن يعلم
الحلف ، فهل يقع على حلف لمذكور طلاق أو لا ؟

✽ فأجاب ✽ بأنه إن قصد إسلام محلوف عليه بالحلف لا يقع
عليه الطلاق ، وإلا وقع ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل قرأ زوجته . تكوفي طلقاً ولم يدكر شرطاً
ولانية له ، فهل تطلق في حال أو في المال ولا ؟
﴿فأجاب﴾ ما ؟ لا تطلق بالصيغة المذكورة لا في حال ولا في
المال ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل كرر خطاب زوجته بالطلاق ، فهل يقبل منه
دعوى التناكيد في رد على الثلاث أو لا ؟ وإد فلتنه بالأول فهل
يعارضه بقل لأسنوي عن بن عبد السلام أن لعرب لا تؤكّد أكثر
من ثلاث مرات ، وأنه لا يقبل دعوى تناكيد في أربعة ويقع به
أخرى ثم قوله والمتنحه خلاف ذلك كما طاقه لأصحاب ولا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن يفتى به أنه يقبل منه دعوى التناكيد كما أطلقه
الأصحاب ، ولأسنوي لا يقبل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام
أنه لا يقبل دعوى تناكيد في أربعة ويقع به أخرى ، لا يقبل عند
العرب لا تؤكّد أكثر من ثلاث مرات ، ثم قل : وقد يقبل إمام
قيس ذلك يعني ما ذكره الشيخ عز الدين بن من كرر طلاقاً وغيره
أربع مرات متلاً وادعى قصداً التناكيد أنه لا يقبل في أربعة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل قل : كل امرأة لي غير زوجتي طلق ،
فهل يقع عليه طلاق أو لا ؟ وهل حكمه في لو قدم قوله طلق على غيره
كما لو أخره عنه أو لا ؟ وهل إلا كغير في ديث أو لا يفرق . إذ نص
غير أو رفع أو جرح أو لا ؟ وهل فرق بين المحوي وغيره أو لا ؟ وهل

المعتمد في ذلك مفضله العلامة السكي في الاقرار من شرح المنهاج أولاً
 * فاجاب * بأنه إن رفع غير أو حرها لم يقع عليه طلاق لأنه إنما
 طلق زوجة موصوفة بأنها غير زوجته فلا ، فهو كما قال : روحي اتي
 في هذه . و ر طلق ولم تكن زوجته فيها لا يقع به طلاق ، وكذا لو
 نصب وأرد الصفة أو أطلق سواً كان محوياً أم لا ؟ لأنه الحرف أو
 منصوب بمحذوف كاعني ، وكل منهما لا يقدح في كونه وصفاً ، وإن
 أرد الاستثناء وقع عليه الطلاق لأنه حينئذ سائماً مستغرق . وكلام
 الخو رزمي في لا يمس ذلك ، وتفصيل السكي من تقديم غير
 ونحوه مردود إذ بهتة أنه إذا حرها فقد فصل بين الصفة والموصوف
 بالخير وهو حر وكثير في وقوع طلاق إلا سواً قدمها آخره والله أعلم .
 * سئل * عن شخص أكرم رجلاً عن طلاق زوجته فقال :
 طلق ، ولم يقل هي ، نه قل له لمكبره : طلقها ثلاثاً ، فقال : طلق
 الثلاث ، فهل يقع عليه بذلك طلاق أو لا ؟
 * فاجاب * بأنه لا يقع عليه بذلك طلاق والحالة هذه ، لأنه لم
 يأت تمام الصيغة ، والله أعلم

* سئل * عن رجل حلف بالطلاق أنه ما يحفر في هذا الشهر قبوراً
 نه إنه حتى يبع إليه حفره فوكل شخصاً في حفره وجعل هو ينسول منه
 التراب ، فهل يقع عليه بذلك طلاق أو لا ؟
 * فاجاب * بأنه لا يقع عليه طلاق بذلك لأنه لم يحفر قبوراً والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل قال لا من رويته سبي : اخلاق ثلاث . دمت
أملك في عصمتي ما يدخل داري من عندك نبي : يو : كل ما جاء أرسل إلى
أمه وهي في عصمة زوجها نسي : ما : كونه . يو : كل هو من شئ فهل
يقع عليه طلاق أولا ؟ وإذا قلته لا أول فقال : أن ما ذكرت ثلاث وشهد
عليه شهود بأنه قذف ، فهل يقبل قوله أولا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يقع عليه اخلاق : ذكر . وإذا قل : أن ما ذكرت
ثلاثاً وشهد عليه شهود بأنه قذف فلا عبرة بقوله ، بل يعمل به . شهد به
الشهود بطريقة الشرعي ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص قال لا خير فيكم زواجك ؟ فقال : نعم ومتنع
منها بعد ذلك ، ثم قال له ذلك نبي . فقال : شي طلق سبعين ، فهل
يقع بقوله أولا نعم طلاق أولا ؟ وهل تخلف زلات بقوله : سبي أولا ؟
﴿فأجاب﴾ بأن قوله أولا نعم وعند لا يقع به نبي فيقع عليه اخلاق
الثلاث بقوله : هي طلق سبعين ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص قال لا خير فيكم زواجك ؟ فقال : نعم ومتنع
منها بعد ذلك ، ثم قال له ذلك نبي . فقال : شي طلق سبعين ، فهل
يقع بقوله أولا نعم طلاق أولا ؟ وهل تخلف زلات بقوله : سبي أولا ؟
﴿فأجاب﴾ بأنه إن ذكر الله تعالى له ذلك الله لا يثبت ، التعليق
فجابه به . وقع الطلاق كما في نعم ، لأن أي حرف جواب كعم ،
والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل حلف . لطلاق أنه ما يفعل الشيء الفلاني ، ثم بعد ذلك قال . ثلاثة . ثم فعل مخلوف عليه ، فهل يقع عليه ثلاث أو وحدة ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إن نوى ثلاث في تعليقه أو أراد بقوله ثلاثاً أنه نية للتعليق وتفسير له ونوى به الطلاق الثلاث وقع الثلاث وإلا فواحدة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل حلف لئلا يذهب من بلدته لئلا يذهب من بلدته ، ثم أتت زوجته معه إلى بلدته ، ثم حلف زوجها أنها ما تذهب معه ، ثم حلف هو أيضاً بالطلاق إن لم يذهب معه ، ثم يعود بآتيه ، ثم دامت في تلك الدر ، ثم خرجت لتذهب معه إلى بلدته فذهب شخص ، فذهب هو وتركها ، فهل يقع عليه طلاق أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يقع عليه ذلك طلاق لا قطع ، فيموتة بالحروح لأول لوقع من معه . نعم إن رد بسومها في الدر ، ثم لا تنتقل منها لتلك في غيرها وقع عليه طلاق طلقة واحدة بعوده لأول إليها وبحلت إيمان ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل قال لزوجته : إن أبرأني تكوني طالق ، فقلت له : أبرأك الله من حقي ومستحقي ، فهل تصح هذه البرأة مطلقاً يقع عليه الطلاق أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا تصح البرأة بذلك ولا يقع عليه الطلاق ، نعم

إن نوت بقوه أبراك لله البراءة وعلمت هي وزوج مدراً مه صحت
البراءة ووقع عليه احلاق ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عما نقله شيخ ولي ليس امر في رحمه الله في تحريره في
هد ايوب فيما لو علق انفي لدخول ثم أسهب واستمرت بدنونته الى
لموت ولم تدخل عن لروضة وأصله من أنه لا يحكم بوقوع احلاق
قبل المينونة ، هل هو معتمد أو ما قلناه للأسوي من أس هد علما
والصواب احكم بوقوعه قبل ؟

﴿ وجاب ﴾ بأب كلام . وضة وأصله مصور فيها بالسر
لأنه حول لكه لافرق بينهما ، وكلامها صحيح لا غلط ، ومعه
ما قلناه في المهمات وإن كان موهما خلافه وعسريهما « وأمر أسه ورمت
المينونة الى الموت وما ينتمى عسري ولا يقع طلاق ولا يحكم بوقوع
قبل المينونة ، فقوله وما ينتمى انسرب أي قبل المينونة بل اتفق بعده .
والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل دفع ! وحنه تيب . لتغسلها وقتها : إن تغسلها
كلها فأت طالق ، فأنحصرت من ذلك لال له عدة مسعدته ، ثم إنه
أخذ قطعة فغسلها وعصرها كالأعاب . فهل يقع عليه ذلك أولاً ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأنه إن لم يعين وقتاً ولا عسلاً من لوسح الكائن
حالة اليمين فلا يقع عليه احلاق ، لكن لا يبر من ايمين حتى تغسل هي
ما غسله لروح عد ستحققه الغسل من وسخ آخر في أي وقت شاءت

فإن لم يغسله أو عن شاة ووت وقع عليه الطلاق ، والله أعلم .

سئل عن رجل حلف أنه يدخل بزوجته في اليوم فلان ، ثم مضى هذا اليوم ولم يدخل بها ، فهل يقع عليه طلاق أو لا ؟

جواب : أنه يقع عليه الطلاق ، لأنه مع منه مع شرعي كسب ونحوه ، والله أعلم .

سئل عن رجل حلف بالطلاق ثلاث أن سبته لا تبلى في البلد فلاية ، ورسد عدهم سه لمدة إقامة ماء على لأرض ، فهل إذا بليت في بعض مدة يقع عليه الطلاق أو لا ؟

جواب : أنه لا يقع عليه شيء إلا إذا بليت جميع لمدة ، كل حلف لا يركل . سيف فأكده إلا لقمة لا يحس ، نعم إن نوى أنها لا تقع في البلد في شيء من رمن أجل يقع عليه الطلاق بوقامة العوض ، والله أعلم .

سئل عن رجل قال بزوجته : طلقيني ، فقلت له : أنت طالق ثلاث . فهل هذا تفويض منه لطلاق نفسه صريح يقع به الطلاق أو لا ؟ وإذا نوى مع ذلك عدداً فهل يقع منه أو لا ؟ ذكرته ؟

جواب : أن هذا تفويض كسبه لبس صريح بل كذبة ، فإن نوى التفويض إليها وهو تطلق نفسها طلق ، وإلا فلا ، وإن نوى مع التفويض إليها عدداً وقع منه ، وإلا فهو حدة فقط لعدم الإذن والنية في تركه عليها ، والله أعلم .

سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثاً ، ثم بعد ذلك دعى أنها
كانت قبل الطلاق مدكورة ، وب عن عصمته طلقه و حدة ، فهل يقل
قوله في ذلك مع عدم البينة أم لا ؟

وأجاب : بأنه لا يقل قوله في ظاهر بل ولا يثبت له البينة ، اللهم
ولأن التحليل حق لله تعالى فلا يسقط بقوله ، والله أعلم .

سئل عن رجل طلق زوجته بطريق مدور هل يصح
قبل إيقاع الطلاق أن يحكم قس عصمته أو لا ؟ وما معنى حكم عصمته ؟
وإدرا يصح فطلقها طلقه و حدة و دت ، و قد يرى صحة مدور
وعدم وقوع الطلاق بعده ، وأجاب : وج بالدور حكمه في عدم
الطلاق لاستثناؤه صحة الدور ، فهو حكم عصمته طلق مع عدم تدعي
في وقوع الدور وعدمه ، أم لا ؟ و قد أورد حكمه لصحة الدور مطلقاً أنه لو
طلقها أخرى وترفع إلى قس يرى خلاف مسألة سريجة فحكم
بوقوع الطلاق ، وهل إن القاضي لأول حكمه في الطلق الأول
وثان حكمه في هذه صفة ، و قد يحكم قس بعده بوقوع حكمي زود ،
هل يسمع منه أو نقول : لا يمكن حكم إلا على موقع ، وأما ما يقع
لم يحكم عليه . كما أن حكمه رخص ليس حكماً على شغل مع
تلازمها ، وما قلناه في محم المستوى في قاعدة « إن حكمه على شيء
حكمه على لازمه » ولا « يرشد إلى أن هذا لا يحكم إلا على نطقه لو حدة
والمسؤول الرجوع إلى تلك الشكوك ، تم تبين مسألتين وهم أن الحكم

بعد وقوع الأول حكم بعدم وقوع كل طائفة طائفة ، وأنه هل يصح
أن يقع تدبير على أصل الدور بحيث يحكم على صحة الدور بأنه [لو]
أوقع طلاقاً لم يقع أو لا ؟

* وجب * أنه ليس له من أن يحكم لصحة الدور لأن لأصح
معتمد بطلانه ، وحكم القاضي الذي يرى صحة الدور بعدم وقوع
الطائفة الأولى وإن استلزم حكم بصحة الدور عنده ، لا يستلزم حكم
بعدم وقوع طائفة ثانية بعد إتيانها ، لأن وقت الحكم لم يدخل ، فلو طلقها
لزوج طائفة ثانية فصدر شفعي وحكم بوقوعها صح ، وإن كان نقض حكم
الأول ، لأن حكم الأول لم يزل قائماً ، وإن كان قد تم نقضه ، فكيف يحكم
على ما يقع ؟ بل لو حكم بحكمه عدم وقوع الطلاق وإن
طلق الزوج ، يصح وعدة سبباً وحالاً ، وكيف يحكم لا بأس بالشيء
قبل وقوعه فيقول : حكمت لصحة بيع هذا العبد لو وقع اشتراطه ،
علاوة حكم حنفي ببيع بيع مسبق ، فإنه حكم صحيح على مذهبه وقع
في محله ووقته ، فلا يجوز نقضه ، وما تقرر علم أنه لا يصح حكم بصحة
الدور مطلقاً بحيث إنه لو أوقع : زوج طلاقاً لم يقع ، والله أعلم .

* سئل * عن رجل رحل لامرأته فصل عية بأن قل : متى حضرت
زوجتي فلانة إلى شهادتي وأخبرت بغيبتي مدة كذا بعد صدور هذا
التعليق وأنني تركتها بلا نفقة ولا منفق وحضر مسلمان وصدقها على
ذلك وبرأت ذمتي من دبر مثلاً من باقي صداقها علي كانت طائفاً ،

فهل يشترط في الخبر المذكور انصدق حتى لو أخبرت و ستوفي باقي
الشروط ثم تبين كذب بعد مدكر ، هل يحكم بعده وقوع الطلاق أو
يقع بناءً على أنه إن علق على نفس لا حذر ، والكذب لا يخرج عن
كونه إخباراً أو بتوضيح كذب من أول الأمر بأن حضرت بدون لمدة
وعلم من تاريخ الفصل أنها كاذبة أو غلطة ، وفرض أنها أخبرت ، ذكر
وحضر مسلمان وصدقه وأبرأت من اتقدر المعلق عليه ، فهل يقع
الطلاق أيضاً أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه يحكم بطلاقها على كل من التقديرين وإن ظهر
كذبها ، لأن المعلق عليه الإخبار بما ذكر وقد أخرجت به ، كما لو قل
لسنة : من أخبرني منكس بقدم زيد فهي طالق ، فأخبرته به واحدة
منهن فونها تطلق ، والله أعلم

﴿ سئل ﴾ عن رجل متزوج بامرأتين بدرية وعائشة قال : متى مضى
شعن مثلاً ولم أطلق بدرية وأبرأت دمتي ، عائشة من قسط من آخر
أقسط صدقها عليّ تكور عائشة طالق طقة فملكها نفسها ، ثم يصدق
عليه مسمى الآخر من لأقسط الأخية حتى إذا دفعها أقسطه قل
مضى الشهر أو بعده يتعد الطلاق أو لا ؟ وهل إذا دفعها من كل قسط
مما يصدق عليه مسمى الآخر أو من جميع لأقسط جر ، ولو درهماً
يتعذر وقوع الطلاق أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن مسمى الآخر فيما ذكر أقسط الأخير إن جعلت

من اثنى يديه واثلاثة لأخيرة إن جعلت تعضية . لصورة أو أقل
الجمع ثلاثة مع كونهم لا حر حقيقة في القسط الأخير . وصورة
تقدر بقدره ، فعلى الأول يتعد وقوع الطلاق بأن يدفع له القسط
لأخير أو شئت منه ، وعلى الثاني يتعد بأن يدفع له الثلاثة لأخيرة أو
شئت من كل من . وبأن يرد شيئاً من الأمرين ولا وجه لأول لثلا
يقع الطلاق بالشك فيما دبرأت عن فسط من الثلاثة غير الأخير ،
لكل لأحواله . والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن رجل قال لزوجته : علي الطلاق لا أنام حتى أطاك
ثم طبت عليه . يوم وهو جالس ، فلما نمت وضبط قلب أن يضجع ، فهل
يخلص من خست أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه لا يخلص من خست بجماعه له عدنومه حالاً ، بل
يقع عليه الطلاق باليوم قبل جماعه إلا أن ينوي نومه مع اضطجاعه ،
والله أعلم .

❖ سئل ❖ سم إذا قترت نية كنية الطلاق بأول لفظ أو بوسطه
أو آخره وغرب في نية . هل يقع أو لا ؟ وقول من : « وشرط نية
الكنية قترتها بكل لفظ وقيل يكفي بأوله » هل لمرد قترتها بالعمرة
من خست حلية أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه يكفي في نية الكنية قترتها ببعض اللفظ على
مدى إرواضه كأصله ، واعتبر في منهاج كأصله قترتها بكل لفظ وجري

عليه البلقيني ، واللفظ الذي يعتبر اقتران النية به على لأول هو بعض لفظ الكناية كالحاء من خلية كما صرح به الموردي وغيره ، والله أعلم .
 * سئل * عمر طلق زوجته ثلاثاً وكان تزوجها بعقد وسدء هل لمن علم ذلك أن يحدد له العقد بلا محلل أو لا ؟

* فأجاب * بأن للولي العاقد النكاح إذا علم فسداً لعقد فيه ذكر أن يحدده بلا تحليل في الباطن لا في الظاهر ، والله أعلم .
 * سئل * في رجل وكل رجلاً في طلاق زوجته فطقت في الخيض ، فهل يقع الطلاق أو لا ؟

* فأجاب * بأن اسرح بن الملقن ذكر [في] وقوع الطلاق المدكور حتمين ، وإن حجب ري وقوعه كما يقع من موكله ، والله أعلم .
 * سئل * عن رجل أخذ من مال ولده فلو لم يغير إذنه ثم علم به والده فعتب عليه فحلف بالطلاق أنه لم يأخذ سوى درهمين ، ثم وزنه أخذه فوجده يزيد على درهمين وحال أنه حلف اعتماداً على طه فهل يحنث ؟
 * فأجاب * بأن لمعتد أنه لا يحنث لأن من حلف على شيء يعتقد إياه وهو غيره يسكون جاهلاً ، وجادل لا يحنث ، والله أعلم .
 * سئل * عن رجل قل زوجته : أنت طلق ثلاثاً على سائر المذهب مستحضراً أن بعض أصحاب المذاهب فثل بعدم وقوع الطلاق ثلاث ونوى تعليق ، فهل يقع عليه ثلاث أو وحدة أو لا يقع عليه شيء ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إن وثى تعليق بأن قصد إيقاع طلاق تفقت
 المذهب على وقوعه ليقع طلاق، وإلا وقع الثلاث سواء، قل: أردت
 لا يقع، فجزأ وجري على لسان قولي على سائر المذهب أم أطلق،
 لأن أم لب أن قوله على سائر المذهب إن يدكر لتأكيد لوقوع
 لا تعليق، فهو قريب من قوله إن شاء الله والمألة نقد اتحاسكي
 في طقته عن حكمة الشهرة زوري كسبه ليرجع شدة حالة لإطلاق
 وليدكر لوقوع فيها ترحيباً، والله أعلم

﴿سئل﴾ عن رجل علي طلاق ثلاثاً ما أروح أختي لفلان ولا
 آذ ولا أوكل ولا أسه لم يروحه له، فهل إذا زوجه غيره من قد
 حاكمه وقريب وهو كات يعنت أولاً؟ وبذلك يمكن لها ولي غيره
 هل يحكم أن يحكم عليه بتزويجه له في وجهه ولا يحنت أولاً؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه لا يجب بسكوته ولا تزويجه بوجده لحاكم،
 والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن حلف لصاق ثلاث أنه ما يفعل كذا وله أكثر
 من زوجة وأرد فعل المخلوف عليه، هل له قبل ذلك أن يعين لكل
 واحدة شيئاً من عتقت رجعيها يفعل بمخلوف عليه ويرجع أولاً؟
 وهل حكم من ورع اعتقت ثلاث عن زوجته قبل الحنث كحكم
 من حنثته ورع أولاً؟

﴿فأجاب﴾ بأنه ليس له أن يعين ما ذكر، بل إن فعل بمخلوف

عليه وقع الثلاث على واحدة لا غيرها ويعين مهر ما يشاء ولا فرق بين ما قبل الحنث وما بعده في أنه لا يجوز اتوزيع . لأن مفهوم من حلف المذكور ما أفدا فرقة لموجبة لمينونة كبرى ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شخصين ختلفا فقال أحدهم : إني قول لروضة كأصل في باب الطلاق أنه لا يقع فيما إذا قل : إني لم أخرجي الليلة من هذه الدار فأت طالق ، فخالع مع أجنبي في الليل وجدد النكاح ولم تخرج ، لأن الليل كله محل إيمان ولم يمض كل الليل وهي زوجة له حتى يقع الطلاق . وذكر بعده بقليل فرء آخر يشبهه ، وهي مسألة اتفاحتين وإلحاق السبكي هذين الفرعين مسألة بن ربيعة والباحي المشهورة ، وهي ما إذا حلف لا بد أن يفعل كذا في هذا الشهر فدلح قبل أن يفرغ الشهر يوم وفق مسألة ما إذا قل إني لم أعطك حقتك في هذا اليوم فزوجته طالق فتسبي بعد التمسك واستمر السبب إلى آخر اليوم فلا يقع الطلاق و الفرق بين هذه المسائل وبين مسألة إتلاف لرغيف أو تلفه بعد التمسك من أكله من الغد ، ومثلها قوله لعبد : إني لم أبعثك اليوم فمرأني طالق فأعلقه أو مت ، وكذا قوله إني لم أتزوج عليك في هذه السنة فأت طالق فمات أحدهم ، أو إني لم تصلي الظهر في هذا اليوم فعدت بعد التمسك بأن الحنث في المسائل الأولى إنما يحصل بمضي زمن لمجموع ظرقا لمفعل المحلوف عليه ، إذا الخروج عن عهدة الحلف ممكن إلا يمكن الإتيان بالصفة ، ومتى كانت الصفة ممكنة لا يستند لوقوع إلى ما قبل

انفعل ، لأن فعل ممكن بعده ، بل يسند إلى آخر زمن تحققنا إن شاء
 فعل فيه ، ومتى أسدناه إلى ذلك تضحح حـ بخلاف إتلاف لرغيف
 وتلفه وما أحق بهما ، فإنه ما بقي بممكن خروج من عهدة حلف ،
 ويد بـ قول من سيب في مختصر الكافية تبعاً لابن ربيعة : إنه لو أخر
 كل لرغيف إلى بعد اغد ، مدأحت أو نسب فيه قولان ، فإنه
 لا يخفى أنه لو سـي باكر اعد إلى عصر ثم تذكر إلى الغروب أنه يحنث ،
 وهو دخل في قوله مدأ ، كما أنه لو كان ذاكر من باكر النهار إلى
 عصر وسـي من عصر إلى الغروب أنه لا يحنث ، فهو دخل في قوله
 سـي ، وقال الآخر : إن المعتمد في المسائل كلها أنه متى تمكن يحنث ،
 فمن المصعب منها وما حكمه في هذه المسائل هل هي متناقضة أو يفرق بينها ؟
 فـ فاحـ بان لكلٍ منهما وجه وميل نسكي إلى الأول تبعاً
 لـ كلام الأصحاب وهو لا وجه ، وميل السلفي إلى الثاني ، والله أعلم .
 سـل فيمن له أكثر من زوجة وحلف بالطلاق ثلاث
 ما يفعل كـ . وإيه واحدة . ثم قل فعل مخلوف عليه : عيت
 فـلانة لمـد حلف ليخلع ويعلن [المخلوف] عليه ، ثم قل : رجعت
 عن هذا التعيين وعيته في صحتها ، وجـ خـرة وفعل المخلوف عليه ،
 هل يصح رجوعه عن التعيين لأول حتى لا تطلق المينة أولاً ولا ؟
 فـ فاحـ بـ أنه لا يصح رجوعه عن تعيين فتطلق المينة أولاً
 ثلاث ويصح حلع من لأخرى ، والله أعلم

﴿سئل﴾ عن توجيه عدم شرط الغور في تفويض الطلاق بقوله :
 طلق نفسك متى شئت على القول أنه تملك مع أن شرط عقود التملك
 يشترط فيها الغور ؟

﴿وأجاب﴾ بأن الطلاق يقبل التعليق وسومح في تملكه بصيغة
 متى أتى في صريحة في جواز التأخير ، وبأن في تفويض طلاق شئ
 تملك وشئ توكل ، ولهذا اختلفوا فيه هل هو تملك أو توكل ،
 وسومح في تملكه ، ذكر ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل خصمه هو وزوجه سلب زوجته لأخرى
 وقال للمخضمة : أنت وإياه طلق ثلاثاً ، تعلم بيته ، فهل يقع الثلاث
 على كل واحدة أم لا يقع على كل واحدة إلا طلق لأنه لا يقين ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه يقع الطلاق الثلاث على كل واحدة ، لأن المقوم
 من ذلك مفيد الطلاق لموجب سنوكة كبرى ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ فيه سئل عنه مولانا شيخ الإسلام علم الدين صاحب بل
 لله تراه عمن قرأ لوجه : إن برأتني من حال صدقك ومما يجب لك
 علي بالطريق الشرعي فأت طلق ثلاثاً على سائر مذهب ، ثم بعد أيام
 قرأ لما : كلما وقع عليك طلاق فهو معلق عني أن تعطيني ألف دينار ،
 ثم أبرأته فهل يقع عليه الطلاق أو لا بد من إعطاء ألف دينار ؟
 فأجاب بأن قل : لا يقع عليه الطلاق قبل إعطاء ألف مذكورة ،
 فهل يصح تعليق الطلاق المعلق ويكوب من باب تعليق تعليق ؟ وهل

ما أفتي به مفتي مذكور معتمد في الفتوى أو هو اختيار المفتي لمذكور
خاصة ؟ وإدراك ذلك خير له فلاح كما نشفي أن يحكم بصحته ؟ وإذا
حكم صحته هل يقوى ضعفه بحكم الحاكم ؟ وهل حكم الحاكم يقوى
ضعفه في هذا وفي غيره ؟ وفيما إذا ريد في أحرة العين الموقوفة بعد
صدور الإجارة الشرعية هل يسطر الشرعي قبول لزيادة حيث كانت
زيادة مصلحة لجهة لوقف من غير ضرر أو لا ؟

﴿ واجب ﴾ بأنه لا يصح تعليق إطلاق المعلق ، واعتمد خلاف
ما أفتي به المفتي بل هو اختيار له ولا يقوى هو ولا غيره من الأقوال
الضعيفة بحكم ، وليس ما سطر قبول لزيادة فيه ذكر ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن طاعة دمة زوجها صدق أكثر من النصاب مضت
عليه أحوال [أي سنون] فوحت فيه لركاة وتعلق به حق أهل لركاة
فقال لروح : يا أبرأني من صدقت فأنت طلق فبرأته ، هل طلقت
أم لا لأن لا أبرأ ، لا يصح من قدر لركاة ؟

﴿ واجب ﴾ بأنه لا يقع إطلاق إذا لم يريد ما عدا قدر الزكاة لعدم
وجود المعلق عليه ، والله أعلم .

باب إبطال الرجعة

﴿ سئل ﴾ عن قول الفقهاء « فلا تصح رجعة الصبي » كيف
يتصور طلاقه حتى يترتب عليه رجعة فيلزم رد هذه العبارة ؟
﴿ واجب ﴾ بأن صحة رجعته مبنية على القول بصحة طلاقه ولو

على مذهب الغير ، مع أنه لا حاجة لهذا في الكلام في بي صحة طلاقه وهو يجمع عدمه ، والله أعلم .

باب اعطاء النظر

﴿ سئل ﴾ عن رجل قال : النكاح حرام علي إلا أن تكون جريتي ، والحل أنه متزوج فمد يلزمه ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يلزمه شيء إلا أن يكون نوى بالنكاح وطء زوجته وكأنه قال : وطء زوجتي حرام علي فيلزمه قتل وطئها كفره بمثل كفارة اليمين ، والله أعلم .

باب اعطاء اللعان

﴿ سئل ﴾ عن رجل تزوج بامرأة دمية فأنت منه بولد ففده عنه ، فهل ينتهي نسبه وإسلامه أو لا ؟ وهل بينه وبين أخته تورث ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأنه ينتهي نسبه لإسلامه كما قال القوري والعمري وغيرهم ، ولا تورث بينه وبين قريبه الكفر أحد كان أو غيره ، والله أعلم .

باب اعطاء المرد

﴿ سئل ﴾ عن رجل أراد أن يتزوج بامرأة دعي أن زوجها توفي ولم تثبت وفاته ، فهل يصح النكاح قبل ثبوت لوفدة ونقصا عدتها أو لا ؟ وهل تحسب عدتها من وقت لموت أو من وقت بلوغ خبر موته ؟
 ﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يصح النكاح قبل ثبوت لوفدة ونقصا العدة وتحسب العدة من حين لوفدة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن امرأة ماتت من بعلها وهي حامل منه ، ثم دعت موت
الحنين في جوفها وتهد به القوم بل ، فهل تصدق أو يثبت بالشهادة ؟ وهل
تنقضي عدتها به ؟ ولا ؟

﴿فأجاب﴾ أنها تصدق في أنها حامل ويثبت حملها بالشهادة ممن
يعرف ، وما دمت مدعية بالحمل لا تنقض عدتها بغير وضعه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها ومكثت في عصمته
أربعة أشهر وعشرين يوماً فأتت بولد كامل ، فهل يلحقه نكاح أولاً ؟
وإذا لم يلحقه فهل يصح النكاح ؟ ولا ؟ وإذا كانت متزوجة بزواج
قلده وله من حين تنقضي سنة فهل يلحقه ولد أولاً ؟ وهل يلزم بزواج مهر
مثل إذا كان النكاح وسداً أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يلحقه هذا بولد بل يلحق بزواج الأول ، ولا
يصح النكاح إلا في ويلزمه ذلك مهر متين في أعلى أحوال لو طئنت ، والله أعلم .
﴿سئل﴾ عن رجل وطئ امرأة بشبهة ، فهل عليها عدة أولاً ؟
وإذا قلته بالأول فهل لو طئ انعقد عليها في عدة أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ أن عليها عدة ، ولو طئ انعقد عليها في عدة لأن
ما مآؤه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل تزوج بكراً ثم طلقها بعد أن غيب ذكره في
فرجها وقبل زوال بكارتها فهل عليها عدة وعليه المسمى في العقد أولاً ولا ؟
﴿فأجاب﴾ أن علم العدة وعليه المسمى في العقد ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل طلق زوجته ثم عدت تزوج رجل آخر ،
ثم بعد مدة تناكرا قدر عدتها من مطلقه فقالت إني لم أحض بعد
الطلاق إلا حيضتين وفي حاملة بحكم العدة وقدره ، فهل هذا صحيح
أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إن صدق الزوج في ذلك حكمه بعد السكح
ولله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل قس لإ زوجته : أنت طالق ، ثم بعد ذلك عثره
معاشرة لإ زوجات من غير مرجعته ، ثم بعد مضي قدر عدة طلقه ثلاثاً ،
فهل يقع عليه الطلاق ثلاث و حاة هذه أو لا ؟ ومدد يزمه في موطأ
واقع منه في زمن اعدة ، وإد قلتم بوقوع الطلاق ثلاث عليه فهل
يجوز له أن يردها إلى سكحه من غير أن تسكح زوجها غيره أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه دم بعثته معاشرة بزوجات يقع عليه الطلاق
بتطبيقه فيقع عليه فيما ذكر من طلاق ثلاث ، بخلاف ما لو تركها ولم
يعشرها معاشرة لإ زوجة ثم بعد نقص مدة أو وقع عليها طلاق ثلاث
لا يقع عليه شيء ، ولو صدق الزوج في زمن اعدة حرمه بوجبات تعزير ولا
يوجب الحد ، وإد وقع عليه طلاق ثلاث لا يجوز له أن يردها إلى
سكاحه حتى تسكح ، وجا غيره وتنقضي عدتها منه ، والله أعلم .

باب اعظام الاستبراء

﴿سئل﴾ عن شخص شترى أمة حاملاً من زنا وفي من ذوات لأشهر

فهل يحصل ستر أو نه بمضي شهر عليها أو لا يحصل إلا بوضعها ؟ وإذا
قلتم ههنا الفرق بين ههنا وبين العدة ؟

فأجاب : أنه لا يحصل لاستبراء بذلك وإنما يحصل بالوضع
لإطلاق خبر (لا توطئ حميلاً حتى تضع) ، و الفرق العدة بأه
أكد منه بدليل شرط التكرار فيها دونه ، والله أعلم .

كتاب احكام الرضاع

مسألة (عن مسألة وقع فيها حبس كثير من اسادة حنفية فسبح
الله تعالى في مدته في سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة أحسن الله تعالى عاقبتهم ،
وصورة السؤل : سم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، وصلى
الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين . قول السادة العلماء أصحاب لدوق
السلام ، والطبع المستقيم ، في صريح ظواهر عبارات هذه النقول التي
تعرض عليهم : وهو قول الإمام محمد بن الحسن الشاذلي رضي الله عنه
فيه نقله حاكم الشهيد رحمه الله تعالى في كتابه المختصر السالك : « وإذا
أقر رجل أن هذه المرأة خته أو أمه أو ابنته من الرضاعة ثم أراد بعد
ذلك أن يتزوجها وقال أو همت وأخطأت أو نسيت ، وصدقته المرأة
فهما مصدقن وله أن يتزوجها ، وإن نكح في قوله الأول وقال : هو

حق كما قلت ثم تزوجهم فرق بينهما، ثم قال: وإذا أقر الرجل بهذه المقالة ونسب عليه وأشهد اشهود ثم تزوجته ولم تعلم به ثم جاءت بهذه الحجة بعد النكاح فرق بينهما، ولو أقر جميعاً بذلك ثم أكذباً أنفسهما وقالاً: أخطأنا ثم تزوجهم والنكاح حائز، وكذا إذا أقر في الميسر ليس يلزم من هـ إلا ما ثبت عليه، ثم بين أنه ستحسن وقال: إذا ستحسن إذ قل أخوتي ثم قل: أوهمت وبي أصدقته، فأما إذا أقر أنه يومئذ وأنه حق ثم خلفه وقال: إني أوهمت فيني لا أقبل منه.

وقول شمس الأئمة اسرخسي في مبطوطه وهو شرح هـ: «وإذا أقر الرجل أن هذه المرأة أخته أو أمه أو ابنته من رضاعته أراد بعد ذلك أن يتزوجهم وقال: أوهمت وأخطأت أو نسبت وصدقته المرأة فهما مصدقان على ذلك وله أن يتزوجهم، وإبنت على قوله لا وبوقول: هو حق كما قلت ثم تزوجهم فرق بينهما ولا مهر لها عليه إن لم يكن دخل به وهـ ستحسن، وفي القيس خوب في مصلين سواء، لأنه أقر بأنها محرمة عليه على التأييد والمقر به يجعل في حق المقر كالتبيلبينة أو بالمدينة، ولو لجوع عن الإقرار باطل لأنه ملزم بنفسه، فسواء رجع أو ثبت كان النكاح باطلاً برغمه فيفرق بينهما ولا مهر لها عليه، ولكنه ستحسن فقال: هـ شيء يقع فيه الاشتباه فقد يقع عند الرجل أن يسه وبين مرأته رضاء فيخبر بذلك ثم يتفحص عن حقيقة حال فيبين له أنه قد غلط في ذلك وفي يقع الاشتباه إذ أخبر أنه غلط فيه يجب قبول قوله شرعاً لوجهين:

أحدهم أن حل وحرمة من حق الشريعة ، فإذا تصدق على أنها قد
عطى فليس لها من يكسدها في حرمة ، وإتاني أن إقراره في الابتداء
لا يمكن على نفسه إلا كالتصديق بحرمته عليه ، وحل وحرمة صفة لحل
وإقرار لا يثبت على الغير لا يكون لارم ، فإذا ذكر أنه سطر فيه فهو
لا يربط به إلا على سبيل إرمه ، فلهذا قيل قوله في ذلك وإذا أقرت المرأة
بذمت وأكبر روح ثم أكذبت امرأة نفسها وقالت أخطأت
فالسكح حائر ، وكذبت نوتزوجهم قبل أن تكذب نفسها [فأنسكح
جائر] ولا تصدق امرأة على قولها لأن حقيقة الحرمة لا تثبت بالإقرار
وبنه حار محتمل متعلل بنصدق والكذب ، ولكن ثبت على الإقرار
كما حدد له بعد العقد ، وإقراره [بالحرمة بعد العقد باطل فكذلك
إقراره به قبل العقد ، وأما إقراره] بالحرمة بعد العقد صحيح موجب
للفرقه . وكذبت إذا أقرت به قبل العقد وثبتت على ذلك حتى تزوجها .
وقد في مسألة لإقرار بعد السكح . ولو ثبتت على هذا النطق وقل :

هو حق فشهدت عليه أشهود بذمت فرق بينهما

وقول شيخ الإسلام أبي بكر السبكي في البدع شرح تحفة
العقلاء أم لإقرار فهو أن يقول لامرأة تزوجها هي أختي من الرضاع
وأخي [من الرضاع] أو بنتي من الرضاع ويثبت على ذلك ويصر

(١١) زيادة من مسودح ٥ ص ٤٣ ١٤٥

١٢ : زيادة من مدائع صنائع ح ٤ ص ١٤

أوهمت جزله أن يتزوجها ، وإن ثبت على قوله لا أول وقل : هو حق
لا يجوز له أن يتزوجها ، وعلاوة في أكثر من أربعين مصنفاً متهمة في
خير مطلوب ، وفتوى لولوحي ، ومحيط السرخسي ، وفتوى أبي ليث
السمري ، وفتوى الإمام محمد بن قاضي خان ، والكافي شرح الوافي
للإمام حافظ بن أبي السني ، وأغنية ، والتممة ، وجمع المختصرات ،
وخزينة المفتين ، ولبيع ، والذريعة ، وشرح الهداية ، والكاظمي ،
وشرحها لمسراح الهندي ، وعبرته أنه إن أصر على ذلك وتبت وقال :
هو حق كما قلت ثم تزوجها ففرق بينهما قسراً واستحساناً . ثم ذكر
حاصلاً مثل حاصل الذخيرة سواء .

وفي شرح مجمع للعلامة بن فرشته بعد أن ذكر المسألة وفي الحقائق
الخلاف فيه إذ ثبت على هذا القول ، إذ لو ثبت عليه بأن قول : هو
حق ثم قول : أوهمت لا يصدق تفقاً ، ولا يقتصر هذا على المجلس حتى
لو كان لا يقراري وقت وقوله أخطأت بعد عشر سنين يعتبر .

وفي فتوى الإمام حافظ الدين الكردي : ولو قل راحل : هذه
أخي أو أختي رضاء ، ثم قل أخطأت أو نسبت وكذبت لمرأة أو
صدقته يجوز له أن يتزوجها ، ولو قل : قولي حق ثم أريد أن يتزوجها
لس له ذلك ويفرق بينهما ثم قل : وإن يقل في إذ قل أختي ثم قل
أوهمت ولا يفرق إلا إذا لم يقل إنه حق ، أما إذا قل إنه حق ثم قل
أوهمت يفرق ولا يقل منه أنه وهم .

وفي لطائف لإشارات للعلامة بن قسي علة قول : هي رضيعتي ثم رجع
 قبل تبينه نجيته لعذره إذ يشهد له بحلقه لا لو نبت عليه بقوله هو حق .
 وقال العلامة كمال الدين بن الهمام في شرح لهدية : فروع قال لا مرأته
 هذه أمي من الرضاع أو بنتي أو أختي [من الرضاع] " " ثم رجع عن ذلك
 بأن قال : أخطأت أو نسبت ، إن كان بعد أن نبتت على الأول بأن قال بعده
 هو حق أو كما قلت فرق بينهما [ولا ينفعه جحد بعد ذلك] " " وإن قال قل أن
 يصدر منه الثبوت [عليه] " " لم يفرق بينهما : وعلمه أن مثله إن ديو جبا عرقه
 بشرط الثبات عليه ، وتفسير الثبوت ما ذكرنا وهل صريح هذه القول
 ومنطوقها شهد بأن الذي يمتنع معه قبول الرجوع هو أن يقول ما قلته
 حق أو كما قلت وأنه لم يقل ذلك يقلل الرجوع أو لا ؟ وهل في
 منطوقها أن التكرار يقوم مقام قوله هو حق حتى يمتنع معه قبول
 الرجوع أو ليس ذلك في منطوقها ؟ وهل قول صاحب البدرع أنه أقر
 بطلان ما يملك إبطاله لمحال ورق بين مسألة الإقرار قبل العقد وبعده
 أو لا ؟ وهل في قول صاحب المبسوط : وإذا أقرت المرأة بذلك إلى
 قوله : ونبتت على ذلك حتى تزوجها ، يشهد لأن التكرار قبل العقد ثم
 مقام ثبات ، وقوله هو حق لمشرطان في عدم قبول رجوعه ، أو ليس
 فيه ذلك كما يشهد به صريح العبارة ؟

﴿ فاجب ﴾ بما صورته : صريح هذه القول ومنطوقها مع العلم

بوقوع العطف انفسه في الكلام اعني صحيح ومع انظار إلى ما هو واجب
 من جمع بين كلام لأئمة وكورس وغيرهم، ومن النظر إلى المعنى
 المقوم من كلامهم ساعد بأن مرددات وندوام ولا يصرر وحاد،
 وبين اقتراب أخوة الرضا ع ونحوها إن ثبت على إقراره لا يقل رجوعه
 عنه وإلا قل، وأن است عليه لا يحصل إلا بالقول بأن يشهد على
 نفسه، مث أو يقول هو حق أو كما قلت أو ما في معناه كقوله هو صدق
 أو صوب أو صحيح، ولا شك فيه عدي، إذ لا ريب أن قوله هو
 صدق أكد من قوله هو كما قلت، وكلام من جمع بين هو حق وكما
 قلت كما فعل اسرح هندي محمول على الكيد، وكلام من اقتصر
 على عطف وهو لطريق حصر مؤنون بتقدير أو ما في معناه لا قل، كما
 أول قوله تعالى قل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وأقول له صلى
 الله عليه وسلم إنما يريد في نسبه وليس في مسطور خصوص المذكورة
 أن تكرر يقوم مقام قوله هو حق أو ما في معناه حتى يمتنع رجوع
 بعده، مما يوحد من قول صاحب مسطور ومن قول صاحب الدخيلة
 «وكن تلت على لإقرار كما يجد له بعد العقد» أنه إذ أقر بذلك
 قبل العقد ثم أقر به بعده يقوم مقام ذلك.

وقول صاحب البديع «لأنه أقر بطلان ما يملك إبطاله للحال» ليس
 ورق بين مسألة الإقرار قبل العقد وبعده، لأنه إنما ذكره تعليلاً
 للتفريق بين تزوجين بإقرار الزوج بعد العقد، فذكر ما ينسبه خاصة،

ولأنه ذكر بعده ما يقتضي عدم اعتباره لأنه ذكر مسألة الأجنبية مع
عدم وجوده فيها . وما ذكره في آخر كلامه من حوز تزوج ، إذ قل .
أو همت أو غلطت محمول على ما إذا ثبت بقربة ما تقدم له ، والله أعلم .
* سئل * عن امرأة أقرت بأنها أرضعت من نديها رصاع محرم
وداً مع بنتها وننت لا يقرر المذكور ، فهل تصير أمه أو لا ؟ وهل
تصير بنتها أخوته أو لا ؟ وهل يعمل له أن يتزوج بأحد منهن أو لا ؟
* فأجاب * بأنها تصير أمه وبنتها أخوته كل في حقها ، أم هو
فإن صدقها فكذلك ، وإلا فيحل له أن يتزوج بوحدة من بنتها .
والله أعلم .

* سئل * عن أخوين تزوج كل منهما امرأة ، ثم حصل لكل
منهما ولاد ذكور وإناث ، وحصل بينهما تراضع شرعي في صغرهم ،
فهل يحرم بذلك تزوج بعضهم بعضاً أو لا ؟ وإذا قلنا بحرمة وتزوج
أحد منهم بامرأة منهم فهل يفرق بينهما أو لا ؟
* فأجاب * بأنه يحرم ذلك ، وإذا تزوج أحد منهم بأنتى منهم
فرق بينهما ، والله أعلم .

كتاب احكام النفقات

﴿سئل﴾ عن رجل تزوج امرأة فطلبها لنفقة معها إلى بلد فمتمعت
من ذلك ، ثم إن أمرها قال له : إن لم تكتب لها عليك نفقة كل يوم
عشرة درهم وتعلق عليك الطلاق أنك متى عشت عنها شهرين وتركتها
بلا نفقة كانت منك طالق وإلا حسنتك على مستحقها عليك ، وحل
أن الزوج معسر ، يستحق لها عليه ، فعنف من الحبس فمضى مع أبيها
إلى شهادين وكتب لها على نفسه كل يوم عشرة درهم ، وعلق عليه
الطلاق على حكمه المذكور ، فهل يلزمه هذه النفقة مع متعتها من
النفقة معه أو لا ؟ وهل يقع عليه الطلاق إذا عاب عنها لمدة المذكورة أولا ؟
﴿فأجاب﴾ بأنه لا يلزمه عشرة بمجرد تزومها وكتبته عليه ،
ولا نفقة لها مع متعتها من النفقة معه ، وإذا غاب عنها المدة المذكورة
بلا نفقة ، يقع عليه الطلاق إن تكملت شروط الإكراه ، وإن لم تكمل
وقع عليه الطلاق ، إلا أن يقصد أنه لا يتركها بلا نفقة واجبة عليه
فلا يقع عليه شيء ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل معسر وله أب معسر أيضا ، وجد مؤسر وهو
لا يقدر على أن يكسب في بلد ، أو يقدر عليه أن لا يلبق به ، أو يلبق
به ولكن لا يجد من يستعمله ، أو يجده ولكن يمنعه ذلك من الاشتغال ، لعلم
الشرعي ، فهل يلزمه نفقة ولد وولده وكنوته وسكنه وموثة خادم
يخدمه ولو لم يحتج لها تنزيلا لأبيه منزلة لخدمته وعسره وحالة هذه أولا ؟

وإذ قلتم بالأول ومنتع من ذلك فهل يجبره الحاكم عليه ويتب عليه
أو لا ؟ وهل القول قول ولد ولده في أنه معسر أو يبرأ برفعة بدنة تشهد
له بذلك ؟ وإذ أحد من ماله في عييته أو حصوره ، ذكر بالمعروف فهل
للحد أن يستعيده منه أو لا ؟ وهل تصير نفقة ديت عليه بالاقتراض عليه
بإذن القاضي أو تصير ديت عليه بفرضه ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه يلزمه إذ كان موسراً في كل من لأحول
لله كورة نفقته من قوت وأدم وكسوة وسكنى وموئنة خذمه إن احتج
إليه برمته أو مرض ، فإن منتع من ديت أحده الحاكم عليه ويتب
أيده الله تعالى على إجبره وحلاص حق منه ، ويصدق لرجل المعسر
يمينه في أنه معسر إلا أن يكذبه بظاهر ، فعليه بانه تشهد له بذلك ،
ولا يستعبد منه أحد ما أخذه منه إذا كان بقدر كفايته ، وتصير النفقة
ديت عليه بالاقتراض عليه بإذن القاضي لا بفرضه ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن امرأة خاتل لم تنتع من لزوج مسكن الطلاق هل
تستحق على مطلقها نفقة وكسوة أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنها لا تستحق عليه شيئاً من ذلك ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن رجل تزوج امرأة فصارت تأكل معه مما يأكل منه
ثم بعد ذلك أرادت أن تقرر عليه فريضة فلو ، فهل له أن يستحكم حاكم
شافعيًا بالتسوير له أم لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن له ذلك ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن رجل غيب عن زوجته مدة فادعت أنها عادمة النفقة وكسوة ، وأنه ليس له موجود تؤخذ منه ما يكفيها وفسخت عليه نكاح ، ثم بعد ذلك دعت أن له دراً أو كرم ، فهل له بدعوى بذلك وأخذه بعد فسخ وإقامة السبنة بأنه ليس له موجود أو لا ؟

❖ فاجب ❖ بأن هذا دعوى والمطالبة بذلك بعد الفسخ اثبت بطريقة شرعية ، ووجود الكرم والدر عند سوت إفسار لزوج عن النفقة وكسوة لا يمنع الفسخ بخور تعدد بينهما إذ ذلك لكونهما مراهونين أو لكون أحد لا يرعى في شريئهما أو غير ذلك ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن رجل متزوج امرأة تحت حجر أبيه مكنت عنده مدة وهي تكل معه كمدة غيب أس ، فهل تسقط نفقتها بذلك وإنه قد ولد ولها أو لا تسقط عنه إلا إن ذن ؟

❖ فاجب ❖ بأن لا ، ما استقبي قد أفنى بسقوط النفقة بذلك قال : وعليه جرى س في لأعصر والأعصر ، قال : وما قيد به العلامة فهو ي من أب لا تسقط بذلك إلا إن أدن ولي غير معتمد ، وهذا هو المختار .

❖ سئل ❖ عن رجل تزوج امرأة وقرر لها في طهر كسوتها عليه عن كل سنة كد وكد درهم ثم بعد ذلك ماتت ، فهل لبقية وريثتها مطالبة بكسوتها ؟ أم لا ؟

❖ فاجب ❖ بأنه إن حكم بالتقرير مدكور حاكم يرى صحته طوبى بمقتضاه ، وإلا فالتفتات بطريقة شرعية ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن امرأة ماتت وتركت ولدين وودهم ، فوضع محلف
هما من جهة أمهما تحت يده ، فهل يلزمه نفقتهما من ماله مع وجود المال
لمحلف لهما أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يلزمه نفقتهما من ماله مع وجود محلف لهما والله أعلم
﴿سئل﴾ عن كسوة الزوجة هل تعتبر بفسار الزوج أو بفسارهم ؟
وهل انفرش واعصا ، وأوفي اطعمه إذا مات الزوج يكون ذلك ملكا
لها أو يكون من حيلة الميراث ؟

﴿فأجاب﴾ بأن كسوة الزوجة معتبرة بحال الزوجين ، وانفرش
واغطا ، وأوفي اطعمه ويحويه من حيلة الميراث ، إلا إن كنت أن زوج
ملكها للزوجة فيكون ملكا لها ، والله أعلم

﴿سئل﴾ عن لائح هل يلزمه نفقة أخته وكسوتها أو لا ؟
﴿فأجاب﴾ بأنه لا يلزمه لها شيء مما ذكر ، والله أعلم .
﴿سئل﴾ عن رجل طلق زوجته طلاقا رجعيا وهي حامل منه ومات
فهل إذا مات ترث منه ويحب لها نفقة وكسوة أو لا ؟
﴿فأجاب﴾ بأنها ترث منه إرث الزوجات ولا نفقة لها ولا كسوة
بعد موت زوجها ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن تين تنارعا في جواب شيخ ولي الدين اعرفي رحمة
الله عليه عم إذا كانت الزوجة غير رشيدة وأكثت مع زوجها غير إذن
وليها بعدم سقوط نفقته وبمصالبة وليها له بوجوعه هو عليه بد أنفق

سليم لأنه يعطيه على سبيل اتعرج من تسقط عنه نفقته ، فإد أنه تسقط
رجوع به ، ولا يقال : هو سلب على إتلافه وهي محجورة فلا تعزم من ماله
لأننا نقول : إنه فعل دلت لصله مذكور كمن أنفق على صغير يضر وجوبه
سوته أو رقه ، ثم سهر سوة أو رقه ، فقل أحدهما : ليس له رجوع
خلافه ، فله الشبح ، وقد قيل بالرجوع محله إذا حكم بالإتفاق حكم
ونفسك تعيد ، ونطوع في قوله : إذا أكلت معه لا تسقط نفقتها
لأنه لا يؤد لوح ونطوع بعينه ، وبأنه إذا شترى شرآ فسد
ومشترى مما يحتاج إلى نفقة كعبد ، فمن عليه كان دلت حارياً محرم
مضروب ، ومقتضاه لا يرجع ، نفقة ، وقول الآخر : بل مقله الشيخ
هو المعلن سبه ، وأجاب عنه ، ثمسك به لأول من لفظ التطوع أن
مسلون تطوع وهو مؤدى سبه مؤدى سبه ما يلزمه ، ومؤدى غير
مسبه قد يؤدى به محبة وأجاب عن طمع في شيء ، وقد يؤدى به لا على
هد لوح بل طمع في بدله من كونه عوضاً أو ظناً أنه واجب عليه أو
لعرض بدبل مدينقه من خطاب مرتدة فت عليه لمقصود حيث له
الرجوع وما يعتد من الغوط في الأفرح ويحود ذلك ، وقد له رجوع ،
وأجاب أيضاً عن قوله إن محل الرجوع إذا حكم بالإتفاق حكم بأن
نقول : إن حكم الرجوع ، وأجاب أيضاً ، ثمسك به بآ أن المشتري
شرآ فسد آتد كان له رجوع لأن حقوق تصدر عن ترو فعدم رجوعه
إن قيل به فذلك لنقصه ، وإن ط أن لا يسقط عليه واجب فظنه ناشئ

عما قصر فيه بدليل عدم الخير فيمن سترى رجحه طم حلافه ، قل .
 وحدث كذا خلاف مسائل في المعول تله من هذين القولين ؟
 * فأجاب * بأن كلاً من القولين له وجه قوي ، لكن القول بالرجوع
 لذي نقل عن الشيخ هو مقول في رتبة على القول بعدم سقوط نفقة
 به ذكر فقد قس شيعه لإمامه الجليلي ومقتضاه يعني تعليل روضة
 ذكر عدم رجوعه عليه ولم يقل به أحد إذ فعله على أنه نفقة ، بل إذا
 تسقط نفقة وحل له بدل ما أتته عليه فيتمسك ويؤدي كل مساهمة
 عليه ، ومن جزم بذلك شيخ أبو حامد والديجي تنهي فمعول عليه
 الرجوع سواء حكم حاكم بالإعانة لا ؟ وهل كذا على صحة
 رفعي والنووي من أن أكلهم مع روحه بغايدن وليه لا يسقط نفقة
 أم على ما عتمده الملقبي من أنها تسقط بذلك وأن القول بخلافه غير
 معتمد فلا رجوع ولا محسنة ، والله أعلم .

باب في المضاة

* سئل * عن رجل طلق زوجته وله منها بنت رضيع فتزوجت امرأة
 بارضة لها فهل لها إرضاعه تحت كفها وتحت كسب أمه أولاً ؟
 * فأجاب * أنها ترضعه تحت كفها لسقوط حضنة لأمه لأنها
 تابعة لرضاع وقد سقط حق من إرضاعها لكن لا تمنع من إرضاعه والله أعلم
 * سئل * عن شخص توفي عن ولد يتيم ولد وله يكن له من
 أقربه إلا جدته لأمه فهل لها نفقة من بلده إلى محلها بمصر لكفله أولاً ؟

﴿ فاجب ﴾ بأن لها قله إلى محاب مدينة مصر ، والله أعلم

﴿ سئل ﴾ عن شخص له أخت تزوجت أمها ، وله جدة لأبيه

فتزوجت هي ولأخ في حضنة أخته فمن يقدم منها ؟

﴿ فاجب ﴾ بأن حضنة لأخ دون أم لأب ، والله أعلم

﴿ سئل ﴾ عن امرأة مصرية أسلمت وه ولدن من رجل مصري

فأرذعهما مهن ، فهل له ذلك أولا ؟ وهل لها حضنتها أولا ؟ وهل

عليه نفقتهن أو كسوتهن أولا ؟ وهل يتبعانها في الإسلام أولا ؟

﴿ فاجب ﴾ بأنه ليس له نزعها مهن ، وله حضنتهن وعليه نفقتهن

و كسوتهن ، ويتبعن في الدين لأن للإسلام يعلو ولا يعلى عليه والله أعلم

﴿ سئل ﴾ عن طفل يتيم ليس له عمة من الرجال ، وله أم وثلاث

أخوات لأب وعمة وكهن متزوجات ، فمن لأحق مهن بحضنته ؟ وإذا

قلته بأنه ليس لأحد مهن حضنته فهل يرجع في أمره إلى قاض يضعه

عند من يشاء أولا ؟

﴿ فاجب ﴾ بأن كلاً من المذكورات إقامته مانع من الحضنة

وهو تزوجته من لا حضنة له فيرجع في أمره إلى قاض موثق ، فمن

رآه مهن أو من عاينها صلح لحل طفل وضعه عنده برصد زوجها ،

هدم ، طهر لي من مقتضى كلام لأصحب ، ثم رأيت لأذرع ذكراً

في مثل ذلك أنه لم يدر من كلامه وأنه أفتى به مرات قبل وقوعه على

قول لم يروو دي من [أنه] وتزوجت بسا ، قرأت الخليل بأجاب منه

فلا يختلف المذهب في أسس على حقهم إذا لم يمنعهم أزواجهم ، لأن
حقهم إنما يسقط لحقهم وقد رتبه الله على الزوج واحد فقط
فهي أحق وإن تأخر حقها لو لم يكن زوج ، وإن أدب من فقط قدم
أقرب لأزواجها ، وإن منعوا كهم وحكم كما في المدة فعت حصته
نتهى . وفيه مخالفة لمقتضى كلام الأصحاب بل وفي كلامه قليل ، تقدم
عنه ما يختلف صريح كلامهم . فذا أفقت به كالأدري أوفق بكلامهم
فليعتمد ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن ابن شمله : حضر على بنين بعد نكاح أهليته ملك ،
وحضر شخص آخر مرسوم شريف من القهرة بأن يكون نظراً على
يتيم المذكور من غير نكاح أهليته ملك ، فهل يكون هـ مرسوم
مبطلاً لولايتهم أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأن هـ مرسوم ليس مبطلاً لولايتهم ، والله أعلم .
❖ سئل ❖ عن أمباء هل لها حضنة أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه قد اختلف في حوسب جماعة ، وعقد ما أفتى به
بعضهم أن لها حضنة ، لأن لولداً كان صغيراً أمكها من نكاحه ،
أو كبراً أمكها لاستنابة ، والله أعلم .

كتاب احكام الجراح

سئل * عن شخص أمر بين ضرب شخص فضربه وأسقط
له سكين من أسسه ، فهل القصص على اصحابه فقط أو عليهما وعلى
لأمر أو عليه فقط ؟ وإذا قتل بالأسلحة فهل يلزم لأمرهما التعزير أولا ؟
فأجاب * بأنه يجب فيها قصص على اصحابه دون الأمر لهما
بذلك ، ويلزم لأمر التعزير البالغ ، والله أعلم .

باب اعظام الدماء

سئل * عن رجل تزوج امرأة بكرا ودخل بها وأراد بكارتها
من غير آلة لإزالة ثمين أنفه بين وضربت المدة وفسح الحقودرت إليه
، أحدثته منه . فهل يدينه من السكره أو لا ؟ وإذا قتل بالمزوم فموجه ؟
فأجاب * أنه لا يلزم زوجه أن تنس السكره لأنه مستحق
للإزالة ، ووجه المزوم على القول أنه أزله ، لأنه لا تستحق لإزالة
، والله أعلم .

باب اعظام العاقلة

سئل * عن شخص مر على شخص جرح ويده جرح فضربه
الحل منظم لحل الشخص المذكور فوقع على رجل فقتلت عليه ،
والحل أن الحل المذكور مشترك بين القاتل وبين شخص آخر ، فهل يلزم
دية العين القاتل وشريكه أو لا يلزم إلا العاقلة ؟

(١١) - عاقلة : من عقلته وهو من الأساليب الذين يعطون دية من
قتله خطأ ، جمع عاقل وهو دافع لدية .

﴿فأجاب﴾ أنه لا يلزم شريث غير المتدني ، وأما القائد

لدي هو اضرب فتلزم سفلته دية العن ، والله أعلم

﴿سئل﴾ في امرأة ذكرت نسوة سدا كما فرسل وراآه ليعمل

معها ، أوجه الشرع عليها فحصل لها طربة فسقت ومدها ، ثم مات
فهل يجب عليه أو على عاقلة ضمة أو لا ولا ؟

﴿فأجاب﴾ أنه ليس عليه ولا عاقلة ضمة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص مملوك رمى نسوة إلى جهة فلاة خرج من

يده من غير قصد فأصابت شخصاً مات ، فهل يتعلق لدية برقبته أو لا ؟
وإذ كان عتية ، فهل تحب على عاقلة أو لا ؟ وإد قسماً ، الأول في
هم عاقلته ؟

﴿فأجاب﴾ أن لرمي إلى مكان رقية ، نعمت لدية برقبته ولا

يلزم أسيد غيره ، وإن كان عتية وحلت مديته على عاقلة لأعيب ، تحلاً
عنه وهم عصته من نسب إلا لأصل ومراح ، ويقتد لأقرب ولا أقرب
فإن بقي شيء فعلي من يلية ، ويكس له أحد من ذكر فعلي معنقه ثم
عصاة معنقه ثم معنق معنقه ثم عصته ثم معنق أي حالي ثم عصته
وهكذا ثم بات مال ثم حالي ، والله أعلم

باب أخطاء دعوى الدم والقصاص

﴿سئل﴾ عن قتيل وجد في محلة قوم أو بين قنطين أقتل لسيوف

(١) البنا وازان عن أول ليس عند الولادة .

وغيره فجلو عن قتل فتلب أولآؤه دمه من المذكورين فقصي لهم
 بالقسمة ^(١) ودية وأحدوه . فهل يكون أحداهم عفواً عن القصص
 إذا ظهر قتل أولاً ؟ وهل قوله تعالى (ومن عني له من أخيه شيء
 وتبني المعروف) سئل هناك أولاً ؟ وإذا ظهر القتل فهل لأولياء
 القتل أن يدعوا عليه وينقص ما كان وقع أولاً ؟

❦ فأجاب بأن أخذ لدية في ذلك ليس عفواً عن القصص إذا
 اعتق عن شيء فرح [عن] نوته وهو منتقب هب ، ولا آية المذكورة
 لا تشمل ذلك لأن سيقه يشعر بتعين القتل ليست عليه القصص
 وترتب عليه عتوه عنه . وليس لأولياء القتل أن يدعوا دية لقتل على
 من ذكره قضية دعوهم لأولى ذلك . نعم إذا قهر بالقتل وصدقوه فله
 أن يدعو عليه عن لأصح ، ويرتب على دعوه عليه مقتضاه من
 قصص أو غيره مؤخدة له بقرره ، إذا حلق هم لا يعدوهم بخلاف
 ما إذا قمت بدنة بذلك ، نعم هما أعني لا يقرر والبيعة يشتركان في نقص
 لدعوى لأولى وما ترتب عليها ، فيجب على أولياء القتل رد ما أخذوه
 لظهور الخط في ترتب عليه لأخذ ، والله أعلم .

❦ سئل عن شخص قتل بقرية فتهب به شخص ، فهل إذا حلف
 أنه ما قتله يزره عصيته أن يخلفوا معه أيضاً أو لا ؟

(١) قسامة من الأتباع قسم على أولياء مقتول إذا دعوا لهم ، والقسمون
 يسمون قساماً أيضاً

* فأجاب * بأنه لا يلزم صسته أس بخلفوا معه أيضاً . بل متى
 حلف المدعى عليه إدا توجت عليه يمين كفى في قطع لمصلحة ، والله أعلم .
 * سئل * عن كيفية قسمة إدا وجبت على شخص شي .
 * فأجاب * بأن كيفية إدا إدا كان هناك لوت " حلف المدعى
 خمسين يمينا واستحق مائة على إدا قل إن كان إقتل عمداً ، وعلى عاقلة
 إن كان إقتل خطأ أو شبه عمد ، وإن نكل من إيمين حلف المدعى عليه
 خمسين يمينا ونقطعت مائة ومصلحة . وإن لم يكن هناك لوت " حلف
 المدعى عليه خمسين يمينا ، وإن نكل من يمين حلف المدعى كدث
 واستحق مائة ، والله أعلم .

كتاب احكام الردة

* سئل * عن نصر في أشهد عليه أنه متى فعل كذا كان مسلماً بريئاً
 من دين النصرانية . فهل إدا فعل ذلك يصير مسلماً أو لا ؟
 * فأجاب * أنه لا يصير مسلماً بذلك ، والله أعلم .
 * سئل * عن نين حرم فقد أحدهما للآخر لست متلك أدخل
 إلى أحكام وأعمال مصولي ، وإدا أردت ذلك مدحت إليهم وتفاوضت
 وكفرت ألني كفر . فهل يكفر بهد أو لا ؟ وما يجب عليه سده ؟
 * فأجاب * بأنه يكفر بذلك إلا أن يريد غير الكفر من أنواع

لا يده آء ولا يكفر . كنه اركب محرم ، فيازمه اتعزير الساع لردع
له ولا مته من رنكك مثل دنك ، والله اعلم .

سئل عن سب ابي حنيفة عليه وسلم ثم تب ، هل اغتوى
على قتله حد ؟ كما صرح به صاحب شفاء نقلاً عن أصحاب الشافعي او
على خلافه ؟

جواب : بان اغتوى على عدم قتله كما جزم به لأصحاب
في سب غير قذف ورجحه اعزني ونقله بن مقرئ عن نصحيحهم في سب
هو قذف . لأن الإسلام يحث ما قتله ونقل قتله عن أصحاب الشافعي
وهم انهم متفقون على عدم قتله في الشق الأول ، وجمهورهم مرجحون
له في الثاني ، والله اعلم .

سئل عن شخص سب إليه وفيعة بسب غير قذف في حق
سيد خليل ابراهيم خليل صلى الله عليه وسلم فرفع إلى قاضي مالكي
وأنشئت ذنث عنده خمسة ليحرر أمره . ثم رفع إلى قاضي شافعي فشهد
أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وبرئ من كل دين يخالف دين
الإسلام ومن كل ما ينقض مذهب ابراهيم خليل ، فحكم القاضي بالإسلامه
وحقن دمه ، فهل حكم صحيح لا يقتضيه شيء ولا غيره ؟ وهل للإمام
الشافعي نص يدل على صحة حكمه أو لا ؟ وهل أصحابه متفقون على
ذلك أو لا ؟ وهل التمسك بأن كلام أبي بكر قدسي وغيره يخالف
للحكم المذكور مصيب في قوله أو لا وإنما ذنث في مسألة القذف بالزنا

لا في هذه المسألة؟ وهل الحكم مأجور في حكم المدكور أو مأزور؟
 وهل يلحق إمام المسلمين نصرته لله عز وجل حكم أو لا؟
 * فأجاب * بأن حكم المدكور صحيح . وليس لأحد قصه
 بغير طريق شرعي ، وما يشهد لصحته قول رب عز وجل : قل ندين
 كفو وإن ينهوا ينفروا يغتربوا لهم قد سلف أو قول نبي محمد صلى الله عليه
 وسلم : لا يحد دم مري مسلم يشهد أن لا إله إلا الله و أن رسول
 الله إلا به خدي ثلاث : أنتب نزي . و نفس بالنفس ، و أنتبك بديبه
 لمفروق الحجة . و قوله : أمرت أن أقول : أس حتى يشهدوا أن لا
 إله إلا الله و أن محمداً رسول الله و يقيموا صلاة و يؤتوا الزكاة فإذا
 فعلوا ذلك عصموهمي دمه . و مؤلفه أو قوله : لا إسلام يحب مقلته ،
 و قول إمام شافعي رضي الله عنه في الأمواد ارتد القوم عن الإسلام
 إلى يهودية أو نصرانية أو مجوسية أو تعطيل أو غير ذلك من أصناف
 الكفر ثم تابو حقنوا دمه بالتوبة وإظهار الإسلام ، وأصحابه متفقون
 على ذلك كما قاله الإمام أحمد بن حنبل و تلميذه يحيى بن السبكي
 وغيرهم ، ويؤلفه قول أبي بكر المديني فيما نقله عنه القاضي حسين :
 أجمعت الأمة على أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم حرج عن الإيمان
 و المرتد يقتل حداً ، فإن تاب يحب أن قبل توبته ، ولا يفيقه قوله من
 قذف نبي قتل حداً بعد توبته ، لأن هذا في قذف نبي و بس كلامه
 فيه ، ولأن ما ذهب إليه في ذلك صعب كما وضعه جماعة منهم حجة

لإسلام لا يوجب عزيراً بمرّة واحدة، وبقتدير صحته لا يصح قياس السب
على اعتداف لأنه يوجب لحد بمرّة واحدة، والسب الموجب للكفر
لا يوجب تعزيراً بمرّة واحدة بعد توبة كمرّة بعد السب، ومقالة السبكي
من أن سب نبي محمد صلى الله عليه وسلم إذ كان مشهوراً قبل سبه له
بفساد عقيدة ونوفرت قريش على أنه سبه قصداً لتقيص يقتل ولا تقبل
له توبة، وهو مع أن فيه قبيحاً [من] على ما في أسوأ من تحله مذهباً
ورفضه رأي نفسه معترف بأنه من مسائل أخر خارج عن مذهب
اشعبي رضي الله عنه كما صرح بذلك هو وكذا ابنه في طهارة الكبري،
ولقائل أن كلام الشافعي مخالف لحكمه المذكور غير نصيب، والحكم
بذكر ما حور في حكمه به ما فيه من حياة من قلت توبته من الهلاك،
ولا عار على إمامنا الأصم يد يد الله تعالى نصره وأمره بعظيم سره
بالعمل مقتضى حكمه المذكور، بل [هو] ما حور فيه إية لأخر لتفيدة
حكمه الشافعي، ويكفيه من اشرف أنه بذلك يكون عملاً بقول الله
تعالى ومولايه وقول الإمام الشافعي ومن وفقه، والله أعلم

✽ مثل ✽ من قرأ لشخص من أكابر أهل السنة في الدم: ياتبعي
في بلد يرد، ياتبعي فيه محسب، هل يكفر إذ كان المقول له معروفاً
بالسنة ولا اعتقد الصحيح ومخالفة أهل الأهواء ومجتهدة بالقيم عليهم
ومضت عليه سمع من سمع معروفاً ولا اعتقد الصحيح أو لا يكفر بذلك؟
وهل يكون نقله عن ابن تيمية كلاماً صحيحاً استدلل به على من خالفه

فأخطأ شبهة له درنة للتكثير عنه أولا؟ وإذا سقط عنه كفر فهل
يعقب لا يذاته لهد العلم نسبي ولا؟ وإذا قلته بالأول فبماذا يعقب؟
* فأجاب * بأنه لا يكفر قائل ذلك إيا أوله بنسبة الشخص
لمذكور إلى النقل عن بن تيمية، معه يزعمه التعرير، يليق به من
ضرب وحبس وغيرها، والله أعلم
* سئل * عما إذا أتى الشخص بالشهادتين بالعجمية وهو بحسن
العربية، هل يكون مسلماً بذلك أو لا؟
* فأجاب * بأنه لا يحكم بإسلامه لتقصيره كنهيه في تكبيرة
لا حرام، والله أعلم.

كتاب احكام الحدود

باب اعظام حد الزنا

* سئل * عن رجل وامرأة كره على الزنا إذا قلته بتصويره من
الرجل فحملت منه فهل يلحقه الولد أولا؟
* فأجاب * بأن الولد يلحق أو طي مكره سوا كرهت موطوءة
أيضا أم لا، لأنه لما جعل الإكراه عذراً في إسقاط الحد عنه صار مدونه
محترماً كما ذكره المتولي، وما نقله عنه بعض شرح بهج من أنه لا
يلحقه أخذه من عموم كلام لا يدل له، و[م] نقل عن لوسيط أيضاً

من أنه لا يلحقه سهو، بل كلامه وسطاً إنه هو في إذا أكرهت الوطوءة
لا وطئ، والله أعلم.

سئل عن صبي زنى امرأة فبلغ في أثناء زنى فاستدامه فهل
تعد أو لا؟

فأجاب: أنه إذا بلغ عقلاً في أثناء زنى فاستدامه رتب عليه
حكم الزنى من حدٍّ وغيره، والله أعلم.

باب مقام حد القذف والنفاء

سئل عن شخصين تضارب فقتل أحدهما للآخر: أنت قوار
مدحج؟، فقتل الآخر: لعن الله مدي يسميني هذا لاسم ويلة بني
هذا المقتل، فهل يجب على كلٍّ منهما التعزير بما قتله للآخر أو لا؟
فأجاب: بأنه يلزم قتله لأول التعزير، وكذا يلزم اثني
إن قصد به قتله قتله لأول، والله أعلم.

سئل عن شخص قال: لو كانت حقوق لا تؤخذ إلا بالشرعية
عهدية لصعدت قد بجب سابه؟ وهل يحل لمن سمعه أن يكتم هذه
شهادته أو لا؟

فأجاب: بأنه يلزمه تعزير أبالبحسب ما يراه الحاكم من
حسن أو صر أو غيره إلا أن يكون ثم قرينة تدل على أنه أراد
ما يلبق بالشرعية، ولا يحل كتم هذه الشهادة، والله أعلم.

سئل عن شخص ضرب شخصاً ضرباً مبرئاً من غير موجب

لنك وأخذ منه مبلغاً بغير طريق شرعي، فهل يلزمه التعزير ورد ما أخذه منه أو لا؟ وإذ لم يكن له أخذ منه ذلك بنية تشهد له بذلك يحلف عليه أو لا؟ وهل يبرأ بعطائه ما أخذه منه ولده أو لا؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يلزمه التعزير البالغ ورد المبلغ الذي أخذه منه عدواناً، فإن لم يكن له بنية تشهد له بذلك حلف عليه، ولا يبرأ بذلك بأحد لأب من غير إذن لمضروب، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن شخص يستهزئ بحصاة ولمؤذنين وغيرهم، فذهب يجب عليه وعلى من يأمره بذلك؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يجب عليه التعزير البالغ بحسب ما يره الحاكم من ضرب أو حبس أو غيره، وكذلك من يأمره بذلك، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن شخص قال لآخر: يا ناصب أنت كفرت، وهذا يجب عليه؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يلزمه التعزير البالغ، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن شخصين تبا ووقع من كبر منهما في حق الآخر ما يقتضي إيذاؤه به من لعن وضرب وغيرهما بحيث إيهما تفقد جسداً وقدرًا وصمة، فهل يقع منهما التقصير بذلك أو لا؟ وإذ قلتم بهذا فما الجواب عن قول الشيخ كمال الدين الدميري: إذا سب إنساناً جاز للمسبوب أن يسب السب بقدر ما يسه به لقول الله تعالى: وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا وَلِخَبْرِ عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه

وسلم قل لها حين سبته زيب (سبها) وفي رواية أنه قل لها : (دُونِكَ
وَتَعْبِرِي) فأقبلت عليها حتى يس ريقه في فيها فتملأ وجهه صلى الله
عليه وسلم قل : وإني جواز سب بلبس بكذب كقوله : يا ظالم يا أحمق
لأن أحداً لا يكاد ينفك عنه ، قل : وإذا انتصر بسبه فقد استوفى
طلامته وبرئ لأول من حقه وبقي عليه إثم الابتدأ والإثم لحق لله
تعالى ، وقيل يرتفع جميع الإثم بالانتصار ؟

* فأجاب * : أنه لا يقع ما ذكر تقاصاً لعدم تحقق الممانلة فيه ،
وبالتقدير نحقق فمن انت له عقوبة لبس له أن يستوفيها بنفسه ، فكل من
اشخصين مدكورين يستحق على الآخر التعزير فاستوفيه له بطلبه
لإثمه مود بئنه ، وأما ما ذكره المديري فمحله فيما يقع انتصاراً ولبس
كده أو نحوه كما يؤخذ من كلامه ، وقد صرح النووي بجواز الانتصار
فقل : ولا خلاف في حوز الانتصار قد تظاهرت عليه دلائل الكتب
والسنة قل تعالى أولم ينصروا ما ظلموا ولئن لم يرد من سبيل
وقل : (ولئن لم يرد من سبيل) ومع هذا فالصبر
والعفو أفضل قل تعالى : (ولم يرد من سبيل) وإن ذلك ليس عزم للأمر
وقل صلى الله عليه وسلم : (مَنْ دَانَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْفُوهُ إِلَّا عَزًّا) ثم قال رحمه
الله : ولا يجوز أن ينتصر إلا بمثل ما سبه ما لم يكن كذباً وقدف أو
سباً لأسلافه ، فمن لم يحج أن ينتصر بباطل ويا أحمق أو يا حاني أو نحو
ذلك ، لأنه لا يكاد أحد يملك عن هذه لأوصاف ، قلوا : وإذا

انتصر المسلوب استوفى ظلامته وبرئ الأول من حقه وبقي عليه إثم
الابتداء والاثم المستحق لله تعالى ، وقيل يرتفع عنه جميع الإثم ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن جماعة اتهموا امرأة بسرقة ثم إنها شكوه بالظلمة ومعها
ولد مرضع فأخذوه منها ، ثم إنها أعطوه ، وهي في تلك الحالة فسقته
من لبنها فمات الولد في الحال ، فماذا يجب على فاعل ذلك ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه يجب عليها التعزير بحسب ما يراه الحاكم من
ضرب أو حبس أو غيره ، والله أعلم .

باب اعطام قطع السرفة

﴿ سئل ﴾ عن شخص يسبح عند شخص طويل النهر في قاعة ، وفي
ليل ينم على سطح القاعة ويفتحها معه ، فسرق منها شيء من غير نقب
ولا كسر ، فهل يلزم الشخص المذكور شيء أو لا ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يلزمه في ذلك شيء من غير حجة شرعية ،
والله أعلم .

باب اعطام الصيال وضمان الولادة

﴿ سئل ﴾ عن شخص له خبرة بقطع الظفرة من أعين الدواب فقل
له رحل : اقطع ظفيرة عين توري ، فقطعها فعميت عينه ، فهل يلزمه شيء
لصاحبه أو لا ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا شيء عليه كضار من الطيب وغيره ، والله أعلم .

كتاب احكام السير

سئل * عن كرك شوبك هل فتحت صلحا أو عنوة ؟

فأجاب * بأن معتد بها كالقدس الشريف و بئر مدن اشم

فتحت صلحا لا عنوة ، والله أعلم .

سئل * عم يقع لآل في بلاد حر كس : يذهب التاجر المسلم

إليها فيقول رجل له : أنت أو بنت أو : ح . يعني بك أو بنتك أو أخك

لاذهب به إلى مصر فيصير له فيها خير فيبيعه له ، هل هذا بيع يملكه به

أنت حر ويتصرف فيه تصرف مالك ، أو حكمه حكم المبيعة يحب تخمسه

كالبيعة أو بيع وسد لا يملكه به ولا رقب لأحد عليه فلا يصح بيعه أو كيف

الحل ؟ وفي رجل كافر في بلاد حر كس أحل أمته ثم خاف من لاطلاع

على ذلك فوهب أمته لحمل منه رجل فولدت أنثى ، فجاء رجل مسلم

وقبل للموهوب له بعثها ورايها لفلان من أمراء مصر فتصير أنت

صهر آله ، فقل له الموهوب له : أعطني مهره واذهب بها أنت ، وأعطاه

مستبد مهر آو جاء بها إلى بلاد مصر ، فهل هذه لأنثى بقية على الحرية

الأصلية أو مدك ، معني المهر فيتصرف فيها ببيع وعيره ؟ وإذا كانت

بقية على حريتها هل يكون للمهر وكيلا في إنكاحها أو لمزوجها

حكم المسلمين ؟ وفي رجل أحل موطوءة له في بلاد جر كس ثم قدم

مصر فأسلم ، ثم رجع إلى جر كس فوجد له أولاداً من موطوءته فهل

يحكم بإسلام أولاده تبعاً له أو كيف حل ؟

﴿ فأجاب ﴾ بشايب المذكور بطل في لائن ونسب وحوهم من
يعتق على ابائهم بدخوله في ملكه ، صحيح في لأح وحوهم من لا يعتق ساليه
بدلت ، وحيث صح فلبيع ملك ، مشري يتصرف فيه تصرف مالك
وحيث بطل فلبيع غيبة بحسب إن لم يكن بالغا عقلاً ذكراً حراً ،
والأخير لا يؤم لأعضه أيده الله تعالى على سبيل الخط للإسلام
والمسلمين بين من عليه واغداً ، ولا يرقق واقتل إن لم يسم ، ويكون
ل فدته ورقته إذ أرق غيبة تحس ، ولأشئ المذكورة ترف
بالاستيلاء عليها فتصير غيبة في وجه مالك ، فإد استلفت زوجها
المعتق شرطه ، ويحكم بإسلام أولاد من أسلم تعالىه إن كانوا غير
مكلفين عند إسلامه ، والله أعلم .

باب اعظام الغزيرة

﴿ سئل ﴾ عن جماعة من اليهود يتقربون بيت المقدس شريف بسب
إليهم إحداث كنيسة به وأخذ حريم مسعد عمري المسلمين وإدخاله فيها
ورفع لأمر المص مع اشريفة فبرز مرسوم شريف مؤرخ شعبان بعقد
مجلس بأجلالة بيت المقدس وغيرهم من أهل الحل والعقد وسمع ابنة
في ذلك ومنعهم ثم أحدثوه وهدمه على حكم الشريعة الشريفة ، فمثل
المرسوم وعقد مجلس في شهر رمضان وأحضر اليهود ودُعي عليهم عند
القاضي الشافعي بن نسب إليهم ، وأقيمت بينة شرعية بأن الكنيسة
محدثه ، وقرروا ما يوافقهم من أن هدا ملك مشري من رجل من مسلمين

من مائة وخمسين سنة ، وثبت لدى القاضي المذكور ذلك وحكم بمنع
اتخاذها كنيسة ، فاستمر اليهود على عنادهم فزدفسادهم ، والمسلمون في
غم وكرب فشكروا ذلك جمعة وهدموها ، فهل هم مصيبون مثبوتون على
فعلهم ذلك ويحب على ولي الأمر أن يستعدهم على ذلك أو لا ؟ وهل هـ
لدى فعلوه فيه محبة لله أو لرسوله أو لأولي الأمر أو لا ؟ وهل إذا
تمرد اليهود وأظهروا مغالبة لمسلمين وقصدوا ترويح باطلهم على السلطان
والعلماء والقضاة وغيرهم بزخرفتهم لدى وى الباطلة التي لأصل لها وهجموا
على معبد لمسلمين التي بها طلبة العلم اشريف والفقهاء وآثر أكابر العلماء .
العاملين يجب ردعهم وزجرهم عن ذلك والتذكيل بهم ويشب من يتسبب
فيه أو لا ؟ وهل ينتقض عهدهم بذلك أو لا ؟

فجوابه بان لمكربين لهدمين الكنيسة لمحتنع بقوهم مصيبون
مثبوتون على فعلهم شكر الله سعيهم ، ويحب على ولي الأمر أيده الله تعالى
وعلى كل مسلم إعادته عليه ، وفي فعلوه طاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر
وإذا تمرد اليهود وأظهروا مغالبة لمسلمين وطلبوا الجماعة على لوجه المذكور
وجب ردعهم والتذكيل بهم ، شنت الله عليهم وأخزهم وأذلهم ، ويتب
ولي الأمر أيده الله تعالى على ذلك ، وينتقض عهدهم بذلك إن شرط
الانتقاض به على لأوجه محتر أب الصهر أنه لا عهد لهم ، ناهي فرج عما
و نصرنا على أعدائهم ، والله أعلم .

سئل عن كنيسة منصورى هدمت قبتها بيت المقدس مع

كثرة الكائنات فيها جداً وأردوا إعادتها ولم يريدوا بذلك إلا إقامة شعائر الكفر ونكبة المسلمين ، فهل يحل إعادتها ومدد على من ساعدتهم في ذلك من المسلمين ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا يحل إعادتها بوجه من لوجوه ؟ ثم إن نبت أن بيت المقدس فتح عنوة بعد الملك صلاح الدين منعتهم من إعادتها أيضاً وإلا فلا إن لم يريدوا بذلك ما ذكر ، فقد فتحه عمر رضي الله عنه صلحاً على أن الأرض لنا وأبقى لهم الكنائس ، ثم لما استولى عليه الكفر فتحه صلاح الدين صلحاً وأبقى لهم الكنائس أيضاً تأسيب عمر رضي الله عنه ، ولا يفتي بذلك أنه جائز لهم بل هو من جملة المعصيات التي يقرّون عليها كشرب الخمر ونحوه ، فلا يحل مساعدتهم على ذلك ، ومن يساعدهم عليه لزمه التعزير الدلعي بحسب ما يراه ولي الأمر أيده الله تعالى ، أما إذا قصد بذلك ما ذكر فيسمعون مطلقاً ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن ذي أعلى بناءه على باب مسلم وباعه مسلم خوفاً إهدامه أو أسلم فهل يكون ذلك منة من إهدامه أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن الظاهر أخذاً من كلام ابن ربيعة وغيره أن ذلك يمنع من الهدم ، وقال لأدرعي : وحكمت أيام قضائي على يهودي بهدم ما أعلاه وباتقص عن المساواة لجده ، فأسلم فأقررت له على بن ثعوفي نفسي منه شيء ، قال وظني أني كنت قلت له إن أسلمت لم أهدمه ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن مصر المحروسة هل فتحت عنوة أو صلحاً ؟ وإذا قلتم

إياها فتحت عنوة فهل فتحت سودة جميع برها وبحرها سهلها ووعرها
وصعبها وفيومها وصومها وقرها ومدنها وقلاعها أم في ذلك تفصيل ؟
وإد قلتها إياها فتحت عنوة على لوجه الله كور فكيف قررت الكائنات
التي هي موجودة بها الآن ؟

﴿ فاجب ﴾ بأياها فتحت عنوة وقيل صلحا وهو مقتضى نص لأم
في لوصية ، وعلى الأول المفتوح عنوة هي نفسها وإد بقيت الكائنات
بها لقوة القول بأياها فتحت صلحا ، لاحتمال أياها كانت خرجة عنها ثم
نصبت بها فصارت منها طهرا ، والله أعلم .

كتاب احكام الصيد والذبائح

﴿ سئل ﴾ عن رجل عرض له مرض فوقه وعاب على الضأن أنه إن
يدبحه مات في حال فدية . هل يؤكل ولو لم يتحرك ولم يخرج منه دم أولا ؟
﴿ فاجب ﴾ بآيه يحل للعلم بحجته المستقرة عند بداء الدبح ، وأما
لأمرات من نحو اتحرك وفتح الدرع بعد الذبح إنما تعتبر لحصول ظن
الحياة المستقرة عند ذلك ، والله أعلم .

كتاب احكام الايمان

❖ سئل عن شخص يبيع آخر خرقه حو - خالف - ثمنه أنه لا يلبسها إلا هو . فترضا على أن يشتري بفصله ويحفظه ويحفظه حتى لا يقطعهم من قورقة ونكس - أو غيرهم ، فلما فرغ حياض من حياضه شك فيها مذكر فلبسها ببيع مرة واحدة ثم دفعها إلى المشتري فلبسها فهل يحنت البائع بلبس المشتري لها بعد لبسه أو لا ؟ وإد قلمه تحت فأزيل منها ما شك فيه فلبس المشتري قبل يحس أيضا أو لا ؟

❖ فأجاب بأن ثمن يحنت بلبس غيره إلا أن تول معها القواراة أو نحوها فلا يحنت به لأن غدا يلبسها وإياه ليس ببعض ، والله أعلم .
❖ سئل عن شخص حلف أنه بعضه بين يدي عليه له فأعطاه بعضه وعوضه من بعض آخر منه فهل يبرأ منه أو لا ؟

❖ فأجاب بأن امر موقوف بإعطاء الملغ معين كان إن كان الحلف من يخفى عليه ذلك كونه قريب من هذا لا سلام أو شيء دية بعيدة عن العلم أو نحوه فهو جاهل فلا يحنت به وقع وقد تعدر حنت ، والله أعلم .
❖ سئل عن من قال شخص لا خير بانه لا كل هذا ، وما لو قال شخص : والله لا آكل هذا ، فهل يستحب له محلوف عليه في المسألة الأولى أن لا يأكل كل شيء يحنت حلف ، وحلف في الثانية أن يأكل كما قاله الفروي فيها و فرق بينهما أن المستحب لكل منهما عدم الآكل .

﴿فأجاب﴾ بأنه يستحب عدم الأكل في الصورتين فلا فرق بينهما
على الأصح ، وخلف بغوي فأفتى أنه يستحب له في الثانية أن يأكل
قل : و الفرق بينهما أن في الأولى حفظ حق الغير فاستحب له أن يحفظه ،
وفي الثانية حفظ يمين نفسه فحذر أن يخون ويكفر ، والله أعلم
﴿سئل﴾ عن رجل قال شحص . والله لا أكله اليوم مسلماً فكلم
صبياً من صبيان الكفر فهل يخون أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يخون بتكليمه الصبي لمذكور لأنه كافر في
أحكام الدنيا فليكن خلف مسلماً ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص قل : اعتق يلزمي من عدي فلان وفلان
م . أفعل كذا ، ثم فعله ، فهل يعتق بعدن أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يعتق بعدن وإنما يحير الملتزم بين إعتقهما
وكفارة اليمين ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص أمل شخصاً كلاماً صورته : أقر فلان يعني كاتبه أني
حلفت وأقسمت بالله العظيم وبالأنبيا والمرسلين والملائكة لمقرين وبمائة
ألف نبي وأربعة وعشرين ألف نبي وبمائة سورة وأربعة عشر سورة
وبالطلاق اتلات أني مطيع أمر فلان وهيه يعني معلي في كل ما يحب
ويختار وفي كل ما ينسب إلى نفسي وملي وولدي وأخي وأني محب
علمه وعمله ومعتقد طاهر أوطأ . ثم بعد ذلك حصل من قتل ذلك
م يخلف م كنه . فهل خط كذبة حتى إنه إن نوى به اليمين

انعدت يمينه وإلا فلا أو لا فلا ؟ وهل يقبل قوله في أنه لم يتلفظ بذلك
وفي أنه لم ينو ؟ ايسين أولا ولا ؟ وإد ؟ تنعقد يمينه وهل يترتب عليه شيء ؟
أو لا ؟ فإن نعدت فهل تلزمه كفارة يمين ويقع عليه اطلاق أو لا ؟
وهل يترتب عليه شيء في معشرته زوجته قبل وقوع اطلاق عليه أولا ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأن خطأ كية إن نوى به الكتاب ايسين نعدت
يمينه وإلا فلا ، والقول قوله يمينه في أنه لم يتلفظ بذلك حيث لا يمينه ،
وفي أنه لم ينو بكية ايسين ، وحيث لم تنعقد يمينه لم يترتب عليه شيء
بذلك ، وحيث نعدت لزمه بخلافه مقتضى يمينه من كفارة وطلاق ،
ويقع عليه بذلك اطلاق الثلاث ، ولا حرج في عشرة قبل وقوع
الطلاق ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل حلف لا يشتري زولا لهما ولا سمكة ،
فهل يحنت بشراة أم احلول أو لا ؟ وهل يحل أكلهم ويبيعهم أو لا ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنه يحنت ويحل أكلهم ويبيعهم على ما عليه عمل الناس ،
والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل حلف بالطلاق لا يسكن هذه الدار ، هل إذا عاد
إليها لإيارة أو غيرها يحنت أو لا ؟ وإذا قال أنا حلفت بطلاقه وحده
وأخبرت الناس بالحلف بالطلاق اتلات كاذبا فهل يقع عليه وحده
أو ثلاث ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن المعتد فيه إذا عاد إلى دار إيارة وغيرها أنه إن

مكت في حنت وإلا ولا ، وإذا أخبرته من أنه طلقه إلا فهو مؤحد
بوقرره وإياك كاذبة ، والله أعلم .

❖ سئل عن رجل حلف أن فلاة لا تدخل بيته ما زلت
ككة في بركة علاله ، فهل إذا سكنت برفق غيره ثم دخلت بيته
ثم مدت وسكت برفق لأول ، ثم دخلت بيته يحنت أو لا ؟
❖ فأجاب أنه لا يحنت بذلك لأن زل في كلام الحالف بمعنى
دم ولديومة قد انقطعت بالسك في برفق الآخر ، نعم إن أورد
بذلك مدة دوم سكت ، فيما عيه مطلقاً سواء ، فيه ذلك لدوم أم دوم
بعده حنت بذلك ، والله أعلم .

❖ سئل عن رجل حلف لا يسكن ثم زوجته فرحل من المكان
لدى كان سكت مع غيره ثم زرت زوجته أمه فمكت عنده زماناً
ودهب فهل يحنت أو لا ؟

❖ فأجاب بأنه يحنت لو حوود لمب ككة ، والله أعلم .

❖ سئل عن شخص حلف لبطن زوجته الميلة فوجده ، حائضاً أو
محرمة أو ظاهر منبه ولم يركم ومصت الميلة ولم يطهها ، فهل يحنت
أو لا ؟ وإذا قلتم به فإمرق بسبب وبين ، لو حلف لا يفرق غريمه
حتى يستوفي منه دينه ففلس ثم فرقه حيث قالوا فيه بالحث ؟ وهل
ما نقله لمزني من إجماع على أنه لو حلف ليقضين حق فلان غداً ونحو

عن أدائه لم يحنث يعتمد عليه وله فروع تلحق به أو لا؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه لا يحنث في الصورة الأولى لعدم كماله في الصورة
 من نحو ما لو حلف لياكل هذا الرغيف غداً وتلف قبل تمكنه من
 أكله، أو لا يكره هذه مدر فمكت في عدم كخوف ومرض
 لا يقدر معه على الخروج ولم يجد من يخرج به فإنه لا يحنث، والفرق
 بينهما وبين صورة لا فلاس أن الحنث فيها إما [هو] باستدانة الفعل
 لا بإثباته وهي أضعف منه فهذا تأثرت بعدم تحلافه في تلك، فإنه
 بإثباته لم يثابت بدت كما لو حلف لا يصلي، ففرض فصلاه فإنه يحنث
 وإن لم يمت الصلاة، وما ذكره لم يفي من تصرفه أخذه من وقف عليه
 من كلام من لا يعتبر لعدم مطلقاً حتى اعترض به على الشافعي وأبي حنيفة
 ومالك في قولهم إنه لا يحنث في الصور المذكورة ولا وجه إحقاق صورته
 بالصورة المذكورة لما قررت فلا يحنث فيها ولا في حائرها كما أفتى به
 الإمام الملقيني وغيره وبه أفتيت مرراً، وما نقله من الإجماع منزع
 فيه كما أفتى به التاج السبكي وأشار إليه برفعي في فروع الطلاق حيث
 نقل فيها عن لم يفي عتبه المذكور ثم قال: قد قيل إن المذهب مقله
 لم يفي وهو حدير انقل، وقيل: هو على خلاف في فوات الأمر بالإكره
 والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن حلف لا يركب هذا الحجر فقطع دمه أو أدبه أو
 لا يكلم ريداً فقطعت يده ثم كره، أو لا يدخل عليه فدخل عليه بعد قطع

يده ، أو لا يلبس هذا الثوب قبل منه خطاً ، ثم لبسه هل يحنث أم لا ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه يحنث فيه عند الأخيرة منها اعتراً بالعرف ،
 مع كون المقصود من ترك كوب الحمار والكلام ليريد ولدخول عليه إنما
 هو حصوله مع ذات حجر أو دت زبد وفي النفس الناهقة أو الناطقة ،
 وذلك حصل فيما ذكر منتفياً في لبس الثوب في لبسه إنده هو لجميع
 أجزائه ولم يحصل ذلك في لبس الثوب المذكور ، والله أعلم .

كتاب احكام النذر

﴿سئل﴾ عن من صدق كل يوم بدرهم مثلاً ، ومضت عليه أيام
 ، يملك فيه شيئاً ، هل يستقر عليه ذلك بقدر تلك الأيام أو لا ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنه يستقر وبه صرح السحوي في فتاويه ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن نذر أن يتزوج وهو قاتق لسكاح واجد لأهنته
 هل يصح نذره أو لا ؟ وإذا قلته لصحته فما خوب عن قول لأصحاب :
 إن العقود لا يصح التزامها في دمة ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأن نذر التزوج حينئذ يصح لأنه قرينة ، وما قولهم :
 العقود لا يصح التزامها في دمة فمحلها في التزامها بغير نذر بقرينة قولهم :
 لو قال لله علي أن أشتري سداً وأعتقه صح ، وقد صرح ابن الرفعة في
 المطلب بأنه لا يجب السكاح إلا بالنذر حيث يستحب ، والله أعلم .

باب اعطاء القسمة

﴿ مثل ﴾ عن جماعة شركاء في بدر جرت المعركة بينهم ، فلما بقت
اقتسموه وقطعوا ما ظهر منه ، ثم نبت ثيابهم ، فهل تسري القسمة إلى
هذا النابت أيضاً تبعاً للأول أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن لا تسري إليه إلا أن تكون وقعت بشرط
القلع ، والله أعلم .

﴿ مثل ﴾ عن جماعة بينهم كرم غنبت وتين شركة ، فقسم بعضهم
الكرم المذكور وضم واحد منهم نصيب أمه وآخر قسمة زوجته إليه ،
و لحل أنهما لم يأذنا في ذلك ، فهل هذه القسمة صحيحة أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن القسمة ليست صحيحة في أصل من لم يحضر ،
والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن ثلاثة أشخاص بينهم دار شركة لكل واحد منهم
الثلث شائعة ، ولو لدتهم دار أخرى بحائب لدار المذكورة فملكها لهم
تمليكاً شرعياً لكلٍ منهم الثلث ، ثم قسموا لدارين حصصاً أحدهم بعض
الدار التي كانت ملكاً لهم قبل تمليك الأم ، وخص الآخرين بدار
التي من جهة الأم والعض الآخر لداري من الدار الأخرى ، فهل الأم
لرحوع بعض القسمة ؟ وهل لأحد منهم فسخ القسمة ؟ وإذا كان
لها لرحوع فهل ترجع في الجميع أو في التلثين القير على ذمة الآخرين ؟
﴿ فأجاب ﴾ بأنهم إذا تراضوا بما خرج بالقسمة فليس لأحد

فسحقهم ، وللا أم برحوم في ثلث ، رفرقه بالملوك للآخرين من جهة
لأم بعد القسمة . وبث ثلث كل منها في كنف يده ثلثه له وثلثاه
للآخرين فبالقسمة حصل لأمر في كنف واسع فيما كان لأخويه ،
هد إن أمرز نصب للآخرين كما أنز نصب لآخر ، فبث م يفرز
نصبها رجعت لأم في اثنتين ، والله أعلم .

سئل * عن شخص أوصى ابنه ولغيره بشي ثم مات ،
فترصو على أن يكون لفلان كذا ، وفلان كذا غير ما وصى به ،
وحصل لعصمه إجحاف . وكل ذلك من غير إحارة شيء من الموصى
به . فهل يلزمه هد ترضي أو لا ؟

جواب * أن الأمر في كنف كور مع القسمة يقتضي رد الوصية ،
وم أحده غير لورمة بتدأ عطية مبه لاوصية ، وم حصل فيه لإجحاف
إن وقع في قسمة رد أو تعديل فلا أثر للإجحاف فيه ، وإن وقع في
مشتبهات أثر في جمع من حصل له لإجحاف ثم حقه ، والله أعلم .

كتاب احكام القضاء

سئل * عن رجل قص معزول ، هل يجوز له التحدث بين امرأه
بيزيل خصوصيتها على وجه حكم والقضاء أو لا ؟
جواب * بأنه يجوز له أن يتكلم بين من يزيل خصوصيتها
على وجه الصلح لا على وجه القضاء ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل واحد لصقة اقضاء ، ولا يكن قاضياً ، فهل يجوز
تحكيمه أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يجوز تحكيمه ، بعد أن كان في سفر ولا قاضي
هناك فاختار كما قاله : نووي حور حكمه إن كان عدلاً ، وحيث لم
يجز تحكيمه فحكمه أحد لم ينفذ تحكيمه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن حاكم شفعي حكمه بموجب البيع في أمه كن شترها
شخص من جماعة ملكو ذلك من قبل ولدتهم مشتمل على لا يجب
واقول وتسلم وتسليم ، ثم تمت للملكة وحكمكم لمذكور
موجب البيع بعد موت للملكة ، وثبت عنده امتلاك المذكور وحكم
بموجبه أيضاً ، فهل يجوز له أن يرجع عن حكمه المذكور أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأن تبوت الشيء عند الحاكم لا يقتضي صحته ، فقد
يثبت الشيء عنده ثم يطر في كونه صحيحاً أو لا ؟ وحكمه بموجب
الشيء لا يقتضي الحكم بصحته لتوقفه على تبوت ملك ذلك شيء للعقد ،
فيجوز بعدكم بل يجب عليه أن يرجع عن حكمه بالموجب إن ثبت عنده
ما يقتضي رجوعه عنه لعدم تبوت الملك للعقد ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص قل : فلان مهدور الدم ، في قد هدرت دمه ،
من غير سبب ذلك ، ولم يكن حصل من المقول فيه ذلك شيء
يوجب ذلك ، فهل يقبل قوله في حقه أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يقبل قوله في حقه والخالة هذه ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن اقصي هل يجوز له أن يحكم بعلمه في حدود الله تعالى أم لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه لا يجوز له ذلك ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن حاكم إذا عقد عقداً وسدأ عنده وكان صحيحاً عند غيره ، فهل يجوز له أن يتعرض لهذا العقد الذي عقده الحاكم عنده بالحكم بالصحة أو العسء أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأن حاكم إذا عقد عقداً فاسداً عنده وكان صحيحاً عند غيره فله حكم صحته إلا أن يكون عقد الحاكم حكماً ، فلس يغير حينئذ أن يحكم بخلافه ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن رجل له روية ثقت لى حاكم حفي أنها لا تستحق عليه كد أو كد ، وشهد حاكم مذكور على نفسه أنه ثبت عنده ذلك وصح ، فهل يكون هذا اثبوتاً أم مقدم حكم بالوجب أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأن اثبوت ليس حكماً بثبت ، وإنما هو حكم بتعديل سنة وقولم وحريال . شهدت به ، وفادته عدم احتياج آخر إلى التصرف فيه ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن رجل قل كما تروحت ولاية فهي طلق ، ثم تزوج حكمه له حكم حفي بموجب الحكم . فهل للحاكم أن يفتي أن يحكم بالعداء التعليق مذكور أو لا ؟ وهل قول العلامة العراقي : « الحكم بالوجب إذا صدر من الحاكم فقد أتى لصيغة شاملة لجميع أحكامه فكأنه

نص على جميع آثاره ، ثم قل : ولا ندر المختلف فيه ، ما كان منها قد جاء وقت حكم فيه بسبب نقد ، وما يجيء وقت الحكم فيه لا ينفذ « يقتضي أن حكم الخفي بالموحوب يقتضي وقوع الطلاق لمعلق بكون وقته قد دخل بصدور العقد كذلك أو لا يقتضيه ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن الأمر ليس كذلك فلا يقع الطلاق بذلك لأن التعليق لم يقع بعد حكم ، وإنما في بعد حكم الخفي لم يرد أن يحكم بإلغاء التعليق وليس ذلك نقضاً لحكم الخفي إذ حكم لا يعطف على ما قبله ، مع أن هذا ليس بمذكور في أصلاً ، وإنما يكون منه لو حكم الخفي بموجب التعليق لا بموجب ما سيجي ، ومع ذلك لا يقع الطلاق ولو بادر الشافعي بعد التزوج وحكم باستمرار العصمة وعدم وقوع الطلاق نفذ حكمه ، ولا يكون نقضاً لحكم الأول ، ووجب التعليق ، لأن حكمه به يتناول وقوع الطلاق لو تزوج بالمرأة ، فإنه أمر لم يقع إلى الآن ، فكيف يحكم على ما يقع والحكم إنما يكون في شخص فما ههنا منه إلا فتوى ، وتسميته حكماً متخوفاً يعني به أن هذا حكم اشترع عنده ، وقد بين ذلك العراقي أحسن بيان ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن أذن له قاضي القضاة أن يحكم في بلدة وما قررها من البلدان ، فهل يحمل هذا الأذن على البلاد التي بينها وبين بلدة دون مسافة اقصر أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن ذلك محمول على بلاد بينها وبين بلد المأذون له

دون مسافة اقصره له ثقة قريبة على عدم إرادته لا يؤذن له ، ولا احتياط
مرجعة لأدب في ذلك ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عم إذا قلد أحد أحدًا من الأئمة الأربعة رضي الله عنهم
في جميع ما استنبطه من الأحكام ، فهل يجوز له ذلك أو لا ؟
❖ فأجاب ❖ بأن للمقلد للإمام الشافعي أو غيره من بقية الأئمة أن
يقلده في جميع ما استنبطه من الأحكام سواء وفقه فيه غيره من الأئمة
أم انفرد به عنه ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن رجل طلق زوجته طلاقاً بائناً وأشهد عليه أنه كما
رحمهم تكون طالقاً ثالثاً ، ثم رجع بها بحكم قص شافعي ودخل بها
وأصابها ، ثم بعد ذلك حكم له بصحة نكاح ، فهل يكون حكمه بذلك
مستلزماً لاحتلال التعيق رفع الخلاف من يقول صحة التعليق أو لا بد
من تصريح القاضي بالحكم بالعلماء ، التعيق ، وإذا حكم بموجب النكاح
فهل يدخل تحت حكمه إبطال التعيق أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأن كلاً من الحكمين يتضمن الحكم ببطالان التعليق
لما كورس على أنها يندولان لا ندر وهو لمعتد ، ومن آتاهم فيما
ذكر أن الطلاق لا يرفع النكاح إلا إذا صور بعده ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن وثقة شهد فيها أربعة أنفس لا يعرفهم القاضي ثم
زكاهم اثنان لا يعرفهما أيضاً ثم زكاهما أيضاً اثنان يعرفهما القاضي ، فهل
يجوز له حكم بهذه الشهادة اعتماداً على هذه التزكية بآء على ما قلناه في

لروضة عن كتب حرملية أو لا يجوز بآء على ما قلناه في كشي ؟
 * فأجاب * بأنه يجوز لحكم هذه الشهادة عندنا على تزكية
 المذكورة على ما قلناه في لروضة ونقله . وكشي في حدم عن جماعة وأقره
 وكلامه في شرح المهج جلس يعتمد مخالفته لمقول وأقيس ، والله أعلم .
 * سئل * عما إذا جرى في مجلس قاضي عقد من العقود وما يقع
 بين المتعاقدين تدعي ، هل يجوز له أن يحكم لصحة ذلك أو لا لأن
 شرط الحكم التدعي ، وقد وقع من كثير من قضاة مثل ذلك وكتبوا
 في سجلاتهم جرى العقد بين يدي فحكمت لصحته أهو عايط أو له محمول ؟
 * فأجاب * بأنه لا بد في حكم من تقدمه دعوى ، وما وقع من
 بعض القضاة من قوله جرى العقد بين يدي حكمت لصحته محمول على
 حكم تقدمه دعوى ، كما أنه محمول على حكم تقدمه تبوت ملك ، والله أعلم .
 * سئل * عما يفعل من تنفيذ أو التبوت هل هو حكم أو لا ؟
 وإذا قلتم بأنه حكم أو غير حكم فهل ذلك حائز سواء تقدمها حكم
 أو لا ؟ وما فائدتها سواء تقدمها حكم أو لا ؟
 * فأجاب * بقوله : أم ، لتنفيذ شرطه لا ما عطف في زمان فهو حكم
 وفائدته التأكيد للحكم قبله ، وأم ، التبوت ففيه خلاف ، ولما عطف أنه
 ليس بحكم وإن تقدمه حكم لعدم صيغة الإلزام ، سواء كان
 المتبوت السبب كقوله ثبت عندي أن فلانا وقف عندي هذا ، أم
 الحق كقوله ثبت عندي أن هذا وقف على الفقراء ، غير أنه في الثاني

وإن لم يكن حكماً لكنه في معناه ، حتى إن رجوع الشاهد فيه قبل حكمه لا يمنع حكمه ، بخلافه في الأول ، لأن حكمه فيه يتوقف على نظر آخر ، وهو أن يتوقف صحيح أو باطل كأن وقفه على نفسه أو منقطع الأول ، ولقد لو طلب مدعي من الحكم أن يحكم له فيه لم يذمه حتى يتم نظره ، والله أعلم .

سئل عن القاضي إذا كان في غير عمله ، هل يمتنع عليه شرعاً بالتصرف لطريق الخطر في الأوقاف المشعولة بنظر حكم ولايته فلا يصح منه فيها إحارة ولا تقرير في وظيفة ولا غير ذلك مما هو من تعلق الخطر به في غير محل ولايته ، كما يمتنع عليه حكمه والقضاء أم لا ؟ وهل في ذلك نقل مذهب أو فتوى لأحد ممن يعول على فتواه من تمة المذهب أم لا ؟

فأجاب بأنه لا يصح منه شيء من ذلك كما لا يصح منه تزويج امرأة ليست في محل ولايته ، لأن ذلك تصرف بالولاية حكومية فيتعبد بمحلها كالحكم ، وله أثر من صريح حديث ، والله أعلم .

باب نظام الشهادات

سئل عن رجل حسي وقف وقفاً على نفسه ثم على أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه وذكر بعد ذلك شروطاً ، وجعل النظر عليه له أيام حياته ، ثم من بعده للأرشد ولأرشد من الموقوف عليهم ، وأشهد على نفسه أنه لا يغير شيئاً ولا يبدله ولا يزيد فيه ولا ينقص ، فإن لم

يكن فيهم رشيد أو كان وتعرض كل انظر لفلان ، وحكم بصحة
ذلك حاكم يرها وبعد بقية لأئمة ، فهل إذا شهد شهود غير الشهود
لمحكوم شهدتهم بعد ذلك ، يحلف ذلك أو شيء منه تقبل شهدتهم
أو لا ؟ وإذا تصرف شخص في لوقف المذكور معتمداً على الشهادة
الثانية هل ترد تصرفاته ويلزمه أن يغرم جميع ما صرفه من ربيع لوقف
بغير طريق شرعي أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنهم إن شهدوا ، لم يتعرض له حكم في حكمه
تقبل شهدتهم ، وكذا إن شهدوا ، يحلف ما حكم به وقد أرخوا
بتدريج ، في على تاريخ لمدة الأولى ، وبأن أطلقوا أو أرخوا بتدريج
مسوق بتدريج لأول ردت شهدتهم ، وحيث ردت فتصرفات وضع
أيدي المذكور في وقف مردودة ويغرم جميع ما صرفه من جميع لوقف
بغير وجه شرعي ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن هذه الأنصاف المقتضية لمعاملتها في زمام هذا إذا
لم يذكروا فيها لوزن ، هل يجوز للشهود الموقعين أن يشهدوا بها موروثة
أو بأنها عديدة ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن الشهادة فيما ذكر إنه يجوز بأن لدرهم عديدة
لأنه واقع في نفس الأمر دون ورثته ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن تصرف لم يقف من ضرر وصرف عنه وغير ذلك ، هل
يجوز للشاهد أن يشهد به على الاستفاضة أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ بأن شرط الوقف لا يثبت بالاستفاضة ، بل إن كان
وقفاً على جماعة معينين أو جهات متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أو
على مدرسة مثلاً وتعدرت معرفة الشروط صرف النظر الشرعي اهله
فيه يرى من مصلحهم ، هـ كاه إذا شهد به الشاهد مفردة ، ويذكرها
في شيء دونه في أصل الوقف سمعت وحكمه هـ ، لأن حاصلها يرجع إلى
بين وصف الوقف وتعين كفيته وذلك مسموع كما أفتى به بن لصالح
وعنده ، وعلى الأول يحمل إطلاق من أطلق أن الشهادة بالاستفاضة لا
تثبت هـ شروط الوقف ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل شرب خمر أفعب عقله ، فلما أفاق قال له رجل
بيته وبينه عدوة و مرأتان : سمعك وقعت على زوجتك الطلاق ، فهل
يقع عليه الطلاق بشهادتهما أو لا ؟

﴿ فاجب ﴾ بأنه لا يقع عليه طلاق شهادتهما ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن جماعة شهدوا عدداً من شيء فحكم به ثم رجع
بعضهم أو كذبوا عن الشهادة ، فهل يؤثر في شهادتهم به أولاً ؟ وإذا قلتم
بهذا فهل نجدكم أن يرجع في حكمه أولاً ؟

﴿ فاجب ﴾ بأنه لا يؤثر رجوع بعض الشهود ولا كذب بعضهم بعد حكم
حكمهم وليس له أن يرجع عن حكمه برجوع الشهود عن شهادتهم . والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شهادة بالنسب هل يشترط فيها المعينة أو يثبت

بالاستفاضة ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يشترط في الشهادة بالنسب المديونة ، بل يثبت بالاستفاضة بشرط أن لا يعرضها ما يورث ترحمه كأن يطعن أحد في ذلك نسب ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن جماعة شهدوا بأن هذه أمة ملك لفلان حانفها له أبوه ولم يقولوا إنها ملكه الآن فهل يحكم به أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يحكم به لأن قولهم إنها ملك لفلان يفيد أنها ملكه لأن فلا حاجة إلى التصريح ، لأن ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجلين شهدا شهادة على شخص ثم رجع عن الشهادة شهدا عليها شهودا ثم رجع عن الشهادة رجوعاً شرعياً ونصل ذلك بحكم ، فهل هما العود إلى الشهادة أو لا ؟ وهل رجوعهما فسق أو لا ؟
﴿فأجاب﴾ بأنه ليس لهما العود إلى الشهادة في تلك الواقعة ، فلو شهدا فيها لم تقبل شهادتهما ، ثم إن كانا قالا تعمدت الشهادة فقد فسدتا فلا ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شهادة أهل لأهواء والمدع ومن يسب الأصحبة ، هل تقبل أو لا ؟ وهل ذلك كبيرة تسقط العدالة أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بقوله : نص الشافعي رضي الله عنه على قبول شهادة أهل لأهواء إلا الخطأية لمتلهم ، ومع كون ذلك كبيرة لوقوعه بتأويل فلا تسقط به العدالة ، وهذا ما عليه الجمهور ومجمله ما يكفروا بسبعتهم ، فإن كفروا ردت شهادتهم كالنافين لعلم الله بالعدوم أو بالجزئية ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن شروط الشهادة ما هي ؟

❖ فأجاب ❖ بأن شروطها التكليف و الحرية و الإسلام و البروءة و عدالة وعدم التهمة وعدم الخمر والسفاهة ، والله أعلم

❖ سئل ❖ عن شخص لا يعرف أركان الوضوء ولا الصلاة ولا شروطه وما يشترط فيه ، وليس هو قريب عهد بالإسلام ، فهل تقبل شهادته أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأن ينصف هذه الصفات أو بعضها لا تقبل شهادته ، والله أعلم

❖ سئل ❖ عن شهادة له له واداه ، هل تقبل أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأن لا تصح ، والله أعلم

❖ سئل ❖ عن شخصين حصل بينهما شجر فساكن منهما الآخر من حاكم وطلب شاهدان يصححانه وقع بينهما ويكتبان محضراً بذلك ، ويحضر وكتب من محضر شأ وشهد بعض حاضرين غير الشاهدين المذكورين ، وقع بينهما ، وأرد بعضهما أن يشهد أيضاً فقال أحد الشاهدين لمذكورين إرفيقه : قرأ عليه ما كتب في المحضر لتعرف ما تشهد به ، فقال له أحد الخصمين : هدم يجعل لك ، وأغاط عليه في الكلام ونسبه إلى الميل عن الحق ، فهل هذا القول لذي قلة الشاهد المذكور حق أو لا ؟ وهل هذا الذي فعله أحد الخصمين حرام يستحق عليه التعزير أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن ما قاله هذا الشاهد من الأمر بالقرآن المذكورة
حق لا ريب فيه ، وما فعله أحد الخصمين خطأ حرماً ، ومن عاند الشرع
وارتكب ما لا يحل له ارتكابه رتب ختم عليه مقتضاه من تعريض
وغيره ، ويثاب ولي الأمر على مساعدته وخلّاص الحقوق ، والله أعلم .
﴿ سئل ﴾ عن شخص شهد عليه جماعة أنه حرر عبده بعد موته
فمات واستملكه ورثة سيده ، ثم حصل بينهم وبين الشهود عداوة ، فهل
تقبل شهادتهم والحالة هذه ويعتق العبد أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنهم إن شهدوا بعفته قبلت شهادتهم كغيرهم حسنة
وحكم بعفته ولا يضر إلى التهمة كما لو شهدوا على أبيهم بطلاق أمهم
حسنة فإنه يقبل شهادتهم للأثم ويحكم بطلاقهم . بل في مسائل أولى
لشوق الشرع إلى العتق ولأن متهود عليه في حقيقة إباحة هو
أبى ولا عداوة منه وبين شهود ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل دعى أب رجلاً روجه أخيه بإدبته بحضور
شاهدين عدلين فأكرت ذمت وصدقها أخوها ، ثم حضر الرجل
المدكور أحد الشاهدين وشهد عليه أنها أدت ، ودكر الرجل المذكور
أنه لا يمكن ثم من يشهد له غيره الشاهد المذكور ، فهل يثبت لإدبته
المدكور بشهادته وحده أو لا بد من شاهدين ؟ وإذا طلب رجل المدكور
منها عيب فهل تحلف له أو لا ؟ وإذا حلفت له فهل ينسب طلاق العقد
أو لا ؟ وإذا قلتم بالأول فهل هو أن تزوج غيره أو لا ؟

فاجب * بأنه لا يستلزم إلا بث هدين عدلين، وإذا وجهت
اليمين على امرأة فعليه يمين، وإذا حلفت بها فتدريين بطلا
العقد قطعاً وهذا أن تزوج بعير برجل لم يكره بعد بقضاء عدتها إن
كان عليها عدة . والله أعلم .

سئل * عن الشاهد هل يجوز له تحمل ما لا يجوز على مذهبه وإن
كان حائراً عند خبره وتدينه أو لا يسوغ له تحمله أو يجوز ويسوغ له
تدينه لأن التحمل فيه إقرار للمشهود له على ذلك الشيء محرم وإعانة
على . لا يجوز في عقيدته كوطء في سكاح بلا ولي لا سيما إذا كان
مشهود له في ذلك شيئاً ولو لم يحكم له بذلك حاكم، والشاهد الشافعي
من حقه أن يذكر على ذلك وكيف يعينه عليه ويكون جزءاً عنه في
تركه . وكما كل أجره ما لا يجوز إيجارته، وقد وقع بين الطائفة
اختلاف في ذلك فقد بعضهم : إنه يجوز له تحمل ذلك وتمسك بما قاله
في روضة في الشهادتين في فصل عقده بتحمل الشهادة فيه أن الشاهد إذا
أتى إليه صبي أو مجنون أو أتى إليه بكتاب أشي على خلاف الإجماع
أعرض عن ذلك ولا يتحمل، وإن أشي على مختلف فيه بين العلماء وهو
لا يعتقد أنه يعرض عنه أو يشهد ليؤدي ويحكم الحاكم باجتهاده
وحيث سقاه وقال بعضهم : إن التحمل لذلك لا يجوز وأجاب عما تمسك
به لأول فقال : كلام روضة مع أنه لا ترجيح فيه لا يصح التمسك
به للمسؤول عنه، لأن كلامها في شيء أشي واندرم هل يعرض عنه

كالذي قبله أو يتحمل وتحمله في حقيقة سعي في درء مفسدة إما برفع ذلك إلى من يحكم بصحته فيوفق عقيدته بخكمه أو بطله، وإشأؤه في الأصل لا مدخل له فيه بخلاف المسؤول عنه وبشاهد يريد إشأؤه ويكون جزء عامة فيه وله مدخل في إشأؤه ما هو مأمور بعدم إشأؤه فمن لمصيب منها لأول أو اتني؟ وما لمعتد ندي يعون عليه في المسؤول عنه؟

﴿ واجب ﴾ بأن المعتد مقله لأول فيحوز لأداءه وتحمل بقصد الأداء عند حاكم يراه بناءً على الأصح من أنه يحوز للشاهد يشهد به يعتقد حاكم دونه كشعبة خور، لأن العدة عقيدة الحاكم لا بعقيدته هو ولأن ذلك محتج فيه، ولاحتجاج إلى حاكم لا إلى غيره، وأفقّه لو حيز لمذكورين يجوز بناءً على الأصح المذكور، وقد صرح لأصحاب بأنه يحوز تحمل شهادة برئ وأدائه وقول بروضة أعرض عنه أي أداء بقريئة ذكره في فصل في أدب التحمل ولأداء وبذلك وبغيره ندفع جواباً في والتعليل بأن في تحمل ذلك إقراراً على المحرم، بل في بعض الصور تتوصل إلى المنع من تركه، والله أعلم.

﴿ سئل ﴾ عن شئ الطيب واستعماله في البدن والثوب يوم الجمعة للصائم في رمضان وعيره هل يسن أو لا؟ وهل لأصل في العين برشد أو السفه؟ وهل تقل شهادة لولد في تزكية فرعه كما قال ابن الصلاح في فتاويه في المسألة الثالثة من كتب الشهادات أم لا؟

﴿ فأحب ﴾ بأنه لا يس استعمال الخب في ما ذكر ، والأصل في
اللعين رشدو لأصله معنى حب ، ولا تقل شدة نو في تزكية فرعه
خلافه نقله بن اصلاح كما لا تقل في غير التزكية ، وهي وإن كان
فيه حق منه تعالى فمبها حق للمرع وهو إيات ولاية له وفيه تهمة والله أعلم .

باب أحكام القضاء على الغائب

﴿ سئل ﴾ عم إذا أحل شخص شخصاً على شخص غائب فهل
يجوز له أن يحكم صحة حوالة إذا أخرج الخيل وبيعة على الغائب
بأنه عليه دية قبل تاريخ حوالة نداء وأصل به رونه أو لا يجوز له ذلك ؟
وإذا قلته به فهل يجوز له الحكم بموجب ذلك أولاً ؟ وإذا أجاب المحل
بأنه لا يجوز له الحكم فإنه لا يستحق قلمه شيئاً لاحالة حوالة ولا بعده ، فهل يكون
ذلك معاً محتال من مخالفة بالقدر فحل به أولاً ؟ وإذا قلته بالأول
فهل محتال أن يحلف على أن الخيل ليس له في ذمته شيء
أو لا ؟ وإذا قلته بالأول فكل عن اليمين فهل يحلف المحتال أولاً ؟

﴿ وأحب ﴾ بأنه إذا اتصل به كما مجرد نوت لونية فلا يجوز
له أن يحكم صحة حوالة لعد نوت محل التصرف عنده ، وله أن
يحكم بالموحوب وجوب المحل عليه المذكور مانع من المضالبة طهرأ ،
مع المحتال أن يحلفه على أن الخيل ليس له في ذمته شيء توصلاً إلى
إبانت حقه وهو صحة الحوالة ، فإن بكل عن اليمين حلف المحتال وصحت
حوالة ولم لمال . والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن وكيل دعى لدى حاكم أن لموكله على شخص غائب
ديناً وبه در مرهونة عنده قيمته أقل من دين وأنت ذلك ، فصب
حاكم شخصاً لسمع لدعوى على الغائب وأمره بعد بيوت مدكر أن
يعوض الدار المذكورة للوكيل المذكور فيما أثبت له موكله وحل أهلها
لبست في محل ولايته ، فهل هذا التعويض صحيح أو لا ؟ وإد أثبت أن
قيمة الدار المذكورة أكثر من دين فهل ينقض حكم الحاكم أو لا ؟
﴿فأجاب﴾ بأن التعويض المذكور ليس بصحيح وإن كان لدين
أكثر من قيمة الدار لكون المبيع ليس في محل ولايته ، فكأن كمن زوج
امراً ليست في محل ولايته برحل في محل ولايته ، وطريقه أن يحكم
بثبوت دين على الغائب بطريقه ثم يهيئ الأمر إلى قضي بلاد دار
ليستوفي لحق الطريقه ، وإن حكمه حاكم بصحة التعويض نقض حكمه
سواء كان لدين أقل من قيمة الدار أو لا ؟

باب اعطاء الدعوى والبيانات

﴿سئل﴾ عن شخص وقف وقفاً وجعل النظر عليه لشخص وجعل
لشخص آخر نية النظر ، ثم لأولاده من بعده ، ثم توفي الماظر ، فهل
يستحق أحد من أولاد من بيده النظر أو نية النظر على لوقف المذكور
أو يصير الأمر فيه للقاضي ويقرر من يجزئه من هو بصحة لولاية نظراً
على لوقف المذكور ؟ وإذ قلتم بهذا فقرر شخصاً ثم ادعت امرأة من
ذرية الغائب بأن النظر لها شرط لوقف وأقامت بيعة بذلك فهل تقبل

دعوه وينبغي أن لا؟ وهل إذا قامت بنته تشهد بأن الواقف إنما شرط
 نيابة من شرط ترجع على ثبوت البنت الأولى أو لا؟ وهل تسمع البنت في
 عينة من قرره القاضي مع وجوده في البلد بشرطه أو لا؟ وهل تنقطع
 نيابة من شرط موت الماتر أو لا؟

✽ فأجاب ✽ بأنه لا يستحق أحد أولاد من يده نيابة النظر النظر
 على لوقف مذكور ولا يثبت مع وجود أصله بل يصير لأمره للقاضي
 وقد قرر القاضي شخصاً أقامت امرأة من ذرية النائب بينة بأن النظر
 له شرط لوقف قلت ، فإن أقامت بينة تشهد بأنه إنما شرط له نيابة
 الماتر لا الماتر رجعت على ثبوت البنت لاغتضده بحكم الحكم السابق
 ولا تسمع البنت في بينة خصم مع وجوده في البلد حيث لم يتوار ولم
 يتعذر ، ولا تنقطع نيابة الماتر بموت الماتر ، بل إذا مات ستمر على
 نيابته ، فإذا مات قام مرعه مقدمه في نيابة عن يكون نظراً ، والله أعلم .
 ✽ سئل ✽ عن رجل وقف وقفاً على نفسه وزوجته ، ثم من بعدهما
 على جهات عيها ، وحكم به حاكم يرى صحته ، ثم ادعت بنت لواقف
 أن لوقف لم يصدق محلاً بمقتضى أن أبها ملكها ذلك وأقامت بينة
 بذلك ، فهل يعمل به أو لا؟

✽ فأجاب ✽ بأنه تسمع ولكن لا يترتب عليها المقصود لتقدم
 لوقف بترجحه بالبدل وحكمه بحكم ، والله أعلم .
 ✽ سئل ✽ عن شخص دعى على آخر أنه عصب منه شيئاً وأقام

شهداً واحداً بذلك ، وأقوم المدعى عليه هدير الملك ، فهل يقدم الكهد
المدكور مع يمين المدعى على شهدي الملك أولاً ؟

﴿ فاجب ﴾ بأن اظهر تقدم الشهد بالعصب مع يمين على
شهدي الملك لصحبايد ، لأن الحجة لأولى مع زيادة علم ، ويحتمل
العكس لأن اتنية حجة بالاتفاق مع قوة دلالة ايد ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص كتب له على آخر مسطوراً ببيع معين عن
تقن قس ، ثم دعى صاحب مسطور أن الذي عليه القماش غير الذي كتب
عليه المسطور ، فهل له بعد ذلك أن يدعي على من كتب عليه المسطور
بالقماش المذكور أولاً ؟

﴿ فاجب ﴾ بأنه ليس له بعد ذلك أن يدعي على من كتب عليه
المسطور بما ذكر ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن مكان موقوف محكوم بصحته بعد تبوت الملك
والحيزة لوقوف قبل صدور لوقف منه ، ثم ظهر شخص مكتوباً محكوماً
بصحته يشهد له بالملك والحيزة لشخص آخر وترجحه متقدم على تاريخ
الوقف ، فهل يكون ذلك مصلاً للوقف المذكور أولاً ؟ وهل يلزم
انظر على لوقف أن بين بأي طريق ملك لوقف العين لموقوفة بعد
أن ثبت عند الحكم صحة الملك والحيزة ولوقف أولاً ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأن مجرد تبوت هدم المكتوب ليس مصلاً للوقف
إذ يجوز على تقدير صحته أن يكون الملك لوقف من صاحبه إلى الوقف

لا سيما وايدالموقف أو من قدمه كمن هو ظاهر اسؤل ، وأما انظر
فلا ينزله بين مدكر ، والله اعلم

سئل عن شخص دفع لشخص شققاً من طرير ليعيم له فأشهد
على شخص بقرينة شهاداً وحداً أنه وصل له منه شققان بتمن معلوم
لصاحب شقق ، ثم بعد ذلك أشهد على ذلك الشخص شهادتين غير
الأول أنه وصل له منه أربع شقق بتمن معلوم ولم يذكر أنها غير الشقتين
الأولتين ، ثم توفي ماث الشقق وقبض أوصياؤه عن الأربعة وادعى
امتاع أن الشقتين دخلتا في الأربعة المشهود به عليه ثانياً ، وأنه لم
يمكن وصل له قبل ذلك تنق ، فهل إذا دعى لأوصياء عليه بالتنتين
وشهد عليه شاهد مدكور بقرينة صحيحة ولم يعلم هل هم من الأربعة أو غيرهما
يدين في ذمة المتعاضد بقرينة الشهاد أو لا ؟

جواب : بأنه لا يثبت الشقق بشهادة الشاهد الواحد وإن علم
أنه ليست دحلة في الأربعة ، وانقول قول المدعى عليه ما لم يشهد بذلك
شاهد آخر وقبله ، والله أعلم .

سئل عن شخص وفي عي صبي دعى على آخر ديناً بصبي كان
لومه ، فذكر المدعى عليه ونكل عن اليمين ، ولاحيت ورثة أخرى
بالعون ، فهل إذا حلفوا بحلف عن نصي وليه أو ينتظر بلوغه ليحلف ؟
فأجاب : بأنه إذا كان في لورته من هو دون الملوغ ينتظر بلوغه
ليحلف ، ولا يحلف عنه غيره إذا لا يثبت للاحيت حق بيمين غيره والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل تزوجه عليه دين وله عليه نفقة أيضاً فكر يدفع إليها في كل يوم شيئاً ، ثم بعد ذلك ادعت أن هذا الذي كانت تأخذه منه في كل يوم عن النفقة التي كانت لها عليه ، وادعى هو أن بعضه عن النفقة والبعض الآخر عن دين ، فمن يكون القول قوله منها ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأن أقول قوله يمينه لأنه أعلم بقصده ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن شخص مستحق في وقف طلب من جاري لوقف أن يعطيه مستحقه فادعى أنه أعطاه له ، فأكر المستحق ذلك ، فمن يكون القول قوله منها ؟

﴿وأجاب﴾ بأن أقول قول المستحق في عدم قبض المستحق فيمينه لأن الأصل عدم القبض ، وإن قامت عليه بينة بأنه عترف بالقبض وادعى أنه لم يقبض حقيقة فله أن يحلف جاري أنه أقضه ذلك ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن رجل أورد حج فسلته زوجته أن تسافر معه لتقضي الفرض فأجابه إلى ذلك وسافر ، ثم إنه توفي وتركها وبين عم شقيق ونحصر إرثه الشرعي فيهما ، فهل لابن العم أن يدعي عليها بأجرة الحجة التي حجتها مع زوجها أولاً ؟ وهل له أن يدعي عليها بموجود حلفه زوجها أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأن أجرة الحجة لا تحب بمجرد مدرك ، وأما ما دعاه من موجود فإن أقام به بينة تشهد بدعاه فعمل به ، ولحقوق اثبتة على الميت مقدمة على الإرث ، والله أعلم .

سئل عن رجل تزوجته عليه حقوق فملكها تلك دار له ، ثم مات
ووضع ورثته أيديهم على دار مدة ، فهل تخور لدعوى عليهم بها ورفع
أيديهم عنها أو لا ؟ وهل تدرمهم أجرة المدة المذكورة أو لا ؟

فاجاب : بأن زوجهم إن ملكها اثلاث المذكور تعويضاً حازت
دعوى به على الورثة المذكورين ورفع أيديهم عنه دون الأحرار لعدم
النقص ، وإن ملكها ذلك هبة لم تخز دعوى شيء من ذلك على الورثة
المذكورين بل لطل المتعلقات بالموت ، والله أعلم

سئل عن خمسة وضعوا أيديهم على أرض [بدعوى] أنهم
شعروا ذات من وكيل بيت من وقف كل منهم حصته ونبت لوقف
وحكم به ، ووجد أن رجلاً يتبع لأرض المذكورة من لوكيل
المذكورين ممن معلوم قبل صدور تدبير الجماعة لأول وم يوجد ناقل
لبيع لأول في بيعين صحيح ؟ وهل يد لأول أصلية ويد الجماعة
طارئة أو لا ؟ وإذا مات مشتري لأول عن ولد ثم الودع عن ابن عم
وقلت بصحة البيع لأول ودين بن ابن عم المذكور على أحد الجماعة
المذكورين برفع يده ، وأقام يمينه مقدمة الترخيص بالشهاد بالبيع لأول
ولم يدعى عليه سنة متأخرة الترخيص بالتبيع الثاني ، وحكم لابن ابن العم
المذكور حكمه حتى أحد الجماعة المدعى عليه برفع يده عما ذكر ، فهل
يتعدى حكمه إلى بقية الجماعة المذكورين أو يكون قصراً على
المحكوم عليه ؟ وحيث عترف بقية الجماعة بأن سبب ملكهم لا يتبع

لمذكور ، ثم ادعو بعد ذلك ملكاً مطلقاً فهل تسمع منه هذه الدعوى
أو لا ؟ وهل لابن ابن اعم لمذكور خليفة أمهم ، أم هو من سب ملكهم
ذلك أو لا ؟ وإد ثمت عندنا كما إقرارهم بذلك فهل يكفون ذلك كافياً
في حكم الحكم عليهم برفع أيديهم أو يشترط طلائعهم على مكتوب التوقيع ؟
* فأجاب * بن السبع الصحيح هو لأول كما أودعه كلام الشيخ
أبي حامد و قد صرح أبي طيب وابن الصبيح و يعقوب والمعري وغيرهم
لسبق التوقيع مع تفق الخصمين و استعاضوا به على ملكك لست ملزم
وهمد يفيد إطلاقاً لروضة وأصم وغيرهم تقديم مدخل على الخارج
وإن كان مسته أسبق ، وقول أسكي « إنه يقدم سبق التوقيع على اليد
إد عترف مدخل بأن العين كانت بيد سابع حين بيعه لمخرج أو
قامت به بدنة » تفق منه ، وبذلك عرفت أن يد الأول أصلية ويد جماعة
طائرة ، عني أن لأوجه تفق تقديم دي يد مطلقاً وإن كان لأصل
عدم العقل لاحتتمال وجوده ، ولما قدموه فيه إد تعدد الدلائل مع أن
لأصل عدم العقل ، وأما الحكم لابن اعمه المذكور عن أحد جماعة
فلا يتعدى إلى بقيتهم ، وبذلك حكم عليهم كونهم وكونهم أو ذوات الغيبة
معترة أو تعزرو أو توار و تفق حكمهم عليهم مع تقدم طاعة في غير
مسألة لو كالة ، وعرفهم أن سب ملكهم لا يتبع مدعى من دعوى
ملك لمطلق ، وكاف في رفع أيديهم عن الأرض المذكورة ، فإن
أنكروا عترفهم بذلك فلا ابن ابن اعمه تخلفهم ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص مات وترك ثمناً فوضع شخص يده عليه
ودعى أن بعضه ملكه وأبى ملك الميت ، فهل يقبل بغير بينة تشهد له
بـ دعه أولاً ؟ وهل على ورثة الميت عيّن على نفي عالمهم بذلك أولاً ؟
وإذا لم يثبت للمدعي ما دعه فهل يلزمه إعادة ما وضع يده عليه أولاً ؟
﴿فأجاب﴾ بأنه لا يقبل قوله بل لا بد من بينة تشهد له بما ادعه
أو على الورثة عيّن على نفي العلم ، ويلزم للمدعي إعادة ما وضع يده عليه إلى
أن يثبت ما دعه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل زوجه بنته رجل لصدق معلوم ودخل بها ،
ثم ماتت أبوها ثم روجهم فطالب ورثته بصداقها فثبت لها وحلفت عليه
وقضته وكتب بينها وبين الورثة برآة أن كلاً لا يستحق على الآخر
شئاً قبل ولا بعد لما مضى من زمان إلى يوم تاريخه ، ثم بعد ذلك ادعت
أب أباه زوجها بدون مهر مثل وأردت الرجوع على التركة فهل لها
المدعى بذلك أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأن لها المدعى بذلك ، وما تقدم ذلك من اثبات
وانقضاء وعيهم مني على ظل أن صدقتم المذكور كان قدر مهر مثل
أم أكثر ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل أعتد بنته أعتاداً ثم ماتت ودعى زوجها أنها
ملك لها يستحق فيه حق الإرث ، فهل يقبل قوله في ذلك أولاً ؟
﴿فأجاب﴾ بأنه إن ثبت أن لأعين ملك لوالده فلا حق للزوج
فيه ، وإلا فله فيه حق الإرث ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن رجل طلق زوجته ودعت عليه ندى حاكم حنفي أن
عدها لم تنقض ، فقرر عليه لها نفقة إلى نفقة بقدر رآه وحكم به بما
فيه من نوزة شرعية ثم ظهر بها حمل ، فهل هو أن تدعي عليه لدى حاكم
شافعي بكسوته ويحكم فاس ؟ ولا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إيا كانت الكسوة لأرمة لمزوح سند حاكم
لمدكور بتقديري حمل وعدمه ، فيكون له حصة الحكم فليس له طلبة
إلى حاكم شافعي لتدعي عليه بها ، وإلا فلها ذلك ويحكم لها ، لأن
حكمه لم يندو ، والله أعلم .^(١)

﴿سئل﴾ عن رجل مات وترك أولاداً وتركه فتوي واحد منهم
وترك ولداً ، ووضع أعممه أيديهم على مختلف عن أبيه ، ولم يعطوا ولا
أخيهم شيئاً من ميراث جده وأبيه ، واستمروا عليه مدة إلى أن كبر
الولد وطالبهم بحصته من أبيه وحده ، فدكروا أن أبه توفي في حال حياة
أبيه فلم يصدقهم في ذلك ، فهل أقول قولهم أو قوله ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إيا أقبح بينة بتأخر موت أحدهم عمل ، وإلا
فإن اتفق ولد الأخ ومزعه على وقت موت أحدهم وختلف في أن
الآخر مات قبله أو بعده صدق من قال بعده بيمينه لأن الأصل دوام
الحياة ، وإن لم يتفقا على وقت موت أحدهم ولقول قول ولد الأخ بيمينه
في مال أبيه ، وقول مزعه في مال أحد ، وإن حلف في صورة عدم الاتفاق

أو نكلا جعل مال لأب لولده ومال لجد للمصرع ، والله أعلم .
 * سئل * عن شخص دفع لولده مالا لشترى له شيئا من إسكندرية
 فشتريه وأحضره إلى لده ولده ، ثم مات ودعى نفيه ورثته أن ذلك ملك
 للولد ، فهل أقول قومه أو قوب ولد ؟

* فأجاب * بأن أقول قول الولد في ذلك بيمينه ، والله أعلم .
 * سئل * عن شخص ملك عقارا وتصرف فيه تصرف الملاك مدة
 ثم بعد ذلك دعى عليه شخص آخر أن اعين اتني في يده وقف عليه من
 مدة فوجه ناصر عليه ، فهل إذا أقام بينة بذلك وكان خارجا وأقام له دخل
 وهو وضع اليد بينة بطلقه أو شهدت له بالملك المطلق تقدم بينة له دخل
 على بينة خارج ويستمر على ملكه ووضع يده عليه أو لا ؟
 * فأجاب * بأن بينة دخل تقدم على بينة الخارج ويستمر على
 ملكه ووضع يده عليه ، والله أعلم .

* سئل * عن شخص كان مائرا أعدم شخص فادس له أن يصرف
 ماله في ما يشاء به ، فصرفه وقضى منه نفقات متفرقة ، ثم بعد ذلك
 دعى عليه بجميع ماله وأكبر النفقات التي قضى منه ، فهل للمباشر أن
 يحلفه على كل نفقة يمين أو يحلفه على الجميع يمين واحدة ؟ وإذا كان عمل
 له جملا على عمله وعمته فهل يستحقه أو لا ؟

* فأجاب * بأنه إن دعى عليه بكل نفقة على حديثه فله أن يحلفه
 على كل نفقة يميناً ، ثم إن كان شرط له جملا على عمله ونسب أنه عمل
 العمل المذكور فله الجملة وإلا فلا شيء له ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص له دين على شخص فمات وله أولاد بالفون وأولاد دون البلوغ فقرا. لعون في دينه وهل يلزم صاحب الدين له أن يقر له بالبلوغ به أن يحلف بيمين من جهة تقصيرين عن البلوغ أو لا؟ وإذا قلتم بالأول وأسقط البلوغ ابين عنه وحال شخصاً على التركة بدين فهل تسقط عنه يمين بمجرد ذلك أو لا؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يبرأ بقرائه يمين من جهة تقصيرين، ولا تسقط عنه بالحوالة، بل للقاصرين بعد كل طار منه لا من المختص، لكن بمجرد عدم سقوطه عنه لا يؤثر في صحة حوالة ولا في مدعى دية مختل والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن شخص شذى رآه ووضع يده عليه ثم دعى شخص أنه يستحق إخراجاً منه من حجر لأعظم إلى سنة في أرض مدر كورة ومشت منه دعه، فهل إذا وصل إلى إخراجاً منه في أرض مدر كورة بقب جذره وتوهم من سنة فسدده فهل ذلك مدر منعه من ذلك ومطالته فسخ من أفسده وأجرة مثل أو لا؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إن كانت ممدني من دعه ضمن ما أفسده مع أجرة لمثل عمد ذكره وإن أثبتته لم يلزمه أجرة ويؤزمه ضمن ما أفسده من الجذر، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن شخص له على شخص آخر دين كان قد بعته له مع شخص آخر، ثم عد ذلك طاله صاحب الدين به فذكر ذلك وقال:

ما أقصنتي شيئاً ، فهل له أن يدعي عليه وعلى القاض منه بالدين المذكور
أو على القاض منه فقط ؟

✽ فاجب ✽ : إن علم أنه وصل يدي أرسله له فله أن يدعي به
على كذا مخرج ، وإلا فلا يدعي به على القاض منه فقط ، والله أعلم .
✽ سئل ✽ عن رجل تزوج بنته وأخذ صدقاً ولم يعط منه شيئاً ثم
مات وترك بنتاً وطلق روحه فزوجها لابن أيضاً وأخذ من صدقها شيئاً
ولم يعطها منه ، ثم ماتت البنت وترك ولدين فهل لها أن يدعي على
لبن المذكور : حصته من صدق أمها وبقي قبضه وإنه منه أيضاً أولاً ؟
✽ فاجب ✽ : نعم ، فإن يدعي عليه بما قبضه وكذا ما قبضه وإنه
باب وضع يده على تركه ووفت الزكاة بدلت ، وإلا فلا يدعي عليه
بشيء ، وضع يده عليه من الزكاة ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن رجل مات وترك زوجة وبنتاً وأخاً ، فوضع لأخ
يده على يدي حلقه ميت ولم يعطها شيئاً منه ، ثم ماتت البنت وترك
زوجاً وهي أمه ، ثم ماتت الزوجة وترك ولدين ، فهل لها أن يدعي
على أخ الميت : وضع يده عليه من حصته أمها وبنتها أولاً ؟
✽ فاجب ✽ : نعم ، فإن لها أن يدعي عليه بما خص أمها من الزوج والبنت
ما حلقه روح ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن رجل مات وترك زوجة وبنتاً وأخاً ، فوضع لأخ
تسمعه دعواه بعدم قبضه أولاً ؟ وإد سمعت فهل أقول قوله بحينه أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه تسمع دعواه بذلك لتعذيب المشتري أنه أقصه
الشن ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص أوصى شخصاً على أولاده ثم مات وقامت
التركة بينهم ، ثم أقرروا أنهم لا يستحقون على تركة ولا على الوصي
المذكور شيئاً ، ثم بعد ذلك ظهر لميت عقدة وديون ، فهل تسمع دعواه
بذلك مع لا يقرر المذكور أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إذا ظهر له بعد لا يقرر ببراءة المذكورة عقدة
أو ديون لم يذكرها الوصي لم وكانوا جاهلين به فله دعوى عليه
بدلت ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن امرأة دعت على زوجها أنها لم تقض منه مهرآ ولا
نفقة ولا شيئاً مما يجب لها عليه وذكر هو ذلك ، فهل يقول قوطاً وقوله ؟
﴿فأجاب﴾ بأن اتقول قول لروحة يميني في أنها لم تقض شيئاً
مما ذكر إلا أن يكذب حسن ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص دعى على شخص شيئاً بطريق وكالة عن شخص
آخر ، فهل يقبل قوله إنه وكيل عنه أو لا بد من بينة تشهد له بذلك ؟
﴿فأجاب﴾ بأنه لا بد له من بينة تشهد له بالوكالة إن لم يصدقه
لدعى عليه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن امرأة دعت على أخيها شيئاً فحبت ، فهل لها أن تخطب
فهل تسقط عنها ايبين أو لا ؟

﴿فأحب﴾ بأنه لا تسقط الأيمان عن مدعي عليها بإقرارها المذكور
وإن تصرف عنها خصوصاً ما عني أم تغريه المدعي . والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص شذرى من آخره أم كن ، تمت وحلف
ورثة ، فقه فقه شرعي عني بورثة وبتزاع منها ، لأن كن المذكورة
بحكم سريح شريف ، فثبت لورثة ببيع بالتمس ودعي في بعضه أن
مورثهم شهد عليه له وله بعضه إياه . وفي بعض الآخر قد قبضه بحضرة
شهود الله معتمدين بعد ذلك أخذه منه . وأن ذلك كان صورة وحيلة على
توصل إلى أخذ تلك لأن كن منه ما عني ، وأن مورثهم لم يعوضه
عن شيء في بعض الأمر . وأن بورت مدعي بالتمس المذكور يعلم
ذلك ، فهل إذا لم يكن له شيء المذكور بتمس أو غزاعها والتمس
بمن بورت المذكور على رثته يلزمه أن يحلف أن مورثته دفع له شيء
مذكور بعض تمس لدي زعم أنه لم يصل إليه وأن البعض الذي
بتمس استأمنه بقضه لم يرجع إلى مورثته ، وأن رط لا أمر في ذلك
كضهره أو لا ؟ وإد قلم بالأول فهل هو على است أو على نفي العلم ،
وهل يحلف بيميناً واحدة جامعة له ذكر أو تعدد عليه الأيمان ؟

﴿فأحب﴾ بأنه إن تحدث ندعوى لذلك حلف الوارت يميناً
واحدة عني أنت في البعض مدعي عدم قبضه وعلى نفي علم الاسترداد في
البعض الآخر ، وإن تعددت ندعوى حلف بعدها على الوجه المذكور ،
والله أعلم

﴿سئل﴾ عن شخص دعى على ولد أخيه أن تحت يده عقارات ثلاث
وأنها مخلقة عن أبيه جد المدعى عليه ، وأن حصته منها ستة أسهم ونصف
سهم ، فأجاب بصحة الدعوى في عقارين وقال في الآخر إنه يملكه
بالإرث استرعى من قبل أبيه ، وأن أبوه ملك ذلك من أبيه ، وأن له
بينة تشهد بذلك ، فأجاب للمدعي بأنه محلف عن أبيه ، ثم بعد ذلك أقر
المدعى عليه أن للمدعي يملك من العقارات اثلاث حصة مدعى به وهي
ستة أسهم ونصف سهم ، وأنه لبس له في ذلك ملك ولا شبهة ملك
ولا منفعة ، وأن ملكه بذلك سبق على هذا لا يقرر وصدقه على ذلك
المدعي . ثم أقر كل منهما أنه لا يستحق على الآخر حقاً ولا دعوى ولا
طلباً ولا عقاراً ولا فضة ولا ذمة ، وحكم بموجب ذلك حاكم شافعي
ونفذه حاكم حنفي بعد اتصاله به على لوجه شرعي ، فهل تسمع بعد
ذلك دعوى المدعى عليه بما ادعاه وبينته أولاً ؟ وإذا دعى أنه كان حاهلاً
بالبينة يسمع ذلك منه أولاً ؟ وهل هذه المسألة من قاعدة « إن من أقر
لغيره بشيئ ثم ادعاه لم تسمع دعواه إلا أن يذكر انتقاله إليه من المقر له »
أولاً ؟ وهل للحاكم الشافعي بعد تنفيذ الحنفي لذلك حكمه بقضه شيء
آخر أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا تسمع دعواه ولا بينته وإن ادعى حاهلاً
منقضتها دعواه الأولى ، وهذه المسألة من القواعد المذكورة ، وليس
للحاكم الشافعي أن ينقض حكمه بموجب الإقرار ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن قول خال علي في شرح المنهاج في قوله: «وله
أخذ مال عربي عريته كأن يكوب» يريد على عمرو دين ولعمرو عني بكر
مثله يريد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك رد عمرو
وإقرار بكر له، ولا جحود بكر بتحقيق ريد على عمرو، كذا في
روضة وأصله ويؤخذ منه علم الغريين: لا أخذ وتدريل مال الثاني منزلة
مال الأول» انتهى من ين يعلم علم الغريين: لا أخذ.

﴿فأجاب﴾ بأنه يؤخذ علم الغريين بذلك من قوله «ولا يمنع من
ذلك رد عمرو وإقرار بكر له» وعلم عربي من قوله «ولا جحود بكر
ستحقق ريد على عمرو» وقصد به دفعه يقول: إن عربي قد لا يعلم
لا أخذ وبأخذ من عربيه فيؤدي إلى لا أخذ منه مرتين، وإن عربي قد
لا يعلم بذلك فيأخذ منه عربي فيؤدي إلى ذلك أيضاً، فالمسألة مصورة
للعلم فلا يرد ذلك، والله أعلم.

باب اعظام الطاهر القائف

﴿سئل﴾ عن رجل له سدة وأمة فجعل فرشا للعد من غير عقد
ولا تمليك واستقرشها وأودعها، فهل إذا وطئها وأنت بولد يعرض على
قائف أو لا؟

﴿فأجاب﴾ بأنه إذا طأ أعبداً صارت فرشاً له وكان ممن يحق
عليه ذلك يعرض الولد على القائف إن وقع بوطئ في طهر واحد، فإن
تحلل بينهما حيضة فهو الثاني، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن رجل اشترى أمة فوطئها من غير ستراء، ثم بعد مدة باعها لشخص فوطئها لمشتري أيضاً من غير ستراء، ثم بعد مدة نت بولد فنفياه بينهما، فهل يصح نفياها أو نفي أحدهم ويتعين كونه لآخر أو لا ولا؟
﴿فأجاب﴾ بأنه لا يصح نفياهما معاً لأنه من أحدهما بحكم التقرن ولا يتعين نفي أحدهم كونه من الآخر، بل الأمر مبهم حتى يباحثه ائمة نف بأحدهم أو ينسب لموؤد إليه بعد بلوغه، والله أعلم.

كتاب احكام العتق

﴿سئل﴾ عن امرأة كان لها جارية ثم باعتها لامرأة أخرى فأنقته ودفعت ابنة أمها كانت أنقته قبل البيع، فهل يقبل قولها في ذلك بغير بينة أو قول لمشتريه وبحكمه بأن حريته عتيقتها وبأن لولاء لها؟
﴿فأجاب﴾ بأنه لا يقبل قول سائحة بلا بينة وبحكمه بأن الحريته عتيقة المشتري وبأن لولاء لها، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن رجل تزوج أمة وشرط سيدها أن، أحسنه الله تعالى بينهما من الأولاد يكون حراً، فهل يصح هذا الشرط ويعمل به إن وجد ذلك أو لا؟ وإذا قلتم بالأول فهل يشترط في حقها، يشترط في جواز نكاح الأمة أو لا؟

﴿فأجاب﴾ بصحة الشرط المذكور وعليه يشترط في حق من

ذكر ما يشترط في حوز كسح لأمة وإن انفى إرفاق لولد لا إطلاق
قوله تعالى : «وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ مَن كَفَرُ صَوْلًا» إلى قوله (ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ
أَمْرًا مِّنْكُمْ) والتعليل بإرفاق ولد حري عن أغلب مع أنه ليس
تعليلًا مستقلًا ، بل معلل به تدرؤ بحوف امت خرى و [عدم] وجد ن
طول الحرة كمنك ، وهذا لا يصح من أصبي وإعقبه نكاح لأمة ، والله أعلم .
* سئل عن شخص زوج امته بحر و شرط أن مأخذه لله بدنهما
من الأولاد يكون حر ، فهل يصح هذا الشرط ويعمل به أولا ؟
وهل هذه مسألة شبيهة بقوله السوي في اروضه كاصل من أنه لو قال
شخص لأمته أول ولد تنديه حر فوئدت ميتة ثم حيا فلا يعتق لأب
اصعة خلعت بولادة ميتة إن قال من زيادته قلت «إن كانت حاملا
حال التعليق صح قضا ، وكذا إن كانت حائلا في لأظهر والأصح»
ولست شبيهة بدت ؟

* وقاب : أنه يصح شرط ما كور ويحكم بعقوبه ما يوجد من
ولاده وهي شبيهة بمسألة مذكورة وعنفردت وإن كان تعليقا قبل
ملك سكه لأمة في لأصل ، والله أعلم .

* سئل عن شخص مات وترك أمة وورثة فعلق ثمن مهر ثم
زوجه أحدهم ، فهل يصح إعلق في جميعها ويلزمها حصة بقية لورثة
ويصح كسح أولا ؟ وهل يلزم لزوج اصدق لزوجته ولهن زوجها
له أو لجميع لورثة ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه إن كان المعتق مؤثراً من عتقته جارية وإزماً
حصة بقية الورثة وصح النكاح ، وإلا فلا يعتق منه إلا لصاحبها أو نكاح
بطل ويلزمه زوج النكاح لكل حال ، كونه في الشق الثاني فإنه يلزمه
مهر لمثل ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن شخص قال : إن وقعت في مهرٍ أحب فأمّتي حرة ،
فأفتاه شخص بأنه يقف فيه ويركف عن يمينه ولا يقع عليه عتق ، فوقف
فيه اعتماداً عليه ثم قل في حين آخر : إن كنت حري فأمّتي حرة ،
فكلمه اعتماداً على ما في ظنه من قول مفتي السابق في المسألة الأولى ،
ثم تبين أن ما أفتى به غير صحيح ، فهل يقع عليه العتق أو لا ؟ وإد
وقف لأخيه في مهرٍ غير ذلك المهر أو كيه حره نياً هل يقع عليه
عتق أو لا ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه إن كان المفتي من يعتمد ويرجع إليه في المشكلات
لم يقع عليه العتق بذلك ، وإلا وقع ، وإد وقف في مهرٍ لأخيه غير الأول
وقصد التعميم أو أطلق أو كيه حره نياً بعد علمه ما خطر عتق ، والله أعلم .

مسائل تتعلق بالقرآن

❖ سئل ❖ في تكرير الرحمن رحيم في السجدة واغاثمة .

❖ فأجاب ❖ عنه بوجهين أحدهما أن قوله « بِسْمِ اللَّهِ » لداية الأمور وقوله « أَحْمَدُ لِلَّهِ » خواتيمها ، فبسم الله ذكر ، ولحمد لله شكر ، فإذ قل بسم الله مستحق رحمة ، وإذا قل الحمد لله مستحق رحمة أخرى فكررت لذلك .

الذي أن رحمة هي لإيحاء على محتاج ولا يكر في الآية الأولى ذكر بسم عليه فتدبر مع ذكرهم فقال : (رَبِّ اعْلَمِينَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن السر في تكرير لصراط في الفاتحة ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه كرر لإيحاء التوكيد والإشعار بأن الطريق المستقيم تفسيره صراط مسلمين ، ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده . كما نقول : هل أدلكم على أكرم الناس وأفضاهم ؟ فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قوئك : هل أدلكم على فلان لا أكرم الأفاضل ؟ لأنك ذكرته مرتين محمداً ومفضلاً . وأوقعت فلان تفسيراً للأكرم الأفاضل جعلته سماً في الكرم والفضل . والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عِندُوا رَبَّكُمْ) ولم يذكر

في غير هذه الآية إلا التقوى ونحوها ، فلم اختصت هدهبه دون غيرها ؟
 * فاجب * بأن ترتب تقوى في قوله (عَلَيْكُمْ تَقْوُوا) على ما قبله
 منع من أن يقول تقو لأنه لا يقال علموا لعلكم تعلمون ، وكذا
 لا يقال تقوا لعلكم تتقوا ، وفيه من ترتب شيء على نفسه ، وإن قلت :
 لا مانع من أن يقال ذلك بل يحصل فيه تحوُّب طرفي الظاهر وتساها ،
 قلت : ولئن سلم أنه لا مانع فليست التقوى غير العادة حتى يؤدي إلى
 عدم التناسب ، وإنما تقوى متعدي جهداً بعد ، وقد قال عدو ربكم
 للاستيلاء على أقصى غيات العبادات كان أبعث على العبادات وأشدَّ
 إلزاماً لها به من الترقى ، والله أعلم .

* سئل * عن قوله تعالى ، وَلَا يَنْفَعُ مَتَى شَفَاعَةُ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا
 عَدْلٌ أَلَمْ قَدِمَتْ الشَّفَاعَةُ فِي هَذِهِ آيَةٍ وَأُخِرَ الْعَدْلُ ، وقدم العدل في
 الآية الأخرى وأُخِرَتِ الشَّفَاعَةُ ؟

* فاجب * بأن من كان ميله إلى حب من أشدَّ من ميله إلى
 علو النفس فإنه يقدم انتمسك بالشفيعين على إعطاء الفدية ، ومن كان
 بالعكس يقدم الفدية على الشفاعة ، فمائدة تغيير الترتيب الإشارة إلى
 هذين الوصفين ، وإن قلت : فلم تختص هذه الآية بتقديم الشفاعة دون
 تلك وهلا عكس ؟ قلت : هو سوء دوري لأجواب له ، وقد يقال :
 اختصت هذه بذلك لأنه قد ذكر فيها أحكام كثيرة تتعلق بقصة بني
 إسرائيل لم تذكر في تلك فكانت هي المقصود بذكر شأنهم ، فقصده

إلى تقديم عدم قبول شدة رد مقالتهم العالية في القبح بالنسبة إلى
مبعده ، وفي أن اليهود قوا شفع لنا أبونا لأنبياء ، وقلت
كفرة هؤلاء شفعوا عند الله فليس الله منها فتنسب تقديمها إليك
والله أعلم

﴿ سئل ﴾ عن قوله تعالى في سورة النقرة (يَسْتَجِيبُونَ أُنْثَى كُنْ) أو قوله
في سورة الأعراف (يَقْتَبُونَ أُنْثَى كُنْ) وقوله في سورة إبراهيم
أَوْ يَسْتَجِيبُونَ أَبَوَيْنِ) ورد كذا في الأم كن اتلانة ؟

﴿ فجاب ﴾ عن ذلك بوجهين : أحدهما أن التذيع حيث ترك
معه ، و جعل تفسيرا ، وبذلك فله كفوله تعالى : (ذَلِكَ قَوْلُهُمْ
يَقُولُ أَهْلُهُمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ كُنْ) كمرؤا ، وحيث أنت جعل التذيع
كأنه حسن آخر لأنه أوى وأشرف على جنس العذاب وزاد عليه زيادة
طهارة ، فعلى هذا يكون إبتدأ لو وبلغ من الأولى ، وقد عرف منه
ومن لأول خوب عن قوله ، يَسْتَجِيبُونَ أُنْثَى كُنْ) أو تأتي أن في سورة
النقرة والأعراف من كلام الله تعالى ولم يرد تعدد المح عليه ، وما
في سورة إبراهيم حكاية كلام موسى فعدد المح عليه وكان مأمورا
بذلك في قوله تعالى (وَدَكَرْتُهُمْ أُنْثَى كُنْ)

﴿ سئل ﴾ عن قوله تعالى في سورة النقرة (وَدَخَلُوا أُنْثَى سَجْدًا)
لم قدمه على قوله (وَقُولُوا حِطَّةً) وأخره عنه في قوله في سورة الأعراف
(وَقُولُوا حِطَّةً وَادْخُلُوا أُنْثَى سَجْدًا) ؟

﴿فأجاب﴾ عن ذلك بثلاثة أوجه : أحدها ، أنه لما فتحت دكر بني إسرائيل في سورة البقرة بدكر نعمه عليهم بقوله تعالى (يا بني إسرائيل ادكروا نعمتي التي أنعمت عليكم) تناسب ذلك تقديم (وآذخلوا) آتسب سجداً ، وأما آية لأعرف وفتحت به فيه نويحهم وهو قوله (أجعل رب إلهكم لهم آية) ثم تحدهم فجعل ذلك آتسب ذلك تقديم (وقولوا حطة) لطلب حطة المذنب من ذلك .

ورثاني أن السابق في سورة البقرة ادخلوا فليس كعبية لدخول لأن له مزية السابق ، والسبق في لأعرف (سكروا) .
والثالث أن لمطابق بقوله (ادخلوا) آتسب سجداً وقولاً حمةً ،
يحتمل أن يقول : إن بعضهم كان مذبذباً وبعض آخر مدب ،
فالمذنب يشتغل أولاً بمحط المذنب بالعبادة لأن التوبة عن مذنب مقدمة
على الاشتغال بالعبادة ، مستقبلة لامحة ، فقد كيف هو لآ ، أن يقولوا
حطة ثم يدخلوا الباب سجداً ، وأما غير المذنب فالأولى به أن يشتغل
أولاً بالعبادة ثم بالتوبة على سبيل هضم نفس وإزالة محب من تلك
العبادة ، فهو لآ ، ينبغي أن يدخلوا الباب سجداً ولآ ثم يقولوا حطة ،
ولما احتمل انفس لمطابقين إلى هدين قسمين ذكر الله حكم كل
منهما في سورة كذ قاله بعض محققين من أهل تفسير ، والله أعلم .
﴿سئل﴾ عن قوله تعالى في سورة البقرة : (وسنزيدهم محسنين)
وقوله في سورة لأعرف : (سنزيدهم دكر لوأوي لأول دون الثاني؟

﴿ واجب ﴾ عن ذلك وجهين : أحدهما أنه لما استفتح في سورة البقرة ذكر بني إسرائيل بذكر نعمة عليهم كما تقدم سبب ذكر لوو في الاستزاد لمحسنين ، فهي لدلالته على جمع بينهما بخلاف سورة الأعراف فإنه افتتحت فيها بما فيه توبيخهم كما تقدم وسبب ترك لوو لكان لانفصال .

واني أنه ذكر الاستزاد بالو في سورة البقرة ليكون أشد اتصالاً بالأول . ولم يذكر في سورة الأعراف على جملة مناشأته مرتبة على تقدير قول القائل ومدد بعد العفرون ؟ فقل له : الاستزاد بحسين ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قوله تعالى في سورة البقرة : (الَّذِينَ ظَلَمُوا) وقوله في سورة الأعراف : (ظَالِمًا مِّنْهُمْ) ، ما ذكره هكدا ؟

﴿ فأجاب ﴾ عن ذلك بأن أول القصة في الأعراف مبني على التحصيل لفظة من [من] قوله (وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى) ثم لما انتهت القصة قال (وَفِي ذَلِكَ آيَاتٍ لِّمَنْ ظَلَمَ مِنْهُمْ) ، وقد كرر لفظة « من » آخر القصة كما ذكره في أوله ليحصل التطابق بين طرفي الكلام ، وحاصله أنه لما سبق تبعض هذين بقوله (وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى) يعمدون ، لئلا ينسب تبعض الظالمين فيهما بقوله : (الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ) ولم يتقدم مثله في البقرة ، والله تعالى أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قوله تعالى في سورة البقرة : (فَانزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ

طَلَمُوا أَوْ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ : أَوْ رُسُلًا أَمْ قُلُوبًا فِي الْأَوَّلِ أَوَّلُ
وَفِي الثَّانِي أَرْسَلْنَا ؟

﴿ فَأَجَاب ﴾ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ تَعَالَى لِمَا ذَكَرَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ الدُّخُولُ
لِلْمَقِيدِ لِلْحَدُوثِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ بِمَعْنَى أَنَّهُ حَالَةٌ مُنْقَضِيَةٌ زَائِلَةٌ نَسَبَ ذَكَرَ
الْإِنْزَالِ لِلْمَقِيدِ لِلْحَدُوثِ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ ، بِخِلَافِ الْإِرْسَالِ وَهُوَ يُفِيدُ
التَّسْلُطَ عَلَيْهِمْ وَسَيْطَرَهُمْ عَلَى الْكَيْفِ ، فَدَسَبَ ذَكَرَهُ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ
فِي حَيَازِ اسْكَنِ الْمَقِيدَةَ لِلْمَقِيدِ وَالْمُلَازِمَةَ ، وَنَدَّ أَعْلَمَ .

﴿ سَأَلْ ﴾ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ : أَوْ نَفَخَاتٍ أَوْ قَوْلِهِ فِي
سُورَةِ الْأَعْرَافِ : أَوْ نَحْنُ أَمْ ذَكَرَ فِي الْأَوَّلِ نَفَخَاتٍ وَفِي
الثَّانِي نَحْنُ ؟

﴿ فَأَجَاب ﴾ عَنْهُ بِوَحْيِهِ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ لَمْ أَسْأَلْ لَأَسْتَقْبَلْ إِلَى
مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ نَاسِبَ ذَكَرَ لَانْفَحَارَ لَدِي هُوَ خُرُوجُ
الْمَاءِ بِكَثْرَةٍ وَغَزَرَةٍ ، وَفِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ إِنَّمَا أَسْأَلُ إِلَى قَوْمِ مُوسَى
لَا إِلَى مُوسَى ، فَدَسَبَ ذَكَرَ لَانْفَحَارَ لَدِي هُوَ رُشْحُ الْمَاءِ .
وَالثَّانِي أَنَّهُ : أَوْ فَتَحَ لَآيَةٍ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ بِذَكَرِ نَعْمَةٍ عَلَيْهِمْ نَاسِبَ
ذَكَرَ لَانْفَحَارَ لَدِي هُوَ أَمْلَعُ فِي كَثْرَةِ سَاءٍ مِنْ لَانْفَحَارَ ، وَلَا كَذَلِكَ
فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ ، وَنَدَّ أَعْلَمَ .

﴿ سَأَلْ ﴾ عَنْ وَحْيِهِ إِسْمَ الدَّافِعِ إِلَى صَحْبِهِ لِمَفْرَدٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي
سُورَةِ الْكَهْفِ : أَوْ رَدَّتْ أَنْ أَعْيَنَهُ إِلَى آخِرِهِ ، وَإِلَى ضَمِيرِ الْجَمْعِ فِي

قوله في اسورة المذكورة (وَرَدَّ أَنْ يَنْدِيَهَا رَبُّهَا حَيًّا) إلى آخره ،
وإلى الله تعالى في قوله في اسورة المذكورة (وَرَدَّ رَبُّهُ) مع قوله
«وَمَفْعُهُ عَنْ أَمْرِي» وهو «وحيث كان من أمر الله فبهاذا تفسر
خشية في قوله (فَجَبَّ) ؟

﴿وَحَبَّ﴾ عن ذلك بثلاثة أوجه : أحدها أنه لما ذكر التعيب أضفوه
إلى إرادة نفسه تدنياً من الخضر عليه السلام مع الله تعالى ، ولما ذكر القتل
عبر عن نفسه بأعظم جمع نسباً على أنه من كلام العظماء في علوم الحكمة
فلم يقدم على هذا القتل إلا حكمة عالية ، ولما ذكر رعية مصالحة اليتيمين
لأجل صلاح أبيهما أضفوه إلى الله تعالى لأن لما كفل بمصالح الأبناء
لرعية حق لا نافي ليس إلا الله تعالى .

وإني أنه لما شررت تعيب أسد لإرادة إلى نفسه ، ولما كان التبديل
بإهلاك الغلام وإبعاد الله تعالى بدله أسند الإرادة إلى الله تعالى أولاً ،
وإلى نفسه ثانياً ، ولما لم يكن له مدخل في بلوغ الغلامين أسند إلى الله
تعالى وحده .

وإني أن الأول في عسه أي من حيث هو مع قطع النظر عن الأمور
حارحية شرٌّ بحسب الظاهر فنسبه إلى نفسه ، وثالث خير فنسبه إلى الله
تعالى ، وإني ممتزج منهما لأنه يتضمن العيب طهر أو سلامة لا بؤس من
الكفر ودووم إيمانها طه نفسه إليهما ، كأنه قال : أردت أنا القتل وأرد
الله سلامتهما من كفر وإبدانها خيراً منه ، وقوله : «وَمَفْعُهُ عَنْ أَمْرِي»

لا إشكال فيه بالنسبة إلى ما قبله ، لأن المعنى وما فعلت ما رأيت أنت
عن اجتماع ديوراني ، وإن فعلته عن أمر الله ، وفي كل الإشكال من جهة
أن خضر عليه السلام أثبت لإردة نفسه بقوله أفردت أن أسمي
ونفاه عنها بقوله : أو ما فعلته عن أمري ابن عبي أن لا إردة هي
لأمر فذلك مذهب مزيف لا نقول به ، وفيه قد تقرر في الأصول أنه
متغير على مذهب حق ، وإن سلم تحدهم على . يقول البعض
خوبه أنه أثبت له ستة ر ووجود صورته منه ، وعنده أنه لا يوجد
حقيقة لجميع الأشياء هو الله تعالى وقول الله وحيت كان من أمر الله
فهم ذ تفسر الحشية في قوله تعالى افحش ما ، جوابه أن العلماء فسروه
بالكرهية ولا إشكال في ذلك ، والله أعلم

❖ سئل عن قوله تعالى في سورة الققرة : سور آتاهنا أو قوله
في سورة يس : (وسور آتاهنا) إلى ذكرت لموه دون ذلك ؟
❖ فاجب عن ذلك بأن سور آتاهنا في الأول وقع حتماً لأن أول قوله
(أأنذرهم) أو حملة خذ إن . وعلى كلا التقديرين لا يجوز دخول الواو
عليه لأنها لا تدخل بين مستداً وخبر . وأما في سورة يس فلا مانع من
دخولها عليه بل المتضمني المعطف موحود ، وهو أن المقصود تعدد
الأخبار عن صفات الكافرين ، وما ذكرته من لا يعرف في لا يذهب
لأجود فله لم أذكر غيره ، والله أعلم .

❖ سئل عن قوله تعالى في سورة الققرة (فاتوا بسورة من مثله)

وقوله في سورة هود: (فَرَأَاهُمْ سَوِيًّا مَتَابِعًا) لم ذكرت «من» في الأول
دور اتني ؟

﴿وَأَحَبُّ إِلَيَّ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ «مَنْ» فِي الْأَوَّلِ مُتَّبِعُضٌ أَوْ مُتَّبِعِينَ عَلَى
تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْخَصِيرُ فِي «مَتَابِعًا» مُتَّبِعًا عَلَى «مَنْ» وَهُوَ لَا وَجْهَ كَمَا
قَرَرْتُ فِي مَوْضِعِهِ ، وَلَعَنِي وَتَوَلَّى سُورَةُ مِمَّا هُوَ عَلَى صِيغَتِهِ مِنَ الْمَلَاعَةِ وَحَسَنَ
الْخَصِيرِ وَحِينَئِذٍ فَكُنْهُ مِنْهُ حَسَنٌ لَا يُتَبَيَّنُ مِنْ لَدُنْهِ عَلَى التَّعْيِضِ أَوْ التَّبَيُّنِ ،
بِخِلَافِ آيَةِ الْأُخْرَى فِيهِ قَدْ وَصَفَ السُّورَ الْعَشَرَ كَوْنَهُنَّ مُفْتَرِيَّاتٍ
فَلَمْ يَحْسَ لَهَا يُتَبَيَّنُ مِنْ لَدُنْهِ عَلَى التَّعْيِضِ أَوْ التَّبَيُّنِ فِيهِ ، حِينَئِذٍ تَشْعُرُ
بِأَنَّهَا مِنْ حَسَنٍ مَقْلُوبٍ ، فَيُفِيدُ أَنَّهَا يَكُونُ قَرَأَتًا وَهُوَ مَحْمُولٌ ، فَيُنَاقِضُ
قَالَ : هَذَا التَّعْيِيلُ مُتَّبِعٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَأَنزِلْ سُورَةَ مَتَابِعًا) فِي
سُورَةِ يُونُسَ قَدْ لَمْ يَلِمْ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (أَمْ يَتَوَلَّوْنَ أَفْقَارًا) أَدُلُّ
عَنِ وَصْفِهَا بِمُفْتَرِيَّاتٍ ، وَهَذَا حُجُوبٌ آخَرُ عَنْ أَصْلِ السُّورِ إِلَّا أَنَّهُ
مُسَمًّى بِأُجْهِ الْمَرْحُوحِ وَهُوَ عَوْدُ الْخَصِيرِ إِلَى الْعَبْرَةِ ، تَرْكُوهَا خَشْيَةً
التَّصَوُّبِ وَالْإِسَاءَةِ عَلَى الْمَرْحُوحِ ، وَنَدَّ أَعْلَمُ .

﴿سَبَّحْ لِلَّهِ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْاِنْفِرَةِ: (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ
الْجَنَّةَ وَكَلَامُكُمْ يُحْمَلُ) وَوَقَوْلُهُ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ: (فَكَلَامًا) بِالْفَاءِ
لَمْ ذَكَرْتُ الْأَوَّلَ ، وَوَاتِيَّةٌ بِالْفَاءِ ؟

﴿وَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنَّ حُجُوبَ عَنْ ذَلِكَ يَجْتَزِي إِلَى مُقَدِّمَةٍ وَهِيَ أَنَّ كُلَّ
فِعْلٍ صُفِّ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَكَانَ الْفِعْلُ بِمَنْزِلَةِ أَشْرَاطٍ وَاشْيَاءٍ بِمَنْزِلَةِ الْحَزَائِنِ ،

عطف بالفاء، لا بالواو، كقوله تعالى: (وَإِذْ قَدْ دَخَلُوا حَيْدَهُمْ لَيْلِيَّةً فَكُلُوا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا فَعُصِفَ كَوْنُ دَخَلُوا بِالْفَاءِ لِمَا كَانَ وَحْدَهُمْ لَا كُلُّهَا مِنْهَا مُتَعَلِّقٌ بِدُخُولِهِمْ فَكَانَ قَوْلُ ابْنِ دُخْتُمْ وَهَذَا كَلَامُهُ مِنْهَا 'يُوضَحُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ (وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا) فَعُصِفَ كَوْنُ وَلَا سَكْنُ مِنَ الْمَسْكَنِ وَهُوَ لِمَقَامٍ مَعَ طَوْلِ اللَّبِثِ، وَالْأَكْلُ لَا يَخْتَصُّ وَجُودَهُ وَجُودَهُ، لِأَنَّهُ مِنْ دَخَلٍ بِسِتْرٍ قَدْ يَأْكُلُ مِنْهُ وَكَانَ مَحْتِماً فَلَمَّا لَا يَتَعَلَّقُ الْإِنْفِ بِالْأَوَّلِ يَتَعَلَّقُ خَرَجَ بِالْسِتْرِ طَعْنٌ بِهِ وَهُوَ عَرِيفٌ هَذَا وَقَوْلُ ابْنِ الْفُطَيْهِ سَكَنَ يَقُولُ لِمَنْ دَخَلَ مَكَرًا فَيُرَدُّ بِهِ مَكَرًا لَيْدِي دَخَلْتُهُ لَا تَنْقَلِبُ مِنْهُ، وَيُقَالُ لِمَنْ لَمْ يَدْخُلْهُ سَكَنُهُ يَعْنِي دَخَلَهُ وَسَكَنَهُ، وَالْأَمْرُ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِذَا وَرَدَ عَدَلٌ كَانَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْحَقِّ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ، وَهُوَ دَمُهُ لَا سَتْفِيرَ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْأَكْلَ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ عَدَلٌ طَعْنٌ بِهِ، وَفِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِذَا وَرَدَ قَوْلُ دَخُولٍ وَقَدْ يَدُلُّ أَنَّ الْأَكْلَ مُتَعَلِّقٌ بِهِ فَكَانَ يَرُدُّ مِنْ دُخُولٍ فَلَمَّا عُصِفَ بِالْفَاءِ

❖ سئل عن قوله تعالى في سورة البقرة: (فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ) وقوله في سورة طه: (فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ) أَلَمْ تَكُنْ هَمزةً في هذه دون تلك؟

❖ وأجاب بأن الفصحة في سورة طه: (بِت) من أول الأمر على

الث كيد بقوله تعالى : (وَلَقَدْ سَبَّحْتَ إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَخْصَصَ)
 زائدة همزة مفيدة ، كيد لأن كثرة خروف تدل على زيادة المعنى ،
 لا سب وقدر دفيه ، وأخرى ، وبهذا يحصل تناسب طرقي الكلام .
 * سئل * عن قوله تعالى في سورة القدر : (لَأَعْرِفَنَّ) (وَلَيَكُنَّ)
 (كَوْنُهُنَّ) (يَضْحَكُنَّ) (أَوْ قَوْلُهُ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ : (وَلَيَكُنَّ)
 (انْقِسَاءُ) (يَوْمَئِذٍ) (أَلَمْ دَكَّرْ فِي الْأَوَّلِينَ) (كَأَوْ) (وَلَمْ يَدْكُرْ) (فِي الْأَوَّلِينَ) ؟
 * فاجاب * عن ذلك بأن قصة موسى حكيمة لما وقع في الماضي
 فصحة كان وقعت مفعول في سورة القدر : (لَأَعْرِفَنَّ) ، بخلاف ما في
 سورة آل عمران : (لَأَعْرِفَنَّ) ، لأنه لا موضع له ، يعرف ذلك بالتأمل في
 كلام الله تعالى ، وقيل : آية القدر : (لَأَعْرِفَنَّ) ، وآية آل عمران
 (لَأَعْرِفَنَّ) وهو حسن ، والله أعلم

* سئل * عن قوله تعالى في سورة القدر : (وَلَقَدْ سَبَّحْتَ) (أَدْنَى) (هَبْ)
 (تَمْرِيَةً) (وَكَأَنَّ) (أَسْفَلَ) (وَفَوْقَهُ) (فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ : (أَوْ كَلِمَاتٍ) (لَوْ ذَكَرَ)
 (فِي الْأَوَّلِينَ) (وَلَمْ يَدْكُرْ) ؟

* فاجاب * عن ذلك بأن لدخول حالة منقضية زائدة وليس لها
 استمرار ، حسن ذكر تعقيب بعده ، وأما اسكون فحالة مستمرة باقية
 فيكون لأكل اتصالاً معه ، لا انفصالاً ، حسن ذكر الواو لئلا يعلق مطلق
 جمع ، وتحقيق هذا جواب غير من جواب عن أسئلة عن قوله تعالى

في سورة البقرة: اسكن أنت وزوجك الجنة وكلامه في
سورة الأعراف: فكلامه والله أعلم.

سئل عن قوله تعالى في سورة البقرة: كمثل صفوان
عليه تراب فأصابه وابل اوقوله فيها: ومثل الذين يفتنون أموالهم
أبغض ما رزق الله وتثبيتاً من أنفسهم كمثل جنات بهار
وبل لم آت بالفا في الأول في قوله فأصابه وابل في قوله أصاب
فأجاب بأنه تعالى آت بالفا في الأول للتشبيه على تعقيب
إصابة لوال لا استقرار التراب على الصفوان فيكون أبلغ في إفقائه
المقصود لما سقت له الآية من تشبيهه بالفا في إلفاده للصفوان المتقى
من التراب، إذ لمعنى قتل المرء في إفقائه كمثل حجر أجلس استقراره عليه
تراب فأصابه مضر سلبه الفطر فتركه أجلس تبعاً من تراب بخلاف
آية الثانية لاوحده فيها لتعقيب الإصابة بلفظة بيتاء تمر وهي
محض صفة وسبب ترك الغاء فيها والله أعلم.

سئل عن قوله تعالى في سورة آل عمران: خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام اوقوله في سورة
فصلت: قل أنسكم لتكفرون بآي خلق الأرض إلى قوله: فقضاهن
سبع سموات في يومين ما الجمع بينهما في أنه ذكرها ستة وهاهنا في
فأجاب بأن الآية الأولى دالة على أنه خلق السموات والأرض
وما بينهما في ستة أيام، وكذا الثانية الأيام فيها ست لا ثمان إذ المراد فيها

بقوله في أربعة أيام في تمام أربعة أيام أي من أي يوم رانته في قوله
فقطه في أي سموت في يومين رانته في أيام فهو تعالى حتى لأرض
في يومين لأحد ولانين وحمل فيها روي من فوقها وبذلك فيها وقدر
فيها أقونتها في يومين الحلال ، ولأربعة ، وحتى سموت في يومين
خميس وخمعة وفرح من آخر ساعة وفيها حتى آدم عليه السلام والله أعلم .
* سئل عن قوله تعالى في سورة الرحمن (وَيَوْمَ لَا يُسْأَلُ عَنْ
دِينِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ) وقوله في سورة صدوت (وَقَفُّهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُومُونَ)
ما خضع بسما .

* فأجاب : بأن يوم القيمة فيها موقف يسأل في بعضها دون
بعض ، والمراد بقوله تعالى (لَا يُسْأَلُ عَنْ دِينِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ) أنهم
لا يسألون حين يخرجون من صورهم ويحشرون إلى الموقف وقوله (وَقَفُّهُمْ
إِنَّهُمْ مَسْئُومُونَ) أنهم يسألون حين يحشرون ، أو المراد بالأول ونحوه
أنه لا يسأل سؤل استعلام بل سؤل توبيخ ، وذلك في ونحوه أنهم
يسألون سؤل توبيخ لا سؤال إعلام ، والله أعلم .

* سئل عن النكتة في تراك قول في حوب قوله في سورة
الأنعام (وَأَدْنَىٰ أَعْيُنِي) وفي قريب أدون قوله فيها (وَيْسَ أَعْيُنِي)
مدد يستقيم قل اعتد أو قوله فيها (يَسْأَلُ عَنْ الْحَمْرِ وَالْمَيْسِرِ)
قل فيها (إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تُؤْمِرُونَ) من آيات التي ذكر فيها القول في جوابها ؟
* فأجاب : بأن النكتة فيه أن المذكورين في الآية الأولى لم

يسألوا عن دنيا ولا عقبى ولا شيء من المملوقات كالتأمين في بقية
 الآيات ، بل سألوا عنه تعالى وتقدس واستحقوا أن يجيبهم تعالى بنفسه من
 غير وسطة في لا يخبر عن قربهم منه بل يعلم وإحاطة بدعوة وغيرهم بخلاف
 من سأل عما ينفق أو عن خمر ولبس أو غير ذلك ، سئل عنه ، والله أعلم
 * سئل * عن القانع والمعتز والفقير والمساكين والعمل والمؤلفة
 قلوبهم و رقب وأخرومين وسبل لله و بن اسبيل محقيقة كل واحد منهم ؟
 * فأجاب * بأن القانع هو راضي بما عنده وبما يعطى من غير
 سؤال ، والمعتز المتعرض بالسؤال ، وقيل عكس ذلك ، والفقير من
 لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من حاجته ، والمساكين من قدر على مال
 أو كسب يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه ، كما إذا احتاج إلى
 عشرة وعنده سبعة أو ثمانية ، وأما العمل بالسؤال ، فكتب وقسم وحشر
 وحاسب وحفظ ونحوهم ، ومؤلفه قلوبهم من أسلم وولته ضعيفته في الإسلام
 وله شرف يتوقع بوعظائه إسلام غيره أو يقبل من يلبه من الكفر أو
 يقتل منعي ركعة ويحمله إلى الإمام ، وأما رقب للمكتوبون كتاباً
 صحيحة ، وأخرومين من سدد لنفسه في غير معصية أو معصية كن
 صرف في طاعة أو سدد لإصلاح ذات البين كفتنة بين شخصين أو
 قيلتين أو بانه دين بطريق ضمن عن معين ، وسبل لله عزه لاني لهم
 بل يتطوعون بالعزو ، و بن اسبيل مستي سفرأ من بلاد الركاة أو محتر
 بها ولست شروط يضيق لمحل عملها ، والله أعلم

سئل عن قوله تعالى في سورة قوا ليل اذ يغشي افق الزمان نارا
تلقى اى آخر اسورة فيمن رلت هذه الآيات وما سب نزولها ؟
وهل هو حصص المال فيه او يعمله وعنده ؟

فاجاب عن قوله تعالى اذ يغشي افق الزمان نارا تلقى اخطاب لاهل
مكة ويقس بهم غيره في ذلك ، ولم يدع الا شقي قيل ابو جهل وقيل أمية
بن حنف ويقس به من في مكة وقوله وسبحنهم الا تلقى ابي يوتي
مكة يذكي ، رل في في بكر صديق رضي الله عنه لما اشترى بالالا
وعنده من بعد من عى ايمانهم وعتقهم فقال الكفار : انما فعل ذلك ليد
كانت هم عنده ، قرب قوله تعالى : وما لأخيه عنده من نعمة تحرى
اذ اتعده وحده ، لا على وسوف يرضى ، والآية تشمل من فعل
مثل ما فعل ابو بكر صديق رضي الله عنه فيبعد من النار ويتب ، لأن
اعادة معونه بقصد لا خصوص سب ، وبذلك علم أن سب المنزول
لا حصص من له الحكم ، بل حكم يعمله وغيره لما ذكر ، والعلم
بالسب يحصل من سب شئ من الص ، والله أعلم .

سئل عن قوله تعالى ايا ايها الذين آمنوا احرزوا أنفسكم
والانصب ولازلاء رحس يستدل به على تحريم تناول الخمر
وبحاستها او على تحريمها فقط ؟

فاجاب : بأنه قد استدل كثير من العلماء بالآية المذكورة
على تحريم تناول خمر وبحاستها ، ولا استدلال بها ظاهر في تحريم تناولها

لا في نحاستي ، لأن دحس لغة أقدم ، ولا ينزه منه الحاجة ولا من
الأمر بالاجتناب ، وقد أنعم

سئل عن قوله تعالى في سورة القصص وحذ غداة أمة
من آلهم يسقون) كم كانت كمية لأمة ومن كمية الطائفة وأشرذمة
وآلهم وأنضع ما في كثره ؟

فأجاب : بأن لأمة كانت أربعين كما قلنا من خمس رضي
الله عنها ، وبأن الطائفة واحد فكثر ، وأشرذمة النصف من خمس
واقصعة من شيء ، وآلهم من أربعين مائة إلى عشرة وهي مائة
لا واحد من لفظ ، وأنضع في عدد كسر الهمزة وفتح ما بين
ثلاثة إلى التسعة ، والله أعلم .

سئل عن نزول فداء ورد حبل عليها سلام بالفتح ، هل
كان قبل إمرار السكين بمحل لفتح أو بعده ؟
فأجاب : بأن نزول فداء بعد إمرار السكين بمحل لفتح ولو
زل قبل إمرارها لم أمرها للفتح ، والله أعلم .

سئل عن قوله تعالى (وجعلنا الليل والنهار يتبين) الآية ، هل
المرد بالآيتين فيها علامة حقيقة أو لمرد محاذ فيها لذي هو الشمس
واقمر ؟ ومن قل كل آية ورد فيها ذكر الليل والنهار المراد بهما الشمس
واقمر ويدل عليه تعقيب الفاء في هذه الآية هل هو محط أو مصيب ؟
فأجاب : بأن معنى قوله تعالى (وجعلنا الليل والنهار يتبين)

أي جعلهما علامتين داليتين على وجوده ووحدانيته وقدرته ، والمراد
بالآيتين قيل : نفس نيل والنهر فتكون بالإضافة في آية الليل والنهر
للمبين ، كما في قولك نفس شي ودته ، والتقدير فمحمونا لآية التي هي
الليل وجعل لآية التي هي النهار مصدرة ، وقيل : المراد هما الشمس
والقمر بحدف مضاف أي وجعل يري بيل والنهر آيتين ، أو جعلهما
دوي آيتين ، وإطلاق قول بأن كل آية ورد فيها ذكر الليل والنهر
لمرد بهما الشمس والقمر خطأ يعرف بتسع آيات التي فيها ذكرهما ،
والتحقيب بالآية لا يدل على أن مراد ذلك ، والله أعلم .

❦ مثل ❦ عم فسر محمد رضي الله عنه في قوله تعالى : عسى أن
يبعث ربك مقم محموداً حيث قال : هو أن يعليه على العرش ، وقال
عبد الله بن سلام رضي الله عنه : هو أن يتعده على الكرسي ، فهل هو
كرسي الرحمن أو عرش الرحمن أو لا ؟

❦ وحسب ❦ بما صورته : هو على تفسير المقام المحمود بذلك كرسي
الرحمن وعرشه كما هو متدرج إلى الله ، على أنه روي عن مجاهد أنه
قال : يجلسه على عرش كل تفسير بذلك رده لو حدي بأن نص
نكتب يفسده من وجوده : منها أن السب ضد الإحلاس لأن معناه
لإقامة ، ومنها أنه تعالى قال : (مقم محموداً) ولم يقل مجلساً ، والمقام
موضع التقيم لا موضع الخلو ، ومنها إذا قيل السلطان بعث فلاناً فهم
منه أنه أرسله إلى قوم لإصلاح مهماتهم لا أنه أحاسه مع نفسه ، ومنها

أن إحلاسه معه يقتضي التحديد والتحصين وهو تعالى منزّه عن ذلك ،
 وفسره بعضهم أيضاً غير ذلك ، والمشهور ندي عليه أهل السنة والجماعة
 تفسيره بمقام الشفاعة في فصل القضاء ، ويؤيد دعاء المشهور عنه صلى
 الله عليه وسلم في إجابة مؤدب بقوله : **وَبَعْدَ أَمْرِهِ السَّجُودُ** ندي
 وعنده (أو تفق أسس على أن مرد به الشفاعة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن يقول أعرف شئ أوسع من رحمة الله ويستدل
 بقوله (وسع ربي كل شيء عليّ) أو يقول حمّة اعرش (ربنا وسعت
 كل شيء رحمة وعلماً) هل يجوز هذا في مذهب أهل السنة ندين
 يفرقون بين ذلك واصفات أو لا ؟ وعن يقول : لك الحمد على الرض
 وفوق رض ، هل يجوز ذلك أو لا ؟ لأن : ص من الله وحمد من عبد
 فلا يكون فوق لرض ، أي هو من الله ، أم لأولى ترك ذلك ، وإد
 كان بعض العمل خالصاً وخالط بعضه الرياء ، هل يحط كله أم يقل
 جميعه أم لكل حكمه ؟

﴿وفجاب﴾ أنه يجوز كل شئ من الأمور لأولين [أما لأول] منها فلا أن
 علمه تعالى أوسع من رحمته لأنه وسع كل شيء بمعنى أنه أحاط به في الدنيا
 والآخرة ورحمته وإن عمت كل شيء في الدنيا حتى الكافرين لكن محتصة
 في الآخرة بعديهم ، وأما الثاني فلا ، «على» لتعليل كما في قوله تعالى
وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ، فالمعنى أحمدك حمداً لأجل رضاك
 ولأجل ما فوق رضاك من صفاتك العظيمة ، فليس لمرد أني أحمدك

مثل رضاك أو موافقه ، وأما أي حلقا بعضه ربأء دون بعضه لا آخر
فممكن ، وهي حكمة من الغيوب وعدمه ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً
يرَهُ ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ، والله أعلم .

سئل * عن قول لا إله إلا الله ، و الحمد لله رب العالمين ، أيهما
أفضل لله كره وأيهما أكثر توباً ؟

وأجاب المسؤول أسئل بقول النبي صلى الله عليه وسلم (أفضل ما
قُتِلَ من أجله وأُستُغْفِرَ من قُتِلَ من أجله إلا الله) وأفضل الدعاء (الحمد لله) ،
فلم يكتف أسئل بهد ، وذكر له من لأحاديث لو ردة في فضل لا إله
إلا الله ، ومن لا بد من التفرق بينهما في التوب ولا فضلية .

وأجاب * بأن خير لمذكور كافٍ لأنه صلى الله عليه وسلم
في حديث لأول فصل لا إله إلا الله على سائر الأقوال اشتملة الحمد لله ،
وفي الثاني إله فصل الحمد على سائر أنوع الحمد خاصة ، ويفرق بينهما أيضاً
بأن لا إله إلا الله سب صهر في دخول حجة خيراً من قول لا إله إلا الله
دخل حجة أو بقوله تعالى ، ولا كثر الله أكره أو لأن صفة كل عادة
متوقفة على الإيمان ، حصل بلا إله إلا الله شرطها ، بخلاف الحمد لله ،
والله أعلم .

مسائل تتعلق بالقراءات

﴿مسئل﴾ عن همزة وصل لو فتح بين الهمزة وسكونه وهمزة
لاستفهم في (الآن) [في] موضعي يونس إذا قرئ بالمد في حالة إبداء
لأنه لو هل يكون المد فيه مشبهاً كما قد استكسر أو بقدر ألف مكسر
لحز وهل له ضم قصير أو لا؟ وإذا قرئ لورش من طريق الأزرقي
في حال وصل بوجه إبدال همزة وصل ولا وجه يستفهم له فهل يجري
ذلك على مذهب من سئى مد لألف لأخيرة أو لا؟ وهل يجوز
عند ورش في لألف التي قبل الموحى في مذكر مد واقصر والمتوسط
في لوقف سواء سهل همزة وصل أو لا يسهها أو لا يجوز سنده ذلك؟
وإذا تركبت كلمة (الآن) معاً منه به فهل يجوز بقراءة لاثنين
بلاوجه استة التي في (الآن) مع كوجه من منه به) أو لا؟
وهل له أيضاً إذا قرأ (ثم أوسته من سي ففتح ال المد «ثي»
وبوسطه مع كل وجه من أوتيته أو لا؟

﴿فأجاب﴾ بأن المد المذكور فيما ذكر لتدوين مشع للسكون
ولا قصر فيه، ولا وجه استة التي لورش فيها كراية تجري على مذهب
من لم يستش مد لألف لأخيرة سواء سهل همزة وصل أم لا وسواء وصل
(الآن) بما قبله أم لا، ويجوز سنده في لألف لأخيرة مد واقصر
ووسط في لوقف كما يجوز في وصل ولا وجه استة ثاني مع كل

وجه من لأوجهه التي في أوستة ، وكذا ممدو المتوسط في اثني (١) مع
 كتاب من لأوجهه التي في أوستة ، لأنها كتابان ، والله أعلم .
 * سئل * عن وجه قراءة من حذف ياء من قوله تعالى (أجيب
 دعوة الذي إذا دنا من الله يقرأ به قوله تعالى (التراني) وكلاهما
 ياء ، متكلم قلم ، نون موقية ؟

* فأجاب * عن ذلك بوجهين أحدهما أن المقصود من قوله تعالى
 (التراني) في إياقة الرواية عن دت نري تعالى ولقدس على وجه
 التأكيد كما ترى وحذف ياءه ، فهدت أبا ، جميع اقراء بخلاف
 قوله (أجيب دعوة الذي إذا دنا من الله يقرأ به قوله تعالى (التراني) المقصود إجابة دعوة
 الذي عن وجه ترويع إياك ، ماله ، وحذف ليس عذري .
 ونها أن اقراءه سنة منسقة لأن لا تحذفها على النقل والرواية
 لا تقبس لقول العلامة شاطبي رضي الله عنه .
 وما لقيس في قرأت مدخل

وه يعبر في وجه تخصيص السؤال بل ترني في في القرآن
 كثيراً مما يصدق عليه ما في الذي ذكر في السؤال مع أنه ثبت للقراء
 عشرة ، مثل قوله تعالى (الأن لا أحرزني) (وأطعموا أمري) (تاني)
 (كتب) (واناني منه رحمة) (على صيرة أ) (ومن أتبعني) هذا
 مع أن السؤال لو كان في غير هذين لكان أولى مثل قوله تعالى
 في سورة الإسراء (الأن أحرزني) (يوم القيمة) (وفي سورة المذقيين

أولا أخرتني في الآية محذوفة من الآية الأولى بعد بعض القراءات
 ثابتة في الآية الثانية عند أهل عند جميع القراءات، مثل قوله تعالى في سورة
 النمل أفدني الله أو قوله (ذني الكتب) (أو ذني منه رحمة)
 في سوى سورة النمل في الآية الأولى محذوفة عند بعض القراءات
 ثابتة في غيرها عند جميعهم، ونحو هذا كثير معروف في علم القراءات،
 وإنما قلت: إن السؤال عن مثل هذا أولى لأن ما مسكه وقعت في
 لموضعين بعد فعل هو في إحدى لا يترد إلى في الآية الأخرى
 متحدة معه في دة واصنه بحرف الذني وال (لن ترني)، والله أعلم.
 * سئل * عن شخص زعم أن خطأ القراءات بعضها بعض خطأ
 لا يجوز، فهل كما زعم أو لا؟ وإذا قلته بالأول فما معنى قول ابووي
 لإمام رضى الله عنه في كتبه مسعى بالتبني إذا ابتدأ أحد بقراءة
 أحد القراءات فينبغي أن لا يزال على القراءة بها ما دام الكلام مرتبطاً
 هل معنى قوله فيسعي كذا أنه يحرم أو لا؟

* فأجاب * بأن ما قلته شخص لم يذكر من ذلك خطأ لا يجوز
 صحيح شرط أن يكون ما قرأه بالقراءة الثانية مرتبطاً بالأولى، وقول
 ابووي يدعي معناه يحرم بدليل قوله بعد ما ذكر في التبني «إذا نقض
 ارتباطه فله أن يقرأ بقراءة أخرى» فيه يدل على أنه ما دم الكلام
 مرتبطاً ليس له ذلك فيحرم عليه، ويدل له أيضاً قوله في شرح المذهب
 «وإذا قرأ بقراءة من السبع مستحب أن يتم القراءة بها، فلو قرأ بعض
 (١) أي في سورة هود.

الآيات بها ومضاهيها من السبع حروف شرط أن لا يكون ما قرأه
بالتبعية مرتبطة بالأولى « ودليل تنجيزه أن اقراءة بدلت تستمر مفوت
ارتباط إحدى اقراءتين بالأخرى ، ولأنه ليس بهيئة لا يقرأ بها أحد ،
ولله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن معنى تعبيره في كلامه العزيز بعلمه في نحو قوله
« وَلَسْتُمْ أَنْتُمْ فِي عِلْمٍ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ » وعلم الله سبحانه وتعالى
قديم تام لا يمتحى إلى علمه يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان
كذلك كان ، وقول القتيبي : إن علم الله الكائن لوقوع لا يعلمه إلا بعد
كونه ووقوعه هل هو معتقد أهل السنة أولا ؟

﴿ وحب ﴾ أن مراد بدلت أن يعلم ذلك عند ظهور خلقه ، ومعنى
كلام القتيبي أن الله تعالى لم يعلم لأشياء تعالى ما هي عليه ، لأن علم الشيء
على خلاف ما هو عليه جعل تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، فلهي
الوقوع أنه يعلمه الله وقعا بعد وقوعه لا قبله وهذا معتقدا ، وأما علمه
بالشيء في ذاته أو علمه قبل وقوعه ، فهو يقع في وقت كذا فذلك أمر
آخر وهو صحيح حق ، لكن ليس كلام القتيبي فيه ، والله أعلم .^(١)

﴿ سئل ﴾ عن قوله تعالى : « أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْوَهْدَانِ اثْنَانِ الْوُحْدُ الْأُولَى »
موضع هل قرئ فيه تحقيق همزة لأولى وإبدال الثانية ياء مكسورة
من غير إدخال ألف معها وحري للمحويين وقدرته لا حرج عليه فيه
وبصيرة محب آيين أن يحقق لأولى ويسهل الثانية وبين أن يبدل الثانية ياء ؟

(١) هذه مسألة تتعلق بأصول الدين فكان من حقها أن تذكر هناك

﴿ فأجاب ﴾ بأنه قرئ بالوجه الثاني مع سروه لبعض المحوئين
قرأه رفع ورس كتبه وأبو عمرو، ولا حرج على من قرأه بل يتب
عليه، وهو لا يخبرون بين تسهيل حمزة ثمانية وإحدى من غير
إدخال ألف بينهما في خلين، وقد أعلم.

﴿ سئل ﴾ عن قولهم بعدم طأن صلاة من قرأ فيها بالشود
إن لم يعبر معنى ولا رد حرفة ولا قصد، هل كونه قرآناً أو لغيره؟
وهل يحرم القراءة؟ ولا؟ وما حلة في التحريم إذا قلتم بالأول؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن عدم طأن الصلاة بالقراءة أشد من عدم
مذكور كونه قرآناً وهو متواتر مدة لاهيته، وذاته قرآناً
مدحون حساً لا يعبر بمعنى، والصلاة لا تطال به وإن حرمت قراءته،
إذ لا يلزم من تحريم شيء الصلوة حاشاً، وهذه تحريمه كونه غير
متواتر هيئة، وقد أسلم.

﴿ سئل ﴾ عن قمرات اعتبر أي يقرأ في ظرف استمر وطبئته
وتقريبه للإمام العلامة الشمس بن حريري وما وفقه من كتب
المشهور في ذلك، هل هي متواترة من طريق مد كورة وبعض متواتر
فقط؟ وهل تواتر قمرات السبع محصر في طريق شطية واسر أو
لا؟ وإذا قلتم بأن قمرات مشرعة متواترة فهل يجوز القراءة به لأنه
غير شاذ كما حزم به المعوي وسيد ولا كما أوده كلام السوي وغيره؟
﴿ فأجاب ﴾ بأن امرأت اعتبر من الطرق مد كورة متواترة

كم على ما قاله العلامة اتاح السكي، والسبع منها فقط على ما قاله غيره،
 وأمر دعو تر دشتانو ترفي انتفت الطرق عن عمله عن القراءة لا سميت
 استه إليه في بعض الحرق كما أوده العلامة أبو شامة في مرشده، ولا
 يستصر تو تر - سبع في طريق اشعية والبشر والتأثير، وتغوز القراءة
 غير المتو تر من العشر إذ لا يشترط في حوز القراءة المتو تر عند القراءة
 وحيدة من عتق، ومنه هو يكي فيه صحة سند وسبقه
 لوحده في العربية وهو فقد - ما مصحف العثماني وفي موجودة فيما لم
 يتو تر من عشر دون - ز دعاه - وشترط ذلك فيه عند الأصوليين
 وحيدة من عتق، ومنه هو ويستفرض حوز قراءة البسملة وإن كانت
 قرأتهم مع أم - متو تر - على أنها قد صرحوا بأن شترط المتو تر في
 ذلك إذ هو في القرآن المنطقي، أم حكيم وكفوا فيه - وهو
 حصل باحتياج لأمر ائلافة السابقة، كما أنه حصل في البسملة
 كتبهم أول كل سورة غير برآة بخط لمصاحف، فالقراءة به جتمعت
 فيه لأمر ائلافة حائرة وإن لم تنو تر كما نقله العلامة بن جزري
 عن ثمة المنحفين من السلف وخلف، والله أعلم.



مسائل تتعلق بمرسوم الخط وبغيره

﴿سئل﴾ عن شخص كتب قوله تعالى (وَلَا يَسْتَحْيُوا) (١) لَمْ يَسْتَحْيُوا
لَا كَمْ وَتَلَمَّوْا بِاللَّيْلِ فَقَدْ شَخَّصَ بِحَرْفِ غَلَبِكَ رَمَتْ فَوْفَ رِسْمِهِ
بِدُونِ الْيَوْنِ، وَأَبْصَحَ فَكَلَّمَتْ حَرْفِي كَتَبَ لَمْ تَعْنِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ،
فَهَلْ هَذَا أَمَلٌ مَصْبُوحٌ أَوْ لَا؟

﴿فأجاب﴾ بقوله لم أر من قل تحريم رسمه كذا، مع رسمه
بدون اليون كما قل هذا المثال في رسمه ٣ فقد أخطأ في صفة الرسم
ولم يحرم عليه، فتوالت أمثلة يحرم له يصب فيه، ولو قل أخطأ لأب،
ورسمه ٣ لا يقتضي زيادة حرف في كتب لم تَعْنِ، بل هذا حرف
من كتب لم لا من لا تَبْ يه سوا رسمت لكلمة باليون أم دونه،
وهو مطالب، ادعاه في أمهات وركب إلا أرب على بحرفته، والله أعلم
﴿سئل﴾ عن مثل قوله ' : نشأ، وعبر، ورؤ، هل
يكتب ألف معدود في ضمير أو لا؟

﴿وَأجاب﴾ بأنه يكتب ذلك كما ألف معدود في الجمع، والله أعلم.
﴿سئل﴾ عن لآر دة ومشئة ما عرق بينهما؟ وما عرق بين
القضاء والقدر؟ وما عرق بين محبة وإرضاء؟ وما عرق بين العداوة
والعصاة؟ وما عرق بين الشتم وسب؟

(١) في الأصل قوله تعالى ليس في القرآن هذه لأفعال

(٢) هذه لمسة وما بعدها يستأن من هذا

﴿ فاحب ﴾ من لا يرد دة و لم يبتة مقدر دفس كما عليه المحققون ،
و نصا هو احكم لكي لا يحمي في الأزل ، و مقدر جزئيات ذلك
احكم و مصلبه اي تقع فيه لا يران ، و محنة من الله تعالى له دارة
لا يعدم نبيه ، و من عند بلبل إلى محبوه و تعلق قلبه به ، و رضى ضد
محط ، و عدو في بني عيسى إلى اتعدي بالأفعال ، و اعصاء هي
عدو في كرامة في قلب ، و حس هو شتم قلبه حوهرى و غيره ،
و نداء أسير

تو سئل في اسمية سي صلى الله عليه وسلم اسماء خضر آهل
هي محو حتى لا يكون دة ، و قيل عليه قوب بن عباس رضي الله عنه
إن خضرهم كساة من خضره حمل قوف ، و حقيقة حتى يكون لها لوف ؟
﴿ فاحب ﴾ ، ان محترقها خضر آ حقيقة كورد سالت خبر ،
ولا مة في نون ، و مع سالت فهي سم شدة لا تعجب رؤية ما وراءه
كما قول لا يرد دة ، و رر ي دة في ، و الله أعلم .

مسائل تتعلق بالحديث

﴿سئل﴾ هل ورد في الحديث أن سيدة طمة زهراء ومريم بنته
عمر رضي الله عنهما كانتا نيتين أو إحداهما كانت نية أوه يرد فيه
شيء من ذلك؟ وماذا يترتب على من نقل عن حديث صحيح شيئاً
من ذلك؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لم يرد شيء من ذلك في حديث صحيح ولا
صحته له، وما قيل من أن مريم نية شاذ لا تمت إليه، ومن نقل عن
الحديث الصحيح شيئاً عن ذلك فقد كذب عني نبي صلى الله عليه وسلم؛
ودخل عند تعمدته في قوله صلى الله عليه وسلم (من كذب عني متعمداً
فليسوا بمقعدة من كذرا) ويلزمه التعرير بالغ مع نية من ذلك،
والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن قوله صلى الله عليه وسلم: (يُحْرَمُ التَّجَمُّعُ بَيْنَ الْقَمَتَيْنِ
وَأَحَدَتَيْنِ) [هل] المراد به حقيقة أو مجاز وما صورة عمتين وحنتين؟
﴿فأجاب﴾ بأن المراد به ما يعم حقيقة ومجاز أو وجود لمعنى يدي
نهي لأجله وهو قطع لأرحام في كلٍ منهما، وصورة عمتين أن ينكح
كلٌ من رجلين أُمّ لا أخ ويولد لكلٍ منهما بنت، وصورة حنتين أن
ينكح كلٌ منهما بنت الآخر فيولد لكلٍ منهما بنت، والله أعلم.
﴿سئل﴾ عن شخص قل، قل نبي صلى الله عليه وسلم: (أَعْمَارُ

أَمَّا مَا بَيْنَ السَّيِّئِ إِلَى الْبَرِّ [وَسَمِعَهُ آدَمُ فَقَالَ لَهُ : هَذَا حَدِيثٌ

لَيْسَ بِصَحِيحٍ عَنْ نَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ رَدَّ بِحُجَّتِهِ عَلَيْهِ ؟

﴿ فَأَجَابَ ﴾ : بَلَى لَا يَحِبُّ عَمَلُهُ شَيْءٌ فِيهِ قَبْلُ إِلَّا أَرَادَ بِهِ الصَّحَّةَ

مُصْطَاحِ تَبِيحٍ ، عِنْدَ مُخْبَرِينَ ، وَيُؤَيِّدُ بِأَرْوَاحِهِمْ عَدَمَ تَوَاتُهِ عَنْ

نَبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مَرَّةٍ شَدَّ فَيُجِبُّ عَلَيْهِ اتِّعَازُ بِإِلْعَاقِ بِحَسَبِ

مَا يَرَاهُ خَاكِمٌ مِنْ صَرْبِ أَوْجِهٍ ، لَتَوَاتُ حَدِيثٌ عَنْ أَبِي صَالِيٍّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ وَقَدْ حَسَنَ التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

﴿ سَأَلْتُ ﴾ عَنْ مَعْنَى تَقْصِصِ الْفَرْجِ ، مَكْفُوفِينَ فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ : إِنَّ اللَّهَ يُحْصِي كُلَّ شَيْءٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُعْطِيهِمْ بِهِمْ وَيُشْفِي بِشَيْءٍ

أَحَدِهِمْ مِنْ قُلُوبِهِمْ ، وَيُعْطِيهِمْ خَدَشَ أَعْيُنِهِمْ مَعَهُ تَعْدِيْبَ لِقَلِّ

بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ ، تَقْصِصِ لَيْسَ حَصْرًا بِالْمَكْفُوفِينَ لَطَاهِرٍ لِأَحْبَارٍ ،

أَوْ مَعَهُ اتِّبَاحُ لِقَلِّ الْأَصُولِيِّينَ عَدَمَ وَقُوعِ التَّعْدِيْبِ عَنْ غَيْرِ مَكْفُوفِينَ ؟

﴿ فَأَجَابَ ﴾ : بَلَى مَعْنَاهُ تَعْدِيْبُ كُلِّ لَيْسَ تَعْدِيْبُ تَكْلِيفٍ بَلْ

تَعْدِيْبُ مَقْبَلَةٍ ، وَخَرَجَتْ نَتِ فِي شَيْءٍ وَلَا مَانِعٌ مِنْ حَمَلِهِ عَلَيْهِ فَلَا

حَاجَةَ إِلَى عَدَمِهِ ، وَمَعْنَى هَذَا يَدْرَأُ قَوْلَ بَعْضِ الْأَصُولِيِّينَ : إِلَّا

تَقْصِصِ عَنْ خَصٍّ ، مَكْفُوفِينَ غَيْرَهُ أَنَّهُ فِيهِ تَعْدِيْبُ تَكْلِيفٍ وَفِي غَيْرِهِمْ

تَعْدِيْبُ مَقْبَلَةٍ لِأَحْبَارِ الْعَدَمِ ، وَأَمَّا قَوْلُ الْأَصُولِيِّينَ عَدَمَ وَقُوعِ التَّعْدِيْبِ

عَنْ غَيْرِهِمْ فَيُجْمَلُ عَنْ تَعْدِيْبِ تَكْلِيفٍ ، عَلَى أَنَّ بَعْضَ عُلَمَاءَ قَالُوا : إِنَّهُ

() (مَعْنَاهُ : هُوَ الَّذِي لَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا)

ليس قصاصة حقيقة بل صرب مثل إعلام الخلق بأن الآخرة در حجاب
لا يبقى فيها حق لأحد على أحد وقوي به جاء في بعض برويات
(يَقْدُ يَحْلَحُ مِنْ أَفْئَاتِهِ وَيَحْجَرُ لِرُكْبِ الْحَجَرِ وَيَعُودُ خَشَنَ
الْعُودِ) فإن الجمادات لا تعقل فلا نواب ولا عقب لها ، ولأول هو
المعتمد ، ولا مانع من أن يخلق الله تعالى للجمادات إدر كآدمك به
ما يقع لها ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ ع. ورد في خاتم ما لفظه ؟ وهل هو صحيح أو حسن
أو ضعيف ؟ وهل انهي عن بلوغ المقتل فيه لتعذيبه أو مسزبه ؟ وهل
يستدل بالأحكام بالحديث الضعيف أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه ورد في خاتم الحديث منها أنه صلى الله عليه وسلم
تخذ خاتماً من فضة وهو صحيح رواه البخاري ومسلم ، ومنها أنه صلى الله
عليه وسلم قل للباس حاتم حديد : (ما لي أرى عليك حلية أهل كدر)
فطرحة فقد : يا رسول الله من أي شيء أتحمده ؟ فقد : أتحمده من
ورق ولا نعمة ميتة لا أروه أبو داود وابن حبان وصححه . فعليه
الانهي فيه لتعذيبه ، ثم لأنه لأصل في انه في ، كذا المعتمد أن الحديث
ضعيف وممن ضعفه الإمام النووي في شرح مسلم ، فعلى هذا ينبغي
ضبطه بما لا يعد إسرافاً في العرف كما قصده كلامهم وصرح به الخوارزمي
في المحللان ، ولا يستدل بالحديث الضعيف في الأحكام كالحلال

والحرمة وبيع ولا يعمل . . . مع يستحب العمل في المضائل
والتزيب والتزيب . . . وسم

* سئل عن معنى عقر مدي تعود منه انبي صلى الله عليه وسلم
وعن معنى مسكة في ساق . . . انبي محبي مكين الى آخره ؟
* فأجاب بان معنى تعود صلى الله عليه وسلم من العقر تعود
من قسسته دليل قول عائشة : كان نبي صلى الله عليه وسلم يقول : (انهم اني
اعور من قسسته) . . . وروى عن عقر مدي تعود منه سخرى ومسلم ، وأما
روى من قوله : (انهم احبيي . . .) . . . فسنده
ضعيف ، وتقدير صحته معه طبع تو صعب وخشوع وأن لا يكون
من خبرة متكربين ولا من مرفين ، والله اعلم .

* سئل عن نعت انبي صلى الله عليه وسلم صلى بالأنبياء عليهم
الصلاة والسلام ليله لإسراء بيت المقدس أولا ، وإد قلته بالاول
وهل كانت في هذه صلاة لمهودة أو لمرد ؟ وهل كانت
صلاة حقة . . . لا شح أو لأروح ؟ وهل كانت وجبة قل هذه
ليلة أولا ، وهل كان في حقه بعض ميل أو كذا أولا ؟ وهل
كان لإسراء مرة أو مرتين ؟ وهل رأى ربه بعيني رأسه أولا ؟ ومتى
كان لإسراء .

* فأجاب بأنه نعت انبي صلى الله عليه وسلم صلى بالأنبياء
ليلة لإسراء بيت المقدس ، ومرد صلاة لمهودة على الأصح ،

وكانت الصلاة بالأشباح على الأصح، وكانت واجبة قبل ليلة لإسراء،
وكان واجب قيام بعض الليل لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُمُوا إِلَى اللَّهِ
إِلَّا قَلِيلًا» الآية ثم نسخ قيام الليل ليلة الإسراء، وفرضت فيها الصلوات
الخمس، وكان لإسراء به صلى الله عليه وسلم مرتين: مرة في مكة ومرة
في البقيعة، ورأى ربه ليلة لإسراء، يعني رأسه على الأصح، وكانت
الإسراء سنة خمس أو ست من الهجرة، وقيل سنة ثلثي عشرة مها،
وقيل غير ذلك، وكان ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الأول،
والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ شَهِدَ الْجَزَّةَ حَتَّى
يُصَلِّيَ عَلَيْهَا» يَدَّ، يَصِلُ بِمَفْعُولٍ مُفْتَقَدٍ أَنَّهُ إِذَا شَهِدَهَا حَتَّى يَصَلِّيَ عَلَيْهَا
غَيْرَهُ يَحْصُلُ لَهُ الْقِيَرُطُ، فَهَلْ لَأَمْرٍ كَذَلِكَ أَوْ لَا؟ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ: «قُلَّةٌ قِيَرَاتَانِ» فِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى يُدْفَنَ فَتَهُ
قِيَرَاتَانِ» هَلْ هُمَا غَيْرُ الْقِيَرِطِ لِأَوَّلِ أَوْ لَا؟ وَمَا مَعْنَى شُهُودِ خُذْرَةَ هَلْ
هُوَ الْمَشْيُ مَعَهَا مِنْ مَنَازِلِهَا إِلَى مَوْضِعِ اصِّلاةٍ وَالدَّفْنِ حَتَّى لَا يَحْصُلَ
الْقِيَرِطُ فِي الْأَوَّلِ لِمَنْ صَلَّى عَلَى عَائِلٍ أَوْ أَعْمٍ مِنْ ذَلِكَ؟ وَإِذَا قُلَّتْ بَارَتْ
مَعَهُ وَاحِدٌ مِمَّا ذَكَرَ فَهَلْ هُوَ لَعْنَةٌ أَوْ شَرْعًا أَوْ لَا؟ يَعْبُرُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنْ ذَلِكَ بِأَجْرٍ كَمَا عُبِّرَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: (مَنْ أَجْتَمَعَ فَوْخُطٌ فَهُوَ أَجْرٌ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: قَوْلُهُ مِنْ لَهْجَةِ بَعْضِ الْبَعْثَةِ لِأَنَّهُ مِنْ مَسْجِدِ الْحَرَامِ
إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى.

وَمَنْ أَحْتَبَدَ وَصَبَ فَلَهُ أَجْرٌ ١؟ وهل يطلق القبر ط على الأجر
لعة أو شرعاً؟

﴿فأجاب﴾ بأن قوله صلى الله عليه وسلم يصلي مني لفعل بدليل
رواية البخاري من عهد حفصة فصيلى عليها ولو صححت لرواية للبنة
للمفعول ومردمها اسمي للمفعول بالإجماع وبقية الأخبار، وحذف
المفعول المعلوم، وانقضى طان في آخر الحديث ليس هم غير القبر ط لأول
حتى يكون مجموع ثلاثة كما فهمه بعض أهل الظاهر بيينة روية
البخاري في كتاب الأيمان. (من شهيد جنازة وكان معها حتى يغسلني
عقبه، ويغسل من دونه رجعي من الآخر يغسلني) فهذا صريح في أن
لمرتب على الصلاة ولاتبع وحضور لدفن قبر ط، ومعنى شهود
جسرة حضوره معهم شياً أو ركناً من منزلها إلى أن تدفن، لكن لا ينبغي
أن يركب في ذهبه إلا لعمرك، وما ذكرته من أن معنى الشهود
حضور تعق عليه أئمة أهل اللغة والشرع، ولا ريب أن من صلى على
حفرة أو يشهد من منزلها يحصل له قبر ط لكن دون القبر ط المراد
في حديث، ومثله من صلى على عتب من غير سعي وذهب إلى المصلى،
وعدل عن ذكر الآخر إلى ذكر القبر ط لأنه أقل مانع به لإجارة
في ذلك الوقت، وأكثر ما يحتاج لإسكان فيه، والقبر ط لعة نصف
دينق، ولما نقي سدس درهم، وذلك ثمان حبات وثلاث حبة وثلاث خمس
حبة، وشرعاً هنا مقدار من الثواب يقع على القليل والكثير، وقد بين

في الحديث أن أصغر القير طين مثل حل حـ ، وهو من بحر تشبيه
تشبيها للمعنى العظيم به - سمع العظيم ، وبحر قوله صلى الله عليه وسلم
إِنَّهُ لَكَ الْحَمْدُ مِنَ السَّمَوَاتِ وَمِنَ الْأَرْضِ ، وحديث ، والله أعلم .
* سئل * والذي رضي الله عنه بعد ذلك عن هذا السؤال المذكور
وصورته : ما قولكم رضي الله عنكم في قوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ
صَلَّى عَلَى جَذْرَةٍ فَهُوَ قِيرٌ طِينَ الْأَخْرِ وَمَنْ شَبَّهَ حَتَّى تَدْفَنَ فَهُوَ
قِيرٌ طَيْنِ أَصْفَرُهُمْ كَأَحَدٍ » لأي معنى عبر بالقير ط واهمه ولاي جملة
سبه ولم صغر أحدهم بأحد ولم قل (قلته قيراطاً) ولم يقل عشر
قرريط على مقتضى قاعدة في أن الحسنة بعشر أمثالها ؟

* فأجاب * بأنه ليس مراد بالقير ط هـ معناه المعوي من أنه
نصف دبق ولا معناه المعوي من أنه جزء ، من أربعة عشر جزءاً أو من
عشرين جزءاً بل مراد به مقدار من ثوب يقع على القليل والكثير ، فعبر
به على طريق تمثيل بدليل قوله في حديث (مثل أحدين) ، و (مثل أحدي) ،
وهذا من بحر تشبيه شبه بمعنى عظيم بخس عظيم كما في قوله صلى الله
عليه وسلم (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِنَ السَّمَوَاتِ وَمِنَ الْأَرْضِ وَمِمَّا شِئْتَ
مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) وعبر عن ذلك جرياً على العادة في القليل لا جرياً على العمل القليل
إذ لا كبير مشقة على الإنسان في صلاة على أخيه ودفعه ولا إشارة إلى ذلك

(١) في هذا دليل على أن جامع هذه الفتاوى هو ابن المصنف كما دل على ذلك
قوله في المقدمة « أبي وأبو يحيى »

عن القير ط لا عشرة قر ريط ، ود كك في تعيره به إشارة إلى تقليل
 لأحر فيجاد كر و كك مرص يس الترعيب في دك إشارة بتعيله له
 بأحد أنه عظيم في نفسه و ب تعيله إنما هو بالنسبة إلى لأجر الحاصل
 على عدت مشقة ، وشه قير ص بأحد لأنه أعظم جبال المدينة إن
 كان لو قع ككك ، و تعيق بر كته صلى الله عليه وسلم به لقوله (أحد)
 جمل يجب و حة او ب شبه به أصغرهما تعظيماً لهذا الثواب أيضاً ، على
 أنه صلى الله عليه وسلم شبه به كلاً من القير طير فقال في رواية صحيحين
 (كك قير ط مثل أحدي اوصح أيضاً) القير ط أعظم من أحدي وبما
 تقرر علم أنه يسه قير ط بل بينه بأنه مثل أحد وأعظم منه ، وقد يزيد
 قير ط بريدة اصل ، في سنن اصحاح لابن اسكر من حديث أبي
 هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من أودن بجزرة
 و ن أهد فعر فم ككك أنه قير ط) ، فإن صلى عقيب كتب الله
 له ثلاثة قر ريط ، فإن شهد دف ككك أنه له أربعة قر ريط
 القير ط مثل أحدي) ، والله أعلم .

سئل عن السجدين المتين يسجدهم النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم القيمة في مقدم الشععة هل هم شرعتين أو لفويتين أو إحداهما
 شرعية و لأخرى لعوية ، وأن يسجدهم و قد رطوها وما بينهما من ار من ؟
 فاجب بأن السجدين بل اسجدت الأربع التي يسجدوها
 النبي صلى الله عليه وسلم في مقدم الشععة تكون على حبة كما هو ظاهر

الحديث يسجدها في هذا المقام مطيع لله تعالى طاب ثمنه أمة ، وطول كل سجدة قدر جمعة كما جاء في حديث أبي بكر صدیق رضي الله عنه ، وبين كل نيتين منهما ما يسع نظره صلى الله عليه وسلم إلى ربه قدر ما يليق له من الثناء والتحميد والتعجيد كما دلت عليه الأحاديث ، وتكون السجدة تحت العرش وقبل في حنة لقوله صلى الله عليه وسلم (فاستأذن على ربي في دره فيؤذن بي عليه ويد رايته وقعت ساجداً) ففسر جمعة دره بتحت العرش وآخرون بدره التي دورها لأنبيائه وأوليائه وهي حنة لقوله تعالى اللهم راراً سلام عند ربهم والسلام سمى الله تعالى ، ورجح الأول بأمور أحسنها ، وفي بعض طرق الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم (وحقاً واتي العرش فأخبر ساجداً ربي) .

﴿ سئل ﴾ عن قوله صلى الله عليه وسلم (كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان : سجدن الله ويحمدن الله أعطينا) ، معناه ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن معنى كلمتان كلامان وتصلق الكلمة على الكلام كما يقال كلمة أشهدة ، ومعنى حبيبتان محبوبتان أي محبوب قولها لله تعالى ، ومعنى محبة الله ، بعد إرادة إيصال الخير له والتكريم ، ولما قصود من قوله خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان قلّة العمل وكثرة التوب ، حتى روى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم

قل: أم قال سبحانه أنه ومحمد في كل يوم مائة مرة حطت خطيئة
 وإن كانت مثل رند البحر، وخصص لفظ رحمن من بين سائر أسمائه
 حسي لأن المقصود من الحديث بين سعة رحمة الله على عباده حيث
 يحزي عن العمل القليل بالثواب أكثر، وأشار الحديث بالتسبيح
 إلى صفاته تعالى خلال أية السلية، وبالتحميد إلى صفاته الكمالية أي
 التبوتية، والمعنى أرهبه عن جميع القائص وأحمد بجميع الكالات، والنظم
 الطبيعي يقتضي إثبات التحلية أولاً عن القائص، والتحلية ثابتة
 بالكالات، فلهذا قدم التسبيح على التحميد، وكرر التسبيح دون
 التحميد لأن الاعتناء بشأن التنزيه أكثر من الاعتناء بشأن التحميد،
 لكثرة المخالفين فيه، قل تعالى: وَمَنْ يُؤْمِنْ أَكْثَرُهُمْ إِنَّهُ إِلَىٰ وَهْمٍ
 مُّشْرِكُونَ (فلهذا جاء في القرآن بعدد ثمانية بلفظ المصدر نحو (سبحن
 أي أسبى منه) (ألا)، ولفظ الماضي نحو (سبح لله)، ولفظ
 المضارع نحو (يسبحينه)، ولفظ الأمر نحو (اسبح اسم ربك الأعلى).
 أولاً التنزيهات ثم تذكرهم عقول بخلاف كمالاته فنقول قصرة
 عن إدراك حقيقتها، والله أعلم.

* سئل عن قوله صلى الله عليه وسلم (من حج بيته ولم يرفث ولم
 يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه)، هل المراد به عقرات
 الصغار والكبار أو الصغار فقط؟
 * وجب * بأن ظاهر الحديث أنه يغفر بذلك الصغار والكبار،

وقد جاء مصرحاً به في بعض الأحاديث لكن لأوجه حملها على غير الكثرة المتعلقة بالآدمي ، والله أعلم .

❖ سئل عن قوله صلى الله عليه وسلم يجب لمن سأل عن أفضل العمل ألا يزال له أن رطب من ذكر الله ، المراد بالطوبة فيه ؟
❖ فأجاب بأن المراد به برطوبة الحاصلة للسان بتعريكه بالذكر ، وذلك كنية عن المداومة على الذكر ، والله أعلم .

❖ سئل عن جماعة يجتمعون في مكان فيقرأ منهم شخص حسن الصوت شيئاً من القرآن العقيم فيحسبون قراءته فاستأنوه ؛ يئدة منها ، فهل ذلك مستحب ورد في الأخبار الصحيحة ، يشهد له أولاً ؟

❖ فأجاب بأن سماع القراءة وطلب من حسن الصوت مستحب فليس لأحد منعها ، وهذه عادة لأخبار المتعدين وعبد الله الصالحين ، بل مات صحاب من ابن مسعود رضي الله عنه قال : قل لي اني صلى الله عليه وسلم اقرأ عليّ قرآن افعلت .
يا رسول الله اقرأ عليك وعليك أرى ؟ قال : إني أحب أن أسمعه من غيري .
فقرأت عليه سورة النساء حتى جئت إلى الهدى الآية فكيف إذا جئت من كل أمة منهم بزوج حتى أتني هؤلاء شديداً . قال : (حسبك) .
(١١) في ما يشي لأصل : سارة شيخ تادي رحمه الله تعالى في حاشيته : إنه تعالى بكثرة الكسائر والضعاف على الاعتماد حتى تشتت إلى ما في حجه أو هذه وقبل تمككه من أدائه .

الآن) ، فالتفت إليه فوجد عبده تذر فف وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يقول لأبي موسى الأشعري : ذكر ناريت ، فيقرأ عنده ، ولا تار في هذا كثيرة معروفة ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن قوله صلى الله عليه وسلم (من قال لا إله إلا الله خالصاً مخملاً من قلبه دخل الجنة) ما معناه ؟

❖ فأجاب ❖ بأن معناه من قال لا إله إلا الله مع نية محمد رسول الله خالصاً من قلبه دخل الجنة ، ثم إن كان قد أتى بحقوقه أيضاً من الصلاة وإكارة وسيرهم دخل مع عزين ، وإلا فبعد المقاصصة إن أرد الله مقاصسته ، وحذر بقوله خالصاً مخملاً من المنفق فلا يدخل الجنة ، وقوله من قلبه ت كيد وتصريح ، أوده قوله خالصاً إذ الخلوص ممدنه قلب ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في النوم هل هي صحيحة ولو كانت على أي حالة من لأحوال من رؤية كونه أسمر أو رؤيته بلا حية أو غير ذلك أو لا ؟ وما معنى قوله صلى الله عليه وسلم (من رأى في المنام فقد رأى حقا) ؟

❖ فأجاب ❖ بأن رؤيا النبي صلى الله عليه وسلم في النوم حق ورؤيا على غير هيئته معروفة ، ومعنى قوله (ومن رأى في المنام فقد رأى حقا) ؟ أن الشيطان لا يتمثل في إيد الملك يمثله على أي وجه أرد الله ، والمعنى أنها رؤيا صحيحة من ملك وليس من الشيطان ،

وهذا يدفع ما قيل إنه كيف يره جمعة في وقت واحد يره بعضهم
شباباً وبعضهم شيخاً وبعضهم كهلاً وبعضهم ناشئاً وبعضهم بالغاً ،
وحاصله أن مثلك لو يا جعل الله له أن يمثل لكل أحد بالشيء صلى الله
عليه وسلم ما يليق به ويفهم منه المراد ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن ورقة بن نوفل هل هو مسلم صحابي أولاً ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن النووي قل في تهذيبه من من منده ، وختلفوا في
إسلام ورقة وخبر البخاري المذكور أو ثل كته ظاهر في إسلامه
وقال السقيني : بل يكون حديث أول من أسلم من رحل ، وروى
الحاكم في مستدركه : لا تَسَوْ وَرَقَةَ فِي رَأْيْتُهُ جَنَّةً أَوْ حَشَنَةً ،
وقضى ذلك أنه مسلم صحابي ، وانماثل بخلافه ، تن على أحد قولين
لكن المحذر لأول ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن حديث ورد في صحيح البخاري : مَدِينَةُ كَأَكْبَرِ
تَمْنِي حَتَّى وَتَنْصَعُ طَيْبًا ، وقد وحدها أس من ر قصة فهل يعدون
من لحث أولاً ؟ وإذ سئلوا من حث فما الجواب عن الحديث ؟
وإذا لم يعدوا من حث فما هو حث في الحديث ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن حث في حديث اشهر كما جاء في رواية
هذه اللفظ ولم رد الفسقة ، فإن فضا يعدون من احبث إن كانوا فسقة
وإلا فلا ، ومعنى الحديث أن مدينة يخرج منها الشر ويبقى غيرهم فيها
ولعل هذا مراد قول جمعة إنه يخرج منها من لم يخلص إيمانه ويبقى فيها ،

من حلق إيمانه ، وعلى كل حال فهو حص بر من النبي صلى الله عليه وسلم وبر من خروج لدخان . وبجمل كما قال النووي أنه في أزمان متفرقة لا في هدين . مبن فقط ولا في جميع لأزمان ، والله أعلم .
 * سئل * عن قول سيدتنا عائشة رضي الله عنها : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر ، هل وقفنا على ذلك أحد من الصحابة أولا ؟ وإد قلتم هـ فهل يكون قوله ، حتم أو عن نقل ؟ وهل ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة ربعية في صدر الإسلام ركعتين أولا ؟ وإد لم نقل ذلك بحتم . ونفت أنه كانت تصلي ربعية في السفر أربعا فهل يكون فعلا محال لقوله أولا ؟

* فاجاب * بأن الحديث معروف عن عائشة حصة وقد روه عنه البخاري ومسلم وغيرهم ، مع أنه ليست قائلة بوجوب التقصر بل قائلة بأن تقصر أفضل من الإتمام ووقف عليه من الصحابة جماعات منهم عثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص وابن مسعود وبن عمرو وبن عباس رضي الله عنهم ، وتثبت أحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر ، منهم ما روته عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقصر في السفر وبته ويفطر ويصوم ، روه ندرقطي واسهقي وغيرهما بإسناد صحيح ، وجوب عن حديث المذكور في السؤال أن معناه فرضت ركعتين في السفر لم أزد الا تقصر عليهما ويتعين لمصير إليه جمعا

بين الأدلة ، ويؤيده أن عائشة روتنه وثبت كما أنه عثمان رضي الله عنه نظراً إلى أنه جائز ، والحاصل أن كلاً من قصر والإتيان جائز كما عرف ، واختارت لفعلها الإتيان لإطالة وقتها بالمعدة وإيا كان مفضولاً عندها ، وقد روت خبر خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمرة فأفطر وصمت وقصر وأتممت فقلت برسول الله أفطرت وصمت وقصرت وأتممت فقل (أحسنت يا عائشة) روه اسناني ودارقطني والبيهقي بسناد حسن أو صحيح ، وبذلك علم أن فعلها لا ينفي قولها ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن السيد جبريل هل بينه وبين الله وسطة بأوحي وهو اسيد اسر فيل أو غيره أولاً ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه روى لا إمامه أحمد في مسنده بسناد صحيح عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم وكل به وهو من أربعين سنة اسر فيل ثلاث سنين وكان يتيه فيه : نوحى ، ثم وكل به جبريل فزل القرآن على لسانه عشرين سنة عشر أجمكة وعشر أبندييه ، وروى غيره أن وحي كان بواسطة اسر فيل ، وروى بن جوزي خبر (شرب أحمراً كعبدي وتين) سنداه عن جبريل عن ميكائيل عن اسرافيل عن اللوح المحفوظ ، وأنكره قدي وغيره كقول وحي وكل به غير جبريل ، ولحق أن اسرافيل هو الذي نزل بالوحي في تسنين الثلاث لأوّل وأنه لو سطة وحده فيما بعده إلا في خبر السابق فوسطة مع ميكائيل ،

وهو يحصل لجمع بين لأحدثت المذكورة ، ويحمل إسكر أو قدي
وغيره السابق على أنه لا يوكل بالوحي غير خبره في نزول به بعد
السين اثلاث ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن تصدى له عطاء من فضل على رؤوس الغوم حديث
يدي فيه ترور ، كما فاختد يفسره فقال فذهب الرب الأول ويأتيهم
لله وأخذ ينسج قول البخاري باب قول الله تعالى (وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ
النَّقِصَةَ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ فَنُحْشِرُ الْغَافِلِينَ) عترض على البخاري فقيل كيف توزن
لأن العمل هو أعرض وأعرض مديس له جسم ولاله مثل ، وقال وصمير
(الذي هو الله) أن الله إلى المصير وقيل إلى مئة وقيل إلى خردل قال : هو خردل
هو الذي دخل من الشمس إلى دحل باب من عداقت يرى مثل حب
الغلغل ، وقال ومن شرط أسوة أن يرسل النبي صلى الله عليه وسلم
بعد أن يكمل له أربعون سنة ، فهل هذا الكلام صحيح أو لا ؟

❖ فأجاب ❖ بأن كلامه المذكور يقتضي معه من لوعظ ، بل
ظاهر كلامه لأول يقتضي زيادة والعبادة لله تعالى حيث شركت في الربوبية
مطلقة ، وفوله عترض على البخاري ليس وقع موقعه وإنما يقل سنشكل
وزن لأعمال بأنها أعرض لا أجسام فكيف توزن ؟ وأجيب بأنها تجسم
كما قيل مثله في دبح الموت وبين موزون صحف لأعمال ، وكلامه في
مرجع صحتها خص في لوجه الأول وثالث صحيح في الثاني ، وكنسب
الثبات من المضاف إليه ، وقد جعله النسبي راجعاً إلى الحجة وهو الأوجه

بتقدير مضاف محذوف أى بورها ، وقوله إن شرط أسوة من يرسل النبي
بعد أن يكمل له أربعون سنة منقضى بمجماعة كالسيد عيسى عليه السلام
و كالسيد يحيى عليه السلام كما قول تعالى في حقهما (وَتَبَهُ حُكْمُ)
أي التوبة (صَيًّا) أي ابن ثلاث سنين ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قوله صلى الله عليه وسلم (الْأَنْصَارُ شَعَرٌ وَالنَّاسُ دُثْرٌ)
هل المراد بالشعار الثوب الذي يلي الجسد والتمر الذي فوقه ؟ وهل معنى
الحديث الأنصار هم المطانة وخاصة ولأصعباء من سائر أسس أو
غير ذلك ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن معنى الشعار والدثار ما ذكر في السؤال وهو من
أحسن التشبيه فإنه يستعاره لفرط قربهم وكأنهم جعلهم اطانة وخاصة
وأهم الصق ، وأقرب إليه من غيرهم ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن قوله صلى الله عليه وسلم (آيَةُ الْإِيمَانِ) إلى آخره
ما المراد بالإيمان فيه وهل هو والإسلام متحدان أو متغيران ؟ وهل
من يطلق بإحدى الشهادتين فقط يكون مسلماً أو لا بد من بطقه بهما ؟
وما المراد بقوله صلى الله عليه وسلم (أَمَرْتُ أَنْ أَقْبَلَ أَسْسَ حَتَّى يَقْبُرُوا)
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) إلى آخر الحديث ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن الإيمان لمشر إليه في الحديث هو التصديق بما
جاء من عند الله مع لأعمال الظاهرة إن لم يقدر مضاف ، وإن قدر
مضاف كوجبات الإيمان فهو التصديق بذلك فقط ، قل تعالى (أُولَئِكَ

كتب في قلوبهم الإيمان أو قال : (وقلته مطمئن بالإيمان) ، وأما
لا يقرر باللسان فشرح لا يحرر لا حكمه في دين ، لكون التصديق
بالقلب أمراً باطناً يحتاج إلى علامة ، وجمهور الأشعة على تغاير الإيمان
والإسلام ، لأن الإيمان إدعاء القلب ، والإسلام انقياد الظاهر ، لكن
لا يمين شرط للإسلام اسفح حيث لا ميع ، وقول كثير : الإيمان
وإسلام واحد أو دونه لاتحاد في ، صدق إذ لا ينفك أحدهما عن
الآخر للاتحاد في مفهومنا مرة ، فلمن الذي يحكم بإسلامه من
صدق بقلبه ما جاء من عند الله ويطبق بالشهادتين ، ومن أطلق بإحدهما
فقط ليس من أهل قلعة ولا يحكم بإسلامه ، والكلام على ذلك طويل
كأن هذا قدر كافي هنا لمحتامل ، ولمرد بقوله في الحديث المذكور
(حتى ينوبوا لا إله إلا الله) إلى آخره قول الشهادتين لكن تقتصر على
لا إله إلا الله لأنها الأصل ، والله أعلم .

مسائل تتعلق بالعربية

﴿سئل﴾ عن شخص يقرأ قوله تعالى في سورة يوسف (أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ) بضم همزة وينكر عني من يقول همزة مفتوحة تبدل واو إذا وصلت به قلبه ويرعى أنه عارف بالعربية ويقول: الحرف الثالث مضموم فلا أول كذلك، فهل هو محطى وستدلاله وسد أولاً؟

﴿فأجاب﴾ بأن هذا إرغام لمعرفة العربية محطى في قوله إن همزة مضمومة وفي استدلاله المذكور، إذ همزة إم هي مفتوحة، وإتب ع همزة للتثنية في اسم محله إذ كانت همزة وصل واثلت مضمومة أصالة وهمزة ها إم هي همزة قطع كهزة أكرم واثلت مضموم عرضاً، ولأصل أفتيو بوزن أكرموا ثلث فتحة ياء إلى ائت بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء لا تنفك الياء كنين، وتبدل همزة وواو في وصل عند دافع وابن كثير وأبي عمرو وتحقق عند غيرهم، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن قوله صلى الله عليه وسلم (أَوَلَمْ تَذُنُوا وَتَسْتَغْفِرُوا) لم لم يحزمها، وقوله (أَسْطَيْتُ خَمْسًا يَعْظَمُ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي) لم لم يصب «أحد» كما نصب حملاً؟

﴿فأجاب﴾ بأن عدم حزم ياء جائز جداً، قوله صلى الله عليه وسلم المذكور أولاً في الرواية المذكورة على أحد الخائرين [وعدم] نصب أحد في الحديث الثاني جاء على اللغة الفصحى من أن الفعل إذا تعدى

إلى مفعولين يكون إزائه لأول أولى ، بل قد يجب في بعض التراكيب
والمفعول لأول هذا أحد وتأتي ضمير كنه قدمه لفظاً كونه ضميراً
متصلاً فهو في لابتة على وزن أعطيت حم ، والله أعلم .

سئل عن شخصين حتماً في قول العلامة بن مالك في الغيبة
أي كما وأعربت من نصف وصدر وصلم ضميراً المحذف

فقل أحدهم : عارته تعني أنها تبنى في صورة واحدة ، وهي ما إذا
أضيفت وحذف صدر صلتها وتعرب في بقية الصور ، وقل لآخر :
بل تعطي أنها تعرب في صورة واحدة وهي ما إذا لم تضاف وحذف
صدر صلتها ، كما في قائم ، وتبنى في بقية الصور فمن المصاب منهما ؟

فأجاب : بن مدي نذل عليه عبارته منطوقاً بـ لا تكلف وتأوّل

أنها تعرب مدة عدم إصافتها في حال كون صدر صلتها ضميراً محذوفاً
كأن قائم ، ومفهوم كذا أنها لا تعرب في بقية الصور ، وهي أيها
قائم وأنها هو قائم وأي هو قائم إذ لا يصدق على أي فيها أنها لم تضاف

في حالة المذكورة ، بل يصدق عليها في الأوليين أنها أضيفت ، وفي
ثالثة أنها لم تضاف في حالة كون صدر صلتها مذكوراً ، هـ ومراد

نائبها تبنى في حالة وهي ما إذا أضيفت وحذف صدر صلتها وتعرب

في بقية كما هو مذهب سيويوه . لكن عبارة السطح لا تساعد على ذلك

إلا بتكلف بعد وزنك شيء فيه ما فيه ، ولا حاجة بنا إلى التعرض

لذلك هنا ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن سيد الله صلى الله عليه وسلم هل هو مركب عند النجاة أم مفرد ؟ فذهب شخص إلى أنه مركب عند وحدة مستنداً إلى تقييده العلم إلى مفرد كزيد وإلى مركب كعبد الله ، ولأن كل كلمة من كتابه معربة بـ «عرب» غير «عرب» لأخرى ، و «وحدة» إلى «يحتون» عن أحول نكبات «عرب» و «ب» في حرف لأخر لهف ومجلاً ، ويختلف حكم العلم بحسب الأفراد والتركيب . وذهب شخص إلى أنه سلباً كلمة وحدة عند وحدة مستنداً إلى أنه يصدق عليه حد الكلمة ، وإلى أنه اسم وكل سم كلمة فتعسك مدعي التركيب بما صرح به القاضي عضد الدين في بحث مدعى لمعة وتبعه عليه السعد فتعري في «أيد» شريف ، فسمع ذلك الخصم ، واستؤول من مولا شيخ الإسلام تحرير ذلك

﴿فأجاب﴾ بقوله : جوابه بعد العلم بأن المفرد مشترك بين ما يقبل المثنى والمجموع وما يقبل المضاف واشبهه وما يقبل جملة وما يقبل المركب أن نحو عبد الله علماً مفرد حقيقة مركب محزاً ، ورعه بعضهم أنه مركب حقيقة ولأول هو المعتمد لأن مفرد هو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وهو صادق نحو عبد الله علماً ولكن «عرب» حرة «عرب» بحكي للدلالة على نقله إلى العلمية ، وأوله كان فرعاً «عرب» بحسب العوامل ، ومن جعله مركباً رعى اللفظ دون المعنى ، فقسم العلم إلى مفرد ومركب بحسب لفظ قبل التركيب ، وبما قررته علم جواب ما استدلل به مدعي التركيب ، وأما استدلاله بما في العضد ومن تبعه فهو

عليه لاله لأنه شته عبيه تعريف أصول لقا (?) بتعريفه مصدق فدعى أنه
مركب ، وبخلة وخفى م قوله مدعى لافراد ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن قول لا إله إلا الله أي عمرو وعثمان بن حجب تعمدوا لله
برحمته . « الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد » قال فيه بعض الشرحين :
هل مثل عند الله إذ كان سلباً كلمة أم لا فلو ذهب إلى لا أو لم إما
بطلان قوله . لا إله إلا الله ، ما خلت آخيه ، وإما بطلان انحصار أبنية
الاسم في ثلاثة مذكورة ، ولو ذهب إلى أن في لم يكن تعريف مطرداً
حينئذ ، وعن اللام في الكلمة هل هو اسم أو حرف ؟ وهل الحركات
لا إعرابية كلمات أولاً ؟ ولم تحذف التاء من بلفظة إذ تعبير ما عليه
المجهور لا بد له من بين وإلا فيكون طاهر البطلان . وقد ذكر
المصنف رحمه الله في شرح المفصل أنه لا يراد من تاء الوحدة وإلا يلزم
أن لا يكون ربك (؟) وأما كلمة بلفظ أولى حينئذ لأنه أخصر
وأدفع للإجماع . وقال بعض أئمة النحو : في هذا الكلام نظر ، أما أولاً
فمناقشة في الاصطلاحات غير ورودة ، وأما ثانياً فإنه لو صح ما ذكر
لوجب أن يقل الكلمة ، وإلا يلزم ترجيح بدون المرجح . والظاهر أن
كون لفظ مصدر ألا يفيد في جواب ، وقوله وقد علم بذلك حد كل
وخدمتهما مراد بأحداثه أو انقاص ؟ وما قل رحمه الله « تضمن » ولم
يقبل تركب على ما هو المشهور ؟ وقوله « دخول اللام » ولم يقل اللام ولم
لا قال حرف الجر ؟

﴿فأجاب﴾ بأن عمد الله إذا كان علماً كل كلمة وأعرب آخره
 أعرب المحكي صورة للدلالة على نقله من غير العلمية إليها ، ولما كان
 أوله فارغاً أعرب ، وحاصله أن مثل هذا مستثنى فلا يرد نقضاً على
 التعريف ، وأل في الكلمة حرف دل على الجنس من غير دلالة على
 قلة أو كثرة فلا يند في اتاء اتى بالوحدة ، وخركت الإعرابية كملت
 لصدق تعريفها عليها ، وحذفت التاء من «لفظة» لأن لفظ في لأصل
 مصدر ولأصل في المصدر أن يوتى بها مجردة من التاء ، كما أن الأصل
 فيها أن يوتى بها مفردة ، ولقد يقال : امرأة عدل ورجل عدل . ويهد
 علم الفرق بين لا تبين بها في الكلمة وعدم الإتيان بها في لفظ ، والمراد
 بالحد في قوله «وقد علم بذلك حد كل واحد منهما» الحد التام لأنه أبا
 عن حقيقة الم عرف بجميع ذبته ، وقل «تضمن» دون تركيب ليشمل
 ما شتمل على كلمتين إحداهما غير ملفوظة كقولهم لا يقال فيه إنه مركب
 من كلمتين حقيقة ، ويقال إنه متضمن لهما حقيقة ، وقل في خواص
 لاسم «دخول اللام» دون اللام لأن الخاصة إنما هي دخول اللام لا
 نفس اللام ، إذ خاصة إيمانك كور فعلاً لا دة ، وقل «آخر» دون
 حروف الجر ليشمل الحرف بالآخر ولا إضافة وبالجملة على رأي في المسألة ،
 وقيل : لأن حرف الجر يدخل على غير لاسم على سبيل الحكاية كما يقال
 زيد مرفوع بقام في قولك قام زيد ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن المستثنى المخرج باللام أو أحد أخوتها هل يجوز حذفه

أولاً؟ وإد قلتم بحججه فهل ما مثل به الشيخ جمال الدين بن هشام في
لمغني في حذف الاستثناء في قوله «قضت منه عشرة ليلس إلا» من
هذا النوع أولاً؟ وهل يكون لمرد بحذف الاستثناء حذف المستثنى
منه وهل ليس مع إلا كغير معهما أولاً؟

* واجب * بأنه يجوز حذف المستثنى ومنه ما مثل به الشيخ جمال
الدين كما نشر إليه في الموضع المذكور وقوله «وقد تقدم» أي في
حرف اعراب المعجمة، ومرد بالاستثناء في قوله «حذف الاستثناء»
مستثنى، وإلا مع ليس كغير معهما، كمثل «وهدأ سلم».

مسائل تتعلق باللغة

* سئل * عما قلناه شيخ جمال الدين لأسوي رحمه الله من أن
روح يطلق على الذكر والأنثى ويستدل له بقوله سبحانه وتعالى
«وأصلحنا روحه» أهل هو المعتمد أولاً؟ وإد قلتم إنه المعتمد وقيل
إنه محلف المقسدة لعريته وشيئاً متوآاً اتدكي والثالث إنه هو
فليس له فرج حقيقي، ولا يستدل دلالة أيضاً فإن القرآن سنة
منبئة فلا يقاس عليه في جواب؟

* فأجاب * بأن ما قلناه لعلنا لا أسوي هو المعتمد، قال الإمام
النووي: يقال: رجل روح والمرأة روح، هذه هي اللغة الفصيحة المشهورة

التي جاء بها القرآن العظيم ، ويقال أيضاً لمرأة زووجة طلاء وهي لغة مشهورة حكاه حديث من أهل لغة ، وعنه هذه اللفظة في باب الفرائض للفرق انتهى . وأما ما ذكره أهل العربية فذلك إنه هو في لغة التميمية المتصلة بالفعل على تفصيل معروف في محله ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن البكر والعذراء هل بينهما تعبير أولاً ؟

❖ فأجاب ❖ بأن مسمى البكر والعذراء واحد فلا مفايزة بينهما وقد قدمت المسئلة على ذلك في كتاب أحكام النكاح ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن السلطان هل يطلق على المتضي أولاً ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه يطلق كل من سلطوا ، وهي على لآخر محذرة ،

والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن قول العلامة بن الإصلاح « أهل حديث يقولون أعضله فهو معضل بفتح ضاد ، وهذا اصطلاح مشكوك مأخوذ من حيث لغة ، ونحوه فوجدت قوله أمرٌ عَضِيلٌ أي مستغلق شديد ، ولا انتفت في ذلك إلى معضل بكسر ايماء وإن كان مثل عَضِيلٌ في المعنى » انتهى . ما وجه إشكاله ؟ وما وجه تحلله عَضِيلٌ ؟ وما معنى قوله « ولا التفت في ذلك » إلى آخره ؟

❖ فأجاب ❖ بأن وجه إشكاله أنه لم يثبت عنده في اللغة أعضله متعدياً بنفسه بالمعنى الذي فهم أنه مراد هنا ليكون له اسم مفعول وهو معضَلٌ بالفتح ، وإنما يقال عضل قال الجوهري : يقال أعضل الأمر أي

اشتد واستعلق . ووجه نحلال إشكاله بعضيل أن فعلاً مع مجبته
بمعنى مفعول باب يتلزم لهم كذلك ، فصح ضبط معضل بالفتح
لتبوت عضيل المثار له فيما ذكر ، ومعنى قوله « ولا التفات في ذلك »
إلى آخره أن معضلاً بالكسر وإن كان مثل عضيل في المعنى لا يصلح
مأخذاً لضبط معضل بالفتح لعدم مشاركة مفعول فعلاً فيما شارك
فيه فعلاً هذا تقرير كلامه وفيه نظر ، أما أولاً فوجه نحلال
الإشكال بما ذكر مع الاعتناء بكلامه إنه يتم لو ثبت أن عضيلاً
بمعنى معضل بالفتح ولا يعين أنه ثبت كذلك ، وأما ثانياً فالحق أنه لا
إشكال لأن كلام أهل الحديث يقتضي أنهم نقلون لأعضله متعدياً
بذلك المعنى بحسب ما فهم منهم فهم منتبون ، ولتبت مقدم على الذي ،
وقد صرح بقوله صاحب الترمذي من أئمة اللغة وجعله بمعنى أعضل به
لأمر ، ولو سلم عدم زوته صح ما قلوه ، لجوز أن يكون أصل
أعضله الذي قلوه أعضل به فحذف حار وأوصل الضمير بالعمل توسعاً
فيه وإجراً ، له مجرى متعدي ، كما في قوله تعالى (ذلك وعد غير مكذوب)
فيه وقد نهى بن الصلاح نفسه عن ذلك في قول الغرضيين « لمشاركة »
وإن أصل مشاركتهم فيكون أصله هو أعضل بالحديث سقوط
جمعة من سنده والحديث معضل به ثم حذف الاء وأوصل الضمير كما
مر ، وحكم تركهم ذلك فيه مسة لبقية أخوته من المقطوع
والمرسل وغيرهم ، ويجوز أن يكون مأخذه من الصحاح من أنه يقل

أعضلني فلان أي أعيا في أمره ولا يحق صحة معناه هـ على المتأمل، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن تعريف لمذهب والتقليد والمقلد، وهو ؟

﴿فأجاب﴾ بأن مذهب لغةً مكان لذهب ، وصطلاحاً ما يصر إليه من الأحكام ، والتقليد هو الأخذ بقول الغير بلا حجة . فالمقلد هو الآخذ بقول غيره بلا حجة ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن سبب عدوه عن نصاري أو نصيري إلى قوله أنصاري ، وهو ؟

﴿فأجاب﴾ بأن سبب عدوه عن نصاري أو نصيري الذي هو اتقيس إلى أنصاري أنه م يبق على معنى جمعية بل صر علماً بالغلبة فوجب بقاؤه على لفظه كما نقول في مساجد علماء مساجدي ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن قول النيس عند نقض شهر من شهور لأهله العربية ومعظم شهر رمضان «مت شهر كد» هل يموت الشهر حقيقة أو حساً ؟ وهل هذا أصل من كلام العرب أو من الكتب واسعة ؟ وهل سميت اشهور بأسمائها لأن قبل الحجرة أو بعدها ؟ وهل شهر رمضان هذا صامه أهل الذمة قبل الحجرة أو بعدها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم أو شهر رمضان غيره ؟

﴿فأجاب﴾ بأن الموت لغةً ضد الحياة وإن مشتهر عرفاً في مفارقة ارواح الحسد ، وذلك يأتي على أنواع فلا يمتنع أن يقال : مت شهر كد بمعنى نقض أجله ، ويكون حقيقة لغوية كما يقرر . مت البلد نحرابه

قال تعالى (الْحَيَّ بِهِنَّ مِتْنَا) وقال أئمة الهدى : مات الشعر في الماء
وتسمية الشهور بأسماء موحودة قبل لحررة بل قبل سرع كما يؤدي
إليه آية (إِنْ عِدَّةَ شَوْرَيْسَ اللَّهِ تَعَسَّرَ شَهْرًا) وشهر رمضان لم
يصمه أهل مدة أصلاً ، وفترض لله صومه في شعبان في السنة الثانية
من لحررة ، وختلف هل كان قبل فرضه صوم وجب فسخ أو لا ؟
ولأشبه مذهب الثاني . وعلى الأول قيل كان عشرين يوماً وقيل أيام
البيض ، والله أعلم .

مسائل تتعلق بأصول الدين

مسألة عن قول الله تعالى (لَا تُصِرُّوا كُنُوزَكُمُوهَا إِلَى يَدَيْكُمْ) وقول المنشد

الحنان رب محجب بأفاده وأمر الموحب

هل عليها عترص في ديت ولا ؟

والجواب : بأنه لا اعترص على الأول إن أريد به أنه محتجب
عن الإحاطة بالأصروا أنه لا يحيط به . رواية بالعين ، وإلا فهو يرى
في الحجة إن أريد أنه رواية يدل مدح قوله تعالى (لَا تُصِرُّوا كُنُوزَكُمُوهَا إِلَى يَدَيْكُمْ) إذ معناه أنه تعالى مع كونه مريباً لا تدركه لأبصار لتعليه عن التثني
ولا تصاف بالحدود وجوب ، ولا عترص أيضاً على قول المنشد
المذكور لما قلناه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن الشر هل يقال فيه إنه وقع نقصاً لله تعالى وقدره وخلقته ومشئته وإرادته لا برضاه وخيبره ولا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يقال في الشر وقوع نقصاً لله وقدره وخلقته ومدكورت وإمكان لا يرضى به نفسه لقوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر أو يدل ذلك قول الأئمة إن أفعال أعدائكم مخلوق لله تعالى وهو يستدعي القدرة والإرادة لعدم الإكراه والإجبار والإرادة صفة في حي توجب تخصيص أحد مقدورين في أحد الأوقات بالوقوع والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن دليل على أن الله تعالى لا إرادة ؟
﴿فأجاب﴾ بأن الله تعالى لا إرادة من غير عاقل فهو أحسن من الإرادة والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن الدليل على أن العاقل لا يفتقر زمامين ؟
﴿فأجاب﴾ بأن الدليل عليه أنه لو في زمين لكن اتفاقاً بمعنى أنهما به ويلزم فيه معنى وهو محال لأن فيه عرضين بلشئ معاً أن تحيظه تبع لتحيزه والعرض لا تحيظه له مدته حتى يتحيز غيره تبعيته والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن دليل أهل السنة والجماعة في أن للعبد كساً وخياراً .
﴿فأجاب﴾ بأن الدليل على أن للعبد كساً وخياراً حتى يتب به إن كان طاعة ويعقب عليه إن كان معصية أنه يفرق بالصورة بين

حركة الضم وحركة لا ارتعاش ، ونعلم أن الأولى باختياره دور
التيه ، وأنه لو لم يكن له كسب واختيار لما صح التكليف ، ولا ترتب
ستحقاق التوب واعتقاب على أفعاله ، ولا إسداد لأفعاله التي تقتضي
مباشرة قصد ولا اختيار إليه على سبيل حقيقة كصلي وصمه ، ولا أدلة
تبي ذنب كقوله تعالى (جز آية كآية يعملون) وقوله (فمن شاء
فألمن ومن شاء فلا كفر) فاعند كسب لأفعاله وإن كان الله تعالى
حقيقاً له ، وتحقيقه أن صرف اعمد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب ،
وإعند الله تعالى بفعل عقب ذلك حق ، وهذا القدر كافٍ هنا وإلا
فلكلام على ذلك طویل ، والله أعلم .

* سئل عن قول القائل : اعمد مسد لا محير ، هل يجوز أو لا ؟
* فأجاب : بأن ذلك يجوز لقوله تعالى (وربك يتحقق) ويشاء
ويتحرر ما كان فيه أجزأة أولاً لأنه تعالى هو الموجد للأشياء حقيقة
ولا حجة بعد إلا طرق الكسب لذي قدره الله تعالى عليه والله أعلم .
* سئل عن قول القائل : خلقتكم تحت مشيئة الله تعالى هل
هو حائر أو لا ؟ وإد قلمه ، لأول فهل ينفذ القول بأن تم من هو مقطوع
له بالجنة ومن هو مقطوع له بالكر أو لا ؟ وهل يشهد لصحة من قل
هذا قول قول المصنف عصفه مدبر : « وجوب الشيء بالاختيار لا ينفذ
لاختصار » وقول السيد في شرحه : « بل يحققه لأنه فرع » أو لا ؟
وهل مشيئة ولا إرادة مترادفان أو لا ؟

﴿ فأجب ﴾ بأن القول المذكور حائر إذا لا يخرج شيء عن مشيئة الله تعالى ، ولا ينفك فيه القول بأن شيء من هو مقطوع له بالجنة ومن هو مقطوع له بالنار ، إذا دحول لأول حنة والتي في النار إنما هو بمشيئته باتفاق أهل السنة والجماعة ، ويشهد له مدرك من كلام القمي عصف السيس وكلام السيد ، وأنه لا ردة ولمشيئة فتردفتن عند لا أكثرين ، وعند بعضهم الإردة لتعلق بالكلمات في جميع لأزمة ، ولمشيئة لتعلق في وقت إخراجهم من العدم إلى الوجود ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن لا يمين هل هو مخلوق أو لا ؟ وهل هو عمل أو قول ؟ وهل يزيد وينقص أو لا ؟

﴿ فأجب ﴾ بأن لا يمين عند جمهور المحققين تصديق النبي صلى الله عليه وسلم بانقلاب في علمه بمحبوه ضرورة ، ولا يقرر ، بل إن هو شرط لأجراً أحكامه لديه ، وقيل : إنه تصديق ولا يقرر معاً ، وقيل لا يقرر ، وقيل العمل ، وقيل : التصديق ولا يقرر ولا عمل ، وعلى كلٍّ من هو مخلوق لأنه فعل أحد المخلوق ، وقول أبي الليث نسر قندي في جواب أنه مخلوق أم لا . " لا يمين يقرر " وهدية ولا يقرر صنع العبد وهداية صنع الرب وهو غير مخلوق " فيه تسميح " لأن هداية الله للعبد سبب لا يمينه لأجر منه ، والمسؤول عنه لا يمين لا لا يمين وسنده معاً ، ولا يمين يزيد وينقص خلافاً كثيراً وإن قد هو التصديق وحده لأنه يتفاوت قوة وضعف بمقطع بأن تصديق أحد لأمة ليس كتصديق النبي صلى

لله عليه وسلم ، لا يتمل على غير القول لأول . ماهية إذ زل جزؤها
بالنفس . تنفت . تنفت . فيزم كثر من نقص إيمانه . لأن نقول : النظر
في ذلك به هو ما صدق الإيمان كقول : نين أو إيم واحد في زمنين
لا به هبة لأب كية ونكي لا وجود له إلا في ضمن أمراده ، وسكلام
في ذلك طويل لا يجمله ، بقا وفي ذكرته كفية من وفق . والله علم .
* سئل عن النفس وروح هل هم شيء واحد أو نفس غير الروح ؟
* فاجاب : أن ظهور على أمر شيء واحد ، يقال خرجت نفسه
أي روحه قول حسنة . ومما قوله تعالى : ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥}

قطع عليه أجله الذي قدره الله تعالى له قول لا اعتزل وقتله يعزرا تعزير
 الدلع بشرطه لا آتي بحسب ما يراه حكم من اضرب وخلص وغير
 ذلك إلى أن يرجع عن هذا القول أنه سد سواء كان معتزلا أم سدياً ،
 لأنه إن كان سدياً فقتله إما أن يكون عدماً أو جاهلاً ، وإن كان عدماً
 وقال ذلك [لا] على قصد أن يردده ويضاهيه يعزرا لكونه مثلاً بخلاف علمه
 وعقده ولا يقيع غيره من العموم في عقده لا يجوز عقده ، وإن
 كان جاهلاً فكذلك لإفتائه بهر علم ، وإن كان معتزلاً يعزرا أيضاً
 على كلا التقديرين ، أم عند العلم فعلى عقده أنه سد محال لا اعتقد
 أهل السنة والجماعة ، وأما عند الجاهل فعلى إفتائه بهر علم ، وإن كان جاهلاً
 في القسمين لا يعزرا إلا بعد أن يعرف حق واه يرجع ، لاحتمال أن
 يكون سمع ذلك من أحد فاعتقد صحته وقوله بالضر إلى تأويل من
 التأويلات المشهورة ، وأما ما حجت به معتزلة من الأحاديث الواردة
 في أن بعض الأصاغت تريد في لأجل ومن أنه لو كان يقتول ميتاً بأجله
 ما استحق قتله دم ، ولا عقاباً فأخوب عنه ، أما عن الأول فإن الله
 سبحانه كان يعلم أنه لو لم يكن يفعل تلك المصاغت لكان أحله ثلاثين سنة
 مثلاً لكنه علم أنه يفعل فيكون أجله ستين سنة مثلاً ، فسببت هذه
 الزيادة إلى تلك المصاغت نأى على علم الله تعالى أنه لو لاها ، كانت تلك
 الزيادة ، وأما عن الثاني فإن الدم والعقاب لا يستلزمان كون المستحق
 لهما فاعلاً أيضاً ، فالدم والعقاب إما مستحقهما القتل لا ارتكابه لمهي

عه وكسه افعل ادي يخلق لله تعالى عقه الموت بطريق جري
مادة ، وين اقل فعل اقل بطريق الكسب وان . يكن بطريق
خلق ولا يحد ، والله اعلم .

❖ سئل عن روح هل هي مخلوقة [أم لا ؟

❖ وحب ❖ بان روح مخلوقة لقوله تعالى [(وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا
تَعْمَلُونَ اَوْقُولَهُ اَوْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ)] وقوله (وَاللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
حَاقُّ كُلِّ شَيْءٍ) اوعيد دلت ثم يدل عليه ، والله اعلم .

❖ سئل عن العقل هل هو أفضل من العلم أو العلم أفضل منه ؟

❖ فاجب ❖ بان العقل أفضل من العلم لما كور لأنه منعه وأسه
وسب إدر كيه ، ولأن الغريزي منه محض خلق الله تعالى ، وإلى ذلك
أشار نغزلي رضي الله عنه بقوله (والعقل أشرف صفات الإنسان ،
والعلم يجري منه مجرى البحر من الشجر والصور من الشمس ولروية من
العين ، وبقول بان العلم أفضل منه إيم يصح من حيث سئل منه له
وليس كلام فيه بل في التفضيل بينهما مجردين ، على أن بعضها قال :
علم أفضل ولله حد وصف لله به وبه بجر وصفه بالعقل ، والكلام في
ذات طويل كن هه كافي في الجواب عن السؤال ، والله اعلم .

❖ سئل عن ملائكة هل هم دكور أو إناث ؟ وهل هم أحساد
أو أرواح أو أشباح فقط ؟ وهل يأكون ويتربون أو لا ؟ وهل هم
مكلفون كغيرهم من بني آدم أو لا ؟ وهل هم حيون أو لا ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأن الملاكمة لا يوصفون بكورة ولا أنونة ، وعود الضمير إليهم مذكراً في اقراء كقوله تعالى (أفنبئني بسماهم هؤلاء) الآية لا يلزم منه تكثيرهم كما في عوده على الحشى ، وكذا لا ينكر في قوله (فاستفتحهم أربك أنت وهم أنون) فحقت المذكرة إياهم وهم شهودون ، وحقيقتهم أحسن لطيفة لتشكيل أشكال مختلفة ، لأن رسل كانوا يرونهم كدب ، وقيل : حوهر مجردة محلقة للنفوس الباطنة ، وقيل غير ذلك ، ولا يأكلون ولا يشربون ، وما نقل عن هرون ومروت مما يخالف ذلك ليس بصحيح وهم مكتمون ، ويقال لهم : حيون باعتبار أنهم أحياء لا باعتبار تعريفهم المشهور من أنهم جسم : من حسس متحرك بالإرادة ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن تعريف معرفة الله ما هو ؟

﴿ فاجاب ﴾ بأن معرفة الله أن يعرف ما يجب له وما يستحيل عليه ، فيعرف بمعرفة صفاته كما أحبهم سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام فرعون السائل عنه تعالى كما قص عليه ذلك بقوله (قل فرعون وما رب آل عابدين) قل رب السموات والأرض وما بينهما والعرف عند الصوفية من عرفه تعالى بأسمائه وصفاته ، تصدقه في جميع معاملاته وأحواله تمسقى عن أخلاقه بدمومة وآفته ، ثم طاب بالباب وقوفه ، ودما بالقلب عكوفه ، ونقطع عن هواجس نفسه ، ولم يصع بقلبه إلى خاطر يدعو به إلى غيره ، والله أعلم .

❖ سئل عن معرفة وجود الشرعي هل تثبت بالدليل العقلي أو بالدليل شرعي أو بهي ؟

❖ فأجاب بأن معرفة الله تعالى وحجته بالإجماع ، وكذا نظريته لتحصيلها ، كمن أوجب عند لا شعرة بالشرع للنصوص وردة فيه ، ولا إجماع لمنعقد عليه ، وسند جميع لو حجت إليه ، وسند معتزلة وبعض أصحاب العقل لأبى دفعه لاضرر المظنون ، وهو خوف سلب الحرية ، وكل ما يدفع ضرر المظنون بل لمشكوك وحجته عقلاً ، فمعرفة الله تعالى وحجته عقلاً ، ولكل منهما أدلة وعقائد طويلة لا يحتمل تمام ، ومن جهة الاعتراضات ! ومما يدور على كل من اتهم به ، وسئل عن دليل شرعي لا عقلي هو موافق للأشعرية وهم أهل السنة والحجة . والله أعلم

❖ سئل عن قول من ذكر على حجة الإسلام الإمام العزلي قوله « ليس في الإسلام شيء مما كان » وقوله « ما قسمه الله بين عباده من رزق وأهل وعاد » هم عند محض لاجور فيه بل هو على ترتيب أو حسب ما ينبغي ، وسه في الأول إلى الكبر وفي الثاني إلى أنه تابع لمعتزلة في قومه ، وحيث لأصحاب من الله بعد رجم ، أن الأول يستلزم تحريم محدث ضد العلم على أن يأتي بأدعاء منه أو يجعله به ، وأن الثاني يستلزم أن نغري تبع للمعتزلة في ذكره . واللازم فيهما باطل ، فهل مرعاه مسائل صحيح أو خطأ ؟

﴿فاجب﴾ بأن ذلك خطأ لأننا لا نسلم أن مذكر يستلزم شيئاً من ذلك ، وإنه يستلزمه في الأول إذ أمكن ذلك مع وجود هـد العالم وهو ممنوع إذ لو أمكن أبدع منه حيث أن تعلق القدرة بإعدام هذا العالم حال وجوده لم يحتج ضدس وهو محال ، ونحن سير مقدور ولا ياتي هـد صلوح القدرة للطرفين بأن تعلق بكل منهما بدلاً عن الآخر ، على أن «هـ» فيه ذكر في عـدته يجوز أن تكون موصولة وعليه فالكلام طهر جداً ، وأم لو اوجب في حقه تعالى فهو بمعنى اثبت من لوجب اثبت بالقصا الأري ، لا لوجب بدائي ولا لوجب اتكيني ، إذ لوجب بمعنى ذلك باطل لقوله تعالى (وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ) وقل الغزالي في مقصده الأسني : كل ما يدخل في الوجود فإنه يدخل بالوجب فهو واجب أن يوجد ، لكنه ليس وحماً لدته بل بالقصا الأري الذي لا مرد له ، وقل في إحيائه : إنه تعالى يفعل بعده ما يشاء فلا يجب عليه رعية لأصلح لعباده لما ذكرنا من أنه لا يجب عليه شيء بل لا يعقل في حقه وجوب ، فإنه (لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ) وقل فيه أيضاً : إن الله تعالى متفضل بالخلق ولا اختراع ، ومتطول بتكليف اعد ، ولم يكن الخلق والتكليف واجبا عليه ، وقل لمعتلة : وجب ذلك عليه لما فيه من مصلحة العباد وهو محال إذ هو لموجب ولأمر وانتهى ، وقال العلامة سعد الدين التفتازاني : وعمدته قصوى في هـد لأصل قياس العائب على أنه هـد لقصور بطرهم

في المعارف لإلهية أو بطائف حمية ربانية ، ثم قال ولعمري إن مفسد
 هد لأصل أظهر من أن تخفى وأكثر من أن تحصى ، ولو وجب على الله
 تعالى لأصلح لعباده لما صل لمعتلة عن طريق إرشاد ، فلتعزلي منه
 الله تعالى عن سمة انقص فكيف يقول [بقول] لمعتلة ؟ فمن خطاه
 فيما ذكره فعليه التعزير ، ومن سبه إلى الكفر فيما قلناه فعليه أيضاً
 التعزير إن أول ذاك وإلا ففي روضة كأصله عن ملتوي أنه كافر لأنه
 يسبي لإسلام كمرأ ، وعنه يحمل قوله صلى الله عليه وسلم (مَنْ دَعَا
 رَحُلًا بِالْكَفْرِ أَوْ قُلَّ عَدُوُّ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَسَارَ عَلَيْهِ)
 أي رجع عليه كما روي كذلك ، وحدث علم أن كلامه الذي أنكره
 لرسوله مذكور حق يجب عليه عقوبته على لوجه الذي قرره فليعتمد
 في هذه المسألة ، فإنه من مآل لأقدم ، ولحق أحق أن يتبع ، ومن لم
 يعرف الله ولسكوت عليه حتم ، ومن عرف الله ولصمت له حزم ،
 ولذلك قيل : من عرف الله كل لانه ، والله أعلم .

❦ سئل عن شخص يتسلط عليه الشيطان في غالب أحواله ويلقي
 في دمه ما يشوش هذا الشخص منه من طلاق نسائه وعشق رقيقه ،
 ويلقي في دمه أيضاً ، لو نطق به لكان مرتدًا والعيذ بالله وغير ذلك
 في حطوره ، وحال أن هذا شخص يشوش من ذلك غاية التشويش
 من أن يتلفظ بشيء من ذلك فهل عليه حرج في ذلك ويلزمه شيء
 بسببه أم لا ؟

﴿فأجب﴾ بأنه لا حرج عليه في ذلك ولا يلزمه به شيء ، ومعرفة
إذا وجد ذلك أن يستعبد به من شيطان لرحيم ويدكر الله تعالى
لقوله وإم يترغبت من أشتاب أع وستمع - بالله إنه هو السميع
العليم ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : «إني أنزل من أحدكم فيقول من
خلق كذا من خلق كذا حتى يقول من خلق ربك فإذا بلغ ذلك
فليستعبد به ولينته» ، وقال العلماء : أنفع علاج في دفع الوسوسة
الإقبال على ذكر الله تعالى والإكثار منه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن مسألة تزع فيها جماعة عند قول السعد المتنازع في
في أول شرح اعتقد : حقيقة الشيء وماهيته ، بداشي هو هو كالحيون
الناطق للإنسان ، ثم فرق بين الحقيقة ماهية بحسب الاستدراك : وقد
يقال إن ما به الشيء هو هو باعتبار تحقده [في الخارج] حقيقة ، وباعتبار
تشخصه هوية ، ومع قطع النظر عن ذلك ماهية ، هذا والأصح لا نزاع
بيهم في ذلك غير أن شخصاً مهماً قل : إن الحيون الناطق للإنسان ماهيته
حقيقة ، وقال آخر : بل هو حقيقة اعتبارية ، وقال آخر : بل هو حقيقة
عقلية ، فما أصوب من هذه الأقوال ؟ وهل هذه الثلاثة المذكورة مع
قول العلماء أيضاً هذه حقيقة خارجية وهذه حقيقة جعلية حقائق مختلفة
متساوية كلها أو بعضها متدحل ؟ وما لحاصل من أقسام الماهية ؟

﴿فأجب﴾ بأن ذلك ليس ماهية اعتبارية بل حقيقة جعلية ،
بناءً على أن الماهية يجعل لجعل وهو مذهب المتكلمين ، ويقال له ماهية

خارجية بآء على أن مذهب لا شرط شيء موحودة في الخارج وهو
 مشهور على رعي فيه معلوم في محله ، وبذلك علم أنه لا تنفي بين
 الحقيقة والجعلية والخارجية في مدة المذكورة باعتبار ما قلت ، والله أعلم .
 * سئل * عن العقل هل هو جوهر أو عرض ؟ وهل كلام السعد
 المتفرد في يعطي لأول أو الثاني ، وبه قال : العقل قوة يستعدها للعلوم
 ولا إدراكات ، وهو معي بقوله غريزة ، ثم قال : وقيل جوهر تدرك
 به الغايات بالنور تطابق المحسوسات .

* وأجاب * بأن العقل عرض لأنه لا يقوم بدته ، وكلام الشيخ
 سعد لم يبين يعطي ذلك حيث ضعف القول بأنه جوهر ، على أنه ليس
 لم رده جوهر بمعنى الجزء الذي لا يتجزأ ، بل الجوهر بمعنى ما ليس
 بعرض ، مع أن تفسيره بأنه جوهر إنما هو قول حكماء ، وإلا فذهب
 أهل سببه وجماعة إلى خلافه ، قال الغزالي : العقل يطلق بالاشتراك على
 أربعة معان ، أحدهم غريزة يتبناها إدراك العلوم النظرية ، زبها بعض
 العلوم الضرورية بخوار الخائزات واستعالة المستحيلات ، ثالثها علوم
 تستعد من التعرّب محاري لأحول ، رابعها سبها قوة تلك الغريزة
 إلى أن تعرف عوقف الأمور وتجمع الشهوات لدعية إلى المدة العاجلة
 وتقره ، قال : ويشبه أن يكون لاسم لغة وسمها لتلك الغريزة ،
 وإنما أطلق على العلوم مجازاً من حيث إنها تعرف الشيء بشمرته
 فيقول : أعلم هو خشية ، وعبر عن أولها لإمام الرازي بأنه غريزة

يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات ، وقد بسطت الكلام على ذلك بعض البسط في شرح آداب البحث ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ عن رجل من التابعين أهل السنة كتب في تصنيف له متكلاً على الشيء بما نصه : « واثني عندنا وفي اللغة الموجود » مستنداً في ذلك إلى كلام بعض الأئمة ؟ فأكر عليه بعضهم مدعي أنه يطلق لغة على المعلوم حقيقة والمستحيل وغيرهما ، زعم أن دعواه هذه هي المرئصة عند المحققين ، فهل اصوب مع الأول أو مع الثاني ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه لا نزاع في لأشعة والمعتزلة في أن الشيء يطلق على الموجود ، وأما النزاع بينهما في تسمية المعلوم بمعنى شئونه في حرج وعدم شئونه فيه كما قدر ذلك أئمة علماء الكلام ، فعند لأشعة لا وعند المعتزلة [نعم] . ووفقون كما قلنا نعوذ وغيره على أن يقال لا يسمى شيئاً . والكلام على ذلك طويل ، وما أشي لغة فهو عند أكثر أئمتنا صح أن يعلم ويخبر عنه كما صرح به جمع منهم : زحشرى وكوشى واقطب الرزى وبرعدل ونقل عن سيبويه ، وهو يهد المعنى موافق لمذهب المعتزلة ، وإن كان كلامه هو لا ، باعتبار لإطلاق لغوي ، وكلام المعتزلة باعتبار الثبوت الخارجي كما نقول ، وسد بعض أئمة لغة الشيء هو الموجود وعليه أيضاً ويؤيد حفص السفي ، ويطلق على المعلوم عدمه مجزاً وهو موافق لمذهب وإب كان كلامه هو لا ، باعتبار لإطلاق لغوي ، وكلامه باعتبار عدم اشوت خارجي كما نقرر ، وبذلك علم أن كلام

كل من المذبحين صحيح ، لأن كلا منهما استند إلى ثقل وأن كلام
اشافي أوفق لكثرة الاستعمال ، كقوله تعالى (إِنَّ أَمْرًا لَّآتِي) إِذَا أَرَادْنَا
أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ أو قوله (وَلَا تَقُولُ لِسَيِّءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَاكَ
عَدَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) وقوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وقوله (قُلْ أَيُّ شَيْءٍ
أَكْبَرُ شَيْءًا قُلْ إِنَّهُ شَمِيدٌ) وقوله (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) وقد رفع
إني هـ السؤال بوجه آخر وكتبت عليه : لا يبي ذلك ، والله أعلم .
* سئل * عن قول ابن أبي ريد المالكى «وأنه مستوي على العرش
بدته» إلى آخره فله في الاستواء معه ؟

* فأجاب * بأن معه أنه مستوي بدته على العرش أي غير
مفتقر في ذلك إلى غيره ، إذ لم يزل مستويا له محل جلوسه وتعدله وتوحي
وعلام مكانه أو تفرقة وقصد ، فلا ولا واثلت (٢١) بمعنى علوه لمكان محلات
في حقه تعالى بخلافه هـ ، وقد بين ابن أبي ريد مرده بكلامه المذكور
بقوله عقبه : «وهو في كل مكان بعلمه» فالمعنى استولى عليه بعلمه ، على أنهم
اعتراضوا عليه بأنه رد على النص لفظة «بدته» ومثل ذلك لا يقال إلا
توقيف ، وقد سئل لاهم م لث رضي الله عنه عن قوله تعالى (الرَّحْمَنُ
عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) فقال : لا استواء منه غير مجهول ، وكيف به
غير معقول ، ولا يثبت به سنة ، والسؤال عنه دعة . والكلام على ذلك
طويل وقد بسطته بعض المسط في غير هذا المحل ، والله أعلم .

* سئل * عن قول القاضي عضد الدين في مواقفه في بحث القدرة

وغيره من الأئمة في حكم رؤيا سوء، وعدرة الموقف «وما الرويا بحيل
باطل عند المتكلمين، أما عند المعتزلة فلقد شرط الإدراك» إلى آخر
ما قل، ثم قل: «وأما عند الأصحاب إدام بشرط شئ من ذلك
فلا، بخلاف المعتزلة، وانوم صد الإدراك» وقال الشيخ أبو إسحاق:
«إنه إدراك حق إدام لافرق بين ما يحده ثم» إلى آخر ما قل، فهل هذا
الحكم وانقل صحيحان أولا؟ وإدام قلتم بالصحة فهل اعتمد قول الشيخ
أبي إسحاق أو القول المقابل لقوله؟ وهل إطلاق حوز اتخيل على
الأنبياء نقص في حقهم أو لا؟

﴿فأجاب﴾ بأن انقل صحيح واكلام عليه طويل، لكن اعتمد
قول الشيخ أبي إسحاق ولم يفرد به، بل عليه جمهور أهل السنة وجماعة،
بعضهم بالتصريح وبعضهم بالاعتراض والتلويح؛ إذ حقيقة رؤيا عندهم
خلق الله تعالى في قلب النائم أو حوسه لأشياء كما يخلق في يقظان،
وهو تعالى يفعل ما يشاء لا يبعده عنه نوم ولا عياد وعليه ربه يقع ذلك
في اي قصة كما رآه في المنام، وربما جعل ما رآه علما على أمور آخر يخلقها
في ثاني ليل، أو كان قد خلقها فتقع تلك كما جعل الله انبياء علامته
المطر، والقول بأن رؤيا بحيل بطل وبأن سوء يضاد الإدراك
باطل، كيف وقد صرح عائشة رضي الله عنها بأن رؤيا النبي صلى
الله عليه وسلم وحى؟ وقال النبي صلى الله عليه وسلم (رؤيا المؤمن جزء
من ستة وأربعين جزءا من النبوة) وفي القرآن العظيم رؤيا يوسف

وروي إبراهيم عليهما الصلاة والسلام ورؤيا عيهما ، ولا يجمع من ذلك
قول من قل لا أدرك حاة النوم خلاف العادة ، وإطلاق التخيل
على لا يلبس لبس بقص ، قل تعالى في حق سيد موسى عليه الصلاة
والسلام : **أَوْفَدَا حَاسِلَهُ وَصِيْبَهُ يُجِئُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ تَسْعَى**
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

مسائل تتعلق بالمعاني والبيان

* سئل عن قول العلامة شمس الدين ابراهيمي رحمه الله تعالى
في شرح المحاري في شرح حديث **إِنَّ الْأَعْمَالَ بِأَلْيَتٍ** عقب قوله
في روية بالية وروية **اعمل باليت** وروية **اعمل بالية** ، والتركيب
في كنه يفيد **حصر** ، وهو من **حصر** المستد في **الحذر** ، ويعبر عنه **البيان**
بقصر الموصوف على الصفة ، وربما قيل قصر **المسند** إليه على **المسند** ،
ووجه **حصر** فيه **«إِنَّ»** إما **مفهوما** أو **منطوقا** على خلاف في العربية
والأصول ، وقيل **حصر** في عموم **مستد باللام** وخصوص **خبره** ،
تنهى فهل يشترط في إفادة **الحصر** سبق **«إِنَّ»** مع أن في بعض طرقه
ترك **«إِنَّ»** وصرح الشيخ كما تقدم أن التركيب في كنه يفيد **الحصر**
أو لا ؟ وهل يذهب من قوله ووجه **حصر** فيه **«إِنَّ»** أن ثم شيئا ليس

فيه «إي» وهو يعيد حصر أو لا؟ وهل حصر أيضاً مستفاد من لآلف
واللام مع سبق الشبح لئلا آخر أيقبل أو لا. وما معنى قول السمينين
قصر الموصوف على الصفة والمسند إليه على المسند والمستند على خبر
والموضوع على محمول؟

﴿فأجاب﴾ بأنه لا يشترط في إعادة حصر وجود «إي» إذا لم يحصر
صريح معروفة في محله، وفي كلام شيخ الإشارة إلى ذلك، بل صرح
به في موضع آخر، ومن ذلك كما نقله عموم مستنداً وخصوص خبره،
كما في حديث، إذا التقدير كل لأشمل كائناً ما كان فلا عمل بقاربة،
وهو معنى حصر ولا يمنع إعادة حصر سنتاً، لا كثيراً من أمثلة
لا يحدح فيها إلى أية، ولم يرد بقصر الموصوف على الصفة وقصر المسند
إليه على المسند وقصر مستنداً على الخبر وقصر الموضوع على محمول
واحد، وبما اختلف التعبير باختلاف اصطلاحها، في العلوم، وحقيقة
هذا القصر أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن
يجوز أن تكون تلك الصفة موصوف آخر، والله أعلم

﴿سئل﴾ عن مسند إليه والمسند، هل يشترط في إفادتهما حصر
أداة من أدوات الحصر التي ذكرها علماء اللغة في الواجب مثل «إي»،
ولا غير، وصيغة العموم، وغير ذلك أو لا يشترط فيها شيء من ذلك
حتى يصح أن يقال في مثل زيد فإنه يعيد حصر؟
﴿فأجاب﴾ بأنه يشترط في إعادة ذلك حصر طردياً وحدهم

ذكر ، فإن خلاعه لم تضرد إودته له ، بل قد يفيد رد علي من زعم
نفر دغير المسند إليه ، نسند موت ركنه فيه . نحو أسمعيت في حاجتك
فيكون في لأول قصر قلب ، وفي الثاني قصر إفراد ، وقد لا يفيد نحو
زيد يعطي خزيل ، فتعريف زيد وضم إن قلته من زعم نفر دغير زيد
بالنيم فيكون قصر قلب ، أو من زعم مشار كنه له في ، فقيم فيكون
قصر إفراد ، وفي حين يبعد حصر ، وإن قلته بغير مدد كر لم يعد
حصر آ ، وإن كلامي دث طويل يكن مدد كونه كاف في العرص
ومنه أعلم .

« سئل عن قوله تعالى في سورة البقرة : والكم في النقص
حيوة » مع نظيره من قول العرب « ائقتل أني ائقتل » ، تفضله الآية من
معني تي ذكرها أهل المعاني والبيان متفرقة في الأجواب ؟

« فأجاب » بأن ما صدر من قوله تعالى والكم في النقص من حيوة
لأنه [ائقتل] أني ائقتل هو قوله : في النقص من حيوة ، وهو يفضله بأمور :
مبها أنه أوحز لأنه بالتسوية أحد عشر حرفاً ، وحروف قوله « ائقتل
أني ائقتل » أربعة عشر أي حروف مضمومة إذ لا يحذف إن يعلق بالعبرة لا
كتامة ، ومنها انقص عن المطلوب وهو حيوة ، ومنها طرده إذا انقص
مطلقاً سب الحيوة ، بخلاف ائقتل فإنه قد يكون أني ائقتل كالقتل
قصصاً ، وقد يكون أدعى له كالقتل ظلاً ، ومنها استعانة عن تقدير
محدوف ، بخلاف ذلك إذ تقديره ائقتل أني ائقتل من تركه ، والله أعلم .

مسائل تتعلق بالحساب

* سئل * عن الأعداد الهندسية هل هي هندسية مفصلة أو لا ؟
وإذ كانت كذلك فماذا حقروا بذكر هندسية ومفصلة ؟ وما المراد
بالهندسية المفصلة والمتصلة ؟

* فأجاب * بأن الأعداد الهندسية نسبة هندسية مفصلة وهي التي
نسبة أولها إلى ثانيها كنسبة ثلثها إلى رابعها كاثنتين وأربعة واثلاثة
وستة ، وحقروا بالهندسية عن النسبة العددية ، وبالمفصلة عن المتصلة ،
والمراد بالنسبة الهندسية المفصلة هي النسبة الكيفية كالثلث أو ربع
أو غيرهم من الأجزاء ، وبأن تكون النسبة الكمية بل الكمية
بأن تفضلت بعدد معلوم كاثنتين وأربعة وستة ونظيرة ، فهي النسبة
العددية ، والمراد بالنسبة الهندسية المتصلة هي التي تكون نسبة أولها إلى
ثانيها كنسبة ثانيها إلى ثالثها ، وكنسبة ثالثها إلى رابعها ، وهكذا نحو
واحد واثنتين وأربعة ونظيرة ، وبأن على نسبة المصف ، وبأن تكون النسبة
موجودة بين لوسمين فهو النسبة مفصلة ، وبأن أعلم .

مسائل مثورة

تختم بها هذا الديوان

حم الله شا والمسلمين بحير

* سئل * عن درية عند نبي جعفر من سيد زيب بنت فطمة رضي الله عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هل لها شرف مثل الحسية وحسية أو حمل علامة خضراء على رؤوسهم مثل من ذكر أولا ؟

* فاجب * ان ينسب لانعرف من كان من اولاد فطمة رضي الله عنها ومن دريتها من اولاد جعفر ينسبوا الى حسن وحسين رضي الله عنهما من اولاد حسن كأولاد زيب وهم كيتوم بنتي فطمة ، ودرية زيب لبسو شرفا ، كما ان درية أختها أم كيتوم زوجة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لبسو كدك ، فمن كان من القسم الأول فله حمل اعلامة خضراء ليعلم بها من غيره ، ومن كان من اتالي لبس له ذلك متى حصل بها ايها أنه شريف ، والله أعلم .

* سئل * عن السيدة آية رضي الله عنها امرأة فرعون لعنه الله ، هل صح عنها ان فرعون كان إذا أتاها وجد مكانها جنية يطوئها أولا ؟ وهل أسلمت قبل أن يعذب موسى عليه السلام السحرة أو بعده ؟ وهل مات بكررا أو نبيا ؟

﴿ فأجاب ﴾ ثم ذكر من أنه كان إذا قام وجد مكانها جنية يطوئها لم يصح ولم أر نقلاً صحيحاً يوطئه لها ولا بعده ، والظاهر أنه وطم قبل إيماء فلم تمت إلا نلت ، وإيماء صدر قبل غلبة موسى عليه السلام السحرة لا بعدها ، والله أعلم .

﴿ مثل ﴾ عما أشيع بين الناس من أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يبقى مدفوناً ألبسة وأمدة لدى من خلق آدم عليه الصلاة والسلام إلى قيام الساعة لا تزيد على سبعة آلاف سنة ، هل نلت أو لا ؟ وإد قلتم ههنا وهل يجوز ذكر ذلك له مدة أسس أو لا ويؤدب عليه ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأنه لم يثبت ذلك كيف وقد قل تعالى (يسألك عن الساعة أين مرسى قل إنما علمها عند ربي لا يحيط بها قلوبهم إلا هو) ولا يجوز ذكر ذلك لعموم من غير بين ضعفه ، وإن ذكره من غير بين ضعفه وكان عالماً بعدم جوار ذكره أدب ، والله أعلم .

﴿ مثل ﴾ عمر قل إن الله تعالى متقي بخلق مثل الإمام الشافعي رضي الله عنه ، فقال له شمس لا تقل ذلك بل قدرته تعالى صالحة لأن يسلم ذمي ويشتغل بالعبادة في درجة الإمام الشافعي أو أفضل فمن المصيب منها ؟ وماذا يلزم المخطئ منها ؟

﴿ فأجاب ﴾ بأن قدرة الله تعالى صالحة لذلك ولا شيء على الثاني بمجرد قوله لذلك وكذا لأول ، إذ ليس معنى كلامه أن قدرة الله تعالى لا تصلح لذلك ، بل معناه أن خلق مثل الإمام الشافعي رضي الله عنه

لا يقع نظر الظاهر حال وإن كان وقوعه ممكناً ، والله أعلم .

سئل عن شخص دعى أن له ثلاث ستين مائاً كل فيها ولم
يشرب ولم يسل ولم يتغوط وأن ذلك من صلاحه ، فهل يمكن في ذلك
ذلك أولاً ؟ ^{بمعنى من لم يسل ولم يتغوط} ^{بمعنى من لم يسل ولم يتغوط}

جواب : أنه إن كان أهلاً للولاية أدب على دعوه ، وإن
كان أهلاً لها ، فيمكن أن لا يعقل لا يحيله ولا كرمات الأولياء ،
لست محصورة في عدد ، ومن طاع الله أطاعه كل شيء ، وليس ذلك
بعد من حجب ، لم يثبت في كرمات الأولياء ، ومن أنكر على
المصالحين حرم بركتهم ويحسني عليه سوء الخيمة ، نعوذ بالله من سوء
القضاء ، والله أعلم .

سئل عن شخص قال : السلطان سلطان الله ، فهل يجب عليه
سمت نبي أولاً ؟

جواب : أنه لا يجب عليه شيء في قوله السلطان سلطان الله كما
يحل حاشية الله ، والله أعلم .

سئل عن شخص رزقه الله فيه كذب من اكتسب فسأله شخص
أن يقرئه إياه فأحبه إلى ذلك وشرعاً يتذاكران فيه ، فهل ذلك حرام
عليهما أولاً ؟ وإد قاتله بعد فمرد يجب على المنكر عليهما ذلك ؟
جواب : أن ذلك ليس بحرام بل هو قرينة بشرطه ، ولم يكر
ملازم على إنكاره بغير طريق شرعي ، أصحح الله فداً قلوب .

﴿سئل﴾ عن شخص دعى أن القطب ليس له وجود في زمن من
لأزمنة ولا تم شي في الوجود يقال له قطب ، فهل هذه مدعى
صحيحة أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن القطب موجود في كل زمن ، كما مات قطب
أقام الله مقامه آخر ، نفعنا الله ببركتهم ، وهذا أمر مشهور ، والمسكر
لذلك محروم من بركة الأقطاب معترف بأن مئة لله بلقيثهم لا توحه ،
وليه إذا فاتته الوصول إليها لا يفوته الإيمان به ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن قول بعض الصوفية « من ظن أنه خير من الكلب
فلكب خير منه » معناه ؟ قال تعالى رلقد رزنا يحيى آدم

﴿فأجاب﴾ بأن معناه أنه لا ينبغي لأحد أن يظن أنه خير من
الكلب بل ولا مساو له لأنه لا يعلم عفة أمره هل يخلد في النار أو لا
وبتقدير أن لا يخلد فيها هل يعذب أو لا ؟ ومتى طردك وكلب خير
منه لأنه غير مكلف لاتعذيب عليه ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن الدجاجة الكاذبة ، هل يجوز أن يجري على أيديهم
أمور خارقة للعادات كالطيران في هواء ، والمشي على الماء ، أو لا ؟ وهل
تعرف أولياء الرحمن من أولياء الشيطان بعلامة أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأنه يجوز ذلك في حق مدعي للإمامية واستحلتها عليه
ظاهرة لكونه جسماً مخلوقاً أعور العين إلى غير ذلك فلا محذور فيه ،
بخلاف مدعي النبوة فإنها ممكنة ، فلو أتى الكذب فيها بمعجزة التبس

انبي بالشيء . وتعرف أولي : من أولي الشيطان من مشعوذة ونحوهم
 بأن أولي . برحم مشعوذ سريعة وتطهر منهم الكرامة عند الأفضل
 ولا مثل ولا يحتاجون في إظهارها إلى تعلم وكتساب ، ولا يزدادون
 بعد إظهارها إلا صحة ونكشاف ، وأولي الشيطان يحفون للسرعة
 ولا يظهر منهم ميعهرونه إلا لضعفة من عوام ، ولم تحت المميزون عن
 أسهم وحدود ، حرقة وشعوذة ويحتاجون في إظهارها إلى تعلم وكتساب
 ولا يزدادون بعد إظهارها عند ذوي الصائر لا صملا لا ، والله أعلم .
 * مثل * ورد (يعني عند صهيبي لو لم يخف الله لم يعصيه) ما معناه ؟
 * فأجاب * بأن معناه وإن لم يصح ورود حديث أن صهيبي لا
 يعتني بته مضيق لا مع خوف ولا مع شدة فإنه إذا ترتب عدم مصيب
 على عدم خوف فبترتب على خوف الطريق الأولى و"لو" في مثل ذلك
 دلالة على أن خزانة الآراء وحود في جميع الأزمنة في فصد لتكم ، والله أعلم .
 * مثل * عن قوفهم "حسنت لأبرر سشت مقربين" ما معناه ؟
 * فأجاب * بأن معناه أن مقربين عند الله يروا أن حسنت لأبرر
 مدس في دونه درجته إذا صدرت منهم سكون سشت تحب عليهم
 اتوبة منهم ، كما قال بعض الصوفية : التوبة أن تتوب من ذكر كل
 شيء سوى الله تعالى ، وكما قال بعضهم : سشت بين تأب يتوب من
 رئات وتائب يتوب من اعتلالات ، وتائب يتوب من رؤية الحسنات ،
 والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن قول الجنيد رضي الله عنه «لو أقبل صديق على الله ألف سنة ثم أعرض عنه لحظة لكان ما فوته أكثر مما ناله» ما معناه؟
واضمير في قوله أعرض رجع لمن؟

﴿فأجاب﴾ بأن معناه لم يلغ في دم الإعراض عن الله تعالى، وأن الصديق لو أقبل على الله ألف سنة ثم أعرض عنه تعالى لحظة لكان ما فوته بسببه أكثر مما ناله بسبب الإقبال، لأن إعراض الصديق عنه تعالى بعد إقباله عليه تلك مدة الطويلة ذب عطية لا يليق صدوره منه، فضمير أعرض راجع إلى الصديق، ويحتمل على بعدي عوده إلى الله تعالى، وعليه فمعنى الإعراض عنه مقتنه، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن ضحك الفضيل يوم موت به ما حكمته وقد بكى سيد الرضين صلى الله عليه وسلم يوم موت به عليه السلام؟

﴿فأجاب﴾ بأن ضحك الفضيل كان إرغامة للشيطان، وإسبي صلى الله عليه وسلم بعث مشرعا فكي تشريعا وبيا لمجوز، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن مقدم العبودية، هل هو أتم من الرضا أولا؟
﴿فأجاب﴾ بأن العبودية أتم من الرضا قل أبو علي لدقق: ليس أشرف من العبودية، ولا اسم أتم للمؤمن من الوصف بها، ولهذا دعي بها إسبي صلى الله عليه وسلم في مقدم تنزيل الوحي ومقدم للإسراء، مع أن كمال العبودية لا يكون إلا بالرضا، والله أعلم.

﴿سئل﴾ عن قال بكسر قطب رمنه سيدي عمر بن العارض

رضي الله عنه زاعماً بأن عقيدته فاسدة بناءً على فهمه من كلامه في
موضع مرجعهم إلى إطلاقات معلومة عند السادة الصوفية باصطلاح
تخطيها لا محذور فيه شرعاً، فهل يحمل كلام هذا السيد العارف على
اصطلاح أهل طريقته أولاً؟

✽ فحسب بناه يحمل كلامه على اصطلاح أهل طريقته، بل هو
ظاهر فيه عدمه، إذ لفظ المصطلح عندهم عليه حقيقة في معناه
الاصطلاحي محز في غيره، كما هو مقرر في محله، ولا نظر إلى ما يوهمه
تعبيره في بعض آياته في التائية من القول بالخلول والاتحاد فإنه ليس من
دلت في شيء بقريتي حاله ومقوله لمصنوع في شئته بقوله:

ولي من أتم الرويتين إشارة نزهة عن رأي الخلول عقيدتي

وقد يصدر عن العارف بالله إذا استغرق في بحر التوحيد والعرفان
بحيث تصحل ذاته في ذاته وصفته في وحدته ويعيب عن كل ما سواه
عبرت شاعر بالخلول والاتحاد لقصور العبارة عن بيان حاله التي ترقى
إليه كما قاله جماعة من علماء الكلام، ولكن يدعي كتم تلك العبارات
عمن لم يدركها، فما كل قلب يصلح للسر، ولا كل صدف ينطبق على
الدر، ولكل قوم عقل، وما كل ما يعلم يقل، وحق من لم يدركها
عدمه يظهر فيها كما قيل

ود كنت بالمدر كغيري ثم أبصرت حاذقاً لا غار
وإذا لم تر لخال فلسفه لأناس رأوه بالأبصار

ولو دق لمنكر ما دق هذا اعرف لما أنكر عليه ، كما قل :
 لو دق عذلي صديقي صاب أيضاً معي لكنه ما دقها
 والله يمنح ما يشاء من فضله ، ويمنع ما يشاء بحدله ، والله أعلم .
 ﴿سئل﴾ عن الشريعة وحقيقة هل هم شيء وحداً ولا ومعتهم ؟
 ﴿فأجاب﴾ بأنها شئان بينهما تلازم ، وشريعة هي الإقامة
 بوطائف اليهودية ، وحقيقة مشهدة لربوبية ، ووجه تالارهما أن
 الطريق إلى الله تعالى لها طهر وبطل ، فظاهرها الشريعة وباطنها حقيقة ،
 فطوبى لحقيقة في شريعة كسوط الرثدي لسه لا يظفر من ما بين يديه
 بدون محضه ، فلم دس حقيقة واسريعة إقامة يهودية على نوجه اراد
 منك ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن شخص يجلس في الجامع يوم الجمعة عند اجتماع الناس
 على كرسي في هيئة وعظ ، فمن جملة ما يقرر في أدهم ادمة أن يقول
 لا يجوز لقدرى القرآن والحديث ولذكر أن يهدي مثل ثواب ذلك
 في صحائف سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم أو إلى حضرته ولا زيادة في
 شرفه ، ومن أهدي له صلى الله عليه وسلم ثواب ذلك فقد أخطأ وعليه
 الاثم ، وهذا حرام يجمع للمسلمين ، أفنى المتقدم والمتأخرون به ، وما
 يفعله إلا كل فقيه جاهل ، ويقول أيضاً : إن النور الذي يظهر في مدينة
 النبي صلى الله عليه وسلم مصنوع ، ويقول أيضاً : إن معجزات الأنبياء
 تقرض بموتهم ، وكذلك معجزات سيد الخلق صلى الله عليه وسلم

انقرضت بموته إلا قرآن ، ويقول أيضاً : يا ولي لبس يحي الدين ، فهل
 ما دعاه هدم ذكر صحيح أولاً ؟ وإد قاتمه بهذا فمذ يجب عليه وهل
 يتب زجره ويثمة مسنده على ذلك أولاً ؟ وهل يجوز الدعاء له صلى
 الله عليه وسلم بالوسيلة ونحوها أولاً ؟

﴿ فاحب ﴾ بأن ما دعه هدم المدعي اقليل المعرفة يستحق بسببه
 التعزير االع حسب ما يره حكمه من حبس أو ضرب أو غير ذلك
 وإن كان محقق في بعض ما دعاه ، ويشب زجره ويثمة مسنده على ذلك
 وه ، أنا أد كر ذلك مفصلاً :

فأما ما دعه من أنه لا يجوز إهداء نوب انقرآن لنبى صلى الله عليه
 وسلم وخلف خلافة ، بل يجوز ذلك ، ونعجب منه كيف سله دعوى إجماع
 مسلمة بن واثقة متقدمين ومتأخرين على عدم يجوز ، وهل هدم إلا بحرفة
 في دين الله تعالى ؟ وإن جوره كما ترى شائع في لأعصار ولا مصر ، وإن
 قلت : دعه زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ممتنع لأنه يقتضي أنه
 متصف تضده حتى يطلب له زيادة وهو محال في حقه ، قلت : علم يا أخي
 وفني الله وإياك نبي صلى الله عليه وسلم هو أشرف المخلوقات كلهم
 وأكملهم ، فهو في كمال وزيدة أبداً يترقى من كمال إلى كمال إلى ما لا يعلم
 كنهه إلا الله ، وحيد فلا محال في تزيده كماله وترقيه بالسببة إلى نفسه بعد
 كونه أكل مخلوقات ، ونحن نطلبه الزيادة في الكمال إلى تلك الدرجة
 التي لا يعلمها إلا الله ، وفائدة طلب له ذلك مع أنه حصل له لا محالة بوعد

الله تعالى له لأمر . منه إظهار شرفه صلى الله عليه وسلم فقد أحسن
إلى جميع الناس بهديتهم وكمال منزلته وعظم حقه ورفع ذكره وتوقيره ،
ومنها مجازاته صلى الله عليه وسلم فقد أحسن إلى جميع الناس بهديتهم
إلى دين القويم ، ومنها حصول الثواب لكسائر أعدت . ويزيدك
اطلاعاً على ما ذكرنا ما في الحديث الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجود الناس ، وكان أجود ما يكون
في رمضان حين يلقاه جبريل عليه السلام ، فأنصرت إلى دينك وتامل فيه
تخصيص بعد تخصيص على سبيل الترقى ، فضل أولاً جوده مطلقاً على
الناس كلها . وثانياً جوده في رمضان على جوده في سائر أوقاته ، وذلك
جوده عند لقائه جبريل على جوده في رمضان مطلقاً ، ففيه ترايد وثلاثة
باعتدال نفسه على سبيل الترقى ، واعتدال نحن فيه بهديتهم ، ونظير ما نحن فيه
من طلب زيادة فيه لهم ردهد ابديت تشریف في حق بيت الله الحرام ،
فإن الدعاء بزيادة التشریف مأمور به ولم يقل أحد إنه ممنوع ، ثم قوله
« وما يفعله إلا كل فقيه جاهل » كلام منتهى إذكارة فقيه يسي
كونه جاهلاً .

وأما ما دعاه من اقراض معجزات الأنبياء سائر نبييهم أفضل
الصلاة والسلام فهو حق كما ذكره الحجة الإمام الغزالي رحمه الله ، وأما
ما ادعاه من اقراض معجزات نبيينا محمد صلى الله عليه وسلم غير القرآن فهو
باطل لا أصل له ، فإن كثيراً من المعجزات غير القرآن لم تقرص ، ولقد كر

طرقاً منها ! يدة لا يضره ولطلب لعل ذلك ، فمنها قوله صلى الله عليه وسلم (لا تقوم الساعة حتى يبعث دجائون كذابون قريب من ثلاثين كائنه يزعمونه رسولا لله) ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (ولا تقوم الساعة حتى يبيضن بعض الأنفوس) ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (لا تقوم الساعة حتى يكفر فيكم أهل الأمان فيبيضن حتى يراه رب الأهل من يقل صدقته) ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها) ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (لا تقوم الساعة وقد أشر أرحالاً نورية يفرق ولا يتدبره ولا يطوينه) ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (إن أمتي لا تجتمع على ضلالة) ومنها قوله صلى الله عليه وسلم (لا تقوم الساعة حتى يخرج رجل من قحطيل يسوق الناس معه ، ولا يومئذ تسعة حتى ينزل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر فيقول الحجر والشجر يا يهودي لا تخش الله هذا يهودي حنيفة فتمن فقتله ، إلا الغرقد فإنه من شجر آل يهود) وهذا كثير جداً ولا حاجة بنا إلى ذكره ، وكذلك من معجزاته صلى الله عليه وسلم ما يظهر من كرمات أحد من أمة به ، على أن كرمات أولياء أمة كل هي معجزات لذلك [النبي] وهو الحق ، وأما ستمائة ألف قرآن فحق لا ريب فيه ، وهو المعجزة الكبرى إذ تحدى بها أمة خلق وفصحاء العرب ، وحزيرة العرب مملوءة بالآلاف منهم ، ومصححة صفتهم ، وهم مفسدتهم ومدهنتهم ، وكان صلى الله عليه وسلم

ينادي بين أظهرهم أن يأتوا بمثله أو بعشر سور أو سورة من مثله ،
وقال ذلك تعجيزاً لهم فعبجروا عن ذلك ، في أقطار العالم شرقاً وغرباً
قرناً بعد قرن وعصراً بعد عصر إلى زمان هذا ، ولم يقدر أحد على
معارضته ، فهو معجزة باقية إلى يومنا هذا وهلم .

وأما ما دعه من أن النور الذي يظهر في مدينة النبي صلى الله عليه
وسلم مصوع فلا ينبغي إشعته ولاد كره بين عموم وإن كان صحيحاً .
وأما ما دعه من أن لولي ليس بحي المدرس فهو حق إن أراد
بالدار الآخرة ، بين إحيائه في قبره للتعليم وإحيائه للبعث فيه
ميت فيما بينهما إذ الموت إنما يقع على الحسد ، وأرواح مجردة
عنه إما متممة بالشواب أو معذبة بالعقاب ، وحينئذ فهو ليس بحي المدرس
بهذا الاعتبار ، وإن أراد بها ما يشمل ذلك وغيره وأنه يكون ميتاً أولاً
حتى لا يحيى للبعث ولا للتعليم فليس بحق بل هو خطأ ، بل هو قول
مركب من قول لمعتلة بالنكر لإحياء في القبر ، ومن قول افلاسفة
بإنكار البعث ، سأل الله أسامة من ذلك ، واظهار أن مرد هذا
المدعي هو الأول وهو إرادة ما بين لإحياء ليس ، وإلا فلا وجه
للتخصيص بالولي .

وأما الدعاء لسيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فحائز بل مستحب لأنه
عبادة ونحن مأمورون ، ولا يقتصر ذلك على الوسيلة ونحوه ، بل كل
ما كان فيه إظهار لشرفه وعظيم منزلته فهو حائز ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن من مالاً أفضل تركه الاكتساب مع التوكل على الله تعالى أو لا اكتساب في حق من يقطع إلى الله تعالى ، وعن يد حقيقة التوكل ومقدم اليقين .

❖ فأجاب ❖ بأن حقيقة التوكل عند محققين هي قطع النظر عن الأسباب مع نهية الأسباب ، وهو معنى قولهم : هو تدوير الأمور إلى مسبب الأسباب وقطع النظر عن الأسباب ، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لمن قال : يا بني الله أخلي بفتي وأتوكل على الله أو أعقلها وأتوكل ؟ قال : (بل أعقل وتوكل) . وعرفته بعضهم بأنه ترك السعي فيما لا تسعه قدرة نشر ، ولأول هو الصحيح .

إذ عرفت ذلك فلا اكتساب مع لاقطاع فضل من تركه مع لاقطاع ، لكن محله إذا لم يجهد نفسه في الاكتساب وكان اكتسابه للآخرة ، كأن يأكل حلالاً ، وينعم على ذوي الله إفضالاً ، ويصون به وجهه عن اسس إجمالاً ، ويبدل على لأفضلية ما يعلم من الحديث المنقده ولأن ذلك هو حقيقة التوكل ، وأما ترك لاكتساب فهو تأكل لا توكل ، وقد روي أنه صلى الله عليه وسلم قال : (مَنْ طَلَبَ الدُّنْيَا حَلَالًا سَمِعَ قَوْلَ الْمَلَأَةِ ، وَسَمِعَ عَلَى أَهْلِهِ ، وَتَمَطَّأَ عَلَى جَارِهِ ، بَعَثَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهَهُ كَالْقَمَرِ الْمُنِيرِ) . ويروي أن داود عليه السلام كان يخرج متشكراً لبساً عن سيرته من أهل مملكته ، فتمرص له حبريل في صورة آدمي فقال له داود عليه السلام : يبي ما تقول في

داود ؟ فقال : نعم العبد هو غير أن فيه خصلة ، قل : وما هي ؟ قل :
 يأكل من بيت مال المسلمين ، وما في هذا حرج إلى الله تعالى من
 عبد يأكل من كذا يده ، فعاد إلى محرابه ، كب متضرعاً يقول : يا رب
 علمني صنعة أغني بها عن بيت مال ، فعلمه الله صنعة مدبر وألان له
 الحديد حتى كان في يده عذرة الحين ، وكان إذا فرغ لقضاء حوائج
 أهله عمل درعاً فباعه ، فبعث هو وعباده ، وحدث قوله تعالى وعنده
 صنعة لئوس ، كتمه ليخصيكم من ناسكم ، أي تمنعكم قتل عدوكم ،
 وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : يامعشر القراء ، رفعوا رؤوسكم
 وتجرو فقد وضع السيل ، ولا تكونوا عيالاً على الناس ولا ينجي
 أن الاكتساب كثيراً يكون وحده على الشخص ، ولا حديث
 ولا آية في قلناه كثيرة . فوضح بذلك أن لا اكتساب على لوجه المذكور
 مع الانقطاع أفضل من ترك لاكتساب مع الانقطاع ، نعم فضل
 بعضها لا انقطاع على لا اكتساب واسدات من مسؤول عنه في شيء .
 وأما يقين فهو مرادف بعلم وهو صفة توجب لها تيقناً لا يحتمل
 متعلقه الحق ، ويضاف أيضاً على لائقة الخزم كالعلم وغير ذلك ،
 قال أهل الحقيقة : وايقين هو عيه درجات اربعة وأول خطوة خاصة ،
 وهو على ثلاث درجات : الأولى عدم يقين ، وهو قول مطهر من الحق
 وقبول مذنب لمحق ، ولوقوف على مقام الحق ، الثانية عين اليقين ،
 وهو اغنى بالاستدراك عن الاستدلال ، وعن خبر بالعين ، وخرق

الشهود حجب علم ، اثباته حق يقين ، وهو إسفر صبح الكشف ،
ثم خلاص من كفة اليقين . ثم اعني بحق اليقين . وقد ظهر لك من تعريفني
التوكل واليقين الفرق بينهما . و الفرق بعض حكماء بينهما بأن اليقين
تصديق الله بجميع أسباب لآخرة ، والتوكل تصديق الله بجميع
أسباب الدنيا ، والله أعلم .

* سئل * عن معنى قول أبي طالب لمكي : « إن من أكر لاكتساب
فقد طعن في السنة . ومن أنكر القعود عن الاكتساب فقد طعن في
التوحيد » وعن الفرق بينهما ؟

* فأجاب * بأن معنى لأول أن السنة وردت بطلب الاكتساب
كما عرفت ، فمن أكر ذلك فقد طعن في السنة ، ومعنى الثاني أن الله
هو الرزق وحده لقوله تعالى (إنا الله هو الرزاق) وقوله (وما من دابة
في الأرض إلا على الله رزقها) وغير ذلك من الآيات والأحاديث ،
ومن أنكر القعود عن الاكتساب وقال : لا بد منه في إيجاد الرزق فقد
طعن في التوحيد ، إذ هو يدك معتقد أن الاكتساب شريك لله في
إيجاد الرزق ، فوضح بذلك قول أبي طالب والفرق بين كلاميه ،
ووجب على شخص أن يعتقد أن الرزق هو الله وحده ، نعم هو
مأمور بالاكتساب فيأتي به على الوجه المتقدم لإجراء عادة الله تعالى
بإيجاد الرزق عقبه ، والله أعلم

* سئل * عن السمع هل هو حرام أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن السمع قسمان : أحدهما سمع كل ما كان حسناً
سواء كان قرآناً أم حديثاً أم كلاماً منظوماً أم متواتراً ، وقد يحصل
هذا وجدوعية ، ويروى أن صوفياً سمع قرآن يقرأ (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ
الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ) فاستعدها من فمى وقول كما أقول لها
ارجعي ولا ترجعي ، وصرح صريحة طيبة خرجت فيها رومته ، فمثل
هذا السمع جليل مستحب ، لاسيما إذا حصل تفكر في أمور الآخرة
ويشير إلى ذلك قوله سبحانه وتعالى (وَتَسْمَعُونَ أَلْسِينَ يَسْمَعُونَ
أَقُولُ فَتَعْلَمُونَ أَحَسُّهُ) يعني يجلس لرجل مع اقومه فيستمع أقول
لحسن وأقول السيئ فيحدث بالحسن ويدع السيئ على أحدث نفسه الآية ،
ثم (يَسْمَعُونَ أَلْسِينَ) أي القرآن (فَيَعْلَمُونَ أَحَسُّهُ) يعني فيعملون
بالحلال ويمتنعون عن حرامه ، ثم (يَسْمَعُونَ أَقُولُ) أي القرآن أيضاً
(فَيَعْلَمُونَ أَحَسُّهُ) يعني يعدون ، وروى في القرآن المتخصص واعتبروا واعتبروا
أحسنهما (وَمَنْ عَمِلْ وَأَصْبَحَ وَخَرَّ عَلَىٰ الْفَنَاءِ) (وَمَنْ صَبَرَ وَغَبَرَ)
ذِكْرُ مَنْ عَزِمَ الْأُمُورُ .

واقسم الله في سمع شاع في هذا زمن وما قرنه ، مضموم إليه
أمور جدية دلائل ، يذهب معها لحيمة والوقار ، وهو أن قوماً
لدت لهم الطاعة ، ونالست عليهم الخيانة ، وتعدوا ديبهم لعباً ولطواً ،
وقطعوا أوقانهم طرباً وسهواً ، وعكفوا على هذا الغناء المنكر واسمع ،
رواؤهم عما تأباه الطاعة وتمحذوا لاسماع ، فيستعدون المعروفين بالملاهي

وصنعة انشاء ، و ان يكون لأطعمة انى ذلها حرمه أو فيه شبهة إلى أن
تتلى بطوبى حتى لا يجدوا الطعام مسافاً ، ثم ينشد لهم من مہجرات الأشعار
المشبهة على أوصاف النساء والأحداث ، فعند ذلك تختلط الكبار
وصغار ، منهم ، صفيق يديده ، ومنهم الراقص برجليه ، ومنهم من يشير
بأركانها ، وينحرف بآرد ، ومثبه كاللہاء في حر كانه ودور نه ،
ومنهم من له شہيق ورش ، ومنهم من له صوت كأصوات الخمر ، فب
كانت مرة حسنة ، أو تب أمر د عاد أكثرهم شيطاناً مردداً ،
وسببه كذا متوجداً ، حتى صار كثير من المتصوفة يعتقدون ذلك من
لأمر مذمومة ، وهذا خرق للأجمع ، يقتل به أحد من العلماء ،
بل أدلة كتاب والنسبة وكلام الأئمة يدل على حرمة ذلك ، فيجب
على كل أحد ان يسعى في إزالة هذه محرمات وتغييرها ، وهذه الأمور
أظهر من أن تذكر أدلہا ، والله أعلم .

سئل عن جماعة يجتمعون يدكروا لله تعالى ويضربون
بالنصاب على شيء من الأدعية ، ويرقص بعضهم ويتوجده ، فهل هذا
مفعول حرمه أو لا ؟ وإذ عاب على أحدهم حالة بحيث رقص بلا اختيار
فهل يوصف بحرمته أو كرهة أو لا ولا ؟ وإذا شتم ذلك على محرم
كقوى مرد وسماع محرمات ، فهل يحرم ولا ؟ واسمع إذا شتم
على محرم هل يحرم ويحرم لخصوره أيضاً أو لا ولا ؟

فأجاب : بأن محرم الرقص والضرب بالقضيب على الأديم ليس

محرم ، لكنه بدعة مكروه لا يتعاطاه إلا ناقص العقل ، فإن غلب حال
الفقير بحيث رقص بلا اختيار ، يوصف لرقص محرم ولا كراهة ،
فإن شتم على محرم كهوى لمرد وسماع آلة محرم حرم بالإجماع
لا كراهة عمدة العمل ، وسماع إن شتم على محرم حرم وإلا فلا ،
ومثله الحضور ، والله أعلم .

❦ سئل ❦ عن الخلطة والعزلة أيهما أفضل ؟

❦ وأجاب ❦ بأنهمختلفوا في أيهما أفضل ، فذهب الشافعي
والأكثر إلى تفضيل الخلطة لما فيها من كنسب النور وشهود
لإسلام ، وتكثير سواد المسلمين ، وإيصال خبر إليهم ولو بعدة
لمرضى ، وتشجيع حائز ، وإفتاء اسلام ، ولأمر بالمعروف ، والنهي
عن المنكر ، والتعود بالبر والتقوى ، وإعانة المحتاج ، وحضور جماعاتهم
وعبر ذلك ، فإن كان من حب علم أو زهدنا كد فصل خلطه ، وذهب
آخرون إلى تفضيل العزلة لما فيها من سلامة المحقة ، كن شرط أن
يكون عرقاً بوظائف العادة التي تلزمه وما يكلف به ، وهذا كله في
غير أيام الفتنة ، أما أيام الفتنة والعزلة فيها أفضل ، لقوله صلى الله عليه
وسلم أيوشب أن يكون خير من المسلم عنه يندفع فيه شعف الجناب
وموقع القصر يفر بدريه من القتل اللهم إلا أن يكون الإنسان
من له قدرة على إزالة الفتنة فيه يجب عليه السعي في إزالتها إما فرض
عين وإما فرض كراهية بحسب الحال ولا يمكن ، والله أعلم

﴿سئل﴾ عن شخص أراد أن يصلي في مكان فوجد جماعة يدكرون
منه جهراً، فقال هم : صبروا وركعوا حتى أصلي ، فهل يترتب عليه
شيء بسبب أو لا ؟

﴿وحدث﴾ بأنه لا يترتب عليه شيء ، بل أحسن ،
ويسمى من لا يجهر به في ركوعه حتى يصلي ، والله أعلم .

﴿سئل﴾ عن بعض كرمات ندولها أس بنهم ووجدت في
بعض الكتب : من أن شخصاً صعد في القمط ، وكان ينفق من الغيب
وتصوى له لأرض ، وكان إذا مشى بين القصور يكشف له عن المعذب
ومعه ، فكأن بحسب ما رآه قبر معذب ويدخل في ورد علمه الله له
ولا يرل مستغرق في ورد حتى يكشف له أن ذلك المعذب نقل
من العذب إلى النعيم ، ومنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو
يقول له : امدد يدك وحدك ، فأتت من وراءه ، فطلبه عليه ، فمد يده
وأحداه به من أبي صلى الله عليه وسلم وليس به طاقة ، فمد فوجدتها
على رأسه وأحبر أصحابه بذلك ، ومن حينئذ صار قطباً عترة رضي الله
عنه ، فهل يجوز إنكار شيء من ذلك أو لا ؟

﴿فأجاب﴾ بأن ما نقل من الكرامات وغيرها مما يجوز أن يكون
كرامة نولي إن ثبت له بحجج إنكاره ، وإلا فالأولى عدم إنكاره
لأنه أهل لذلك مع احتمال صدق نقله ، وقد نقل عنه رضي الله عنه
أنه قال : لما فتح علي لم يكن لي شيخ إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم

في إمبراآته ومعرجه ، وإن فتح في معنى قول الحق سبحانه وتعالى
(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ) ، ومن
اعترض عليه أو عي غيره بغير طريق شرعي يخشى عليه سوء الحجة
ويكفيه أنه يحرم بدلت بركتهم ، ومعلوم أن حسن الظن صبيعة وسوء
الظن حرمان ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن اثنين تجاذبا طرقي القول نفي وإثبات في حوز انقلاب
دواة من النحاس ذهباً ، فأثبت ذلك أحدهم مستنداً إلى صلاحية قدرة
الإلهية بذلك ، ونفاه لاخر رغم أنه يلزم منه قلب الحقائق ، فردده
المثبت بانقلاب العصب نعباً حقيقة بدليل قوله تعالى : (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ
تَسْعَى) فأؤله أي بإعده العصب وإيجاد حية لأنها غيب ، فردده
المثبت بأنه لا مانع في القدرة من انقلاب العبر عند توجه الأمر
بالذكور إلى ذلك ، وتخصيص الإرادة له ، وإلا فيسقط الإعجاز
الموسوي حينئذ ، ويلزم نسبة المعجز إلى القدرة ، فزعم أن ذلك من
قبيل المحال ، والقدرة لا تتعلق به ، فردده المثبت له بأنه ليس ذلك من
قبيل محال بدليل وقوعه وعليه أئمة التفسير قطعة . ثم لحق لواحد
باعتقاده شرعاً في هذه المسألة ؟

❖ فأجاب ❖ بأن الحق يجوز لانقلاب لشمول قدرة الله تعالى
لذلك لأنه من الممكنات ، وحدث بأن يخلق الله تعالى بدل النحاس
ذهبا على ما هو رأي المحققين أو بأن يسلب عن أجزاء النحاس لوصف

لدي به صدر نحس ويخلق تدفيعه ، وصف الذي به يصير ذهبا على ما هو
رأى بعض متكلمي من نحس جوهر وستون في قول اصغت ،
ونس ذلك محلا ، بل محل تقابله ذهبا مع كونه نحسا لا متناع
أن يكون اسبي في الزمان او حد نحسا وذهبا ، فإن أراد ان يهد
ولا خلاف وإلا فتوى مردود ، والله أعلم .

✽ سئل ✽ عن محل قول الشاعر :

ريد أطويل لأزرق بن مائل في بنة بالأس كان متكي
يده سيف يوه ولتوى فهد عشر مقولات سو
✽ فاجب ✽ أن قول الشاعر ريد أطويل لأزرق إلى آخره
جمع فيه مقولات عشر عدد حكاية ، وهي الجوهر وهو كل ممكن
قائم بذاته ، وعرض وهو ، يقوم بذاته بأقسامه التسعة الباقية ، وهي
الكم وهو عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد والمقادير ، والكيف
وهو عرض لا يقبل القسمة والقسمة بذاته ولا يتوقف تصويره على
تصور غيره كالألوان ، ولأب وهو حصول الشيء في الممكن ككون
ريد في نبت ، ومتى وهو حصول الشيء في الزمان ككون
الكسوف في وقت كذا ، ولوضع وهو هيئة لحاصلة للشيء بسبب
سنة بعض أحواله إلى بعض آخر وإلى الأمور الخارجية كالقيام
والاستلقاء ، والإضافة وهي النسبة العارضة لشيء بالقياس إلى نسبة
أخرى كالأبوة والابوة ، والملك وهي هيئة الشيء لحصل بسبب شيء
يحيط به فينقل اشتغاله كالنعيم والنعيم ، وأن يفعل وهو كون الشيء

مؤثراً في غيره كالقسطع مادام قاطعاً ، وأن ينفع وهو كونه اشئ
متأثراً عن غيره كالمنقطع مادام منقطعاً ، فصار اثراً على مقولة الجوهر
بقوله زيد ، وإلى مقولة الكم بقوله الطويل ، وإلى مقولة الكيف بقوله
الأزرق ، وإلى مقولة الإضافة بقوله سـ ، إلى مقولة لأين بقوله
في بيته ، وإلى مقولة متى بقوله بالأمس ، وإلى مقولة لوضع بقوله متكي ،
وإلى مقولة أن يفعل بقوله لو هـ ، وإلى مقولة أن ينفع بقوله فلتوى ،
وهذا كاف في الغرض ، وسط الكلام فيه يطلب من محله لأنه يحتاج
إلى طول ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن لفظ يحبي هل هو ثلاثي ورعائي ؟

❖ فأجاب ❖ بأن حروف يحبي أربعة ، نعم حروفه لأصول ثلاثة
لأنه من حبي زيد فيه حرف مضرعة ، ثم إن كان علماً رسم بلياً في
آخره وإلا فلا ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن يآته [أي يحبي] هل ثلاثة في اللفظ أو تن ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه إن قرئ بالفتح ففيه يآت فقط ، وإن قرئ
بالإمالة ففيه ثلاث يآت ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن الاشتغال بالأصول وعلم الكلام والفلسفة والمنطق

لمن هو متأهل له هل يجوز أولاً ؟

❖ فأجاب ❖ بأن الاشتغال بأصول الفقه لا يمنع منه لأنه أصل

لما هو سبب السعادة الدنيوية والأخروية ، وأما الاشتغال بعلم الكلام

فمنع منه كثير ، وهو محمول كما قول بعض المحققين على المتعصب في
 لدين ، والمقصود من تحصيل اليقين ، وإلا فكيف يمنع من الاشتغال به
 هو أصل لو جئت ونسب من روءت ؟ وأما الاشتغال بالفلسفة والمنطق
 فمنع منه كتباً أيضاً ، لأن الفلسفة من شئ منه ، ومنه الزيف والزندقة ،
 والمنطق مدخل الفلسفة وهي شر ، ومدخل الشر شر ، وهذا يجب حمله
 على من يحنى عليه من ربيع والزندقة ، أما من رسخ عنده الاعتقاد
 الصحيح وعليه من نفسه أنه لا تزوج عليه شبه أهل الزيف والضلال ،
 فلا يمنع من الاشتغال بهما ، وقد قول الإمام السبكي رحمه الله : يجوز لمن
 كان كذلك اشتغاله بالمنطق ليستمتع به ويغنيه على العلوم الإسلامية وغيرها
 وهو أحسن موم وأغنى في كل بحث ، وليس في المنطق بمجرد إضلال ،
 ومن قرأه كفر أو حرام فهو جاهل بحقيقة الكفر والتحريم والتحليل
 فإنه علم غني كالحساب غير أن الحساب لا يجر إلى فساد وهذا يجر
 إليه ، لكنه يجر قبيل مضاعة ، أما من رسخ قدمه في الاعتقادات
 الإسلامية فلا ، ولقول الاشتغال بالمنطق والأصول ونحوهم حرم
 إطلاق في محل تفصيل وهو خطأ ، والله أعلم .

❦ سئل عن حال قول الإمام الأعظم محمد بن إدريس الشافعي

رحمى الله عنه

و لا شعر بالعلماء يرى أكت الآشعر من لبيد
 وأسمع في لوني من كل لبيد وآل مولى وأبي يزيد

ولو لا خشية الرحمن ربي حسبت الناس كلهم عبيدي
 حيث عطف فيه أشجع على أسعر واقتضى ذلك أنه لم يكن أشجع
 بالمعنى المشر إليه مع خفاء المناسبة في متاع الشععة لكون أشعر يرري
 بالعلماء ، وقوله حسبت إلى آخره هل أراد بذلك الإعلام بعلو شأنه وأن
 لا امتدح إنما هو باختياره للخشية كمي شعرو شععة للإزراء أولاً؟
 ﴿فأجاب﴾ بأن أشجع ليس معطوف على أشعر ولا عيده . بل هو
 منصوب بأنه مفعول معه واو وندخلة عليه بمعنى مع ، ومعنى لكنت
 اليوم أشعر من ليد مع كوني أشجع في أوعي إلى آخره ، وهذا مع
 ما قلناه في البيت الثالث أراد به الإعلام بعلو شأنه لا تشجيع وإظهار
 الفخر ، بل ليعرفه من جهله فيعطيه حقه صيانة بقرآن واعلمه لمتصف هو بهما ،
 وليحدث بما أنعم الله به عليه . قال تعالى (وما بعدة ربك فحدث)
 ﴿سئل﴾ عن حال سؤل صورته :

| | |
|---------------------------------|---------------------------|
| أمولاي شيخ العصر والعلم والحجى | ومن حوله أحداق راجيه محقة |
| ومن هو في اتوحيد حقاً وأهله | بصير نصير سحب جدواه مفرقه |
| ومن لاذ وفد السائلين ببه | فأولاهم كنز العلوم وأنفقه |
| ومن هو قطب حل دائرة المعنى | عليه مدار العلم حين تحققه |
| أين موضعاً معنى لبيت يلي لذي | بإيه بمدح من معانيه مشرقه |
| محمد المختار أزكى الوردى ومن | على فضله كل البرايا مصدقه |
| هو السر في الدلوين والنقطة التي | حرف جمع أنعمت منه تفرقه |

فلا مدح بعض العارفين لوصفه ولم تدر معناه البديع وروثه
 عليه مع آل كرم وصحبه سلام متى ناحت بأيك مطوقة
 * فوجب * بأن السر هو لا كمل ، والنقطة القطب ، والحرف
 اطرف ، وجمع هـ الأنبياء ، وهمزة أعجمت بالسلب يقال أعجمت
 الكتاب أزلت عجمته ، وتفرقه مفعول له .

ويحتمل أن يرد بالنقطة نقطة حرف الهجاء ، وبالجمع الكلمات
 على إرادة تشبيه السبع ، أي هو كالنقطة التي ٣ أزيلت عجمة
 حروف الكلمات ، فيه صلى الله عليه وسلم أزيلت به أيضاً لعجمة من
 ريب وغيره عن الكتب المنزل عليه ، والمعنى على الأول أنه صلى
 الله عليه وسلم أكمل الخلق في درين ، وقطبهم الذي به أي بكونه
 قطب طرف الأنبياء أي ختمهم ، وأزيلت به العجمة عن الكتاب
 منزل عليه تفرقة بين الحق والباطل ، وحاصله نظماً :

محمد في درين أكمل خلقه تعالى وقطب الأنبياء مصدقه
 وختم رسل الله وهو الذي به أزيلت جميع المعجمات الموثقة
 والله أعلم .

* سئل * عن المسبة بين الحمد والشكر الاصطلاحيين ، وبين
 الحمد لغوي والشكر لاصطلاحي

* فوجب * بأن الحمد لاصطلاحي وهو فعل يبي عن تعظيم
 لمع من حيث إبه منعم على الحمد أو غيره - أعم مطلقاً من الشكر

الاصطلاحى وهو صرف الحمد لجميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله ، لعموم متعلقه في الله تعالى وغيره ، بخلاف الشكر فإن متعلقه محدد بالله تعالى ، ولحمد ما عوي وهو إنشاء باللسان على الجميل لاختياري على جهة التحليل أعم متعلق من الشكر لاصطلاحى به قلنه ، وقد ألفت في ذلك مع السببة بينهما وبين المدح مقدمة لطيفة ، فمن أراد الوقوف على ذلك فعليه به ، والله أعلم .

❦ سئل عن الشمس واقمر هل ورد فيهما خبر أو أثر أنها يدخلان جهنم أو لا ؟

❦ فاجب ❦ بما صورته : لم أر خبراً أو أثراً ، نعم أشير إليه بعض العلماء وهو ظاهر قوله تعالى (إِيَّاكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ هَآءَ وَآرِدُّنَآ) وإس حمله لمفسرون على الأودن ، والله أعلم .

❦ سئل عن شخص قل : إن رد السلام لا يجب في تسعين وعشرين موضعاً ، ضمنها أيثاً وهي :

| | |
|----------------------------|------------------------------|
| رد السلام واجب إلا على | من في صلاة أو بأكل شربة |
| أو شرب أو قراءة أو أدعية | أو ذكر أو [في] خطبة أو تلبية |
| أو في قضاء حاجة الإنسان | أو في إقامة أو الأذن |
| أو سلم الطفل أو السكران | أو شاة يحشى بها الفرس |
| أو فسق أو نعس أو دهم | أو حالة الجماع أو تحاكم |
| أو كان في اللحم أو مجنوناً | فهي تسنن (؟) قلها عشرون |

فهل ينحصر عدم وجوب رد السلام في ما ذكره هذا الشخص أو لا ؟
 ﴿ وأحب ﴾ أنه لا ينحصر عدم وجوب رد فيه قل له بل بقي منه
 أشبه مما إذا كان المسلم عليه صغيراً أو مفتسلاً أو مستعجباً أو شبهة سلم
 عليه أجبي كما كره المذکور في السؤال ، ومأقاه في الأكل محله إذا
 كانت بمقعة فيه ، فإن تكررت فيه وجب عليه الرد ، وما ذكره في القراءة
 ذكره الرافعي ، وقد انووي فيه طرّاً وأما أنه يجب الرد ، وما
 ذكره في الرد ، محله أيضاً إذا لم يكن مستغرقاً فيه مجتمع القلب عليه ،
 وإن كان كذلك ، يجب الرد كما ذكره انووي ، ومثله يأتي في القراءة
 وما ذكره في سلام الحفل وجهه وانصح به أنه يجب الرد على البالغ
 إذا سلم عليه الحفل ، ويستحب الرد في حالة الأكل إذا كانت بمقعة
 في فيه وكذا إذا كان سلام عليه صغيراً مارة ، وفي الصلاة إذا ردّ
 بالإشارة ، وكذا يسر الرد في بقية الصور إلا في العس والمائم والمجنون
 ، لا يعطون ، يستحب كما لا يعطون بعده ، وإلا في حال قضاء
 الحاجة وجرع فبكره الرد ، وإلا فيها إذا كان المسلم حريماً أو مرتداً
 أو مخوفاً فلا يجوز الرد عليه ، والله أعلم .

﴿ سئل ﴾ متى إذا نزع الجماعة بدأ سلام أو تشييت عاظم أو
 التسمية لأكل أو تصحبة في بيت ففعل صبي شيئاً مما ذكر هل يجزي
 به كما ؟ أو صلى من حدة أو لا كما لو رد سلاماً ؟
 ﴿ وأجاب ﴾ بأنه لا يجزي سلام نصي من التسمية كما ورد .

قالوه في رده من أن السلام شرع في لأصل للإعلام بأن كلاً منهما آمن من الآخر ، وأمان الصبي ليس بصحيح ولا يحزي أضحيته عنهم لأنه ليس أهلاً للتبرع ، ويحزي عنهم تشيته وتسميته لأن لأول دعاء وائي في معده ، وهما أشبه لصلاة خيرة تجمع أن المقصود من كل الدعاء ، والله أعلم .

❖ سئل ❖ عن سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام حين ينزل في آخر زمان من بلاد يمحكى في هذه الأمة أشرع بيب عليه الصلاة والسلام أم شرعه ؟ وإذا قلتم بالأول فكيف طريق حكمه أتذهب من مذهب الأربعة مقررة أو بجهنم منه ؟ فإذا قلتم بالأول فأي مذهب هو ؟ وإذا قلتم بك في أي طريق تصل إليه الأدلة التي يستطاع لأحكام أبالنقل الذي هو من خص نبي هذه الأمة أو وحي ؟ وإذا قلتم بالأول فكيف طريق معرفته صحيح السنة من سقيم التحكيم خاصة عليه أو بطريق آخر ؟ وإذا قلتم بك في وحي هو أوحى إلهه أو تنزيل ملك ؟ وإذا قلتم بك في وحي ملك هو ؟ وكيف يكون حكمه في أموال بيت المال وأرصيه وما صدر فيها من لأوقف أيقر ذلك على مذهب عليه الآن أو يحكم فيه غير ذلك ؟

❖ فأجاب ❖ بأنه لا يحكم شرعه بل شرع نبي محمد صلى الله عليه وسلم فيحكم بالقرآن والسنة والإجماع ولا جتهاد كأحد الأمة من غير التزام مذهب من المذاهب الأربعة ، فهو من أتباع نبي صلى الله

عليه وسلم مع كونه نبياً كريماً على حله ، واقرآن والسنة ولا إجماع
موجودة إذ ذلك فلا يحتاج فيها إلى وحي ولا إلى ملك ، وكذا لا جهاد ،
ولا فرق في ذلك بين بيت مال ولا أوقاف وغيرها ، وما يقع من
الأحكام إلا ثمة بعد روله كوضع الخزية فهو من شرع بيننا صلى
الله عليه وسلم عابته أن وقته إنما دخل إذ ذلك ، والله أعلم .

❦ سئل ❦ عن أبي آدم لم سموا شراً دون غيرهم من المخلوقين وما
معنى الشّر ؟ ولأي [شيء] سمي جبريل عليه السلام روح القدس
دون غيره من ملائكة عليه الصلاة والسلام وما المراد بالقدس ؟ وما
لمردا لوري في قول مدح باحير الوري وياسيد بوري وباشرف لوري
وما أشبه ذلك ؟ ولأي شيء كان اشرف من السيدة وطمة زهراء
بنت ابي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنها دون غيرها من أخواتها ؟
ولأي شيء لم يجعلوا شهر رمضان من أشهر الحرم وهل في الشهور شهر
أفضل منه أو لا ؟

❦ وجب ❦ بأن أبي آدم سموا شراً الظهورهم ، قاله بن فارس ، ولأن
ظاهر جلوسهم يسمى شراً ، ولشرب يذل للآدمي ولظاهر جلده ،
قاله جوهرى . وسمي جبريل روح القدس لما طهته ولمسكته من وحي لذي
هو سبب حياة القلوب ، ويقال : سمي روحاً وأضيف إلى القدس لأنه
كان يتكلم بين الله وروح من عباده ولأنه لا يعتبر في المسألة الاطراد ،
وقدس معناه في الأصل الشهادة والبركة ، وقل حسن البصري .

اقدس في الآية هو الله تعالى وروحه جبريل ، ومعنى لوري الخلق ،
 قاله الجوهرى وغيره ، فمعنى ياخير لورى مثلاً ياخير الخلق ، وإنما كان
 الشرف من السيدة فاطمة دون أخونها لما جمع الله لها مما يجمعه لهم من
 قوله صلى الله عليه وسلم لها : «أما تَرْضَيْنَ أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ بَيْتِ أَهْلِ
 الْحَقِّ» ومن قوله : «أَفْضَلُ بَيْتِ أَهْلِ أَلْحَةِ خَدِيجَةَ بَيْتِ حَوَيْلَةَ
 وَفَاطِمَةَ بَيْتِ مُحَمَّدٍ» ومن قوله في أبيها : «أَحْسَنُ وَأَحْسَنُ سَيِّدِ شَابِ
 أَهْلِ الْحَقِّ» ومن تزوجها لابن عم أبيها علي رضي الله عنه المقتضي ذلك
 كون أولاده هاشميين من الطرفين ، وإذ لم يعملوا شهر رمضان من
 الأشهر الحرم لأن الله تعالى جعلها أربعة بقوله (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ
 اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا
 أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ أَفَلَا يَرُدُّعُهُمْ) وليس في الشهور أفضل من شهر رمضان
 لقوله صلى الله عليه وسلم : «سَيِّدُ أَشْهُورِ رَمَضَانَ» ولأن الله تعالى خصه
 بوجوب صومه وبليلة القدر التي هي خير من ألف شهر ، والله أعلم .
 ﴿سئل عن خير أنية أتو من خير من عمله مع خبر الصحيحين
 (مَنْ قَامَ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْ كَتَمَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً ، فَإِنْ قَامَ بِهَا
 فَعَمِلَهَا كَتَمَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعِيفٍ إِلَى أَضْعَافٍ
 كَثِيرَةٍ ، وَمَنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْ كَتَمَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً ،
 وَمَنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَمَهَا اللَّهُ لَهُ سَيِّئَةٌ وَاحِدَةٌ) إِذَا أَوَّلَ يَقْضِي أَنْ
 انية أرفع من العمل ، وإنني يقضي عكسه لأن العمل يوجب

عشر حسنات والنية المجردة عن العمل توجب حسنة واحدة .
 * فأحب * ما لا عارة بقتضه ، لأول لأنه حديث ضعيف وقد
 رواه السبقي وغيره بأسيد وضعفوه . ولتقدير صحته فأجيب بأن
 كسب العبد إما بقلبه أو لمسه أو بنية جوارحه ، وما بالقلب كالنية
 أجل من النية وأرحها ، لأنه عبادة مستقلة وغيره يحتاج إليه ، فالنية
 أرفع قدراً من عمل جوارحه إذ يدخله الله تعالى بآثاره ، وبغيره ، بخلافها
 كونه من أعمال القلوب التي يطالع عليها إلا الله . وبأن نية المؤمن
 خير من عمله ، لأن مقتضاه تحليده في حنة أبدأ . وتحليد الكافر
 في الدار أبدأ . إذ المؤمن ذو أن يطيع الله تعالى لو بقي أبدأ ، وكافر
 بالله أن يستمر كافراً لو بقي أبدأ ، وما يعمل فتنه فيجزي عمله أو
 بالأضغاث التي يشوئها الله تعالى ، ونية الإيمان أبدأ أوجب له النعيم
 بمقبر أبدأ بغير عمل دائم ، وبأن المراد أن النية خير من العمل بلا نية ،
 وبأن هذه وقعة حال وقعت في زمن أبي صلى الله عليه وسلم ، وهي أن
 مسلمة نوى ثوباً قطرة مسقه كافر فبذره ، فلضيق في عمله للكافر
 لا المؤمن ، ومنه أعلم .

و حمد لله وحده وصلى الله على سيد محمد وآله وسلم
 تم الكتاب بحمد الله وغونه وكان الغرض منه في أول عشر من شهر
 ربيع الآخر من شهر سنة تسع مائة [و] ستة وثلاثين على يد العبد الفقير إلى
 الله تعالى حبل من عمر من أولاد حلف عفر الله له ولو لديه ولجميع المسلمين .

كلمة التمام

الحمد لله على التمام، والصلاة والسلام على خير الأنبياء سيد محمد
وعلى آله وصحبه الكرام .

وبعد فقد عجز عيون الله وتوفيقه طبع هذه المختوى في أفني ٣ شيع
الإسلام زكريا لأصري . وهذا أحد المفتي بقوم من متأخري السادة
الشافعية - بعد أن بذلنا الجهد في مائة باطع والتصحيح مع سرعة
المتناهية بحيث تم في مدة لا تتجاوز ستة أسابيع . وبما أن المسحة في
طبعنا عليها نسخة وحيدة كما سلف فقد كثر الضرر إلى إرجوع في
التصحيح إلى الأصول التي يعزو إليها مؤلف في فتويه . وقد تسر
لحمد لله طاعة من بين مخطوط ومصنوع سواء سدن أو في دار
كتب القاهرة ، وكما أفند في هذا من فوائد .

أما طريقة في التصحيح فهي موقفة أولاً على عذرة لأصل فلا
نعمد إلى شيء منه تعين إلا ما كان واضح التصحيح أو التحريف ،
فإذا ألفت في عبارة قصاً من كلمة ثم فوقه ورأيت أن الكلام
لا يتضح من دونه زدناه ووضعنا لمزيد بين هالين مستطيلين [] فإن
كانت إرادة من بعض كتب أشرنا في دليل الصفحة إلى ما أخذه ،
وإن كانت من عذرة ما أشر إليها ، وما كان من التحريف بحيث
لا يظهر المراد منه إلا تعين لألفه أو أنه قد تركه على ما حال
ووضعنا بعده إشارة الاستفهام بين هالين هكذا (؟) وهذا ما يستطاع

عمله لم يطبع عن أصله . فالرجو ممن وفق إلى سبب نفعه عمض علينا
أو وقف على نسخة أخرى من كتابك أن يرشدنا إليه لتداركه
بالإصلاح ، والله ولي هداية والتوفيق .

ولا يسعنا إلا أن نجعل منك ختام حمد الله تعالى ، ثم شكر جميع
من آزرنا في إخراج هذا الكتاب سواء بعلمهم أو بتشيطهم فمنهم
أستاذنا المرحوم الشيخ أحمد الجوبري الذي خصنا من وقته بالقسط
لأوفر ، وإخواننا الشيخ محمود ياسين والشيخ صالح العقاد والشيخ حسن
لميدي وغيرهم من العلماء الأفاضل

ولا ننسى أن نشكر أيضاً لصديقنا السيد صالح الحيلاني صاحب
مطبعة ترقى وعمله النشيطين المتفدين ، فإليهم ترجع اليد في سرعة إنجاز
الطبع وإتمامه . حذى الله لمحسنين خيراً .

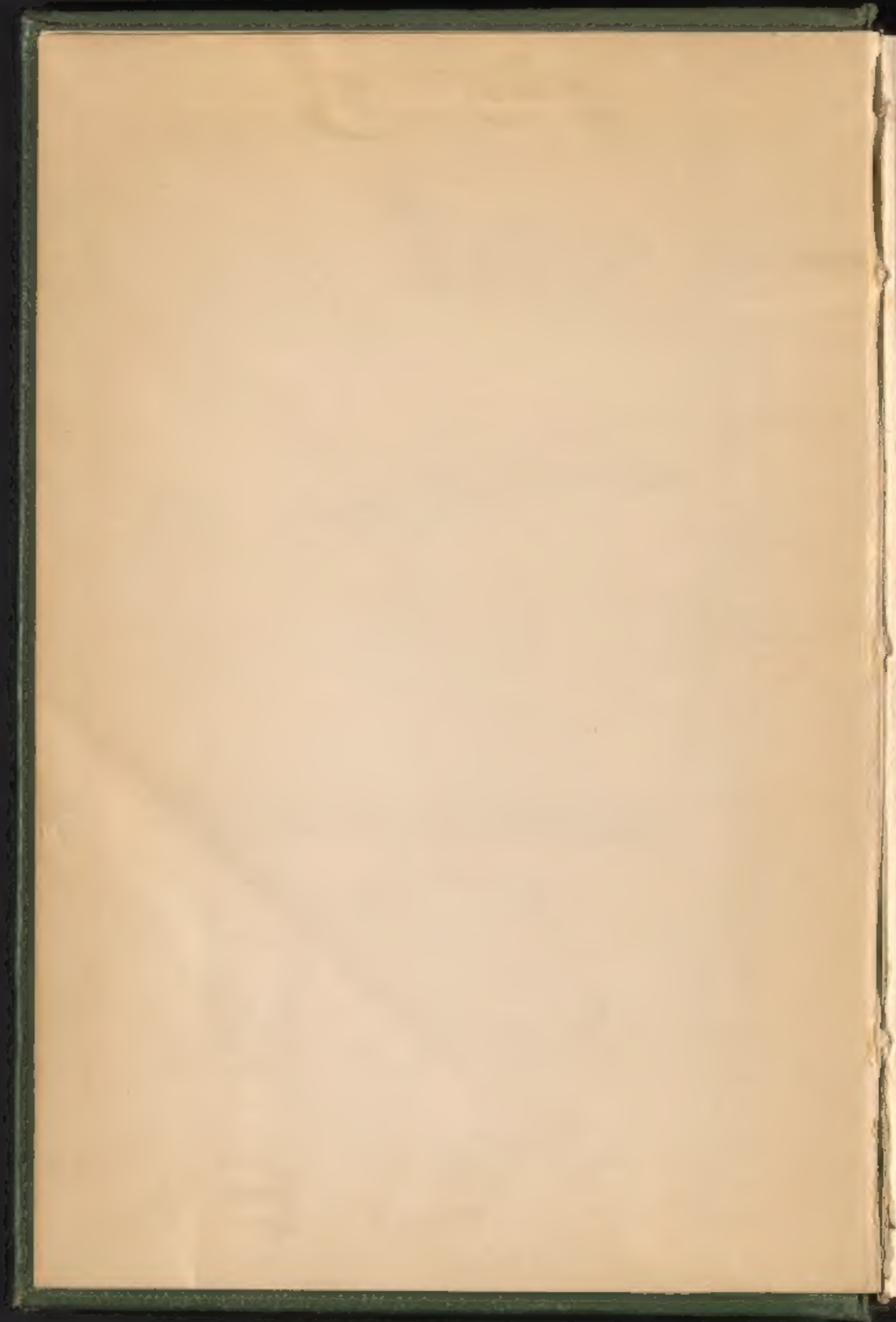


فهرس فتاوى شيخ الإسلام

| الصفحة | الصفحة |
|--------|--------|
| ٢ | ٤١ |
| ٣ | ٤٥ |
| ٤ | ٤٩ |
| ٦ | ٥١ |
| ٧ | ٥٢ |
| ٨ | ٦٠ |
| ٩ | ٦٨ |
| ١١ | ٧١ |
| ١٥ | ٧٣ |
| ١٦ | ٧٤ |
| ١٧ | ٨٣ |
| ١٩ | ٨٤ |
| ٢٢ | ٩٦ |
| ٢٧ | ٩٧ |
| ٢٨ | ٩٩ |
| ٣٠ | ١٠٠ |
| ٣١ | |
| ٣٣ | |
| ٣٦ | |

| الصفحة | | الصفحة |
|--------|-------------------------------|-----------------------------|
| ١٣١ | باب حكم الإقالة | ١٠٣ كتاب اعظام الجوائز |
| ١٣٢ | « أحكام المبيع قبل قبضه وبعده | ١٠٦ كتاب اعظام الزكاة |
| ١٣٣ | « « الأصول والثمار | رب أحكام زكاة أمانية |
| ١٣٤ | « « السلم | ١٠٧ « « زكاة عقد |
| ١٣٥ | « « القرض | ١٠٨ « « من تيممه زكاة |
| ١٣٦ | « « الهبة | وما تحب فيه |
| ١٣٧ | « « القسط | ١٠٩ « « صدقة تطوع |
| ١٣٨ | « « الحجر | « « قسم أبي القحط |
| ١٣٩ | « « الصنع | ١١٠ كتاب اعظام الصيام |
| ١٤٠ | « « الخوة | ١١١ باب أحكام صدقة تطوع |
| ١٤١ | « « الصبر | ١١٢ كتاب اعظام الاعتكاف |
| ١٤٢ | « « أحكام الشركة | ١١٣ كتاب اعظام الحج |
| ١٤٣ | « « الوكالة | ١١٤ رب أحكام محرمات الإحرام |
| ١٤٤ | « « أحكام الإقرار | ١١٥ كتاب اعظام الأضحية |
| ١٤٥ | « « العارية | ١١٦ رب أحكام عقوبة |
| ١٤٦ | « « الفصص | « « حبس والدائع |
| ١٤٧ | « « الفرائض | « « السدور |
| ١٤٨ | « « الإجارة | ١٢٣ كتاب اعظام البيوع |
| ١٤٩ | « « إماء الموات | ١٢٤ باب أحكام الرق |
| ١٥٠ | « « اعظام الوقف | ١٢٥ « « أخبار في البيوع |
| ١٥١ | « « الرهن | ١٢٦ « « المبيع المبيع عنها |
| | | ١٢٧ « « التصرية |

| الصفحة | الصفحة |
|--------|-----------------------------|
| ٢٤٢ | كتاب امطام اللفظ واللفظ |
| ٢٤٣ | « « الفرائض |
| ٢٥٦ | « « الوصايا |
| ٢٦٦ | كتاب امطام الوديعة |
| ٢٦٧ | « « النظام |
| ٢٧٥ | باب أحكام مواعيد النكاح |
| ٢٧٦ | « « النكاح كذا |
| ٢٧٩ | « « احبار في النكاح |
| ٢٨١ | « « احكام النكاح في حق |
| ٢٨٢ | « « احكام النكاح في حق |
| ٢٨٣ | « « احكام النكاح في حق |
| ٣٢٤ | « « احكام النكاح في حق |
| ٣٣٥ | « « احكام النكاح في حق |
| ٣٣٧ | « « احكام النكاح في حق |
| ٣٣٨ | كتاب امطام الرضاع |
| ٣٣٦ | « « النفقات |
| ٣٤١ | « « احكام الحصة |
| ٣٤٠ | كتاب امكالم البر |
| ٣٤١ | « « الوصايا |
| ٣٤٦ | « « النذر |
| ٣٤٧ | « « احكام القسمة |
| ٣٤٨ | كتاب امكالم القضاء |
| ٣٤٩ | « « احكام الشهادات |
| ٣٥٠ | « « احكام القضاء على الغائب |
| ٣٥١ | « « الدعوى واليمينات |
| ٣٥٢ | « « إلحاق القائف |
| ٣٥٣ | « « احكام حدة بر |
| ٣٥٤ | « « احكام حدة بر |
| ٣٥٥ | « « احكام حدة بر |
| ٣٥٦ | « « احكام حدة بر |
| ٣٥٧ | « « احكام حدة بر |
| ٣٥٨ | « « احكام حدة بر |
| ٣٥٩ | « « احكام حدة بر |
| ٣٦٠ | « « احكام حدة بر |
| ٣٦١ | « « احكام حدة بر |
| ٣٦٢ | « « احكام حدة بر |
| ٣٦٣ | « « احكام حدة بر |
| ٣٦٤ | « « احكام حدة بر |
| ٣٦٥ | « « احكام حدة بر |
| ٣٦٦ | « « احكام حدة بر |
| ٣٦٧ | « « احكام حدة بر |
| ٣٦٨ | « « احكام حدة بر |
| ٣٦٩ | « « احكام حدة بر |
| ٣٧٠ | « « احكام حدة بر |
| ٣٧١ | « « احكام حدة بر |
| ٣٧٢ | « « احكام حدة بر |
| ٣٧٣ | « « احكام حدة بر |
| ٣٧٤ | « « احكام حدة بر |
| ٣٧٥ | « « احكام حدة بر |
| ٣٧٦ | « « احكام حدة بر |
| ٣٧٧ | « « احكام حدة بر |
| ٣٧٨ | « « احكام حدة بر |
| ٣٧٩ | « « احكام حدة بر |
| ٣٨٠ | « « احكام حدة بر |
| ٣٨١ | « « احكام حدة بر |
| ٣٨٢ | « « احكام حدة بر |
| ٣٨٣ | « « احكام حدة بر |
| ٣٨٤ | « « احكام حدة بر |
| ٣٨٥ | « « احكام حدة بر |
| ٣٨٦ | « « احكام حدة بر |
| ٣٨٧ | « « احكام حدة بر |
| ٣٨٨ | « « احكام حدة بر |
| ٣٨٩ | « « احكام حدة بر |
| ٣٩٠ | « « احكام حدة بر |
| ٣٩١ | « « احكام حدة بر |
| ٣٩٢ | « « احكام حدة بر |
| ٣٩٣ | « « احكام حدة بر |
| ٣٩٤ | « « احكام حدة بر |
| ٣٩٥ | « « احكام حدة بر |
| ٣٩٦ | « « احكام حدة بر |
| ٣٩٧ | « « احكام حدة بر |
| ٣٩٨ | « « احكام حدة بر |
| ٣٩٩ | « « احكام حدة بر |
| ٤٠٠ | « « احكام حدة بر |



DATE DUE



JUL 1973

KBL

A6
1936
C.2

The American University in Cairo
Library

August 02, 1992



0 0 3 0 0 0 3 9 7 2 4

